Tab 1

الاقتصاد الناصري (١٩٥٢-١٩٧٠): منظورات جديدة

تأليف
د. نجاح زيدان

تقديم
أ.د. جمال زهران
(رئيس الجمعية العربية للعلوم السياسية)

٢٠٢٥

تقديم الكتاب

أ. د. جمال زهران

هذا الكتاب الذي يُعنون بـ **"الاقتصاد الناصري (1952 – 1970): منظورات جديدة"**، هو كتاب جديد.. وقديم في نفس الوقت.

فالكتاب جديد من حيث الفكرة بإعادة استحضار صورة مصر الاقتصادية، في إطار سياسي، ونظام حكم الزعيم جمال عبد الناصر (1952 – 1970)، وذلك بتحليل وقراءة جديدة للاقتصاد السياسي لمصر الناصرية، ومن ثم فإن التحليل والقراءة، تتسم بالجدة من حيث الموضوع والفكرة، لما حال بهذه الفترة الزمنية من محاولات تشويه عمدي من الغرب الاستعماري، والرجعية العربية، والصهيونية العالمية. ومن ثم فإن الكتاب يقرأ الواقع المجتمعي لمصر الناصرية من الزاوية الاقتصادية، بشكل موضوعي، وأمين، فضلاً عن ذلك، فقد أتى إنصافًا لأهم فترات التاريخ المصري الحديث. حيث أصبح حاكم مصر، زعيم مصري حقيقي جاء بثورة عظيمة هي ثورة 23 يوليو 1952م، والتي اسقطت حكم أسرة محمد علي الألبانية التي استمرت في الحكم نحو (150) سنة متواصلة، ابتداءً من (1805) إلى (1953) حيث أعلنت الجمهورية المصرية، وسقطت الملكية والتوريث للأبد، ليحل محلها الجمهورية وحكم الشعب، وكان الشعار السياسي السائد على لسان زعيم الثورة والمصريين، هو: (أرفع رأسك فوق.. انت مصري. لقد انتهى عصر الاستعباد). كما أسقطت ثورة 1952م، الاحتلال الانجليزي لمصر الذي استمر من عام 1882م، إلى عام 1954م، باتفاقيات الجلاء عن مصر، لينتهي بشكل كامل في 18 يونيو 1956م، وهناك عيد رسمي لا تزال مصر تحتفل به وهو عيد الجلاء في 18 يونيو من كل عام.

وكان القرار الثالث التحولي، بعد القرارين الأول بإسقاط الملكية، والثاني بطرد الاستعمار الانجليزي من مصر بعد 72 سنة احتلال، وهو تأميم قناة السويس في 26 يوليو 1956م، ليعقبه العدوان الثلاثي (بريطانيا – فرنسا – الكيان الصهيوني)، على مصر في 29 أكتوبر 1956م، ثأراً من قرار عبد الناصر بتأميم قناة السويس، وهو قرار سياسي بالدرجة الأولى، واقتصادي بعودة القناة إلى أصحابها الشرعيين، وهم شعب مصر العظيم. وفشل العدوان الثلاثي، ورحل في ديسمبر 1956م، منهزماً، ومكسوراً، ومنحنيا للأمر الواقع. ثم بدأت سلسلة القرارات الاقتصادية والسياسية في نفس الوقت، بتمصير البنوك، وتأميم الشركات والمصانع الأجنبية مع تعويض أصحابها، والتأسيس لقاعدة اقتصادية وطنية، لتبدأ بعدها أول خطة اقتصادية في مصر في عام 60/ 1961 – 64/ 1965م، للنهوض والتقدم الاقتصادي، والتي نجحت تماماً، ليتغير وجه مصر كاملاً. وكان قد سبق كل هذه القرارات، قرار سياسي واقتصادي استهدفت تحقيق العدالة الاجتماعية، بإصدار قانون الإصلاح الزراعي في التاسع من سبتمبر عام

1952م، الذي استهدف إعادة توزيع الثروة القومية للبلاد، وتحديد حد أقصى للملكية بـ (200) فدان، تحول بعد ذلك إلى (100) فدان، ليصبح الإجراء من الفلاحين ملاكاً.

تلك هي البيئة المجتمعية لمصرنا العزيزة، التي تناولت الباحثة الدكتورة نجاح زيدان، موضوعها الاقتصادي السياسي، بالتحليل الموضوعي المتعمق، الذي يسهم في إنصاف هذه التجربة، وهذه الثورة العظيمة المحفورة في صدور المصريين بإيجابياتها الواضحة، والملموسة، وهذا هو البعد الأول، وهو جدة الموضوع، بالإطار التحليلي الذي قدمته الباحثة كإضافة للبحث العلمي الجاد. وفي المقابل، فإن موضوع الدراسة قديم، من حيث الحقبة الزمنية، وقد يقول قائل، أن هذه مهمة المؤرخين، وليست مهمة التحليل الاقتصادي والسياسي. ولكن رغم مرور أكثر من سبعين عاماً على بداية قيام الثورة في 1952م، ومرور أكثر من خمسين عاماً على رحيل زعيمها جمال عبد الناصر في 1970م، إلا أنها فترة هامة وحيوية، ومن تطاول المعاديين لهذه التجربة، وشخص عبد الناصر، فإنها لا تزال تقع في دائرة المحللين سياسياً واقتصادياً، وليس في دائرة المؤرخين فحسب.

*****

وفي إطار البيئة المجتمعية السابقة، فقد تناولت الباحثة كتابها الهام، قضايا الاقتصاد المصري الوطني بعد ثورة 23 يوليو 1952م، في ثلاثة أقسام (فصول)، وكل فصل من الثلاثة يتناول قضية مركزية، وتتسم هذه القضايا الثلاث بالترابط العميق.

ففي الجزء الأول، تناولت الباحثة: "البيئة المجتمعية في فترة ما قبل ثورة يوليو 1952م". وتضمن هذا الجزء الذي يمتد زمنياً في الفترة من أعقاب الحرب العالمية الأولى (1914 – 1919م)، وحتى قيام ثورة 23 يوليو 1952م، أي حوالي (40) سنة، في تحليل شامل، وعلى المستوى الكلي، بدون تفاصيل. حيث تناولت الباحثة الوضع السياسي في مصر في تلك الفترة، ووصفت حالة الأوضاع فيما بعد الحرب العالمية الثانية، بأنها شهدت الاضطرابات وعدم الاستقرار. ثم تناولت الوضع السكاني الديموغرافي في مصر، وكذلك الوضع الاقتصادي بنقاطه الرئيسية (صندوق الدين العام، وفترة ما بين الحربين العالميتين، ثم تناولت القطاع الزراعي، ثم القطاع الصناعي، وكذلك درجة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية سواء في القطاع الزراعي، والقطاع الصناعي). ثم تناولت تطورات الدخل القومي والناتج المحلي في الفترة من (1913 – 1950)، من حيث دخل الفرد والإنفاق القومي. ثم تناولت تطورات التجارة الخارجية، وركزت على الصادرات والواردات، وفي النقطة الأخيرة، تناولت درجة استقرار الاسعار وعدم استقرار ميزان المدفوعات.

ولا شك أن هذا **الجزء الأول**، يمثل تناولا مسحياً لمجمل الأوضاع الاقتصادية في مصر، ما قبل ثورة يوليو 1952م، وذلك في إطار البيئة السياسية التي كان الاقتصاد المصري يتحرك فيها، حيث الاحتلال الانجليزي، وسيطرة حكم القصر الملكي لأسرة محمد علي، وكذلك الحركة الوطنية التي بدأت في النمو والتصاعد والتطور، ابتداءً من مصطفى كامل ومحمد فريد وسعد زغلول، والنحاس، وغيرهم، والتي كانت تمثل التمهيد الصحيح لحركة الضباط الأحرار الذين بادروا بثورة يوليو الشعبية. وفي نفس الوقت كانت الانتقائية عند الباحثة لأهم القضايا الاقتصادية، تتسم بالعبقرية، و بالوعي الوطني لما هو يمثل أهمية كبرى من عدمه. لذلك فإن القارئ سيستمتع بهذا الجزء لأنه بمثابة المقدمة الكبرى للثورة، التي كانت بمثابة شعلة النور للشعب المصري، وللشعوب العربية والإسلامية، وفي العالم الثالث في أفريقيا وآسيا، وأمريكا اللاتينية.

وفي الجزء الثاني: تناولته الباحثة تحت عنوان: (نحو الاستقلال الاقتصادي)، وهي بذلك تعتبر من البداية أن فترة الثورة الأولى بعد قيامها مباشرة في 23 يوليو 1952م، أنها ثورة نحو تحقيق الاستقلال الشامل، وفي المقدمة الاستقلال الاقتصادي. وهي تختار ذلك بوعي وموضوعية، مع انحياز إيجابي يتفق مع معتقدات الباحثة الذي يظهر من خلال الحماس والدفاع عن هذه السياسات، وهو خيار حميد. فلا موضوعية أو تجرد لدى البحث والباحثين في العلوم الاجتماعية، لأن الباحث يضع نفسه في المربع الوطني، ومن زاوية اختياراته، وقد تكون المؤشرات والدلائل تؤكد تحليلات الباحث، وفي اختيارها دون غيرها، تؤكد انتماء الباحث الوطني وتوجهاته.

ولذلك فقد تناولت الباحثة الوطنية، هذا الجزء الثاني، في (12) نقطة محورية، تمثل انتقاء واعياً لمجمل التحديات التي واجهتها الثورة وقيادة عبد الناصر لها وهي: (جمال عبد الناصر (1918 – 1970)، وثورة 1952م، والناصرية من حيث الأيديولوجية وناصر والغرب، والقومية الناصرية، والدائرة الافريقية، والدائرة الإسلامية، وكيف ينظر إلى عبد الناصر والناصرية. وفي النقطة الرابعة، تناولت مسحاً بالتغيرات الاقتصادية الحادثة بعد الثورة، ثم قناة السويس، ثم إعلان التأميم وتحدياته، ثم أزمة قناة السويس، ثم السد العالي والبدء في العمل بعد التحدي مع الغرب الاستعماري وصندوق النقد والبنك الدولي، والقطاع الصناعي، والتجارة الخارجية والميزان التجاري. ثم تناولت الباحثة، مدى انعكاسات ذلك، على خيار الإجراءات الاجتماعية، وخيار الوحدة العربية ممثلاً في الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا، وحتى الانفصال (1958 – 1961)، وحتى فشل التجربة (وفقا لتقدير الباحثة).

ولا شك أن قضايا **الجزء الثاني**، تمثل القلب من الكتاب، والتي هي في الأصل أطروحة الدكتوراه التي حصلت الباحثة عليها من جامعة "ليون"، بفرنسا، حيث أن هذه القضايا المختارة بعناية ووعي، تمثل أهم ما واجهته ثورة يوليو وزعيمها جمال عبد الناصر، من تحديات جسام، ونجحت الثورة وقائدها، في هذه المواجهات، ولعل أكبرها شأناً هي الأزمة الثالثة (تأميم قناة السويس)، وما أعقبها من مواجهة شعبية مع عدوان ثلاثي غادر، من قوى النظام الدولي القديم (انجلترا وفرنسا) بالتعاون مع الكيان الصهيوني، قبل أن يودعوه ويسلموا قيادته إلى الولايات المتحدة، الزعيمة الجديدة للغرب الاستعماري. كما أن أزمة قناة السويس كانت تتويجاً لأزمتين سبقتهما وهما: الجلاء الانجليزي عن مصر، وهو ما تم فعلاً، وإسقاط النظام الملكي وأسرة محمد علي بعد (150) سنة من الحكم والتسلط على مصر، وهي أسرة غريبة عن مصر وشعبها، وقد نجح عبد الناصر وثورته في مواجهتهما. وقد تناولت الباحثة كل هذه القضايا الساخنة، والأزمات المشتعلة التي صاحبت سنوات الثورة الأولى، بقوة وتحليل راقي للغاية، وغير مسبوق، ويستحق هذا المجهود الشكر والتقدير.

أما الجزء الثالث من الكتاب: فقد تناولته الباحثة تحت عنوان: **"اشتراكية الدولة"**، وهو اختيار واعي بلا شك، وخلاصة واستخلاص لما حدث في مصر من تحولات جذرية، في أيديولوجية الدولة المصرية. وهذا الجزء الثالث غطى بالتحليل، ما حدث في مصر من تحولات اقتصادية كبرى، في إطار بيئة سياسية مجتمعية داخلياً وإقليمياً ودولياً. وتناولت الباحثة نقاطاً هامة ومحورية، واختارتها بعناية فائقة، مثلما تم ذلك في الجزئين الأول والثاني، وحددت هذه النقاط في (9) نقاط رئيسية وهي: المؤتمر الوطني لإعداد الميثاق الوطني وحواراته، ثم الميثاق الوطني ومحدداته وتوجهاته، ثم القوانين الاشتراكية الصادرة في يوليو 1961م، ثم الخطة الخمسية الأولى (1960/ 1965). ثم تناولت الجوانب الاجتماعية للخيارات الاقتصادية الاشتراكية، وتشمل التعليم والتشريعات الاجتماعية والتغيرات الاجتماعية، والتأمين الاجتماعي، والصحة، والرواتب، والإيجارات.. الخ. ثم تناولت الخطة الخمسية الأولى بالتقييم من حيث العجز وأزماتها ومحدودية التنسيق، وأزمة اليمن آنذاك. إلا أنها استخلصت نجاح هذه الخطة وتحقيق معدلات عالية من الإنجاز، شرحتها في جداول تبين تطور هذه الانجازات في كل قطاع من قطاعات هذه الخطة الخمسية الشاملة والأولى، في التاريخ المصري. وهو الأمر الذي أزعج الاستعمار الغربي، بما يمثله هذا النجاح، وتحقيق الاستقلال الاقتصادي على أطماع الاستعمار في المنطقة العربية، والتي قد تكون بداية للوحدة العربية الشاملة، وهو ما يستلزم إعاقة ذلك ومن هنا، كانت حرب يونيو 1967م، ونكستها، وإيقاع نظام عبد الناصر ونظامه في مأزق كبير للغاية آنذاك.

إلا أن الباحثة استكملت تحليلها بعد تقييم الخطة الخمسية الأولى (60 – 1965م)، بتناول الخطة الخمسية الثانية المعدلة (65 – 1970م)، ونجاحها والتي تضمنت علاجاً لكل مشاكل الخطة الخمسية الأولى، رغم نكسة 1967م، ولذلك فقد تناولتها باعتبارها الخطة المعدلة. حيث فرضت النكسة ضرورة التعديل والمراجعة، ورغم النكسة، إلا أن هذه الخطة قد تحققت بنجاح، ولعل ذروة هذا النجاح هو استكمال بناء السد العالي في يناير 1970م، قبل مرور ثلاث سنوات على النكسة في يونيو 1967م، ثم تناولت الباحثة في نقطة أخيرة في هذا الجزء الثالث والأخير، نهاية حقبة عبد الناصر وسياساته الاقتصادية.

ولا شك أن هذا الجزء الثالث يعتبر تجسيداً لتطور الباحثة في المعالجة المنهجية الشاملة لهذا الموضوع الشائك، وكشفت فيه الباحثة، عن توجهاتها الفكرية الحقيقية، بقناعتها بالمنهج الناصري في إدارة شئون الدولة المصرية بعد قيام عبد الناصر ورفاقه بالثورة المصرية الرائدة في 23 يوليو 1952م. ولذلك فقد كان تناول الباحثة بالشمول والكمال، وأكدت على تحليلاتها بالجداول الشاملة لكل جوانب هذا الخيار الاشتراكي للدولة المصرية ولثورتها التحررية، على الأوضاع الاجتماعية الشاملة، تحقيقاً للعدالة الاجتماعية.

*****

ثم توصلت الباحثة بعد جهد جهيد، وتحليل علمي رصين، اتسم بالشمول والموضوعية، إلى خاتمة الدراسة وهي عبارة عن استخلاص مركز وشامل، لما احتواه الكتاب من أجزاء ثلاثة جادة وقوية. وقد حددت الباحثة في استخلاصها، أن هدف الكتاب أَصلا، هو: **تحديد ما إذا كانت "التغييرات" التي حدثت في عهد الزعيم جمال عبد الناصر، تشكل انقطاعاً أم استمرارية على المستوى الاقتصادي؟**

وتوصلت إلى عدة نتائج هامة، تدور حول التداعيات الاجتماعية والسياسية، نتيجة هذا الخيار الاقتصادي الاشتراكي. فمثلاً في مجال الإصلاح الزراعي، فقد كانت المساحة المملوكة لأصحاب أكثر من (50) فداناً، قد انخفضت من (35%) إلى (13%)، من المساحة الإجمالية، بينما زادت المساحة المملوكة لأصحاب الأراضي التي تقل مساحتها عن 5/ أفدنة من (35,5%) قبل الإصلاح الزراعي، إلى (49,3%) بعد الإصلاح، وارتفع إجمالي عدد الملاك بنسبة 25%، مع انخفاض إيجارات الأراضي بمقدار ثلث المبلغ المدفوع قبل الإصلاح. وقد رأت الباحثة أن هذه الإصلاحات، قد عكست إعادة توزيع كبيرة إلى حد أن حيازة الأراضي لم تعد مركزة في أيدي الأقلية، كما كان سائداً قبل ثورة 1952م.

وذلك بخلاف إصلاحات الأجور والعمل في القطاع العام وحصة الأرباح، وتأمين فرص العمل للخريجين، في مختلف شركات القطاع العام مع مراعاة خبراتهم دون التمييز حسب أصولهم الاجتماعية.

وختمت الباحثة بمقولة هي استخلاص شامل للكتاب هي: (وحتى اليوم وبعد مرور أكثر من خمسين عاماً على وفاة الزعيم جمال عبد الناصر، فإنه لا يزال مرجعاً في العالم العربي في العالم الثالث للعديد من الحركات والايديولوجيات المتعددة (معاداة الامبريالية/ الوحدة العربية / وما إلى ذلك). وقد تمكن عبد الناصر من تنفيذ سياسة اشتراكية خلال الستينات سياسياً واقتصاديا واجتماعياً).

(وقد أتاحت هذه السياسة تحقيق نتائج مثل التنمية الصناعية الشاملة في مصر، لكن ظروفاً معينة مثل (النمو الديموغرافي القوى، والضغوط الغربية، وحرب الأيام الستة (1967)، قد تغلبت على عبد الناصر، مما جعله يفكر في الاستقالة قبل أن يتراجع عن هذا القرار، ويبقى ويستمر في السلطة حتى وفاته عام 1970م، مع تقديمه تنازلات على المستوى الاقتصادي، وبالتالي، حمل السلطة، خارج السياسة الواقعية. ونتيجة لذلك: تحولت "يوتوبيا" عبد الناصر، إلى سياسة "واقعية"..).

ولا شك أن ما قدمته الباحثة في هذه الاستخلاصات، لتحليلها الشامل والوافي، والمفيد حقاً، هو جهد جهيد متميز في طريق البحث العلمي، وفي مشوارها الأكاديمي. فهي باحثة جادة وواعدة، بلا شك، وقد حصلت على الدكتوراه من جامعة (ليون) الثانية بفرنسا، حيث درست في هذه الجامعة، وهي باحثة في التاريخ العربي المعاصر، وعضواً في مختبر الأبحاث/ I. C. A. R)، ومحاضرة في جامعة ليون وجامعات أخرى في فرنسا.

أهنئ الباحثة على هذه المخطوطة الجادة، التي تحمل إضافة حقيقية إلى المكتبة العربية، بل هي إضافة حقيقية أيضاً إلى التراث العلمي لثورة 23 يوليو 1952م، وهي الطليعة لكل أحرار العالم.

متمنياً لها كل التوفيق في مشوارها العلمي وكل مؤلفاتها القادمة بإذن الله.

والله ولي التوفيق،،،،

أ.د. جمال زهران

القاهرة في 1/ نوفمبر (تشرين ثان)/ 2024م

إضاءة

في عام 1952، كنا متأكدين من تحقيق الاستقلال السياسي، ولكن كنا مقتنعين بشدة بأن الاستقلال السياسي لايمكن أن يتحقق إلّا تماشياً جنباً الى جنب مع الاستقلال الاقتصادي.

جمال عبد الناصر

خطاب الإسكندرية، يوليو/ تموز 1956.

ملخص الدراسة

هدف هذا العمل دراسة وتحليل الوضع الاقتصادي المصري في المرحلة الناصرية ضمن الإطار السياسي والاجتماعي. عقب ثورة الضباط الأحرار عام 1952، أصبح عبد الناصر رئيسًا لمصر عام 1954. أدخل تغييرات سياسية واجتماعية واقتصادية في مصر وذلك ضمن مناخ عالمي تميّز بالحرب الباردة بين الكتلتين.

أيضا شارك بقوة بظهور كتلة عدم الانحياز. شكّل الاقتصاد الناصري مصدراً لدراسات مختلفة وأحكام متباينة بين من يعتبر التغييرات الحاصلة من قبل جمال عبد الناصر استمرارية للوضع الاقتصادي السابق للثورة وبين من يعتبر أن هذه التغييرات تشكل قطيعة مع الماضي.

الفهرس

المقدمة

قامت الثورة المصرية عام 1952 على إثر مجموعة من الأحداث وخاصة المتعلقة منها بالصلة مع العالم الغربي ولاسيما البريطانيين.

أُعتبرت حملة نابليون عام 1798 علامة فارقة في تاريخ مصر حيث شهدت مصر بعدها تغييرات سياسية رئيسية. فقد كانت مصر مقاطعة عثمانية ثم محمية بريطانية بعدها حصلت مصر على استقلالها بشكل رسمي عام 1922. تسببت مجموعة من الأحداث بعدم الاستقرار السياسي سواء على المستوى الدولي مثلما حصل أثناء دعم البريطانيين خلال الحرب العالمية الثانية وإنشاء دولة اسرائيل في 1948. أو على المستوى المحلي بوجود الصعوبات الاقتصادية والفساد وظهور حركات سياسية التي أدّت الى الثورة المصرية عام 1952. إثر الثورة وصل مجموعة من الضباط الأحرار إلى السلطة ومنهم جمال عبد الناصر.

كانت هذه المرة الأولى التي يصل للحكم في مصر شخص من أصل مصري .

كان جمال عبد الناصر وراء العديد من التغييرات السياسية والاقتصادية (مع تشجيع الصناعة المصرية) والاجتماعية (التي تضمنت قلب التسلسل الهرمي التقليدي).

شخصية جمال عبد الناصر أثارت الكثير من الجدل بين معارضين ومؤيدين. حيث يؤكد مؤيديه بأن التغييرات التي حصلت جذرية، بينما يتهمه معارضوه بالتسبب بانهيار الوضع الاقتصادي للدولة.

يستمر هذا الجدل حتى يومنا هذا بين صورة بطل أعطى لمصر مكانة مهمة وديكتاتور عسكري احتل رجاله مكان الطبقة القديمة المسيطرة.

لقد تصدرت مصر المشهد في العالم العربي والعالمي وذلك نسبة لعدد سكانها وموقعها الجيوستراتيجي. وبعد الثورة لأهميتها السياسية.

أُعتبرت تجربة عبد الناصر مثال يُحتذى به في العديد من الدول العربية لاسيما في الجزائر.

خلال فترة 1970-1952 شهدت الحياة المصرية تغييرات ذات طبيعة سياسية واجتماعية واقتصادية .

كانت مصر محكومة من قبل ملك ضعيف وبرلماناً مسيطر عليه من قبل غالبية من كبار مالكي الأرض. كانت الدولة المصرية تعاني من أزمة اقتصادية حادة قبل أن تصبح دولة تحتل مكاناً جوهرياً على مسرح السياسة العربية ولاعب أساسي من دول عدم الانحياز.

تضمنت التغييرات الاقتصادية بروز قطاع عام في غالبية قطاعات الاقتصاد.
ومن هنا يأتي سؤالنا: هل تمثّل التغيرات الاقتصادية الناتجة تغييرًا اقتصاديًا حقيقيًا وقطيعة مع الماضي أو استمرار الوضع السائد قبل الثورة؟

للإجابة على هذا السؤال، سنقسّم العمل إلى ثلاثة أجزاء:
يتطرق الجزء الأول للوضع الاقتصادي في مصر قبل ثورة 1952 ضمن الإطار السياسي والاجتماعي.
تم اختيار تاريخ حملة نابليون ووصول البريطانيين نقطة بداية الجزء الأول؛ في الواقع، إثر وصول بونابرت برز محمد علي والذي استمر حكم عائلته لمصر حتى الثورة.
سنطلع على الحياة الاقتصادية خلال هذه الفترة: نقاط الضعف ونقاط القوة وكيف كانت تدار النشاطات الاقتصادية ورؤوس الأموال. وأيضا الاستثمارات ودور الدولة في مختلف القطاعات الاقتصادية.
يغطي الجزء الثاني مرحلة نجاح الثورة بقلب الملكية والتغييرات السياسية الناتجة من التحول من ملكية الى جمهورية. أيضًا يتطرق هذا الجزء إلى التغييرات الاقتصادية خلال فترة الخمسينيات.في البداية سنلقي الضوء على مفهوم الناصرية بالاستناد الى "فلسفة الثورة"، ومن ثم سننتقل إلى مختلف القوانين والقرارات الاقتصادية والتي كان لها تأثير وانعكاسات على الحياة الاقتصادية.
سنقسم هذه الفترة إلى مرحلتين: الأولى تمتد من 1952 إلى 1956 والثانية من 1957 إلى 1960.
تفصل حرب السويس عام 1956 بين الفترتين.
سنشرح الأسباب التي أدّت إلى تأميم قناة السويس والمناخ العالمي الذي لعب دورًا حاسمًا في مسيرة الأحداث التي تبعت إعلان تأميم القناة والحرب وكذلك التبعات الإقتصادية.

أما الجزء الثالث سيتطرّق لمرحلة الستينيات، حيث اختار جمال عبدالناصر الاشتراكية والتخطيط الشامل من قبل الدولة. بنفس الوقت تم تقليص دور القطاع الخاص.
ولتحقيق ذلك وُضعت خطة عشرية على مرحلتين. سنبدأ الجزء الثالث بدراسة وتحليل الميثاق الذي قدّمه جمال عبد الناصر خلال المؤتمر الشعبي عام 1962، سنلقي الضوء على الفصول المتعلقة بالاقتصاد والمجتمع.
ثم سنرى بالتفصيل الخطة الخمسية 1960-1965 ومختلف مشاريعها والتغيير في التنظيم وكذلك التغييرات الاجتماعية.
كذلك سنعرض العوائق التي واجهت الخطة ومنها حرب اليمن وفي النهاية تقييم الخطة الخمسية.

سنقوم بإلقاء الضوء على حرب 1967 والإجراءات الاقتصادية وتقييم تلك الفترة.

لقد واجهتنا عدة صعوبات أثناء العمل؛ في البداية لم نجد إلا القليل من التفاصيل المتعلقة بالجزء الأول. فالمصادر كانت نادرة وغير مزوّدة إلا ما ندر بإحصائيات دقيقة بالإضافة إلى تكرار نفس المعلومات في غالبية المصادر.

تأثير الميول السياسية لمؤلفي المصادر على طريقة تقديم العمل بين شيطنة أو تقديس شخصية جمال عبد الناصر.

ومن هنا تكمن صعوبة الموضوعية في الدراسة. فطفولتنا محفورة بشخصية جمال عبد الناصر والذي يعتبره البعض بطلًا سمح لمصر بأن يكون لها نفوذًا كبيرًا والبعض الآخر الذي يعتبره ديكتاتوراً.

هذه الرؤية المسبقة لعبد الناصر كديكتاتور أدّت إلى أحكام مسبقة على توجهاته السياسية وكذلك على كيفية تقييم الوضع الاقتصادي.

لقد حاولنا تقديم تقييمًا موضوعيًا للتغييرات الحاصلة وكذلك التبعيات الاقتصادية وذلك محاولة لإنصاف هذه الشخصية التاريخية.

وأخيرا سنلفت الانتباه إلى تناقض الأرقام حسب المصدر مع العلم أن سبب التناقضات غير واضح .

لقد حاولنا تبني الاكثر موضوعية بينها والاعتماد على المصادر الأكاديمية.

الجزء الأول

الوضع السياسي والاقتصادي في مصر قبل عام 1952

1 - الوضع السياسي في مصر

1.1 - يقظة الغرب تجاه أهمية مصر

لفهم الأحداث التي أدّت إلى ثورة عام 1952، يجب العودة إلى فترة وصول نابليون بونابرت أرض مصر. بالبدء أدرك بونابرت أهمية الموقع الاستراتيجي لمصر وبذلك لفت انتباه البريطانيين على هذا

الجزء من العالم الواقع في تقاطع بين آسيا وإفريقيا وحدوده البحرية مع البحر الأحمر والأبيض المتوسط.

في الواقع حملة نابليون بونابرت في 1798، نقطة فاصلة في تاريخ مصر الحديث. قبل هذا التاريخ لم يكن لمصر وجوداً على المسرح السياسي الدولي.

تاريخ 1798 يعتبر نقطة الانطلاق والتي تيقظت كل من مصر والغرب بوجود الآخر. تضمنت الحملة الفرنسية 38 000 ألف رجل، وعلماء ومعماريين وفنانين. وبالرغم من أنّ الحملة لم تدم أكثر من ثلاث سنوات، إلاّ أنها تركت أثرًا في الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في مصر.

عند وصول بونابرت كانت مصر مقاطعة من الامبراطورية العثمانية ومسرحًا للنزاعات بين العثمانيين والبدو والمماليك (عبيد قدماء أصولهم من الجبال الأسيوية والقوقاز).

انتهز فصيل من المماليك ضعف العثمانيين واستولوا على السلطة.

كان مراد بك وإبراهيم بك آخر إثنين وصلا إلى السلطة قبل وصول الحملة الفرنسية في مرحلة كان الشعب المصري يعاني من الفقر يتخللها موجات من المجاعة والطاعون.

قدّم نفسه بونابرت منذ وصوله أنه المحرر والمخلّص للشعب المصري وتعهد بإنهاء سلطة المماليك.

تعاون بونابرت مع أحد المماليك رستم رزا واستطاع الانتصار على المماليك.

في نهاية القرن الثامن عشر كان السلطان سليم الثالث على رأس الامبراطورية العثمانية التي بدأت تضعف منذ فترة وسلطته خارج حدود تركيا كانت قد تلاشت. في هذه الأثناء كانت فرنسا تسعى لإيجاد مكان لها في منطقة البحر المتوسط.

ففي رسالة موجهة الى نابليون بونابرت عام 1797، كتب وزير الشؤون الخارجية تاليراند : " لا شيء أهم من الحصول على موطئ قدم في ألبانيا واليونان ومقدونيا وحتى جميع دول البحر المتوسط وخاصة مصر التي يمكن أن تشكّل يوما فائدة كبيرة."[1].

وهكذا حسب المؤرخ تييري لينتز، حث ضعف الإمبراطورية العثمانية فرنسا على وضع حسابات جديدة مع الامبراطورية تتضمن بتحالف بين الدولتين في حالة التصدي لتوغل روسي في البحر المتوسط والنمسا في الجنوب.[2]

[1] LENTZ, Thierry, Pourquoi l'Égypte, https://www.napoleon.org/histoire-des-2-empires/articles/pourquoi-legypte/#notes

[2] المرجع نفسه

من ناحية أخرى أراد بونابرت قطع طريق الهند أمام البريطانيين وبذلك يحد من التوسع البريطاني في الشرق الأوسط. وهكذا أصبحت مصر أرضًا للصراع بين فرنسا وبريطانيا.

ذكر نابليون بونابرت في رسالة وجهها للمجلس التنفيذي الأسباب الضرورية للذهاب إلى مصر:

" في وقت قريب، سنشعر بأنه لتدمير بريطانيا يجب السيطرة على مصر، الإمبراطورية العثمانية المترامية الأطراف تضعف كل يوم اكثر، وهذا ما يجبرنا على التفكير بأنه الوقت المناسب لاستخدام وسائلنا للحفاظ على تجارتنا في المشرق العربي."[3]

في الواقع شكل الموقع الجغرافي لمصر على طريق الهند استثماراً جيوستراتيجياً بالنسبة للقوتين الأوروبيتين. ا

ازدادت الأهمية الاستراتيجية لمصر بعد حفر قناة السويس في 1869. خلال هذه الفترة كانت مصر تدار من قبل الوالي ممثلًا عن الباب العالي. بعد أن تم استبعاد الأتراك والمماليك من المشهد السياسي بعد هزيمتهم بمواجهة الجيش الفرنسي.

اهتمت الحملة الفرنسية بالأعمال العامة مثل الجسور والطرقات وعائدات الضرائب. كذلك أبدى الفرنسيون اهتمامًا خاصًا بالنظام المائي والإنتاج الزراعي. وقد حاولوا تغيير نظام التنظيم الإداري والقضائي على الطريقة الغربية وتطبيق الضريبة العقارية. مما أثار موجة من الغضب العام انتهت بثورة الشعب المصري ضد الجيش الفرنسي.

في نفس الوقت أرسلت الامبراطورية العثمانية جيشها للقتال ضد الجيش الفرنسي حيث برز الضابط محمد علي من أصل ألباني وسيطر على السلطة تدريجيًا. أصبح محمد علي أول خديوي حكم مصر مع سلالته خلال قرن ونصف من الزمن.

وصل محمد على إلى السلطة في 1805 بعد أن قضى على المماليك الذين استولوا على السلطة بعد رحيل بونابرت.

منذ لحظة وصول محمد علي للسلطة قام بإجراء تغييرات جذرية في الطبقة الحاكمة حيث تم استبعاد المماليك في 1811. تشكلت الطبقة الحاكمة الجديدة من رجال من أصول بلقانية وتركية وقوقازية وأرمينية. أجرى محمد علي تعديلات تتعلق بملكية الأرض الزراعية والتي أصبحت ملك للدولة وذلك تحت ذريعة تحسين اقتصاد الدولة. لا يخفى على أحد أنه كان لمحمد علي طموحات كبيرة وخاصة العسكرية، فحاكم مصر الجديد كان له الطموح بأن يستقل من الباب العالي. ولتحقيق هذا الهدف أعلن

---

[3] المرجع نفسه

الحرب على الامبراطورية العثمانية مرتين، وفي كل مرة كانت تتدخل القوى الأوروبية للحفاظ على وحدة الامبراطورية العثمانية من أجل إيجاد حاجز أمام توسع روسيا.

وبالرغم من ذلك حصل محمد علي من خلال معاهدة لندن في 15 تموز عام 1840 على الحق في الانتقال الوراثي في حكم مصر لذريته والتي استمرت في حكم مصر حتى الإطاحة بهم إثر ثورة 1952. وهكذا ليحقق محمد علي طموحاته عمل على تأسيس جيش قوي. ولأول مرة منذ ألفي عام تم تجنيد الفلاحين المصريين في الجيش المصري تحت قيادة عناصر غير مصرية مما أدّى فيما بعد لموجة من الاستياء والنزاعات العرقية.

ازدادت هذه الظاهرة لاسيما عندما أبدى الخديوي اسماعيل (1863-1879) تفضيلًا لرجال قوقازيين كضباط في الجيش. أدّى هذا الوضع إلى احتجاجات المصريين في الجيش.

في شهادة للضابط المصري أحمد عرابي الذي شغل عدة مناصب في الجيش منها وزيرًا للحربية في 1882، يعبر بوضوح مدى الاستياء من هذا الوضع والذي اعتبره إهانة للمصريين:

" خلال الحكم الاستبدادي لإسماعيل، عانيت بصبر وثبات كبيرين من قمعه السلطوي التعسفي. بقيت برتبة مقدم خلال تسعة عشر عامًا، لقد شاهدت ضباطا في درجات أقل مني في عهد سعيد باشا وإسماعيل باشا تم ترفيعهم إلى درجات أعلى مني. ترقى بعضهم لرتبة عقيد والبعض الآخر لرتبة عميد والبعض لرتبة لواء. ليس لأنهم كانوا أكثر معرفة مني أو لأسباب تتعلق بموهبة خاصة أو شجاعة مميزة في المعارك، لكن فقط لأنهم مماليك أو أبناء مماليك من العائلة الخديوية.

يمنحهم الخديوي ترقيات، نساء جميلات وأراضي خصبة وبيوت كبيرة ويهديهم مبالغ مالية ومجوهرات قيّمة، كل ذلك على حساب دماء الفقراء المصريين وعرق جبينهم".[4]

بالطبع شكّلت اضطرابات 1882-1881 تبعات هذه الفروقات العرقية[5]. كان أحمد عرابي على رأس الحركة الوطنية والتي تحولت إلى ثورة في 9 سبتمبر/ أيلول 1881.

أحاط عرابي على رأس كتيبة عسكرية قصر ابن اسماعيل الخديوي توفيق في عابدين ، وتصاعدت الاضطرابات في الإسكندرية 1882 مما أجبر الأجانب على مغادرة المدينة وخاصة الفرنسيين والبريطانيين.

[4] LAURENS, Henry, « Élites et réforme dans l'Égypte du XIXe siècle », in Entre réforme sociale et mouvement national : Identité et modernisation en Égypte (1882-1962), Le Caire, CEDEJ - Égypte/Soudan, 1995 (généré le 21 novembre 2017).

[5] المرجع نفسه

لم تطمئن بريطانيا للوضع فقامت بإنزال جنودها في يونيو/ تموز 1882، قصف الأسطول البريطاني الإسكندرية ووصل الإسماعيلية في شهر أغسطس / آب.
احتلت بريطانيا مصر إثر هزيمة الوطنيين المصريين في التل الكبير في 13 سبتمبر / أيلول، وتم نفي أحمد عرابي إلى سيلان. وبالرغم من الاحتلال البريطاني إلّا أنّ مصر بقيت مقاطعة عثمانية.

كان المعلن رسميا أن الاحتلال البريطاني هو عمل مؤقت لتهدئة الأوضاع .. ولكن في نهاية المطاف استمر لفترة سبعين عامًا. خلال هذه المرحلة أديرت مصر من قبل موظفين بريطانيين تابعين لوزارات مختلفة وكل ذلك تحت سلطة القنصل البريطاني المعروف لورد كرومر الذي أدار مصر خلال 26 عامًا.
امتنع كرومر وكل من تبعه من قناصل تطبيق برنامجًا حقيقيًا للتطوير في مصر.
نتيجة لذلك، كان التعليم والملكية العقارية حكرًا على الطبقات الكبيرة المسيطرة التركية والمساندة للبريطانيين. كان دور القوة العسكرية البريطانية فرض النظام وضمان استمرارية حكم سلالة محمد علي. أثار الاحتلال البريطاني استياء فرنسا التي كان نصيبها بعد الاتفاق مع بريطانيا السيطرة على شمال إفريقيا. بينما اعتبرت مصر من نصيب البريطانيين حسب إتفاقية فاشودة في 1889.ومن ثم توقيع التفاهم الودي في 1904.
استمر الاحتلال البريطاني دون تغيير الوضع القانوني لمصر والتي ظلت مقاطعة عثمانية. كان موقع مصر وخاصة قناة السويس حيويًا ليس فقط بالنسبة للهند ولكن أيضًا بالنسبة لجنوب إفريقيا، أستراليا ونيوزيلندا. كذلك جعل البريطانيين الأراضي المصرية قاعدة عسكرية لهم والتي كانت سببًا لجعل مصر مسرحًا للنزاعات خلال الحربين العالميتين.

I.2. مصر محمية بريطانية: 1914-1922

خلال الحرب العالمية الأولى أصبحت الإمبراطورية العثمانية تركيا التي تحالفت مع ألمانيا ضد بريطانيا. قامت هذه الأخيرة .. كرد انتقامي ,, من موقف تركيا بوضع مصر تحت الحماية البريطانية معلنة بذلك نهاية السيادة العثمانية على مصر، مما أدّى إلى تغييرات لألقاب حكام مصر: الخديوي حسين يصبح سلطانًا. في الواقع الشخصية الأكثر نفوذًا في مصر ليس السلطان وإنما القنصل البريطاني الذي يدير مصر واقتصادها لخدمة مصالح بريطانيا فقط. عقب هذا التشكيل الجديد سبب اقتصاد الحرب أزمة حادة حيث أصبحت تكاليف الحياة مرتفعة جدا نسبة للسكان.

وهكذا ثارت الحركات الوطنية المطالبة باستقلال مصر لتبدأ مفاوضات بعد يومين من توقيع الهدنة في 1918.
اعتبارًا من هذا التاريخ تشكّلت حركة وطنية "الوفد" برئاسة المحامي سعد زغلول والذي تم نفيه إلى مالطا مع اثنين من رفاقه: إسماعيل صدقي ومحمد محمود، مما أدّى إلى انتفاضة وطنية عام 1919. وبالرغم من القمع، سُمح بالنهاية لسعد زغلول ورفاقه بالعودة إلى مصر.
توصلوا فيما بعد إلى إتفاق على الشروط المفروضة من البريطانيين قبل الاعتراف باستقلال مصر في 1922. تضمّن الاتفاق السماح للقوات البريطانية بالبقاء في مصر مما أتاح للقنصل البريطاني الاحتفاظ بسلطته. في 15 مارس/ أذار عام 1923 تم إعلان السلطان فؤاد بن إسماعيل ملكًا لمصر.

I.3. ديمقراطية هشّة 1923-1936

رافق إعلان استقلال مصر وضع دستور جديد مستوحى من الدستور العثماني 1876. يقر الدستور بوجود برلمان يتكون من مجلسين: مجلس الشيوخ ومجلس النوّاب. هذا التشكيل تم تقريره في البداية من قبل البريطانيين ولكن بدلًا من المرور بمجلس وطني منتخب، نظّم الملك فؤاد لجنة لتشكيل المجلس وبذلك يضمن سلطته المطلقة. في 19 أبريل/ نيسان 1923 تم سن الدستور من قبل الملك دون طرحه على الاستفتاء. كان للملك صلاحيات عديدة: السلطة التنفيذية وتعيين أعضاء مجلس الشيوخ والوزراء وكذلك حق الڤيتو(الإعتراض) لكل قانون مصوّت عليه من قبل البرلمان. وأيضا له الصلاحية في تأخير الجلسة النيابية .. وله حق حل مجلس النواب وأخيرا كان يرأس الجيش.
إذن كان للملك فؤاد نفوذًا لايتماشى مع الديمقراطية، خاصة أنه كان يستخدم سلطته لحماية مصالحه ومصالح المقربين منه.
" كان يحق للملك اختيار وتسمية رئيس الوزراء [...] وعزل مجلس الوزراء وحل البرلمان [...] وتأجيل الجلسات البرلمانية [...] وتعيين رئيس مجلس الشيوخ وتعيين خمس أعضائه. وبالرغم من غالبية الحكومة في مجلس النواب، إلّا أنّ الملك كان يستطيع عزلها بمرسوم".[6]

[6] VATIKIOTIS, Panayotis Jerasimof, The Modern History of Egypt, Praeger, New-York, 1969, pp. 270-271.

أضعفت الصلاحيات التي منحها الملك لنفسه التجربة النيابية وأثّرت سلبا على الدستور. بالإضافة إلى احتفاظ البريطانيين الحق في التدخل بهدف حماية مصالحهم.
نتيجة لذلك فإنّ وجود الدستور لم يساهم بتحقيق نظام ديمقراطي صحيح . فالنظام السياسي الجديد كان يعمل من خلال البريطانيين والقصر والحركة الوطنية ممثلة في حزب الوفد بشكل رئيسي. في هذه الأثناء تنامى داخل الحركة الوطنية معارضين للوفد منهم الوطنيين الذين كانوا يحتجون على احتكار الوفد.
أدّى الوضع برمته إلى عدم الاستقرار السياسي .. ففي خلال فترة امتدت ثلاثين عامًا تقريبًا؛ توالت عشرة مجالس نيابية بين 1924 و 1952 لم يستطع خلالها أي برلمان إنهاء ولايته المقررة خمس سنوات.

في 1924، عندما نجح حزب الوفد برئاسة سعد زغلول بالانتخابات بغالبية ساحقة، بدأت الصعوبات تطفو على السطح، وتم استبعاد حكومة الوفد قبل نهاية عامها الأول.
في عام 1926 عندما فاز حزب الوفد الانتخابات من جديد، قام كل من الملك والبريطانيين بمنع سعد زغلول بشغل منصب رئيس الوزراء.
أدّت النزاعات القائمة بين الثلاثة أطراف (البريطانيون، الملك والبرلمان) إلى أزمات سياسية متزايدة.
في 1927، توفي سعد زغلول وشهدت مصر فترة من مزيد من عدم الاستقرار السياسي تم فيها إلغاء الدستور ووضع دستور جديد في 1930 الذي أُلغي بدوره في عام 1934 واستبدل بدستور 1923 في العام التالي.

شهدت سنوات الثلاثينيات توترات ونزاعات ليس فقط بين الثلاثة أطراف الحاكمة في مصر (البريطانيون والقصر والوفد) وإنما أيضا بين مختلف التيارات الفكرية والأحزاب حول المبادئ والقيم الغربية المنتشرة في المجتمع المصري.
مثلًا: بروز حركة الإخوان المسلمين والتي تمثل أفكارًا إسلامية محافظة، وحزب مصر الفتاة التي تبنت موقفًا وطنيًا متطرفًا وتيارًا آخر يدافع عن فكرة مصر الفرعونية.
في عام 1930 تم تغيير الدستور والملك فؤاد اكتسب صلاحيات إضافية على حساب المجلس وإسماعيل صدقي شغل منصب رئيس الوزراء.
وبهدف الدفع بالتطور الاقتصادي تم تبني تشريعات جديدة في فترة حكومة إسماعيل صدقي الأتوقراطية (1929-1933) وخاصة الإصلاحات التعريفية 1930 بهدف حماية الصناعة المحلية.

هذا التعديل تم توسيعه فيما بعد.

في عام 1935 وضع من جديد دستور 1923 ووصل حزب الوفد للمجلس. من عام 1923 وحتى وفاة الملك فؤاد في 1936، تم تعليق الدستور ثلاث مرات: 1930-1928-1925.

خلال هذه الفترة بدأت الأصوات تتعالى مطالبة بسحب القوات البريطانية من الأراضي المصرية من أجل تحقيق استقلال حقيقي. وبعد عدة مفاوضات حصلت مصر على مزيد من الاستقلال السياسي والقضائي بفضل معاهدة 1936 وإلغاء الامتيازات 1937.

I.4. المعاهدة المصرية-البريطانية

في عام 1936 خلف الملك فاروق والده وعمره ستة عشر عامًا ولكن لم يحكم حقيقة إلّا في عام 1937 عندما بلغ الثامنة عشر عامًا. لم يرث الملك فاروق فقط صلاحيات والده وإنما أيضًا العداء إتجاه حزب الوفد. بعد تربعه على العرش بعدة شهور وقع كل من رئيس الوزراء المصري مصطفى النحاس ووزير الشؤون البريطانية أنطوني إيدن على معاهدة أغسطس/ آب عام 1936.

كانت المخاوف من خطر تقدم القوات الإيطالية على الحدود مع الحبشة وطرابلس السبب الذي دفع لهذه المعاهدة. كان الملك فاروق متخوفا من أن تغزو إيطاليا مصر وتقحمها بالحرب.

تضمنت المعاهدة عدة نقاط مستثناة السودان:

- انسحاب القوات البريطانية من القاهرة والإسكندرية وتتمركز فقط في منطقة القناة.
- عدد القوات البريطانية يجب أن لا يتجاوز العشرة آلاف رجل في وقت السلم بالمقابل وقت الصراعات يستطيع البريطانيون زيادة العدد حسب متطلبات الوضع.
- أما من ناحية مصر، يتوجب عليها أن تؤمن سهولة تنقل القوات البريطانية في حالة الحرب. ولهذا الهدف كان على مصر إنشاء الطرقات التي تصل منطقة القناة مع مصر العليا والسفلى.
- التزام بتدريب وتزويد القوات المصرية.

في الواقع قبل عام 1936، دور القوات المصرية كان محدودًا حيث كان عدد الملتحقين في كل عام بالأكاديمية العسكرية مقتصرًا فقط على 15-12 طالباً.

عقب المعاهدة ارتفع عدد المسجلين وأصبحت شروط التسجيل أقل تعقيدًا مما سمح لأبناء الطبقة المتوسطة بالتسجيل.

- أما بالنسبة للسودان فإن الوضع بقي ما عليه حسب الاتفاق المصري-البريطاني لعام 1899 حيث استمر الطرفان بإدارة السودان ولكن من يدير فعليًا السودان هم البريطانيون وذلك للحفاظ على مصالحهم الاستراتيجية والاقتصادية وجعل دور مصر مقتصرًا على الشؤون الإدارية للسودان.

أثارت المعاهدة المصرية-البريطانية ردود فعل متباينة. حيث أرادت الحكومة المصرية الظهور أمام الرأي العام المصري بالمنتصر الكبير الذي استطاع تحقيق سيادة المصريين على أراضيهم. بالمقابل فإن بعض الأحزاب السياسية مثل الحزب الاشتراكي الوطني وحركة الإخوان المسلمين انتقدت المعاهدة وخاصة حزب الوفد.

بالنسبة للمعارضين إن مصر لم تحصل فعليًا على سيادتها ولم تكن سيدة نفسها في كل القرارات. بعد مرور عام على توقيع المعاهدة، سمح حدث آخر لمصر بتأكيد استقلالها القضائي. في مايو / أيار 1937 في مونترو تم إلغاء نظام الامتيازات في مصر. هذا الاتفاق اعتبر بمثابة انتصار لمصر كونها استردت حريتها في إدارة تشريعاتها المالية.

ونظام الامتيازات هو مجموعة الاتفاقيات الموضوعة في القرن السادس عشر بين السلطان العثماني وأربعة عشر دولة أوروبية منها: فرنسا، بريطانيا، إيطاليا، بلجيكا واليونان، كان بموجب نظام الامتيازات للأجانب المقيمين في مصر حق الامتياز بضمانات ومكاسب قضائية ومالية لا يتمتع بها المصريين. وذلك لتحفيز رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في مصر. خلال سنوات الثلاثينيات كان عدد الأجانب في مصر أكثر من 220 000 فرد من جنسيات مختلفة، شكّل اليونانيون والايطاليون الجزء الأكبر من الأجانب.

تضمنت أيضًا اتفاقية مونترو إلغاء المحاكم المختلطة خلال اثني عشر شهرا من الانتقال. توافق إلغاء نظام الامتيازات مع عضوية مصر في عصبة الأمم.

في نهاية عام 1937 أقال الملك فاروق مصطفى نحاس وحل مكانه محمد محمود باشا من الحزب الدستوري الحر. خلال هذه الفترة قام الملك مع البريطانيين بالاتفاق مع الدستوريين الأحرار، وشكل علي ماهر حكومة أقلية لمعارضة الوفد. في الواقع تم تشكيل أول حكومة للوفد في 1924 وبعد مرور شهر وصل الوفد بعد عدة محاولات ضمن حركة العمال عندما أصبح عبد الرحمن فهمي (أحد رجال سعد زغلول) رئيسًا للاتحاد العام للعمال.

خلال الحرب العالمية الثانية عززت بريطانيا وجودها العسكري على الأراضي المصرية ولمواجهة الملك الذي اتخذ موقفًا معاديًا ضد الحلف. انتقمت بريطانيا بفرض حكومة الوفد الذي دعم الحلف في فبراير/ شباط عام 1942.

باتخاذ الوفد موقفًا مساندًا للحلف فقد جزءاً من شعبيته خاصة وأنه بعد استلام السلطة أقرّ قانونًا حربيًا.

في محاولة لاستعادة بعض من مكانته قام حزب الوفد بالسماح بإنشاء نقابات في القطاع الصناعي.

خسارة الوفد لمصداقيته خلال الحرب، أعطى الفرصة لبروز أحزاب عدة مثل حزب مصر الفتاة والحزب الشيوعي وحركة الإخوان الأكثر تنظيمًا في مصر.

استلم السعديون الحكومة خلال الفترة الممتدة من أكتوبر/ تشرين الأول وحتى فبراير/ شباط . 1946

II. بعد الحرب العالمية الثانية، اضطرابات وعدم استقرار

شكلت المرحلة التي تلت الحرب العالمية الثانية مرحلة جديدة في تاريخ مصر تميزت بكثرة الاضطرابات والمظاهرات والإضرابات وأيضًا التفجيرات. في الواقع في 8 اكتوبر / تشرين أول من 1944 سقطت حكومة مصطفى نحاس بعد فترة سنتين من النزاعات بين الحكومة والقصر. فما إن باشرت الحرب على الانتهاء وابتعد الخطر وجد الملك اللحظة مناسبة للتخلص من رئيس الوزراء نحاس، أما من جهة البريطانيين فقد عارضوا مغادرة نحاس للحكومة.

خلال فترة 1950-1945 وعلى إثر الانتخابات التشريعية وإبعاد الوفد، شهدت الساحة المصرية مرحلة من عدم الاستقرار السياسي حيث توالت سبع حكومات دون التوصل إلى حكومة ذات غالبية مطلقة.

هذا الوضع منح الملك الفرصة لتعيين شخصيات معروفة بولائها له. وخلال عام ونصف استولى السعديون على الحكم. في البداية كان أحمد ماهر والذي بقي فقط عدة أشهر، تبعه النقراشي الذي أُجبر على تقديم استقالته في 14 فبراير / شباط 1946 عقب المظاهرات التي بدأت في الإسكندرية فتدخل السفير البريطاني لامبسون عند الملك بأن رئيس الوزراء غير قادر على تأمين الأمن في مصر. تبع النقراشي إسماعيل صدقي. كانت الحكومات الثلاثة المتوالية تكن نفس العداء للوفد وصدقي أكثرهم عداوة، فقد بدأ منذ وصوله سياسة عدائية ضد الوفديين بمباركة من الملك. تعرض عدد من أعضاء الوفد إلى مداهمات في مقراتهم بالإضافة إلى منع اجتماعات للوفد في بورسعيد.

اتخذ مصطفى نحاس المحروم من السلطة موقفًا وطنيًا بإثارة مسألة معاهدة 1936 وضرورة مراجعتها من أجل كسب صورة وطنية بعيون الشعب المصري.

استمرت الاحتجاجات الشعبية وصدقي المعروف بدهائه حاول تهدئة الوضع بإطلاق سراح بعض الطلبة الموقوفين معلنًا بأنه سيحصل على رحيل البريطانيين ووحدة وادي النيل.
أيضاً قام صدقي بالتقرب من الإخوان المسلمين وخاصة أن هؤلاء كانوا على عداوة مع الوفد والشيوعيين. وجد صدقي نفسه مجبرًا على متابعة المفاوضات مع البريطانيين التي دارت بمناخ متوتر: احتجت الأحزاب السياسية المعارضة على مشروع المفاوضات متهمة حكومة صدقي بالتقليل من شأن إرادة الشعب المصري.

بدأت حملة إعلامية ضد سياسة رئيس الوزراء وتساؤلات حول سياسته إن كانت فعلًا لمصالح مصر الوطنية. انطلقت شرارة المظاهرات بين طلاب الجامعات وتم تشكيل الجبهة الوطنية للطلاب في وادي النيل في بداية العام الدراسي. عمّت المظاهرات شوارع القاهرة تخللها مواجهات عنيفة في بعض الأحيان مع رجال حفظ الأمن. على رأس هذه المظاهرات طلاب من مختلف الأحزاب السياسية: الوفد وحركة الإخوان ومصر الفتاة.. وُضعت الحواجز عند مداخل بعض الأحياء بالإضافة لحدوث الكثير من الاعتقالات.ولكن رغم الاضطرابات استمرت المفاوضات بين الحكومة المصرية والبريطانيين التي أدّت إلى اتفاق صدقي- بيڤن في 1946 والذي ينص على مغادرة 80 ألف من القوات البريطانية في 1949. بالمقابل تشكّل مصر جزءاً من الدفاع المشترك مع البريطانيين في حالة تعرض إحدى الدول المجاورة للاعتداء.

أدان المصريون هذا الاتفاق ورئيس الوزراء المتقدم في السن والمريض قدم استقالته في الثامن من ديسمبر / كانون الأول من نفس العام. استدعى الملك من جديد السعدي محمود فهمي النقراشي لتأليف حكومة جديدة. في الواقع لم يتغير شيئًا عدا مغادرة القوات البريطانية منطقة القاهرة والاسكندرية ودلتا النيل تمركزوا في منطقة قناة السويس.
بعد مرور أربع سنوات على الحرب العالمية الثانية، مازالت مصر بعيدة عن الاستقلال الحقيقي بالرغم من أن مصر حققت خطوة باتجاه استقلالها عندما تبنت في يونيو / حزيران 1947 خطة بهدف تغيير دستوري. في نفس الوقت تم إعلان إنشاء إسرائيل في مايو / أيار 1048 في نهاية الانتداب البريطاني والذي تم الاعتراف به من قبل الولايات المتحدة والاتحاد السوڤييتي وكلك تقسيم فلسطين نال اعتراف الأمم المتحدة. عمّ الغضب الشارع العربي وأعلن وزراء الدفاع في مصر وسوريا والعراق ولبنان والأردن الحرب على إسرائيل لاسترجاع الأراضي الفلسطينية المسلوبة.

أظهر النقراشي عدم موافقته مشاركة القوات المصرية بالحرب بذريعة أن القوات المصرية ينقصها التدريب والتجهيزات اللازمة.
انهزمت القوات العربية وشعور بالمرارة اجتاح الوطن العربي مرفق بانطباع بأنّ خيانة زعمائهم سبب الهزيمة وخاصة بعد فضيحة الأسلحة المعطوبة.

بين عامي 1948-1950 تم تعليق المفاوضات بين الجانبين المصري والبريطاني. فالمصريون كانوا غير مطمئنين للوضع الداخلي، أمّا البريطانيون فقد اختاروا تبني موقفًا أكثر حزمًا وعدم التنازل عن أي شيء. وصول الوفد إلى السلطة عام 1950 أعطى انطلاقة جديدة للمفاوضات، فالوفد الذي ساند البريطانيين خلال الحرب أُعتبر محاور سهل لإجراء المفاوضات. إلّا أنّ الوفد لأسباب كثيرة كان مجبرًا أن يكون موقفه في المفاوضات أكثر تشددًا؛ فمن جهة كانت الأحزاب السياسية قد فقدت مصداقيتها خلال السنوات الأخيرة وفي نفس الوقت تزايد شعلة الحماس الوطني والمطالبة برحيل البريطانيين.

ومن جهة أخرى عجز الوفد عن مواجهة رفع الأسعار التي بدأت منذ الحرب والتي استطاعت قوات الحلفاء التخفيف من ارتفاع تكلفة الحياة وتهدئة الشعب. وما إن انتهت الحرب وجدت الحكومة نفسها وحيدة بمواجهة المشاكل الاقتصادية لمصر : انخفاض مستوى المعيشة وخاصة بعد الهبوط الحاد لأسعار القطن أضعف موقف الوفد الذي لم يف بوعوده الاجتماعية والاقتصادية.
بالإضافة لذلك ظهور فضائح الفساد المتعلقة ببورصة القطن والتي كان السكرتير العام للوفد متورطًا فيها. وتواطؤ شخصيات مقربة من الملك بفضيحة الأسلحة الفاسدة التي سُلمت للقوات المصرية.

ضمن هذا المناخ توجب على الوفد إجراء النقاشات مع البريطانيين والحصول على النصر الذي طالما انتظره المصريون.
بعد مرور عام لم تتوصل الأطراف المتفاوضة إلى نتيجة بعد تعسر حل خلافاتهم. في 1951 وعلى إثر فشل المفاوضات بين حكومة النحاس والبريطانيين في مسألة انسحاب القوات البريطانية، أعلن النحاس في 8 اكتوبر / تشرين أول في البرلمان إلغاء وحيد الجانب لمعاهدة 1936 والقاعدة الثنائية 1899 والاعتراف بالملك فاروق ملكًا لمصر والسودان.

احتجت بريطانيا بقوة هذا القرار وقدمت اقتراحا لتأسيس منظمة دفاعية مشتركة التي لاقت رفضًا من قبل النحاس الذي أعطى الأوامر بتعزيز القوات المصرية بهدف تطويق القوات البريطانية في منطقة القناة.

لم يكن مضمونًا انسحاب القوات البريطانية وخاصة بعد عودة تشرشل للسلطة كرئيس وزراء.
عمّت موجة من الحماس مختلف الأوساط المصرية: الشعب والصحافة والأحزاب السياسية الأخرى. فلقد استقبل الشعب المصري الاقتراح ونُظمت مظاهرات في المدن الرئيسية معبرة عن دعمهم لرئيس الوزراء مصطفى نحاس مطالبين برحيل القوات البريطانية.
تعالت أصوات تنادي بمقاطعة المصالح البريطانية الاقتصادية. خلال اجتماع نوفمبر / تشرين الثاني حثّت غرف التجارة المصرية أعضائها إلى التوقف عن الاستيراد من بريطانيا. كذلك شاركت الصحف وحملات إعلانية بحملة مقاطعة المنتجات البريطانية. ولكن هذه الإجراءات لم تكن ذات وقع كبير وقلة ممن طبّق المقاطعة.[7]

II.1. المواجهات في منطقة القناة

في أكتوبر من نفس العام ببور سعيد، أخذت الأحداث بعدًا خطيرًا. بدأ كل شيء بإضراب عام شمل الجمارك والعمال بهدف زعزعة إمدادات القاعدة العسكرية الموجودة في منطقة القناة.
قوّض الرحيل المفاجئ ل 70 ألف عامل، ما يعادل 90٪، من العمال العاملين لدى القوات البريطانية النشاطات في القاعدة. وأعلنت بعض الصحف مثل الأهرام بأن الهدف من هذه الحركة هو إجبار القوات البريطانية على المغادرة السريعة لمنطقة القناة.
عمّ الحماس الوطني كل الأطراف في الدولة: الشرطة والأحزاب السياسية مثل الإخوان المسلمين الذين دعوا إلى النضال المسلح والأزهر أيضا شارك في الحملة وذلك بمنع المصريين ببيان من العمل مع البريطانيين والقيام بأي عمل معهم سيعتبر بمثابة خيانة للبلد. شهدت حملة المقاطعة العنف حيث فقد سبعة أشخاص حياتهم وعشرات الجرحى في منطقة القناة. رغم عودة الهدوء في أنحاء البلد إلا أن الحرب استمرت في منطقة القناة عدة شهور شارك فيها نشطاء من شرطة الفدائيين وأسراب من الإخوان، بالرغم من إنكار الهضيبي أي تورط للإخوان في المواجهات.

[7] GAYFFIER-BONNEVILLE, Anne-Claire, « La guerre du canal 1951-1952 », Cahier de la Méditerranée [En Ligne], 70/2005, mis en ligne le 12 mai 2006. URL://journals.openedition.org/cdlm/881.

في 15 ديسمبر/ كانون الأول أصدر البرلمان المصري قانونًا يسمح للمصريين باستخدام السلاح. لم يغير البريطانيون من موقفهم من معاهدة 1936 بالرغم من المواجهات في منطقة القناة ولم يوافقوا أبدًا على مطالب المصريين بمغادرة القناة.

في خطاب الجنرال إيرشكين يظهر تشدد حول الانسحاب من القناة:

" وسيكون من الخطأ الجسيم أن يعتقد أي شخص أن الضغط والإرهاب، بكل ما يترتب عليهما من عواقب حتمية، يمكن أن يكون لهما أدنى تأثير على تصميمنا. إذا لزم الأمر، سنواصل نشاطنا شهرًا بعد شهر ولعدة أشهر إذا لزم الأمر. وسوف نواجه القوة بالقوة، ولن نلجأ إلى القوة إلا في حدود الضرورة. لدينا قوات كافية ونحظى بدعم الدول الأخرى. [...] لا ينبغي لأحد أن يتخيل أن الزمن أو الإرهاب سيغيران سياستنا".[8]

ما هي الأسباب التي جعلت البريطانيين متشبثين بموقفهم؟

إن تفسير ذلك يعود إلى الأحداث في بداية الخمسينيات، بعد الحرب العالمية الثانية، دخل العالم فترة الحرب الباردة وسعى الاتحاد السوفييتي إلى الحصول على مكان في المناطق الإستراتيجية في الشرق الأوسط، بما في ذلك قناة السويس. وهكذا، بالنسبة لإنجلترا، كما هو الحال بالنسبة للدول الغربية الأخرى، في كل مرة تطلب فيها دولة ما الاستقلال، فإن ذلك سيكون من صالح الاتحاد السوفييتي.

واتهم البريطانيون الحكومة المصرية بدعم الوطنيين المطالبين بتصفية الجنرال إرشكين لأن الحكومة لم تتخذ أي إجراءات لمنع المحرضين ومعاقبتهم. وكانت مجزرة 25 يناير في الإسماعيلية الشرارة التي أشعلت موجة الغضب الذي اجتاح مصر بأكملها وتحول إلى موجة عنف غير مسبوقة. واتهم البريطانيون بتدنيس المقابر والمساجد في الإسماعيلية، وكان هناك العديد من الضحايا المصريين بينهم قتلى وجرحى، بينهم طلاب.

II.2. حريق القاهرة يوم 26 يناير 1952

تفاقم الوضع في منطقة القناة بعد الهجوم الذي نفذه مقاتلو المعارضة في مخيم التل الكبير. وحاصر الإنجليز مبنى الشرطة لإجبار رجال الشرطة ترك سلاحهم ومغادرة منطقة القناة. تلقت الشرطة النظامية أوامر من الحكومة المصرية بعدم ترك مراكزها. ولم تسفر المفاوضات بين الطرفين عن

[8] المرجع نفسه

شيء. والحقيقة أن كل طرف متمسك بموقفه. ثم أصدر الجنرال إرشكين الأمر بمهاجمة مبنى الشرطة. وقام الجنرال إرشكين بسجن القوة المحلية بعد مقاومة من الأخيرة أسفرت عن مقتل ستة وأربعين من رجال الدرك وسبعة وعشرين جريحًا. برّر الجنرال البريطاني فعلته باتهام القوة المحلية بدعم القناصين.

قرر مجلس الوزراء قطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا . دعا شباب الوفد إلى التظاهر، ودعا الإخوان المسلمون إلى الجهاد. لقد طغت الأحداث على الحكومة المصرية وانتشر الغضب الهائل في الشوارع المصرية. وفي اليوم التالي، 26 يناير/كانون الثاني، اقتحم عدد كبير من المتظاهرين شوارع العاصمة. كان هناك أكثر من أربعمائة حريق مدمر ألحق أضرارا بأجمل شوارع القاهرة.

تمت مهاجمة الممتلكات الأجنبية وجميع المنشآت الفاخرة. وأحرقت مئات المساكن والمؤسسات التجارية والبنوك ودور السينما والمحلات الفاخرة. وأضربت الشرطة، مما يجعل الوضع كارثيا. وفشل وزير الداخلية في السيطرة على الوضع واستدعى الجيش، لكن الملك كان مشغولا بضيوفه ومن بينهم قادة الشرطة والجيش للاحتفال بولادة ابنه. ولم يتم استدعاء الجيش لفرض النظام إلّا حتى نهاية اليوم. وتمكن الجيش من استعادة الأمن في الشوارع. لقد أُفتعل الحريق بهدف خلق حالة من الفوضى، ولكن يمكننا أن نتساءل من كان وراء ذلك؟

في الواقع، كان للجميع مصلحة في حدوث ذلك. فمن ناحية، أراد الملك وحاشيته خنق الحركة الوطنية. وبهذا قدم الحريق للملك خدمة جليلة. وتمكن فاروق من إقالة النحاس وسراج الدين للسبب التالي: ‘‘عدم كفاية جهود مجلس الوزراء لوقف الاضطرابات’’. ومن ناحية أخرى، حصلت بريطانيا على العديد من المزايا: انتهاء الاستئناف أمام مجلس الأمن، ووقف التدابير المتخذة ضد الاحتلال البريطاني واستبعاد فكرة إخلاء منطقة القناة. أما الحكومة المصرية التي وجدت نفسها في طريق مسدود أمام تعنت البريطانيين أثناء المفاوضات، فإن المظاهرات يمكن أن تمارس ضغطاً وتدفع البريطانيين إلى استئناف المفاوضات.

أيضاً الشيوعيون اتهموا بإحراق القاهرة. وفي وقت لاحق، في مارس / آذار 1956، في مقابلة مع صحيفة الأوبزرفر، اتهم عبد الناصر الشيوعيين بـ "إثارة الاضطرابات وإحراق القاهرة". أيضاً جماعة الإخوان المسلمين كانوا في محل اتهام حيث كونهم وضعوا قائمة بعناوين جميع الأماكن التي تعارض أحكام الإسلام والتي تم تخريبها، مثل الحانات والملاهي. وقبل أسبوع من الحريق، نشرت مجلة شباب

محمد الأسبوعية مقالا استنكرت فيه وجود دور السينما في القاهرة. علاوة على ذلك، كشف التحقيق أن عشرات الآلاف من العمال تركوا وظائفهم في المعسكرات البريطانية كانوا في القاهرة. وكان الكثير منهم من الإخوان المسلمين، خاصة أن دور السينما والحانات كانت أول من تم تخريبها.

لم يعكس حريق القاهرة فقط الغضب المصري تجاه الاستعمار البريطاني، بل عكس أيضًا الغضب والقلق تجاه الطبقة الحاكمة الثرية التي ارتبطت مصالحها ارتباطًا مباشرًا بالبريطانيين.

بالواقع صرّح السفير البريطاني بعد ساعات قليلة من وقوع الحريق: أن " أظهرت الجموع نفس العداء تجاه الباشا وبريطانيا ".[9]

كان كل من الحكومة والملك عاجزين اتجاه الأحداث. ولم يتم إعادة النظام إلّا بفضل الجيش الذي تدخل في المساء.

وفي نفس الوقت فرضت حكومة الوفد الأحكام العرفية، وأعطى الملك الأمر لرئيس الحكومة مصطفى النحاس بتقديم استقاله. وعقب هذه الأحداث دخلت البلاد في أزمة وزارية. وفي الفترة بين يناير/ كانون الثاني ومارس/آذار من نفس العام، توالت حكومتان بعضهما البعض دون أن تتمكنا من تهدئة الوضع مما أدّى إلى حل البرلمان في مارس/آذار.

في البداية خلف علي ماهر النحاس وشكل حكومة جديدة لم تستمر أكثر من شهر.

ثم تولى نجيب الهلالي مسؤولية تشكيل الحكومة الجديدة التي بدأت التحقيقات في فضائح المضاربة على القطن. لكن حكومته تم حلها قبل أن تتمكن من تحقيق أهدافها. وحل أحمد عبود محل الهلالي في فترة غير مستقرة، خاصة بعد الانتخابات. وفي هذه الظروف المعقدة، اتخذ الضباط الأحرار قرارهم بقلب النظام.

II.3. ثورة الضباط الأحرار

[9] GAYFFIER-BONNEVILLE, ذكر سابقا، ص.54.

دفعت أحداث مساء السبت الضباط الأحرار إلى تقديم موعد الثورة. وفي 10 فبراير/ شباط قررت اللجنة التنفيذية في اجتماعها إثارة الثورة خلال شهر مارس/ آذار. لكن حدثا غير متوقع أجبر جمال عبد الناصر على تأخير تنفيذ خططه. وفي الحقيقة، كان ناصر قد اتصل برشاد مهنا، الضابط من جماعة الإخوان المسلمين، والذي وافق على التعاون مع الضباط الأحرار للثورة، لكنه في النهاية تخلى عن ذلك.

تم تحديد موعد الانقلاب في 5 أغسطس/ آب. وقررت اللجنة التنفيذية تعيين محمد نجيب رئيسا لحركة الضباط الأحرار. كان نجيب هو الأكثر تقدمًا بالسن وكان يتمتع بشعبية كبيرة. وكان الضباط بحاجة إلى رجل مثله، خاصة وأنهم جميعاً شباب وغير معروفين. لكن دور نجيب داخل اللجنة ظل محدودا وفي الحقيقة كان عبد الناصر هو الذي يدير كل شيء. كما أراد ناصر ضمان دعم جماعة الإخوان المسلمين للانقلاب. عندما كانت الجهتان تقاتلان معًا في قناة السويس، كان عبد الناصر قد تفاوض سرًا مع أعضاء من جماعة الإخوان المسلمين ووافقت جماعة الإخوان المسلمين على دعمه أثناء الانقلاب دون المطالبة بأي شيء في المقابل.[10]

طالبت منشورات الضباط الأحرار بتعيين اللواء محمد نجيب وزيرا للحربية. لكن الملك أراد أن يكون سري عامر .. وكان الأخير متورطا في فضيحة بيع أسلحة معطوبة للجيش المصري وقضايا فساد أخرى. رفض رئيس الوزراء نجيب الهلالي أمر الملك بتعيين سري عامر، وأقال الملك كعادته رئيس الوزراء كما فعل مع النحاس في 27 يناير/ كانون الثاني، ثم مع علي ماهر في 1 مارس / آذار. وتم حل ثلاث حكومات في ستة أشهر. هذه المرة عين حسين سري رئيسا للوزراء.

سنتوقف في هذا الجزء على ما تبع الثورة من أحداث سياسية التي سيتم شرحها بالتفصيل في الجزء الثاني.

فيما يلي سنلقي الضوء على الإطار الاجتماعي في تلك الفترة.

III. الوضع الديموغرافي

[10] PRAZAN, Michael, Frères Musulmans : Enquête sur la dernière idéologie totalitaire, Édition Bernard Grasset, Paris, 2014, p. 72.

بما أن التركيبة السكانية تلعب دورا هاما جدا في النمو الاقتصادي، فمن الضروري دراسة الوضع السكاني عن كثب، أي النمو السكاني، والظروف المعيشية، والأنشطة المهنية، ودخل الفرد وكذلك مستوى التعليم والحالة الصحية للسكان على التنمية.
يعد تحليل البيانات الديموغرافية جزءًا مهمًا جدًا من التخطيط الاقتصادي. في بداية القرن العشرين، كان المصريون يعانون من ظروف معيشية مزرية. في عام 1902، وصلت نسبة الأمية إلى 92٪ من السكان. ويعكس هذا الرقم إهمال الدولة للتعليم في ظل الحكم البريطاني. بالواقع في بداية القرن العشرين لم يتجاوز المبلغ المخصص للتعليم 1٪، وفي عام 1913، لم يتجاوز هذا الرقم 3.3٪.
ولم تنخفض معدلات الأمية إلا في عام 1937 إلى 85٪، ثم إلى 77 ٪ بين عامي 1937 و 1947. وبطبيعة الحال، كانت الأمية منتشرة بين النساء أكثر من الرجال، وخاصة في المناطق الريفية. وفي عام 1947، بلغت النسبة بين النساء 84 ٪، بينما كانت 65 ٪ بين الرجال.

أما بالنسبة للوضع الصحي، فلقد كان السكان بسبب الفقر وسوء التغذية عرضة لأمراض ليست ذات تأثير في الدول المتقدمة. كانت الأمراض الرئيسية التي تصيب المصريين في المناطق الريفية هي الأمراض الطفيلية الناجمة عن نظام الري . وكان متوسط العمر قصيراً جداً حيث أن متوسط العمر في مصر آنذاك لم يتجاوز 36 عاماً. ومع تغير الظروف المعيشية، لاسيما في الريف، وخاصة بعد القضاء على الأوبئة مثل الطاعون والجدري والكوليرا، ارتفع متوسط العمر وبلغ معدل النمو السكاني 1,77٪ سنويا بين عامي 1927 و1937 بدلا من 1.17٪. بقي معدل الوفيات مرتفعاً جداً حتى الفترة 1945-1949، وهي الفترة التي شهدت انخفاضاً طفيفاً ليصل إلى 23/1000.
بعد الحرب العالمية الثانية، انخفض معدل الوفيات واستمرت بالانخفاض، في حين ظل معدل الولادات مرتفعا ومستقرا. مما أدّى إلى تسارع في النمو السكاني.

III.1. النمو السكاني

في الفترة الممتدة من 1897 إلى 1967، ازداد عدد السكان بشكل كبير، من 9.700.000 إلى 26.059.000 نسمة. إنّ أول عملية إحصاء سكاني للشعب المصري تمت في عام 1882، وفي عام

1897 بدأت عملية الإحصاء السكاني كل عشر سنوات باستثناء عام 1957 بسبب الحرب وتم تأجيلها حتى عام 1960.[11]

يوضح الجدول أدناه، تسارع معدل النمو، وخاصة بعد عام 1846. وفي ذلك العام، كان لدينا عدد سكان يقدر بنحو 5.4 مليون نسمة. وبعد تحسن الأوضاع الصحية في البلاد وانتهاء الأوبئة الخطيرة، تضاعف عدد سكان مصر ثلاث مرات خلال قرن (1846 إلى 1946) بمعدل نمو يتأرجح بين 11-14 بالألف سنويًا. لكن النمو شهد ذروة التسارع بين عامي 1947 و1966 بمعدل سنوي بلغ 2.6٪ مقارنة بنسبة 1,8٪ في الفترة 1937-1947. ويرجع ذلك إلى الانخفاض الكبير في معدل الوفيات في حين ظل معدل المواليد مستقرا، بمتوسط 43 لكل 1000 من السكان.

الجدول 1: النمو السكاني من 1882 إلى 1960

السنة	عدد السكان	معدل النمو
1882	6,8	-
1897	9,7	2,3
1907	11,3	1,5
1917	12,8	1,3
1927	14,2	1,1
1937	15,9	1,1
1947	19,0	1,8
1960	26,1	2,4

المصدر: اللجنة المركزية للإحصاءات السكانية في مصر.[12]

ونتيجة لذلك شكلت فئة الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة 38٪ و 39,1٪، إلا أن هذه النسبة بلغت 42,8٪ عام 1960. بينما بلغت نسبة الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و49 عامًا بين 53٪ و 56٪ من عام 1917 حتى عام 1947، ثم انخفضت لاحقًا في عام 1960 إلى 51٪. وأدى ذلك إلى انخفاض متوسط عمر السكان من 28 عامًا في عامي 1937 و1947 إلى 23 عامًا في عام 1960[13]. وازداد عدد سكان مصر بمقدار 7.1 مليون نسمة منذ عام 1947، حيث 55٪ منهم تحت سن

[11] HANSEN & MARZOUK, Development and Economic policy in the UAR (Egypte), Amsterdam: North Holland publishing House, 1965, p. 22.

[12] المرجع نفسه، ص. 23.

[13] الرجع نفسه، ص.26.

15 عامًا و39٪ منهم من 15 إلى 45 سنة. بينما شكّل الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن الستين عامًا 6٪ من السكان. هذا التصنيف للسكان حسب الفئة العمرية يوضح عدم التوازن الحاصل حيث اتسمت الأغلبية بالشباب في نفس الوقت انخفاض نسبة القوى العاملة مما أدى إلى صعوبات اقتصادية فنسبة القادرين على العمل مقارنة بجميع بقية السكان غير الفاعلين لم تتجاوز 37٪ . وانخفضت القوى العاملة أكثر فبلغت 29٪ من إجمالي السكان في عام 1960 ومن بين هؤلاء السكان، يعيش 70٪ في المناطق الريفية، 79٪ منهم يعملون في الزراعة، و 4٪ في الصناعة والباقي في قطاع الخدمات.

ويبين الجدول التالي تطور توزيع العمل بين عامي 1937 و1960 في مختلف القطاعات.

الجدول 2: تطور توزيع العمالة[14]

	1937		1947		1960	
	التعداد	المعدّل	التعداد	المعدّل	التعداد	المعدّل
الزراعة	4020	4284	4215	4086	4379	4406
٪ من النشاط الاقتصادي	58,1	68,8	51,2	58,4	57,2	57,0
الصناعة	552	467	707	710	758	930
٪من النشاط الاقتصادي	9,5	6,5	8,6	10,2	9,9	12,0
بناء	118	-	112	-	157	-
٪من النشاط الاقتصادي	1,6	-	1,4	-	2,0	-
خدمات	1168	1266	1617	2199	2255	2398
٪من النشاط الاقتصادي	15,8	21,7	19,7	31,4	29,4	31,0
بدون وضع	1321	-	1567	-	117	-
٪من النشاط الاقتصادي	18,0	-	19,1	-	1,5	-
الإجمالي	7357	5838	8218	6995	7666	7734

إلّا أنّ 74٪ من سكان الريف لا يملكون أرضًا[15]. وكان غالبية سكان الريف 71,4٪ قادرين على العمل، ولكن فقط 33٪ كان لديهم عمل. بالإضافة إلى ذلك، كان ثلث الفلاحين يعملون في مساحة أقل من فدان،

[14] المرجع نفسه، ص.35.

[15] RIAD, Hassan, L'Égypte nassérienne, Edition de Minuit, Paris, 1964, p.16.

وهو ما لا يكفي بالطبع لتأمين العيش. مما دفعهم إلى إيجاد عمل في مزارع أخرى كعمال زراعيين. وكانت هناك أيضاً الطبقة المتوسطة من الملاكين (من 1 إلى 5 فدان) و يمثلون 15 ٪ من سكان الريف. ومن بين هذه الطبقة كان 7٪ من المزارع الخاصة و 8٪ المتبقية كانت مزارع غير خاصة. أما الفئة الثالثة (المتميزون) وتتكون من المزارعين الذين يمتلكون عقارات تزيد مساحتها عن 5 أفدنة ويمثلون 5٪ من سكان الريف. ولذلك فقد كان هناك فجوة كبيرة بين مختلف الفئات ، والتي يبدو أن أصولها، حسب حسن رياض إلى حقبة محمد علي (1800-1848).[16]

إثر القضاء على الإقطاع المملوكي عام 1811 وقيام دولة نظام مركزي قائم على السيطرة على استثمار الأرض، أصبح جميع الفلاحين عمالًا لدى الباشا الذي يملك كل الأراضي. لا يوجد وسيط بين الفلاحين والأمير المالك، لكن خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، تدهور الوضع عندما ظهرت طبقة من الوسطاء بين الفلاحين والأمير. أصبح ورثة هؤلاء الوسطاء فيما بعد ملاكين كبار. ومن هنا ولدت طبقة من صغار الملاك بعد إرساء حق الملكية الخاصة وإلغاء حق الأمير.[17]

في الواقع، تشكّلت الملكية الخاصة شيئًا فشيئًا، إثر عدة إجراءات اتخذها محمد علي ثم إسماعيل الذي حكم مصر من 1863 إلى 1879. ففي عام 1829، وزع محمد علي الأراضي (العبادية والجفلق) على قدماء الضباط وكبار موظفي الخدمة المدنية، وخصص جزءًا كبيرًا من الأرض لنفسه ولأفراد عائلته ولمحيطه المقرب[18]. وفي عام 1842، أصبحت الأراضي المخصصة قابلة لحق النقل.

الخديوي سعيد، الابن الرابع لمحمد علي (حكم من 1854 إلى 1863)، أعطى لمكتسبي هذه الأراضي حقوق الملكية الكاملة. وفي عام 1858، حصل الفلاحون على نفس حق الانتفاع بأراضيهم، مقابل محصول منتظم وضريبة ثابتة لمدة خمس سنوات. ومن أجل جمع المزيد من الأموال، وضعت الدولة نظام التأجير الضريبي واستولى أصحاب الأراضي (الملتزمون) على أراضي الفلاحين المطرودين أو الهاربين من السخرة أو عدم سداد الديون بسبب الضرائب المتراكمة.

---

[16] المرجع نفسه، ص. 28.
[17] المرجع نفسه، ص. 28.
[18] Abdel-Malek Anouar, « La question agraire en Égypte et la réforme de 1952 ». In: Tiers-Monde, tome 3, n°9- 10, 1962. pp. 181- 216. http://www.persee.fr/doc/tiers_0040-7356_1962_num_3_9_1075.

وهكذا، وجد صغار المزارعين الذين كانوا مدينين أو مطرودين أنفسهم بلا أرض. ومع زيادة نمو السكان، نجد أنّ الأجيال التالية من الفلاحين المتوسطين أصبحوا مزارعين صغار بعد تقسيم المزارع بين أفراد الأسرة الواحدة. وفي نهاية القرن التاسع عشر، أدت كل هذه الإجراءات إلى توزيع غير متكافئ للأراضي بين كبار المزارعين الذين يديرون عقارات كبيرة وصغار المزارعين الذين يعيشون في ظروف قاسية.

استمرت إجراءات الطرد على نطاق أوسع طوال النصف الأول من القرن العشرين. واتخذ توزيع الأراضي المتفاوت بعدا كبيرًا. ونتيجة لذلك، زاد عدد الفلاحين الذين لا يملكون أرضا بشكل مستمر: من 37٪ من سكان الريف في عام 1929 إلى 53٪ في عام 1939، وإلى 60٪ في عام 1950.[19]

قبل ثورة 1952، كانت أغلبية حيازات الأراضي، مايعادل 72٪ لا تتجاوز فدانًا واحدًا، وهو ما لم يكن كافيًا لسد احتياجات الفلاحين. ولم يكن الوضع في المدن مختلفًا عن الوضع في الأرياف، حيث كان مستوى المعيشة سيئًا للغاية لأن نصف سكان المدن كانوا من المحرومين الذين لا يملكون شيئًا. كان دخلهم السنوي عبارة عن مبلغ متواضع يتراوح بين 10 إلى 12 جنيهًا.[20] وبحسب حسن رياض (مصر الناصرية)، فإن مستوى التشغيل بين سكان الحضر لم يتجاوز نسبة 33 ٪ من القادرين على العمل.

III.3. بنية الطبقات الاجتماعية

III.3.a. الأرستقراطية:

تجمعت هذه الطبقة حول القصر وشكلت أساس الطبقة الحاكمة المسيطرة. وكان أعضاؤها من كبار ملاكي الأراضي. كان الملك وأفراد عائلته يمتلكون وحدهم 159ألف فدان، مشكّلين بذلك نواة كبار ملاك الأراضي. انحدر من هذه الطبقة القادة الرئيسيون في أجهزة الدولة. وكانت مصالحهم مرتبطة بالمصالح الاقتصادية لبريطانيا.

تشكلت البرجوازية المصرية في الفترة ما بين عامي 1880 و1920، وهي الفترة التي تتوافق مع الحقبة الاستعمارية في مصر.

[19] RADWAN. Agrarian Reform and Rural Poverty, Egypt 1952-1975, p. 7.

[20] RIAD, Hassan، ذكر سابقًا، ص. 42.

وكانت هذه البرجوازية مكونة من قسمين: جزء منحدر من الطبقة الأرستقراطية التركية، التي كانت تتكون من بضع عشرات الآلاف فقط من الأشخاص (50 ألف شخص) لكنها مع ذلك سيطرت على المدينة والريف المصري مع الأوروبيين أو المشرقيين المتمصرين. سيطرت هذه البرجوازية على طبقة كبار موظفي الخدمة المدنية. لقد وجدوا اهتماماتهم في التجارة والصناعة من خلال الارتباط برأس المال الأجنبي الذي استثمر في تجارة القطن أو في البنوك، مثل بنك مصر.[21]

وكان الدعم بين هذه الطبقة والسلطة الاستعمارية متبادلا. انحدر من هذه الطبقة حزبان سياسيان رئيسيان: حزب الأمة، وبعد ذلك، أدى الانقسام داخل حزب الوفد إلى ظهور الحزب الأحرار الدستوريين . وكان يرأس الأخير أكبر ملاكي الأراضي، محمد محمود. أما الجزء الآخر فكان مصريًا ومعظمه من أصل ريفي ويضم كبار ملاكي الأراضي. بعد الحرب العالمية الثانية، انضم العديد من رجال الأعمال من سكان المدن إلى الطبقة البرجوازية التي اعتمدت على التمويل الخارجي بشكل أساسي، والاستثمار في مجالات ذات أرباح ومكاسب سريعة.

بالإضافة إلى طبقة البرجوازية الكبيرة، كانت هناك طبقة متوسطة من البرجوازية. وكانت مكونة من فلاحين أثرياء (5٪ من سكان الريف) استغلوا عمل الفلاحين الآخرين. هذه الطبقة كانت تشغل وظائف ثانوية في المدن في قطاعي الصناعة والتجارة. وكانت الطبقة العليا من هذه الطبقة المتوسطة تطمح إلى الاندماج مع طبقة البرجوازية الكبيرة، في حين كانت الطبقة الأقل من المتوسطة تشهد تدهور أوضاعها باستمرار. في الريف، كان هؤلاء الفلاحون الأغنياء إما ملاكين يمتلكون حوالي عشرين فدانًا، أو مستأجرين يستخدمون أرضًا تبلغ مساحتها حوالي خمسين فدانًا، وغالبًا ما يتم تأجيرها من كبار ملاك الأراضي[22]. وكانت هذه الطبقة جزءا من البرجوازية الوطنية الحرة.

ومن هذه الطبقة انحدر الجناح اليميني في حزب الوفد. وعلى الرغم من بعض تضارب المصالح بين الطبقة الوسطى والطبقة الحاكمة، فإن هذا لم يمنع مساندة الطبقة الوسطى للطبقة الحاكمة. حيث أن الوضع كما كان يضمن استمرار مصالحهم.

---

[21] المرجع نفسه، ص.200.

[22] HUSSEIN, Mahmud, La lutte des classes et libération nationale, Ed : Maspero, Paris, 1975, p. 17.

كان تعيين عمدة القرية يتم إدارياً من بين مالكي 5 إلى 20 فداناً. وكان هؤلاء العمد في طاعة كاملة للسياسة التي وضعها الملك والطبقة الأرستقراطية الحاكمة. ولكن بعد الحرب العالمية الثانية، اتخذ تضارب المصالح بين الطبقتين بعدا أكثر حدة. وتعرضت الطبقة الوسطى لضغوط مالية من البنوك الكبرى وتغيرات السوق العالمية، خاصة أنها لم تكن تتمتع بنفس الوضع السياسي والاقتصادي الذي تتمتع به الطبقة المهيمنة التي ضمنت مصالحها. بالإضافة إلى ذلك، ارتفعت أسعار استئجار الأراضي، مما أعاق ازدهار البرجوازية المتوسطة.

III.3.b. البرجوازية الصغيرة

في المدينة، كانت البرجوازية الصغيرة مكونة من صغار الحرفيين وصغار الموظفين الحكوميين والتجار الذين يبلغ دخلهم 120 جنيهًا للفرد. وكانوا يشكلون 30 ٪ من سكان المدن. وفي الريف، شكلت هذه الطبقة الاجتماعية 15٪ من سكان الريف. وكان يشمل الفلاحين الذين يمتلكون من فدان إلى خمسة أفدنة، وهو ما يكفي لسد احتياجاتهم دون أن يضطروا إلى العمل لدى مزارعين آخرين. وكان دخل الفرد 27 جنيها، وهو أقل بكثير من نفس الطبقة في المدينة.

لم يختلف الوضع الاقتصادي للبرجوازية الصغيرة بعد الحرب عن وضع البرجوازية المتوسطة. وكان أعضاؤها يخضعون لنفس الضغوط من السوق العالمية وكبار ملاك الأراضي فهؤلاء كانوا يسيطرون على بيع الأسمدة والحبوب للمزارعين. في الأرياف، انضمت البرجوازية الصغيرة إلى حركة الإخوان المسلمين، وحزب القمصان الخضراء التابع لحزب مصر الفتاة. وشكلوا الجناح اليساري لحزب الوفد. كانت نخب البرجوازية الصغيرة من أساتذة الجامعات، وضباط الجيش والشرطة، والصحفيين، والاقتصاديين، وموظفي الخدمة المدنية في المناصب المتوسطة.[23]

دون أن ننسى أن القسم الأكثر ديناميكية ونشاطا سياسيا كان يمثله الطلاب وتلاميذ المدارس الثانوية، ومعظمهم من البرجوازية الصغيرة.

III.3.c. البروليتاريا

[23] المرجع نفسه، ص.23.

كانت الطبقة البروليتارية مكونة من عمال المؤسسات الصناعية والنقل والسكك الحديدية. كان هناك 340.000 عامل، أو 10٪ من سكان المدن[24]. وكان عددهم قليلًا بسبب ضعف تطور القطاع الصناعي في مصر وبسبب الارتفاع الديموغرافي في عدد السكان كان دخل الفرد يعادل 60 جنيها مصريا سنويا، وهو ما يكفي لعيش حياة أفضل من فئة الفقراء من السكان.

III.3.d. الطبقة العاملة والمحرومين

شكّلت هذه الطبقة غالبية سكان مصر. ففي المدن، كانت تمثل 50٪ من السكان، وتتكون من أشخاص عديمي الكفاءات يمارسون مهن صغيرة وعمل غير ثابت فقط، خدم ومستخدمين في الأعمال الحرفية. كان دخلهم الفردي سنويًا يتراوح بين 10 إلى 12 جنيهًا[25]. ومن بينهم أفراد ذو كفاءات دخلهم أعلى من هذا الرقم. وبما أن مستوى المعيشة في المدينة كان أعلى بكثير مما هو عليه في الريف، فإن مستوى معيشة الطبقة الفقيرة في المدن تقترب من مستوى معيشة الطبقة الفقيرة في الريف. وكان جزء من هذه الطبقة من الفلاحين المعدمين بسبب عدم وجود فرص عمل. وكانت المشكلة الكبرى لهذه الكتلة هي غياب العمل الدائم. ولم تكن فرص العمل تتجاوز بضعة أسابيع في السنة. وهكذا، ضمن هذه الفئة، كان 33٪ فقط من الأشخاص الفاعلين لديهم عمل. لقد تعرضوا للقمع والاستغلال من قبل النظام القائم و مستوى معيشتهم كان في تدهور مستمر.

وعلى المستوى السياسي شاركوا في بعض النشاطات السياسية مثل التظاهرات ضد الاحتلال البريطاني. لكن لم يتمكن أي حزب سياسي من تأطيرهم. في الريف، كان هناك في الغالب فلاحون محرومون ليس لديهم وسيلة أخرى للعيش سوى العمل كعمال زراعيين، كان بإمكان بعضهم توفير العمل طوال العام، بينما كان عمل البعض الآخر لفترات معينة فقط من العام (الحصاد والعزق وما إلى ذلك). في بعض المناطق كانوا يعملون 120 يومًا فقط وفي مناطق أخرى 180 يومًا[26]. مثلت هذه الطبقة ثلاثة أرباع سكان الريف.

ثانياً، كان هناك فلاحون يملكون قطعة أرض صغيرة (أقل من فدان) غير كافية لتأمين العيش. لذلك كانوا يلجأون إلى الإيجار أو المشاركة في الزراعة لضمان دخلهم، لكن المستأجر لم يكن لديه حرية

---

[24] HASSAN, Riad، ذكر سابقًا، ص. 44.
[25] المرجع نفسه، ص.39.
[26] BESANÇON, Jacques, Portrait de l'Égypte rurale au milieu du XXe siècle In : L'Égypte d'aujourd'hui : Permanence et changements, 1805-1976 [en ligne]. pp. 179-212.

الاختيار في العمليات الزراعية: اختيار النباتات والسقي والأسمدة وغيرها. وبالإضافة إلى ذلك، كان المحصول هو الضمان في حالة عجز الفلاح وعدم قدرته على دفع مبلغ الإيجار، في هذه الحالة يقوم المالك بالاستيلاء على المحصول. ويشكل هؤلاء المزارعون الصغار 6٪ من سكان الريف. ولم يكن وضعهم غير المستقر مختلفًا كثيرًا عن وضع الفلاحين المحرومين تمامًا. كانت هذه الفئة تعيش في البؤس المطلق، وتعاني من كل أنواع الضغوط من أصحاب العمل. ولم يكن بإمكانهم الاعتماد إلا على قوتهم اليدوية حيث لم يكن لديهم أية وسيلة من وسائل التكنولوجية. وهاجر جزء من هذه الطبقة إلى المدينة على أمل تغيير أوضاعهم المعيشية، دون جدوى، حيث انتهى بهم الأمر إلى تشكيل فئة من سكان المدن المحرومين.

وتلخص المعطيات الواردة في الجدول أدناه النسبة المئوية للفئات المختلفة لسكان الريف والمدن، وكذلك متوسط الدخل لكل فرد حسب الطبقة التي ينتمي إليها.

الجدول 3: دخل الفرد في مختلف الطبقات[27]

	العدد الكلي للسكان	**النسبة المئوية**	**الدخل الكلي**	**متوسط دخل الفرد**
الطبقات في المدن	بالالاف	%	الجنيه	الجنيه
العاطلين عن العمل	2983	37	-	-
الخدم	943	12	20	21,4
فئة الأجور التقليدية	186	2	5	26,8
البروليتاريا	400	5	16	40,0
الأعمال البسيطة	790	10	48	60,8
المقاولون التقليديون	1117	14	118	105,6
كادر متوسط	736	9	94	127,7
البرجوازية والارستقراطية	614	8	83	133,5
	240	3	203	845,8
العدد الكلي للطبقات	8000. .	100.	587 .	73,4. .

[27] HASSAN, Riad، ذكر سابقًا، ص.38.

الطبقات في الريف				
دون أرض	14 000	73	50	3,5
الفلاحين الفقراء	1075	6	7	6,1
الطبقة المتوسطة	2850	15	76	26,8
الفلاحين الأغنياء	875	5	76	87,4
رأسماليين الريف	150	1	116	773,3
العدد الكلي للطبقات	19 000. .	100. .	325. .	17,1. .

IV- الوضع الاقتصادي

كانت مصر في بداية القرن العشرين ترزح تحت ثقل الديون المتراكمة منذ عهد الخديوي سعيد (1854-1863) بسبب الممارسات المالية غير المنتظمة ومختلف المشاريع ذات النفقات العالية والعوائد القليلة. بين عامي 1863 و1876، زادت الديون 23 ضعفًا، بينما زاد دخل الدولة 5 أضعاف فقط. في الواقع، كان الدين أكبر بكثير من حجم القروض الحقيقية الذي تلقتها مصر. وفقًا لإيريك توسان: على سبيل المثال، قرض بقيمة 3.3 مليون جنيه استرليني، حصلت مصر على 83% فقط من المبلغ بعد خصم عمولة المصرفيين.

وقد بلغ سداد هذا الدين مع فوائده، على مدى ثلاثين سنة، مبلغ 30 مليون جنيه إسترليني[28]. وهكذا، تم تخصيص دخل الدولة لسداد القروض: حيث ذهب ثلثا إيرادات الدولة ونصف عائدات التصدير لخدمة الديون[29]، والتي بلغت 116.4 مليون جنيه إسترليني في عام 1900، والتي كانت ذريعة لاحتلال البريطانيين لمصر وذلك بحجة حماية مصالحهم. ناهيك عن الجزية السنوية (4.5-5 مليون جنيه إسترليني) التي كان على مصر دفعها للعثمانيين، والتي استمرت حتى نهاية الحرب العالمية الأولى.

IV.1. إنشاء صندوق الدين العام

وفي 2 مايو/ أيار 1876، أصدر الخديوي إسماعيل، تحت ضغط البريطانيين والفرنسيين، مرسومًا ينص على إنشاء صندوق خاص: «نحن الخديوي مصر... قررنا إنشاء صندوق خاص يتولى مسؤولية تنظيم الدين العام، وتعيين مفوضين أجانب لإدارته...".

[28] Toussaint, Éric, « La dette comme instrument de la conquête coloniale de l'Égypte », 2016.
[29] المرجع نفسه.

ونتيجة لذلك، وجدت مصر نفسها تحت وصاية بريطانيا وفرنسا. وكان يدير الصندوق مفوضون بريطانيون وفرنسيون. وكان من المقرر سداد الديون على مدى خمسة وستين عامًا، بمعدل فائدة جديد قدره 7٪.

وقام البريطانيون منذ وصولهم بتوجيه الاقتصاد المصري وفقًا لمصالحهم الخاصة. وهكذا قدم القنصل العام الذي يمثل السلطة البريطانية تقريرا سنويا مفصلًا عن الوضع الاقتصادي في مصر. كان وصول البريطانيين بمثابة بداية مرحلة جديدة في تاريخ الاقتصاد المصري. وتمت استعادة النظام المالي مع زيادة الاستثمار الأجنبي، الذي فضل المنافسة الأجنبية على حساب الحرف المحلية والمصانع الصغيرة. شجع البريطانيون اقتصاد السوق عند وصولهم وفضلوا زراعة القطن على حساب المحاصيل الأخرى.

وقد سمح بناء السدود بتوسيع المساحات المزروعة بفضل تحسين نظام الري من أجل تطوير زراعة القطن. وأصبحت مصر بعد ذلك موردًا رئيسيًا لصناعات النسيج البريطانية. تم تصدير القطن المصري الخام إلى بريطانيا وأوروبا وتم فرض ضريبة عليه بنسبة 1٪ فقط. ومن ناحية أخرى، استوردت مصر هذا القطن المصنع على شكل خيوط أو أقمشة بضريبة قدرها 8٪. مع العلم أن فقط أقلية استفادت من هذا التحسن الاقتصادي.

ومن أجل ضمان سداد الديون السابقة وتحقيق التوازن المالي، تم فرض زيادة ضريبية قوية على الطبقات الأكثر فقرا، الأمر الذي أثار استياء السكان. وفي الوقت نفسه، لم تتمكن الحكومة شبه المستقلة من فرض شروطها المالية بسبب نظام الامتيازات الذي منعها من فرض الضرائب على الجاليات الأجنبية الثرية[30]. وهكذا، كان الهدف الرئيسي للسياسة البريطانية هو استعادة الموارد المالية لمصر وتحديد أولويات دفع الفوائد. وبالتالي، أصبحت السياسات العامة سياسات تقييدية، باستثناء الاستثمارات التي تخدم الإيرادات العامة. في عام 1934، تم سداد جزء من الدين العام (46.7 مليون جنيه إسترليني) عن طريق السداد أو إعادة الشراء.
واستمر صندوق الدين العام حتى عام 1940، حيث تم إلغاؤه بعد اتفاقية فرضت على مصر من قبل البريطانيين. وحصلت بريطانيا على حق السيطرة المالية على مصر من أجل الحصول على تعويضات دائمة[31].

[30] MABRO, Robert, The Egyptian Economy 1952-1972, Oxford: Clarendon Press, 1994. p. 23.
[31] TOUSSAINT, Eric, «La dette comme instrument de la conquête coloniale de l'Égypte», 2016.

IV.2. فترة ما بين الحربين

في بداية الحرب العالمية الأولى، كان دور الدولة المصرية شبه معدوم في الحياة الاقتصادية. كانت مصر مثالًا لسياسة اقتصادية تعتمد على مصر عدم التدخل الاقتصادي (laisser faire).وتم تخفيض الإنفاق العام على الصحة والتعليم إلى الحد الأدنى. كانت التجارة الحرة تهيمن على السياسة التجارية، حيث يتمتع رأس المال بحرية الحركة عبر الحدود دون أي سيطرة على الكتلة النقدية. تم استثمار رأس المال الأجنبي في المشاريع العامة وكذلك في الاستثمارات الخاصة.

كان الوضع الاقتصادي في مصر يتطلب تنويع المشروعات الاقتصادية في كافة المجالات، إلا أن عبء الديون الخارجية أعاق استخدام الفائض المتراكم أثناء وبعد الحرب الأولى لتحقيق التنمية الاقتصادية حيث استنفدت الديون كل الموارد.

ولفهم الركود الاقتصادي في هذه الفترة، سنحاول أن ندرس عن كثب جميع مكونات الإنتاج الوطني المصري. أولًا على مستوى الزراعة التي كانت تشكّل المحرك الأساسي للناتج الوطني وتشغيل ثلثي السكان الفاعلين[32]. انطلاقاً من هنا، أدت الظروف التجارية غير المواتية وانخفاض معدل الإنتاج للفرد إلى عدم قدرة الاقتصاد على توفير دخل ثابت. خلال هذه الفترة، انخفض دخل المصري بشكل كبير، خاصة بعد عام 1930 بسبب الظروف السيئة للتبادل التجاري.

IV.3. الفترة 1945-1954

خلال هذه الفترة، وعلى الرغم من زيادة الثروة الوطنية وعدد الثروات الكبيرة التي أصبحت غنية خلال فترة الحرب، إلا أن الوضع الاقتصادي ظل مقلقًا، حتى في وجود بعض التحسينات التي قدمتها الحكومة المصرية في عدة مجالات مثل المدارس والمشافي. ولكن بقيت الجهود محدودة بشكل عام، ولم يكن هناك أي إجراء حقيقي للحد من عدم المساواة في توزيع الثروة. عانى المصريون من مستوى معيشي منخفض للغاية. فمنذ عام 1939، ارتفعت الأسعار بنسبة 300 ٪ مع وجود ضريبة دخل قدرها 5٪. خلال الفترة الممتدة من 1939 وحتى 1946 عانى سكان المدن من تضخم الأسعار المتزايد. لقد

[32] O'BRIEN, Patrick, The Revolution in Egypt's Economic System from Private Enterprise to Socialism: 1952- 1965, London, New York, Toronto: Oxford University Press, 1974. p. 3.

اضطروا إلى شراء المواد الأولية بأسعار مرتفعة، فقد تضاعفت تكلفة المعيشة ثلاث مرات تقريبًا بين عامي 1949 و 1951، وارتفعت أسعار الجملة بنسبة 17٪ وتكلفة المعيشة بنسبة 9٪. بلغ التضخم ذروته في الفترة 1950-1952[33].

ومن النتائج الأخرى للحرب زيادة البطالة، خاصة بعد عام 1946 بعد تسريح أعداد كبيرة من العاملين في الجيش والصناعة البريطانية. ولمواجهة هذا الارتفاع المفاجئ في معدلات البطالة، عقدت الحكومة عدة اجتماعات مع رجال الصناعة من أجل إيجاد حل سريع للتخفيف من حدة البطالة. ولم تكن هذه الجهود كافية لحل المشكلة على المدى البعيد؛ الشيء الوحيد الذي حصلت عليه الحكومة هو مبلغ 38 ألف جنيه مصري. يوضح تقدير لتلك الفترة الناتج القومي بسعر السوق الجاري، ويبين هذا التقدير أن معدل النمو السنوي بين عامي 1945 و1951 كان 8.2٪ و 2٪ للفترة 1951-1954[34].

IV.4. القطاع الزراعي

تعتمد الزراعة في مصر على نهر النيل، بسبب قلة الأمطار. وحتى على السواحل، فإن كمية الأمطار غير كافية للزراعة. أما بالنسبة لبقية المناطق فلا يوجد أمطار تقريبًا على الإطلاق. في هذه الظروف الصعبة فإن تأمين المياه بالشكل الأمثل كان الشغل الشاغل للسياسة الزراعية. خلال الفترة الممتدة من محمد علي حتى نهاية الاحتلال البريطاني، ركزت سياسة التنمية الاقتصادية على الصادرات الزراعية والتي تعتمد بدورها على الاستثمارات المائية (الري والصرف وغيرها) وعلى زيادة زراعة القطن. في الفترة الأولى، كان هدف محمد علي تمويل مؤسساته العسكرية. وفي الفترة الثانية و في ظل السلطة البريطانية، كان الهدف تأمين مدفوعات الديون للقروض الأوروبية. وأصبحت مصر دولة مصدرة لمنتج واحد، مما أدى إلى اعتمادها على السوق العالمية بكل مخاطرها.

[33] TIGNOR, Robert& ABDEL-KHALED, Gouda, The political economy of income distribution in Egypt, Eds: Holmes& Meier, New York& London, 1982, p. 54.
[34] المرجع نفسه، ص.241.

خلال القرن التاسع عشر، أدى تركيب وسائل جديدة للري مثل السدود والمصارف ومحطات ضخ المياه إلى إتاحة إمكانية زراعة العديد من المحاصيل خلال العام. بالإضافة إلى أنظمة الري، سهلت وسائل أخرى النمو الزراعي: التمويل، ومرافق النقل الجديدة، وتخزين وبيع المنتجات الزراعية. أتاحت وسائل الري المحسنة زيادة مساحة الأراضي المحصودة بنسبة 55٪ بين عامي 1897 و1960. بينما زادت المساحة المزروعة فعلياً بنسبة 18٪ فقط. وفي عام 1897، وبفضل سد الدلتا، أنتج ثلث المساحات المزروعة ضعف المحاصيل في العام الواحد ويمكن أكثر. وفي الفترة من 1900 إلى 1940 بلغت مساحة الأراضي المزروعة ما بين 5.5 و5.8 مليون فدان. خلال الثلاثينيات، وبعد العمل على توسيع الري والصرف، زاد الحصاد الزراعي مقارنة بمستواه في بداية القرن. لكن وصول الحرب العالمية الثانية أثر على المحصول بسبب نقص المنتجات الأساسية للزراعة. ولم ينتعش مستوى المحصول إلا بعد ثورة .1952.

تتميز الفترة من 1882-1914 بإقامة مشاريع كبرى لتحسين ظروف الإنتاج الزراعي. أدى إنشاء السد الأول بأسوان في الوادي إلى ضمان الري بالحياض لمنطقتين: منطقتي مصر السفلى والعليا. ونتيجة لذلك، تجاوزت المساحة المحصودة المساحة المزروعة، مما أدى إلى زيادة مهمة في الإنتاج الزراعي[35]. وخاصة القطن بعد إعادة تخصيص الأراضي لتلبية الطلب العالمي. على سبيل المثال، شهد القطاع الزراعي في الفترة 1911-1907 نمواً كبيراً بلغ 1.6 ٪ سنوياً، خاصة في إنتاج القطن والقمح والشعير والفاصوليا. ويعود هذا النمو إلى عدة عوامل؛ بداية توسيع مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، ثم استخدام الأسمدة، وأخيراً الحملات التي تنظمها وزارة الزراعة لمكافحة الأمراض المدمرة. في الواقع، كل الاستثمارات في تلك الفترة كانت مخصصة لإنتاج وتصدير القطن، على حساب المحاصيل الغذائية، مما جعل اقتصاد مصر عرضة للتغيرات الاقتصادية العالمية. على سبيل المثال، انخفض متوسط سعر قنطار[36] القطن المحلوج لأكثر من نصف سعره من 7.8 جنيه للفترة 1927-1918 إلى 3.1 جنيه للفترة 1928-1948. بعد ازدهار الحرب الكورية، ارتفع السعر إلى 16 جنيهًا بين عامي 1948 و1952. وحدث انخفاض آخر إلى 12 جنيهًا بعد ثورة 1952[37].

ويبين الجدول التالي التغيرات التي طرأت على المساحة المزروعة و المحصودةٍ ونمو السكان ومحاصيل بعض المنتجات بعد النصف الأول من القرن العشرين. خلال هذه الفترة تضاعف عدد

---

35 MABRO, Robert، ذكر سابقًا، ص.5.

36 القنطار=143,8 كغ.

37 ISSAWI, Charles, An economic analysis, Ed: Oxford University Press, Londres, 1963, p. 28.

السكان من 10484 إلى 21469 مليون نسمة، بينما لم تزداد المساحة المزروعة إلّا بمقدار 381 ألف فدان فقط والمساحة المحصودة بمقدار مليوني فدان. هذه الزيادة ظلت غير كافية للاستجابة للنمو السريع في عدد السكان. بقيت زيادة المساحة المزروعة محدودة لأسباب خاصة بالطبيعة الجغرافية لمصر.

ويبين الجدول أيضًا أنه في الوقت الذي يحقق فيه محصول القطن ارتفاعًا ، نجد أن محصول القمح الذي يمثل أحد المواد الأساسية للعيش، لم يزداد إلا قليلاً. كانت زيادة القطن 2.6 مرة أكثر من القمح. زاد إنتاج الذرة في عام 1950 بشكل طفيف مقارنة ببداية القرن. ويحتل الأرز المركز الثاني في الارتفاع بعد القطن.

الجدول 4: الإنتاج الزراعي ومساحته[38]

العام	عدد السكان 000	المساحة المزروعة	المساحة المحصودة	إنتاج القطن	إنتاج القمح	إنتاج الذرة	إنتاج الأرز
1880-4	6,806	4,758	5,754	2,733	-	-	-
1885-9	7,491	4,886	6,972	3,026	-	-	-
1890-4	8,654	4,967	6,350	4,396	-	-	-
1895-9	9,681	4,943	6,725	5,577	6,226	11,250	817
1900-4	10,484	5,334	7,361	6,372	7,422	13,097	662
1905-9	11,232	5,374	7,595	6,751	6,616	13,800	1,020
1910-4	11,989	5,285	7,644	7,499	5,960	13,960	1,075
1915-9	12,752	5,309	7,729	5,060	5,831	13,808	1,230
1920-4	13,516	5,305	8,049	6,531	6,649	14,154	764
1925-9	14,280	5,544	8,522	7,965	6,769	16,344	1,172
1930-4	15,106	5,485	8,555	7,555	7,249	14,915	1,773
1935-9	16,032	5,312	8,302	8,693	8,334	14,706	2,441
1940-4	17,113	5,351	8,942	4,640	8,411	15,358	3,418
1945-9	19,086	5,761	9,133	6,370	7,752	14,055	3,992
1950-4	21,469	5,715	9,416	8,074	8,060	13,984	2,187

القيم: بآلاف الفدائيات للمساحة، آلاف من القنطار للقطن، آلاف الأردب للقمح والذرة والأرز.[39]

[38] O'BRIEN، ذكر سابقًا، ص.7.
[39] الإردب مكيال للوزن ويختلف حسب المادة؛ للقمح والأرز يعادل 150 كغ والحبوب الذرة 140كغ.

وفي عام 1914، استمر التوسع في رقعة الأراضي المزروعة، ولكن على نطاق أصغر، وهو ما لم يكن كافيًا لمواكبة متطلبات النمو السكاني السريع. وكانت حصة الفرد من الأرض المزروعة 0.64 فدان في 1910-1914 وانخفضت إلى 0.44 فدان في 1950[40]-1954. وهكذا في نهاية الحرب العالمية الثانية، انخفض معدل نمو الإنتاج الزراعي إلى 0.4٪ سنوياً[41]. وخلال الفترة 1910-1939 زادت المساحة المزروعة بنسبة 10٪ فقط. إلّا أنّ تعدد المحاصيل والاستخدام المفرط للأسمدة الكيماوية وتطبيق الري المستدام ألحقوا أضرارا بالغة بالتربة.

عشية الحرب العالمية الثانية، احتلت مصر المرتبة العاشرة على مستوى العالم في استخدام الأسمدة[42]. على سبيل المثال، انخفض إنتاج القطن بنسبة 20٪ خلال العقود الأولى من القرن العشرين. استمر متوسط إنتاج القطن في الانخفاض حتى عام 1936. مع أن الحكومة بذلت عدة محاولات لتحسين الإنتاج، لكن معظم المحاولات فشلت في التعويض عن تدهور الأراضي الناجم عن الملوحة وتطبيق الزراعة المتعددة[43]. شكّل كل من القطن والحبوب المحاصيل الرئيسية في مصر، تليها الفواكه والخضروات في المرتبة الثانية. وهكذا، مثّل القطن 80٪ من إجمالي تدفقات النقد الأجنبي للبلاد.

IV.4.a. القطن

يحتل القطن مكانة هامة في الزراعة والتجارة والصناعة المصرية. وتمثل زراعته 30٪ من إجمالي المساحة المزروعة في مصر و 80٪ من الصادرات. دون أن ننسى الدور الرئيسي للقطن في الصناعة باعتباره مادة أساسية في الصناعة المصرية. وبحسب جان أنهوري في كتابه بعنوان الخطوط الرئيسية للاقتصاد الزراعي في مصر، فإن إنتاج مصر من القطن لا ينتج أجود ألياف القطن فحسب ولكن أيضا المردود الأفضل:

"يختلف مردود القطن بشكل طبيعي حسب الأرض والصنف. غالبًا ما يصل إلى 6 وأحيانًا 8 وحتى 9 قنطار لأصناف الألياف الأكثر شيوعًا. في الوقت الذي يكون متوسط المردود في البلاد الأخرى 5 قنطار للفدان. وهذا العائد هو الأعلى في العالم: فهو ضعف نظيره في الولايات المتحدة وخمسة أضعاف نظيره في الهند. ولكن من المهم أن نأخذ في الاعتبار أيضًا كمية القطن المنتج، وبالتالي العائد النقدي

---

40 O'BRIEN، ذكر سابقًا، ص.5.
41 RIAD, Hassan، ذكر سابقًا، ص.140.
42 MABRO, Robert، ذكر سابقًا، ص.15.
43 O'BRIEN، ذكر سابقًا، ص.7.

للفدان في مصر أعلى بثلاث مرات مما هو عليه في الولايات المتحدة وأعلى بعشر مرات مما هو عليه في الهند."[44]

كان محمد علي هو من قام بزيادة زراعة القطن عام 1821 وأدخل صنفاً جديداً من الألياف الطويلة مما أتاح للدولة تحقيق إيرادات كبيرة. زادت المحاصيل بنسبة 400٪ خلال عشرين عامًا. تأسست زراعة القطن الأحادية في مصر في عهد إسماعيل. تم تخصيص ثلث الأراضي المزروعة لزراعة القطن. في عام 1954، كان من أصل 1.900.000 هكتار من المساحات المزروعة، بلغت المساحة المخصصة لزراعة القطن 650.000 هكتار بمردود قدره 315.000 طن، أو 6٪ من المحصول العالمي. زاد إنتاج القطن بنسبة 70 إلى 80٪ خلال الثلاثين سنة الأخيرة من القرن التاسع عشر قبل أن ينخفض بنسبة 20٪ خلال العقد الأول من القرن العشرين بسبب سوء الصرف وضعف التربة بسبب الاستخدام المكثف للأسمدة الكيماوية خلال الفترة السابقة.

ولم يصل مردود القطن إلى نفس المستوى الذي كان عليه في عام 1890 إلا في عام 1930، وذلك إثر عوامل جديدة مثل بناء سد أسوان في عام 1933 وتوفير رأس مال زراعي جديد من أجل زيادة مساحة الأراضي المحصودة. شهد عام 1937 ذروة الإنتاج بـقيمة 500000 طن. وفي الوقت نفسه، لوحظت زيادة في الاستهلاك المحلي للقطن (من 78.000 قنطار في عام 1933 إلى 708.000 قنطار في عام 1939) بعد بناء مجموعة مصر لمصانع النسيج الجديدة. وكانت لتقلبات أسعار القطن في السوق الدولية بسبب الظروف العالمية أكثر أهمية من كميات الإنتاج. على سبيل المثال، كان متوسط الربح السنوي بين عامي 1914 و1918 أعلى (27.2 مليون جنيه إسترليني) عما كان عليه بين عامي 1910 و1914 (23.8 مليون جنيه إسترليني)، على الرغم من انخفاض الإنتاج من 6,676,000 قنطار بين عامي 1910 و1914 إلى 5,624,000 قنطار بين عامي 1914 و1918، تلاه انخفاض كبير جدًا في الإنتاج. انخفاض أسعار القطن في 1920-1921.

وتجلت تداعيات الأزمة العالمية عام 1929 في مصر من خلال أزمة تصدير المنتجات الزراعية بما فيها القطن. وفي عام 1931، قامت الحكومة، تحت ضغط منتجي القطن بشراء معظم مخزون القطن، ثلاثة ملايين قنطار من أصل ثلاثة ملايين ونصف. وكان كبار ملاك الأراضي هم الذين استفادوا من

[44] ANHOURY, Jean, « Les progrès de la culture du Cotonnier en Égypte dans les récentes années ». In : Revue internationale de botanique appliquée et d’agriculture tropicale, 26e année, bulletin n°279-280, janvier-février 1946. p. 32.

هذا الإجراء، بينما كان صغار المزارعين قد باعوا مخزونهم. وفي نهاية الثلاثينيات كان متوسط الإنتاج السنوي أكبر مما كان عليه في الفترة السابقة (8.463.000 قنطار)، لكن المكسب لم يتجاوز مبلغ 25.2 جنيهًا.[45]

كان للحرب العالمية الثانية عواقب وخيمة على سوق القطن المصري. باعت مصر القطن إلى بريطانيا وحلفائها بالجنيه المصري، مما أدى إلى التضخم في البلاد بعد زيادة كتلة العمولة. وبما أن مصر فقدت السوق الخارجية بالكامل تقريبًا، قامت الحكومة المصرية، ممثلة في هيئة القطن المصرية، بشراء القطن الذي جمعه المزارعون بسعر ثابت. وتم تقليص مساحة زراعة القطن تجنباً لتكدس المخزون.

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية، انخفض سعر القطن نتيجة لانخفاض الطلب عليه في السوق العالمية . كان وجود الرأسمالية مرتبط إلى بالدخل الهائل الذي يردّه القطن، مع أملاكهم العقارية والتي تمتلك المساحات الأكبر. تم توسيع شبكات الري خصيصًا لتلبية احتياجات زراعة هذا النبات المميز. بالإضافة لإنشاء مصانع الحلج في مناطق القطن: 118 مصنعًا في مصر، أغلبها في مصر السفلى، والباقي 41 مصنعًا في مصر العليا. وكان لمجموعة مصر وحدها تسعة مصانع. وبمجرد الانتهاء من الحلج، يتم فصل القطن عن بذوره، وإرسال ألياف القطن عالية الجودة لتصديرها إلى الإسكندرية عبر شبكة تم إنشائها خصيصًا لبيع القطن.

كان المصدرون في الإسكندرية عبارة عن شركات كبيرة تشتري مباشرة من المنتجين أو من تجار القرى. وكان لهذه الشركات وكلاء لها في الخارج. هذه الإجراءات تركت مجالاً للكثير من التلاعب الذي كان يصل حسب بعض التقديرات التقريبية 55 ٪ قبل عام 1914، و 20٪ خلال العشرينيات، و 40٪منذ أزمة 1931[46]. وتبين الأرقام خطورة الوضع حيث كان نصف المحصول تقريبًا عرضة للتلاعب. فقد كان الفلاح المصري الذي اعتمد مصدر رزقه على إنتاج القطن وتسويقه نفسه، منشغلاً بالزراعة وتأمين نظام الري ومكافحة الآفات الضارة بالمحصول طوال العام.

ولم يتجاوز الاستهلاك المحلي من القطن المستخدم في صناعة النسيج 12٪ من إجمالي الإنتاج، بينما في الدول الأخرى المنتجة للقطن كانت تستهلك نصف إنتاجها تقريبًا في مصانع الغزل المحلية.

---

[45] MABRO, Robert، ذكر سابقًا، ص.15.
[46] ISSAWI, Charles، ذكر سابقًا، ص.106.

ومن المحاصيل الأخرى المرتبطة بتقلبات الأسعار العالمية زراعة قصب السكر. زادت المساحة المخصصة لقصب السكر بمقدار ثلثي المساحة في الفترة 1952-1922 . تتطلب زراعة قصب السكر الكثير من العمل الزراعي، سواء لإعداد التربة أو للقطع والحصاد عندما يتعين قطع النبات يدويًا بالقرب من الأرض لتجنب فقدان الساق. يستمر الحصاد أربعة أشهر ويتطلب الكثير من اليد العاملة: 150 شخصًا يوميًا لكل هكتار، كان النساء والأطفال يمثلون ثلثي العمال الزراعيين لهذه النبتة[47]. تأتي تجارة قصب السكر في المرتبة الثانية بعد القطن.

وتم إنشاء صناعة السكر وتقطير الكحول، مثل معمل التكرير والمؤسسة العامة للسكريات. وفي صعيد مصر كان هناك خمسة مصانع للسكر هي: نجع حمادي، وإرمنت، وأبو قرقاص ، وكوم أمبو. وتقع المصفاة على بعد 27 كم من القاهرة.

إن زراعة قصب السكر زراعة صيفية وجدت بشكل رئيسي في صعيد مصر حيث درجات الحرارة مرتفعة جدا. يحتاج قصب السكر إلى كميات كبيرة من الماء؛ ومن الضروري توفير 50 إلى 60 متر مكعب من المياه للفدان الواحد يومياً مقابل 28 إلى 30 متر مكعب للقطن. ولضمان الري، هناك حاجة إلى مضخات المياه. وتم إنشاء محطات الضخ لهذه المهمة منها محطة كوم أمبو.

ظل القطن أكبر منافس للسكر في السوق، حيث تم بيع القطن بسعر أقل من سعر قصب السكر. لم يتجاوز مردود قصب السكر 2 ٪ من الدخل الزراعي.

IV.4.a. تأجير الأراضي

كان توزيع الأراضي في مصر غير متساو .. بين أقلية تمتلك غالبية الأراضي وفلاحين مستأجرين. كانت تكلفة استئجار الأرض عادة نصف تكلفة الإنتاج. بين عامي 1940 و1950، زاد الإيجار خمسة أضعاف.

وكان متوسط إيجار الفدان يمثل ربحًا أكبر بالنسبة لمالكه من استغلال نفس الفدان. بالإضافة إلى أن استئجار الأرض كان لفترة قصيرة؛ ولهذا السبب اختار المزارعون المستأجرون زراعة منتجات هدفها الربح السريع دون الالتزام باستثمارات طويلة الأجل، مما أدى إلى إضعاف الأرض وعدم تنمية

[47] BESANÇON, Jacques، ذكر سابقًا.

الأراضي المزروعة. مع العلم أن هناك جزء لا بأس به من الأراضي كانت تعود لملاك غائبين (من سكان المدن).

وعلى الرغم من أن الغالبية العظمى من الأراضي الزراعية كانت ملك للمصريين، إلا أنها كانت مرهونة من قبل البنوك والشركات الأجنبية. كانت أكبر الشركات في البلاد هي شركات رهن الأراضي، مثل بنك القرض العقاري المصري. تم تقسيم العقارات الزراعية بين عدة آلاف من الوكلاء أو المستأجرين أو المزارعين . تتكون هذه العقارات من عدد من قطع الأراضي المنتشرة في حقلين أو ثلاثة. وعلى الرغم من أن هذه القطع كانت لها نفس وسائل الري والصرف، إلا أن كل قطعة من هذه القطع كانت قادرة على إنتاج محصولها الخاص. إذًا لم تكن عملية الري مناسبة لكل زراعة، حيث تلقّت بعض المحاصيل أكثر من حاجتها، والبعض الآخر أقل مما تحتاجه. كما تسببت الأوبئة والآفات في خسارة ما يقارب 10٪ من الإنتاج الزراعي، لصعوبة مكافحة هذه الطفيليات بسبب انتشار المحاصيل في مزارع صغيرة مبعثرة.

كان لدى المزارعين المصريين معرفة جيدة بالوسائل الحديثة في الزراعة، مثل استخدام الأسمدة على سبيل المثال، لكن ذلك لم يكن كافيا لتحقيق أفضل محصول. ولذلك كان هناك العديد من الإجراءات التي يتعين اتخاذها من أجل الحصول على نتائج أفضل، مثل تدريب المزارعين على الأساليب الحديثة، وتثقيفهم أكثر حول البذور المتكيفة مع أنواع معينة من التربة، وتوفير التعليمات الصحيحة للتسميد وري المحاصيل المختلفة.

إن الوضع الزراعي، بكل خصائصه، لم ينجح في تحقيق المردود الأمثل، خاصة بسبب سوء توزيع الأراضي والأنظمة القائمة المتعلقة بتأجير الأراضي. في الواقع القوانين السائدة في نظام تأجير الأراضي كانت غير مناسبة للحصول على نتائج جيدة؛ أولًا بسبب مدة فترة الإيجار القصيرة، الأمر الذي لم يضمن الاستقرار للمستأجرين. بالإضافة إلى ذلك زادت الإيجارات بشكل كبير مع تزايد عدد السكان. خلال الفترة 1950-1936 ارتفعت الإيجارات بنسبة 472 ٪، مما أثار استياء و احتجاجات المستأجرين الزراعيين.

وكانت الإيجارات بشكل عام تعادل نصف إجمالي تكلفة الإنتاج. وكان معدل إيجار الفدان الواحد يحقق للمالك أرباحًا أكبر من الأرباح التي كان يجنيها من خلال ممارسة الزراعة بنفسه. شكل المالكون

الغائبون نسبة كبيرة من أصحاب الأرض. كان لنظام الإيجار قصير الأجل عواقب وخيمة على الطريقة التي يدير بها المزارع المستأجر المحصول. فمن ناحية، لم يخطط المزارع المستأجر لمشاريع طويلة الأجل تتطلب وقتا، مثل تربية الماشية، بل على العكس من ذلك، كان يسعى للحصول على أرباح سريعة من خلال زراعة القطن والأرز. ومن ناحية أخرى فإن المزارع المستأجر لم يشغله تحسين خصوبة الأرض باعتباره يستأجرها لفترة قصيرة. وكان الشاغل الرئيسي هو ضمان مكاسب سريعة لتلبية احتياجاتهم. وبالطبع فإن ارتفاع الإيجارات حال دون خروج المستأجر من هذا الوضع، إذ لم يتمكن من الادخار ليصبح مالكاً. بالإضافة إلى ذلك، تم استنزاف التربة بسبب الإهمال، مما أدى إلى انخفاض مردود الأرض.

وكان هناك أيضًا عامل آخر أثر سلبًا على تطور الزراعة، وهو طريقة توزيع الأراضي. فالحقول التي تقل مساحتها عن عشرين فداناً كانت تشكّل 60 ٪ من إجمالي المساحة المزروعة، ولم يكن بالإمكان الاستفادة من وسائل التكنولوجيا الحديثة بسبب صغر المساحة.
ويبين الجدول التالي توزيع وتغير ملكية الأراضي في الفترة 1894-1952.

الجدول 5: توزيع ملكية الأراضي[48]

	أقل من 5 فدان		**من 5 إلى 50 فدان**		**أكثر من 50 فدان**	
العام	المساحة بالآلاف	المالكين بالآلاف	المساحة بالآلاف	المالكين بالآلاف	المساحة بالآلاف	المالكين بالآلاف
1894	935	-	1,778	-	2,006	-
1900	1,113	761	1,757	141	2,244	11,9
1910	1,370	1,247	1,636	132	2,459	12,4
1920	1,549	1,714	1,725	140	2,261	13,5
1930	1,715	2,053	1,755	144	2,307	12,8
1941	1,910	2,348	1,775	148	2,158	12,0
1952	2,122	2,642	1,817	148	2,042	11,8
			النسب المئوية			
1894	19,8	-	37,3	-	42,5	-
1900	21,8	83,3	34,4	15,4	43,9	1,3
1910	25,1	89,6	29,9	9,5	45,0	0,9
1920	28,0	91,8	31,2	7,5	40,8	0,7

[48] MABRO, Robert، ذكر سابقًا،ص.61.

	أقل من 5 فدان		من 5 إلى 50 فدان		أكثر من 50 فدان	
1930	29,7	92,9	30,4	6,5	39,9	0,6
1942	32,7	93,6	30,4	5,9	36,9	0,5
1952	35,5	94,3	30,4	5,3	34,1	0,5

توضح معطيات الجدول أن حصة صغار الملاك من إجمالي المساحة المزروعة ازدادت بنسبة 20 ٪ إلى 35٪، فيما تضاعف عددهم ثلاث مرات خلال خمسين عاماً. ونتيجة لذلك، انخفض متوسط حجم ملكيتهم بنسبة 45 ٪. أما حصة العقارات المتوسطة من المساحة الإجمالية فكانت ثابتة عمليا. وارتفع عدد المالكين لأقل من فدان واحد في الفترة 1910-1952 من 783 000 إلى 2018 000، بينما زادت فئة الملاكين لأقل من 5 أفدنة من 464 ألفاً إلى 624 ألفاً، وانخفض متوسط مساحة أراضي ملكيتهم بنسبة من 46٪ إلى 34 ٪ في نفس الفترة المذكورة . وفي عام 1952، كان ألفي شخص يمتلكون 19.7٪ من إجمالي المساحة على جانب واحد، أي ما يعادل 1,177,000 فدان. وفي المقابل، كان أكثر من مليوني نسمة يملكون 13 ٪ فقط من إجمالي مساحة الأرض، أي ما يعادل 778 ألف فدان. كان هؤلاء لا يملكون شيئًا فعليًا.

IV.4.c. اليد العاملة في الزراعة

ارتفعت اليد العاملة في الزراعة بشكل كبير، خاصة في عام 1937. وأدى ذلك، من ناحية، إلى زيادة إنتاج الفدان المزروع بنسبة 10٪. ومن ناحية أخرى، حدث انخفاض في متوسط إنتاجية العمل في الفترة 1910-1952 بنسبة 35٪، أي انخفاض واضح في دخل العاملين في الزراعة. في السنوات التالية، ظل هذا المعدل ثابتًا، مع زيادة طفيفة قدرها 3 ٪. كما هو مبين في الجدول التالي[49]:

العام	العدد بالملايين
1907	2,40
1917	2,82
1927	3,50
1937	4,28
1947	4,22
1960	4,40

[49] HANSEN & MARZOUK، ذكر سابقًا، ص.61.

وفقا للإحصاءات، إن البطالة المعلنة في المناطق الريفية بلغت 3 ٪ وذلك حتى خلال الفترات النشطة جداً في العمل الزراعي.

IV.5. القطاع الصناعي

في بداية القرن العشرين، تميز الاقتصاد المصري بهيمنة القطاع الزراعي. فقد احتلت زراعة وتجارة القطن المكانة الرئيسية في الأنشطة الاقتصادية. مثّل القطاع الزراعي 70 ٪ من إجمالي الاستثمارات و 68 ٪ من القوة العاملة، وعمل في الزراعة 2,258,000 شخص[50]. خلال هذه الفترة لم يكن القطاع الصناعي متطورًا. في الواقع، على الرغم من أن التصنيع في مصر كان الموضوع الرئيسي للخطاب السياسي المتعلق بالتنمية الاقتصادية، إلا أن الصناعة المصرية ظلت محدودة واقتصرت على عدد قليل من الصناعات للمنتجات الاستهلاكية مثل الملح والسكر والأسمنت، وأيضًا حلج وضغط القطن وذلك حسب توفر بعض المواد الخام والتي تسمح لتلبية الاحتياجات المحلية.

IV.5.a. قطاع صناعي هامشي 1913-1882

خلال فترة الممتدة من (1882 إلى 1922)، كان السياق العام غير مشجع لظهور صناعة وطنية ويعود ذلك لعدة أسباب. فمن جهة، أعطيت الأولوية لزراعة القطن. ومن جهة ثانية، كان السوق المصري، بعد الاتفاقيات البريطانية-التركية، أكثر تشجيعًا للمنتجات الأجنبية وبشكل خاص المنتجات البريطانية على حساب المنتجات المحلية والتي كانت دون حماية. وفقًا للمعاهدات الجمركية التي يعود تاريخها إلى عام 1861، تم فرض ضريبة بنسبة 8 ٪ على الواردات (باستثناء التبغ) و 1 ٪ على المنتجات المصدرة.

---

50 COTTENT-DJOUFELKIT, Hélène, « L’industrialisation de l’Égypte au XXe siècle », Égypte/Monde arabe, Deuxième série, 4-5 | 2001, p. 3, mis en ligne le 07 juillet 2008, URL : http://ema.revues.org/870.

واستمر هذا الوضع حتى الحرب العالمية الأولى: عندما صدر مرسوم جديد في عام 1918 يسمح بزيادة الضرائب على الكحول من 8 ٪ إلى 10 ٪. وأعقب هذا المرسوم مراسيم أخرى تسمح بزيادة الضرائب المفروضة على بعض المنتجات. إلّا أن هذه التغييرات بقيت محدودة. خاصة وأن المنتجات المحلية النادرة كانت تعاني من ضريبة داخلية مرتفعة تصل إلى 8 ٪. كما أن بريطانيا، بحسب العيساوي في كتابه "التحليل الاقتصادي"عام 1963[51]، كانت تعارض التنمية الصناعية في مصر حفاظًا على مصالحها التجارية. لذلك كان معظم الاستثمارات في مصر اقتصرت على قروض الرهن العقاري. وفي عام 1914، قدرت الاستثمارات الفرنسية والبريطانية والبلجيكية بأكثر من 92 مليون جنيه مصري، منها 54 مليونًا في القروض العقارية، و12 مليونًا في الزراعة والعقارات، و26 مليونًا في الصناعة والتجارة[52].

وفي عام 1913، كان الاستثمار الصناعي يمثل 1.6 ٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي. كانت جميع الشركات التي يزيد رأس مالها عن 50 ألف جنيه يديرها أجانب. بالإضافة إلى ذلك، كانت الديون عائقًا كبيرًا أمام الاستثمارات في الصناعة حيث تم تخصيص غالبية فائض صادرات البلاد إما لإعادة شراء الدين العام أو تحويلات لفوائد رؤوس الأموال الأجنبية.

IV.5.b. ظهور الصناعة الوطنية 1913-1930

بدأت مرحلة جديدة توفرت فيها الظروف الدولية والمحلية على نمو الصناعة الوطنية. كانت ظروف الحرب العالمية الأولى سبباً في العديد من التغييرات التي مكنت من تقليل القيود الخارجية على مصر. فلقد تم خفض في الديون بعد شروط التبادل التجاري الجديدة، التي ضمنت فائضا وسوقا مالية أكثر ملاءمة لاعتماد سياسة اقتصادية جديدة من أجل تنمية الصناعة الوطنية. وعلى الصعيد الداخلي، فإن القطاع الزراعي الذي كان ركيزة الاقتصاد المصري، ضعف لعدة أسباب، منها تراجع الإنتاج الزراعي والنمو السكاني المتسارع. في عام 1921 هبطت أسعار القطن بشكل حاد وبالتالي انخفاض كبير في الواردات مما سمح بظهور صناعة محلية جديدة. بالإضافة إلى تحديد التعريفات الجمركية في عام 1930 والتي وفرت الحماية اللازمة للصناعة الناشئة.

---

51 ISSAWI, Charles، ذكر سابقًا، ص.30.
52 BERQUE, Jacques, L’Égypte : impérialisme et révolution, Gallimard, Paris, 1967. p. 247.

علاوة على ذلك، في نهاية عشرينيات وبداية ثلاثينيات القرن العشرين، وبفضل الزيادة الكبيرة في الري والصرف والاستخدام المكثف للأسمدة، تزايدت الزراعة. ولكن عدد الأشخاص العاملين في القطاع الزراعي بقي ثابتًا نسبيًا مستقرا مع تزايد عدد السكان. ومرة أخرى تأثرت القطاع الزراعي بالوضع العالمي مع أزمة عام 1929 التي أدت إلى انخفاض أسعار المبيعات إلى النصف. وأدى هذا الوضع إلى جعل وضع الفلاحين المصريين أكثر مأساويًا. وجهت هذه الظروف برمتها الاستثمارات نحو الصناعة بهدف تحقيق أرباح أكبر. وكان هذا التوجه بمثابة نقطة انطلاق لعدة خطوات لتعزيز الصناعة إلى جانب تطور أجواء معادية للسيطرة البريطانية والأوروبية على الاقتصاد المصري وصعود القومية الراغبة في تحقيق الاستقلالية الذاتية المصرية. لكن أهم هذه الإجراءات كان تدخل الدولة المصرية في الاقتصاد بصدور مرسوم بإنشاء عدة هيئات: لجنة الصناعة والتجارة وبنك مصر واتحاد الصناعات المصرية.

IV.5.b.1. لجنة الصناعة والتجارة

كان التصنيع القائم على رؤوس الأموال الوطنية هو هدف القوميين ردًا على جميع جوانب السياسة البريطانية. ورأى أبرز الاقتصاديين القوميين، طلعت حرب، أن رأس المال اللازم للتصنيع يجب أن يتم توفيره من قبل ملاك الأراضي ورجال الأعمال بمساعدة بنك تنمية صناعي. وفي ظل هذه الأجواء، في مارس/آذار 1916، تم إنشاء لجنة الصناعة والتجارة بمرسوم من مجلس الوزراء. وسلط المجلس الضوء على تداعيات الحرب على الصناعة والتجارة في مصر، وضرورة إيجاد سوق جديدة لصادرات للمنتجات المصرية.

تم تعيين إسماعيل صدقي رئيساً للجنة وطلعت حرب أحد أعضائها. أُنجزت دراسة حول وضع الصناعة في مصر من خلال مقابلات مع التجار والصناعيين في المدن الرئيسية. وفي النهاية قدمت اللجنة تقريرين: أحدهما تناول تأثير الحرب على القطاع الصناعي والثاني الآخر على التجارة. أظهرت هذه الدراسة حالة الفوضى التي وجد الاقتصاد المصري نفسه فيها مع غياب التشريعات التجارية بما في ذلك شركات التأمين. ولا يوجد قانون يلزم المؤسسات التجارية والشركات الأجنبية بنشر حساباتها. وشدد التقريران على أهمية إجراء بعض الإصلاحات بهدف تنمية الصناعة المحلية وتحسين الظروف التجارية. وأوصت اللجنة بتعديل التعرفة الجمركية، وخفض تكاليف نقل البضائع، وتخفيض الرسوم الاجتماعية على الصناعات، وحماية المنتجات المصرية من أجل تحقيق اقتصاد مستقل بعد أن أصبحت

مصر تعتمد على الواردات الغذائية بنسبة 24٪ عام 1913. وانتقدت اللجنة دور البريطانيين في تدهور الاقتصاد المصري، خاصة سياستهم في تشجيع زراعة القطن الأحادي على حساب المنتجات الزراعية الأخرى. وهكذا، تم وضع استراتيجية لتعزيز تنمية الصادرات في مجال الزراعة واستبدال الواردات في الصناعة.

تم إنشاء غرفة تجارية عام 1913، لكن دورها كان محدودًا وغير فعال مقارنة بغرف التجارة الأجنبية التي كان مقرها في مصر. وبناء على توصيات اللجنة المذكورة أعلاه، تم إنشاء هيئة الصناعة والتجارة في عام 1920. وكانت مهمتها توجيه الصناعات المحلية. في البداية كان دورها يقتصر على المدن الكبرى مثل القاهرة والإسكندرية. وفي السنوات التالية، توسعت إلى مدن أخرى. وكانت مهمتها الأساسية تنفيذ طلبات لجنة الصناعة والتجارة.

IV.5.b.2. اتحاد الصناعات المصرية

تأسست هذه المنظمة عام 1922 على يد صناعيين من أصول أجنبية يقيمون في مصر. وكان الأمين العام هو ليفي، رجل قانون والعقل الحقيقي للاتحاد. كما كان مسؤولاً عن مجلة الاتحاد بعنوان: مصر الصناعية. كان هؤلاء الصناعيون الأجانب على دراية بصعود تيار القوميين وحساسيتهم تجاه رؤوس الأموال الأجنبية. حاول الصناعيون من خلال منشوراتهم تقليل النفور بين الطرفين. ومع ذلك، فإن كل جهودهم لم تنجح.

وفي نفس العام تم إنشاء هيئتين : المجلس الاقتصادي المصري، واتحاد الصناعات. وكان أعضاء الاتحاد من رؤساء الصناعة والتجارة المصرية والأجنبية. حدد الاتحاد برنامج عمل لدعم تطوير الصناعة. اعتمد البرنامج نفس توصيات لجنة الصناعة والتجارة. أطلق اتحاد الصناعات برنامجا يتضمن عدة مطالب مثل تخفيض الرسوم الجمركية على المواد الخام المستوردة وأيضا تخفيض تعرفة النقل بالسكك الحديدية. وتمكن اتحاد الصناعات المصرية من تحقيق بعض الأهداف. أصدر مجلس الوزراء مرسومين: أحدهما في عام 1923 يسمح بإعفاء بعض المنتجات المصرية من ضرائب التصدير، والآخر في عام 1927 حدد الحد الأدنى لعدد العمال المصريين في الشركات المساهمة.

IV.5.b.3. بنك مصر

عقب الاجتماع المصري الأول عام 1911 الذي نظمه كبار ملاك الأراضي لتشجيع إنشاء بنك وطني برؤوس أموال مصرية، تأسس بنك مصر عام 1920 على يد طلعت حرب ومجموعة من الرأسماليين المصريين برأسمال قدره مليون جنيه مصري. كان هدفه تمويل مشاريع التنمية الصناعية الوطنية بهدف تحقيق الاستقلال الاقتصادي.

بالإضافة إلى دوره التقليدي في تمويل الشركات، كان البنك يقدم النصائح الفنية والإدارية لجميع الشركات التابعة[53]. ولأول مرة في مصر، أصبح بنك مصري مساهميه جميعهم مصريين تحت السيطرة المصرية. وكان غالبية المساهمين من منتجي القطن. كان بنك مصر هو أول بنك مصري. بالواقع فقد أسس محمد علي أول بنك في مصر بمشاركة اثنين من خبراء المال اليونانيين في الإسكندرية من أجل تقييم أسعار العملات الأجنبية وأنواع الزراعة والتجارة المختلفة والاعتمادات والتحويلات المالية . ثم في عهد إسماعيل تم إنشاء أول بنك بريطاني-مصري في مصر عام 1856 والبنك العثماني عام 1867.

وفي عام 1898، تأسس البنك الأهلي المصري. قام البريطانيون بتأسيسه وتمويله وإدارة أعماله، سوف نعود لاحقًا إلى هذا. نجح بنك مصر خلال السنوات العشر الأولى من تأسيسه في تأسيس أربع عشرة شركة حديثة هي مصر لتجارة وحلج الأقطان، ومصر للنقل والملاحة، ومصر لغزل ونسيج القطن، ومصر للتصدير، ومصر لصناعة الورق.

ورغم أن بنك مصر كان استجابة لرغبة وطنية، إلا أن بعض رؤوس الأموال الأجنبية تمكنت من دخوله، كما حدث على سبيل المثال في عام 1947 عندما وقعت شركة برادفورد دايز البريطانية عقدًا مع البنك وشركة صباغي البيضا من أجل تأسيس شركة لصناعة الأنسجة، والتي كانت تملك لوحدها 62 ألف سهم، منها 51٪ تعود للشركة البريطانية، في حين كان بنك مصر يملك 20 ٪ فقط من الأسهم. وهناك أيضًا شركة مصر للتأمين التي تأسست عام 1934 حيث 29 ٪ من رأس المال يعود لشركة Bowerage البريطانية.

ومن المؤكد أن بنك مصر اتبع نصائح هيئة التجارة والصناعة في مشروعاته الصناعية، لكنها كانت مشارع معنية بإنتاج منتجات استهلاكية تضمن عائدًا سريعًا، دون أن يساهم فعليًا في تأسيس الصناعات

[53] O'BRIEN، ذكر سابقًا، ص.14.

الثقيلة. وفي الواقع، كانت غالبية الاستثمارات 55,9٪ في إنتاج النسيج، في حين مثلت الصناعات الكيميائية والبترولية 19,4٪ فقط، والتعدينية 8,5 ٪، ولم تتجاوز نسبة الآلات والمعدات 8,7 ٪.

وعلى الرغم من إنشاء كل المؤسسات المذكورة لتعزيز الصناعة المحلية، لم يكن هناك التنظيم اللازم لإتمام المهام في الوقت المحدد. دعونا نأخذ مثال سياسة البنك فيما يتعلق بالقروض المخصصة للشركات الصناعية. في عام 1922، تم تحويل مبلغ 100.000 جنيه مصري إلى حساب بنك مصر من قبل وزارة المالية لتمويل المشروعات الصناعية. لكن جزءًا كبيرًا من هذا المبلغ مُنح للمزارعين على حساب الصناعيين.

واستفاد المزارعون من دعم منظمات مثل المجالس التعاونية الزراعية. بالمقابل لم يستفد الصناعيون من دعم مماثل حتى من قبل هيئاتهم الخاصة. وحتى فيما يتعلق بالقروض التي يمنحها البنك، فقد كان لدى المزارعين تسهيلات أكثر من الصناعيين، حيث منح البنك ائتمانات مقابل ضمان عقاري أو زراعي. وفي الواقع، لم يقبل البنك الأدوات الصناعية كضمان لقروضه. بالإضافة إلى ذلك، كان لا بد من الانتظار أكثر من ثلاث سنوات للحصول على ترخيص لإنشاء مصنع جديد.

وفي فترة ما بعد الحرب، لم يكن من الممكن أن يتجاوز تطور الصناعة مستوى معين، وكان الإنتاج غير كاف، خاصة أنها لم تكن قادرة على منافسة الشركات الأجنبية التي عادت إلى السوق المحلية بمجرد انتهاء الحرب. بين عامي 1921 و1930، زاد رأس المال المسجل للشركات المساهمة بنسبة 21 ٪ فقط. ارتفاع طفيف مقارنة بالفترة السابقة 1902-1921 عندما تضاعف رأس المال عمليا. وعادت غالبية هذه الشركات إلى صناعات ذات أرباح مضمونة، كما هو الحال في مجالات العقارات والصناعة الغذائية[54].

ومن العوائق الأخرى أمام الصناعة الجديدة غياب الإطار التشريعي الملائم للتنمية الصناعية وعدم القدرة على وضع تشريعات تجارية لمواجهة وحشية المنافسة الأجنبية والمخالفات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن النقل بالسكك الحديدية، الذي كان مصممًا في الأصل للأغراض الزراعية، لم يكن مناسبًا بشكل خاص للصناعة. وفي نهاية العشرينيات، كان القطاع الصناعي لا يزال ضعيفاً ولم يحقق الآمال

[54] المرجع نفسه، ص.13.

المتوقعة؛ فلم يشكّل سوى 5٪ من الناتج الوطني[55]. وعلى الرغم من جهود تمصير الصناعة، ظلت مصر معتمدة على أوروبا وزاد مؤشر الواردات من 100 عام 1924 إلى 132 عام 1929[56]. إلا أن التصنيع في مصر بدأ بداية جديدة مع بداية الثلاثينيات مع قانون التعريفة الجمركية الجديد.

IV.5.b.4. قانون التعريفة الجمركية لعام 1930

لم تكن مصر قبل عام 1838 تتمتع باستقلال تجاري كبير. ولكن مع المعاهدتين البريطانية-التركية في عام 1838 والفرنسية-التركية في عام 1861، فقدت مصر كل استقلالها في السياسة التجارية. كان النظام الجمركي محكومًا بالامتيازات التي فرضها الباب العالي حتى القرن التاسع عشر. وفي عام 1884 فقط وقعت مصر أول معاهدة تجارية ثنائية مع اليونان. وفي عام 1930، أعاد اتحاد الصناعات المصرية النظام الجمركي من خلال زيادة ضريبة الاستيراد، مما سمح بزيادة الإيرادات الجمركية لتصل في عام 1935 إلى نسبة 36 ٪ من الميزانية. تضاعفت الرسوم الجمركية تقريبًا في عام 1940 ومثلت 46.9 ٪ من إيرادات الميزانية.

وزاد الاتفاق الفرنسي-التركي الضريبة على الواردات من 5 ٪ إلى 8 ٪، باستثناء التبغ، وخفض الضريبة على الصادرات من 12٪ إلى 1٪. وينطبق هذا المعدل على المنتجات المصرية الصنع وعلى جميع المحاصيل المصرية بما في ذلك القطن الذي كان الطلب عليه مرتفعا بسبب جودته الجيدة. وهكذا حرمت مصر من فوائد مرونة سعر الطلب العالمي على القطن من خلال فرض ضرائب الاستيراد. في عام 1921، تم تطبيق بعض التغييرات على بعض المنتجات، وذلك من خلال مرسوم يسمح بزيادة الضريبة على واردات الأخشاب بنسبة 10 ٪ وعلى الزيوت الصناعية بنسبة 25 ٪. وفي وقت لاحق، ارتفعت الضريبة على السكر إلى 10 ٪. إلا أن هذه التعديلات لم تحدث تغييرات كبيرة في اقتصاد مصر الذي ظل لعقود من الزمن عاجزاً عن إجراء تعديلات حقيقية على نظامه الجمركي بما يتناسب مع مصالحه الاقتصادية وعن تطوير سياسة إحلال الواردات.

وأخذ الوضع منعطفاً مهماً في عام 1929 مع الأزمة الاقتصادية التي كان لها تداعياتها على التجارة العالمية وانخفض حجم التبادلات التجارية من 100 إلى 38.8. وفي مصر كان الوضع أكثر خطورة،

---

[55] ISSAWI, Charles، ذكر سابقًا، ص.44.

[56] TIGNOR R. L., State, Private Enterprise and Economic Change in Egypt, 1918-1952, Princeton University Press, Princeton, 1984, p. 99.

خاصة مع انخفاض أسعار القطن الذي انعكس سلبًا على مالية مصر. وفي هذا السياق، تجلى الوعي الاقتصادي القومي من خلال عدة وقائع: انطلقت حملات مقاطعة المنتجات البريطانية ودعم المنتجات المحلية. وكان الممثلون اقتصاديين وصحفيين ومحامين وطلاب. و أسس سلامة موسى (1887-1957)، وهو مثقف اشتراكي قبطي، رابطة أطلق عليها اسم "المصري للمصري". كما أطلق مجلة "المصري" الأسبوعية كناطق باسم الرابطة. دعا سلامة موسى إلى التحرر الاقتصادي لمصر من نير الحكم البريطاني.

وقد حظيت الرابطة المذكورة دعم شخصيات مؤثرة مثل طلعت حرب، دون أن ننسى عضوية فتحي رضوان وحافظ محمود وأحمد حسين. شغل الرجال الثلاثة مناصب مهمة في الرابطة. كان فتحي رضوان كاتب في مجلة المصري، وترأس أحمد حسين اللجنة الموجودة في كلية الحقوق أما حافظ محمود فقد كان أمين سر الرابطة[57]. نشرت المجلة أربعة عشر عددا قبل أن تغلقها حكومة إسماعيل صدقي. ووجهت المجلة عدة انتقادات لصدقي رئيس المجلس آنذاك، متهمة إياه بالتصرف كديكتاتور بعد إلغاء دستور 1923[58].

وواصلت الرابطة أنشطتها: تظاهرات ونشر منشورات وبيانات صحفية. وكان الهدف الرئيسي لهذه الحملة، بحسب سلامة موسى، هو "تعزيز الوعي الاقتصادي القومي"[59]. استهدفت حملة الرابطة البيئة الطلابية، التي كان تعتبر طليعة الوعي القومي من أجل الحصول على الاستقلال الاقتصادي. أصدرت حكومة صدقي، بدعم من تحالف واسع من المصالح الصناعية، قانون التعريفة الجديد رقم 2 لعام 1930، في 14 فبراير/ شباط. تم وضع قانون التعرفة بهدف الاستقلال التجاري وضمان حماية الصناعة الوطنية من أجل تعزيز الإنتاج المحلي وخاصة صناعة النسيج التي كانت الأكثر أهمية في القطاع الصناعي خلال الثلاثينيات. تم تطبيق ضرائب جديدة حسب المنتجات. فقد فرضت ضريبة بنسبة 4 ٪ على المواد الخام، و 6٪على المنتجات شبه المصنعة، و 15 ٪ على المنتجات المصنعة، بالإضافة إلى ضريبة تتراوح بين 20 إلى 30 ٪ على المنتجات الفاخرة مثل السجائر والكحول والعطور. وبعد ذلك بعامين، تم تطبيق رسوم إضافية ثابتة بقيمة 1٪ على جميع أنواع الواردات.

---

57 ROUSSILLON, Alain (dir), Didier Monciaud, entre réforme sociale et mouvement national : identité et modernisation en Égypte (1882-1962), Ed : CEDEJ- Égypte/Soudan, 1995, Paris, p. 92.

58 MONCIAUD, Didier, « L'Égyptien pour l'Égyptien » (1930-1931), campagne nationaliste économique et controverses sur l'identité », Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée [En ligne], 95-98 | avril 2002, mis en ligne le 12 mai 2009.

59 المرجع نفسه، ص.44.

وكان لهذه السياسة التعريفية عواقب سلبية على حياة المصريين من الطبقات الاجتماعية الفقيرة وذلك بسبب ارتفاع أسعار بعض المنتجات التي لم يعد لدى المستهلك إمكانية الحصول عليها من السوق الخارجية بأسعار منخفضة. وبالإضافة إلى ذلك، فرض المنتجون المحليون أسعاراً مرتفعة، على الحبوب على سبيل المثال. وخفضت الحكومة المصرية واردات الحبوب عن طريق زيادة الرسوم الجمركية. ونتيجة لذلك، ارتفعت أسعار الحبوب المحلية بشكل مفرط، واضطر سكان المدن تخصيص نصف إجمالي نفقاتهم لشراء الخبز. وهكذا، دفع عمال المدن ما يقرب من خمسة ملايين جنيه مصري لكبار منتجي القمح[60]. وبالإضافة إلى ذلك، انخفض الأجر اليومي لليد العاملة بمقدار 2 إلى 4 جنيهات. وفي عشرينيات القرن العشرين، كان الأجر اليومي للعامل يتراوح بين 7 و12 جنيهًا، بينما وصل في الثلاثينيات إلى 6 إلى 8 جنيهات.

وفي الفترة 1936-1939، طُبقت زيادة إضافية بنسبة 20 إلى 100٪ على مجموعة من المواد المهمة (السكر والمنسوجات الرخيصة وبعض المنتجات الغذائية). وفي نهاية الحرب العالمية الثانية، لم تكن معدلات الحماية الاسمية أعلى بشكل خاص مما كانت عليه في الثلاثينيات، على الرغم من الزيادات المتكررة في رسوم محددة. وعلى الرغم من أن مؤشر أسعار الواردات أظهر زيادة بنسبة 160٪ خلال هذه الفترة، إلا أن غالبية التعريفات ظلت عند 100، باستثناء السلع الكمالية. وفي الوقت نفسه، أدى إلغاء الامتيازات والمحاكم المختلطة في عام 1937، خلال مؤتمر مونترو، إلى وضع حد لامتيازات الأجانب المقيمين في مصر، والذي عزّز سيادة مصر واستقلاليتها الضريبية.

وكانت عواقب هذه الخطوات على الصناعة عديدة: أولا، انخفضت الاستثمارات الأجنبية، وخاصة البريطانية بنسبة 75٪ مقارنة بقيمتها في عام 1914. ثانيا، انخفضت الواردات الأوروبية، وخاصة واردات المنسوجات، بشكل حاد بنسبة 40٪ في عشرينيات القرن العشرين إلى 16,5٪ عام 1939. عزّز تراجع وجود الاستثمارات والمنتجات الأجنبية صعود الصناعة المصرية. وهكذا، قبل الحرب العالمية الثانية ، كان 17 ٪ من رأس المال الصناعي المستثمر مصريًا مقارنة بنسبة 9 ٪ في بداية الثلاثينيات. خلال الثلاثينيات، لوحظ انخفاض واضح في الواردات للعديد من المنتجات مثل خيوط القطن والأسمنت والأثاث والدقيق. وقد يكون هذا التراجع مؤشرا على تطور بعض الصناعات المحلية.

[60] CHARLES, Issawi، ذكر سابقًا، ص69.

على سبيل المثال، ارتفع استهلاك القطنيات المصرية، في أقل من ست سنوات، من 3 ٪ إلى 24٪[61]. أنشأت مجموعة مصر صناعة نسيج حديثة في عام 1930. وأدى ذلك إلى زيادة استهلاك القطن من 78.000 قنطار في عام 1930 إلى 708.000 قنطار في عام 1939. وزاد إنتاج خيوط القطن سبعة أضعاف بين عامي 1938-1928.[62]

IV.5. فترة 1952-1939

خلال الحرب العالمية الثانية، واجه الوضع الاقتصادي المصري صعوبات خطيرة لأن مصر لم تكن لها علاقات تجارية إلا مع بريطانيا وحلفائها، وكان القطن، منتج التصدير الرئيسي، يباع بالجنيه المصري. وقد أدى ذلك إلى زيادة بالكتلة النقدية وتسبب في التضخم. وفي الوقت نفسه، في القطاع الصناعي، أجبر نقص المواد الخام العديد من الصناعات على خفض إنتاجها. في تلك الفترة تطورت بعض الصناعات بفضل الاحتياجات العسكرية. ولوحظ تحسن في عرض التوظيف حيث عمل 200 ألف مصري في قوات الحلفاء. وقُدر مؤشر تكلفة المعيشة، المحسوب على أساس عام 1914، بنحو 131٪ في عام 1939، وارتفع إلى 370٪ في عام 1945.

ضمن القانون الذي صدر عام 1947، في عهد الحكومة السعدية، سيطرة أكبر للدولة ومشاركة أكبر للمصريين في إدارة الشركات العامة المحدودة. ونصّ القانون على أن يكون 40٪ من أعضاء مجلس الإدارة مصريين، وهو أمر أكثر صرامة من قانون عام 1923 والذي لم فرض إلّا حضور اثنين من الإداريين المصريين على الأقل. وحدّ القانون الجديد من عدد الوظائف التي يشغلها نفس الشخص. في الواقع، على الرغم من أن الموعد النهائي لتطبيق القانون كان ثلاث سنوات، إلا أنه لم يتم تنفيذ القانون بالكامل حتى عام 1956. وتم وضع خطة خمسية للأعوام 1946-1951 وترتكز بشكل رئيسي على الزراعة. إلا أن العجز الإداري بصرف الأموال المخصصة للبرنامج أعاق التنفيذ السليم للخطة.

في عام 1949، تم إنشاء البنك الصناعي الذي طال انتظاره. وبالإضافة إلى ذلك، تم تطبيق العديد من التعديلات التعريفية. خلال الفترة 1952-1950، شهد القطاع الصناعي المصري أزمة حادة، خاصة فيما يتعلق بإنتاج المنسوجات. وبعد ازدهار فترة الحرب والسنوات التي تلتها، وجدت الصناعة في

---

[61] O'BRIEN، ذكر سابقًا،ص.14.
[62] MABRO، ذكر سابقًا، ص.16.

مصر نفسها في وضع تراجعي. ويرجع ذلك إلى عدة أسباب: عدم كفاية اليد العاملة المتخصصة، وارتفاع تكاليف المواد الخام العالمية، وانخفاض إنتاج اليد العاملة، والعجز في تأمين العملة الصعبة، وأخيرًا صعوبة استخدام احتياطيات الجنيه الاسترليني لشراء المواد اللازمة لتجديد معدات المصانع .

علاوة على ذلك، فإن المستثمرين الذين استثمروا خلال الفترة التي تلت الحرب حققوا أرباحاً كبيرة بفضل ارتفاع أسعار القطن، قبل أن يفضلوا التوجه إلى قطاعات أخرى، مثل العقارات، لتحقيق أرباح جديدة. ويعطينا الجدول التالي تفاصيل عن الإنتاج الصناعي عشية الثورة.

جدول 6: الإنتاج الصناعي عام 1952[63]

الصناعة	الإنتاج الاجمالي 000 جنيه	تكلفة المواد الأولية 000 جنيه	القيمة المضافة 000. جنيه	عدد العمال 000	كتلة الأجور 000 جنيه
حلج وعصر القطن	18,495	14,094	4,401	26	1,128
المناجم	1,620	473	1,147	4	364
المناجم	71,206	57,653	13,533	50	3,075
صناعة الأغذية	43,057	37,573	5,484	11	835
صناعة التبغ	64,938	44,617	20,321	90	7,310
الخيوط والنسيج	3,39	1,990	1,400	6	548
الثياب والأحذية	2,852	1,876	976	5	318
صناعة الورق	4,680	2,621	2,059	7	601
طباعة	18,178	12,608	5,570	11	826
موجات كيماوية	8,233	5,057	3,176	14	1,237
معادن غير حديدية	7,240	4,723	2,517	11	1,011
معادن أساسية	3,663	1,327	2,336	9	944
بدون تصنيف	20,545	8,853	11,692	18	2,209
الكهرباء والغاز والمياه	4,957	1,813	3,144	4	555

وتبين الأرقام الواردة في الجدول، وخاصة تلك المتعلقة بالإنتاج والعمالة، أن الصناعات الاستهلاكية البسيطة كانت الأكثر تطورا. وكان لعصر القطن وصناعة الأغذية والمنسوجات أهمية في البنية الصناعية لأنها كانت الصناعات التي تمتلك فيها مصر المواد الخام الزراعية اللازمة. بالمقابل كان

[63] O'BRIEN، ذكر سابقًا، ص.20.

إنتاج الصناعات التحويلية الأخرى مثل المنتجات المعدنية ومعدات النقل والكهرباء أقل أهمية. فقد اختارت الرأسمالية المصرية التصنيع في الصناعات ذات التكاليف المنخفضة نسبيًا (تكلفة المواد الخام، وتقنيات الإنتاج، والنقل، وما إلى ذلك). وهكذا، كانت الأرباح مضمونة وسريعة. ولهذه الأسباب، كانت الصناعات الثقيلة ضعيفة التطور لأن الأرباح لم تكن فورية، بل على المدى الطويل.

تراوح الوضع الاقتصادي بعدم الاستقرار، حيث ارتبطت كل معاملة مالية بعدة عوامل: السوق العالمية، وبورصة باريس أو لندن، والمعاملات في الإسكندرية، وإنتاج القطن. سيطر رأس المال الأجنبي (خاصة البريطاني والفرنسي) على الأنشطة المصرفية في مصر. كانت البنوك بشكل رئيسي عبارة عن بنوك تجارية. ومن بين 26 بنك تجاري ، لم يكن هناك سوى بنكين مصريين: بنك مصر، الذي سبق أن ذكرناه، والبنك الوطني.

IV.5.c.1. دور البنك الاهلي المصري

تأسس البنك في مصر عام 1898 على يد إرنست كاسيل والإخوة ساويرس الثلاثة وقسطنطين سولڤاكوس. لقد كان بنكًا خاصًا على غرار البنك البريطاني "بنك إنجلترا". قيمة رأسماله مليون جنيه مصري. كان مساهموه أجانب، لوحده إرنست كاسل كان يمتلك 50٪ من الأسهم. وكان للبنك وضع خاص كونه كان مؤسسة تمارس الأعمال المصرفية التجارية وفي نفس الوقت تقوم بمهام البنك المركزي.

وكان من بين مهامه إصدار الأوراق النقدية وتنظيم السياسة النقدية وسوق الصرف الأجنبي. كانت السياسة النقدية تُحدّد من قبل اللجنة العليا برئاسة وزير المالية. وتم تعيين معظم أعضاء اللجنة ومحافظ البنك من قبل الحكومة. إلّا أنّ انتخاب أعضاء مجلس الإدارة يتم من قبل المساهمين في البنك. كان دور البنك سلبياً باعتبار أن سوق الائتمان المصري كلن مرتبطًا بشكل وثيق بسوق الائتمان الأجنبي، وخاصة لندن. في عام 1916، سمحت بريطانيا للبنك، بالإضافة إلى إصدار العملة، باستبدال الذهب بإيرادات الخزانة البريطانية كغطاء للعملة. وفي الوقت نفسه، لم يكن بوسع الحكومة المصرية الاعتماد على العملة النقدية المتاحة في التعاملات مع العالم الخارجي، لأن البنك الأهلي المصري لم يكن لديه السلطة ولا الوسائل اللازمة للتحكم في عمليات الإقراض المباشرة. وكان دورها يقتصر على تنظيم إدارة جميع العمليات المالية للتجارة الخارجية.

في عام 1951، تم الاعتراف بالبنك كبنك مركزي قادر على ضمان الائتمان في البلاد. واستمر كمؤسسة خاصة يملك الأجانب أسهمها. ظل البنك لسنوات محكومًا باعتبارات النقد الأجنبي للتبادل الخارجي. وعلى الرغم من وضعه كبنك وطني، إلا أنه ليس له أي سلطة على البنوك الأخرى في مصر.

IV.5.c.2. الإنتاج الصناعي

خلال الفترة من 1937 إلى 1960، زاد الإنتاج الصناعي ورأس المال بسرعة، خاصة خلال النصف الثاني من هذه الفترة. وخلال السنوات الثلاث المتعاقبة 1937 و 1938 و1939، ظل الإنتاج على حاله دون تغيير ملاحظ. وقد تحققت الزيادة في الإنتاج بين عامي 1937 و1947 بشكل أساسي من خلال زيادة العمالة[64]. خلال فترة الحرب، لوحظت زيادة بسبب فرص العمل التي تم إنشاؤها داخل مؤسسات القوات الحلفاء. وزاد متوسط إنتاجية رأس المال بنسبة 47٪، في حين زاد متوسط إنتاجية العمل بنسبة 11٪ فقط. بينما في الفترة 1947-1960، كان متوسط إنتاجية العمل أكبر بكثير من إنتاجية رأس المال الذي انخفض بشكل حاد، كما سنرى لاحقًا. يمكن شرح ذلك، وفقًا لهانسن، هي أن زيادة دخول رأس المال هو الثمن الذي يجب دفعه مقابل زيادة إنتاجية العمل. ووفقاً لعدة تقديرات، ارتفع رأس المال الصناعي خلال الفترة 1939-1960 من 169٪ إلى 306 ٪. وحدثت معظم هذه الزيادة في الفترة 1959-1960.

الجدول 7: المعدل السنوي للزيادة في الإنتاجية في الصناعة[65]

العام	للعامل الواحد	لساعة واحدة من العمل	لوحدة من العمل
1947-1937	1,0	1,0	4,0
1960-1941	4,2	4,7	2,0
1960-1937	2,8	3,1	0,6
1960-1952	3,5	4,0	-

وفي هذا الجدول تم اختيار عامي 1937 و1947 لأنه تم إجراء التعداد السكاني في هذين العامين.

[64] HANSEN، ذكر سابقًا، ص.132.
[65] المرجع نفسه، ص.133.

IV.5.c.3. الرأسمالية المصرية

خلال الحرب العالمية الثانية، اضطرت العديد من الصناعات إلى تقليص أنشطتها بسبب نقص في المواد الأولية. ومع ذلك، فإن وجود القوات العسكرية على الأراضي المصرية جاء لمصلحة نمو بعض الصناعات. ونتيجة لذلك ارتفع إجمالي الاستثمارات الرأسمالية في الشركات المساهمة إلى 26 مليون جنيه، منها 21 مليون جنيه تمثل حصة رأس المال المصري. وبلغت حصة الإنتاج الصناعي خمسة ملايين جنيه، خاصة في صناعة النسيج حيث زاد إنتاج النسيج بمقدار 42 مليون متر. كما تطورت صناعات أخرى بشكل كبير، مثل إنتاج الأسمنت الذي ارتفع من 370 ألف طن في بداية الحرب إلى 590 ألف طن في نهاية الحرب، أو إنتاج السكر الذي ارتفع إلى 63 طناً مليون طن. حققت هذه الشركات المساهمة ربحًا قدره 12.5 مليون جنيه خلال هذه الفترة.

وفي عام 1933، كان رأس المال المصري المستثمر في الصناعة يمثل 9 ٪ فقط من إجمالي رأس المال. وفي الحرب الثانية ارتفعت هذه النسبة لتصل إلى 39 ٪ من رأس المال المستثمر[66]. تحول كبار الملاك الزراعيين، الذين اجتذبتهم الأرباح الكبيرة، نحو الصناعة. خلال هذه الفترة، ظل تدخل الدولة محدودا، إلا في حالات استثنائية. وفي عام 1946، صدر قانون للحد من سلطة بعض الرأسماليين. وحظر القانون تراكم مناصب أعضاء مجلس الإدارة وحدد السقف بعشرة مجالس إدارة. كما لم يسمح نفس القانون بتفويض الشخص لأكثر من مجلسين مختلفين في شركات مختلفة.

تم تشكيل لجنة الصناعات على غرار تلك التي تم تشكيلها خلال الحرب العالمية الأولى. وحثت اللجنة المستفيدين من الظروف التي أثارتها الحرب على عدم التخلي عن الشركات الصناعية التي أنشئت خلال الحرب. واعتمدت اللجنة عدة توصيات لتطوير القطاع الصناعي في الدولة: تشريعات جديدة بهدف حماية المستهلكين وجودة المنتجات. وأوصت اللجنة بتشكيل مجلس علمي يتولى دور الخبير في الشركات الصناعية، فضلا عن إنشاء بنك صناعي لتسهيل العمليات المالية والتجارية. كما طالبت اللجنة بإدخال تعديلات على النظام الضريبي. لكن الطريقة التي تم بها تركيز رأس المال جعلت الوضع معقدًا فيما يتعلق بتنفيذ مثل هذه التوصيات.

[66] CROUCHELY, Arthur Edwin, Investment of Foreign capital in Egyptian Companies & Public Debt, Ed: Arno, London, 1977.

في الصناعة كما في الزراعة، كانت غالبية الشركات صغيرة، مثل الاستثمار في القطاع الزراعي حيث تم تقسيم معظم الأراضي إلى حصص صغيرة. وكانت الصناعة المتطورة خلال هذه الفترة هي الصناعة الاستهلاكية التي تمثل وحدها 74٪ من القطاع الصناعي. شكّلت صناعة النسيج 36 ٪ وصناعة المواد الغذائية 35 ٪. خلال هذه الفترة، كان 1.2 ٪ فقط من المصانع المنشأة يزيد رأس مالها عن 2000 جنيه والباقي مصانع صغيرة برأس مال لا يزيد عن 49 جنيهًا. منذ عام 1950، انخفضت الاستثمارات في القطاع الصناعي بشكل كبير بسبب عدة عوامل لم تكن في صالح رأس المال المصري، مثل تضخم المواد الخام، والقيود الضريبية، وعدم الاستقرار السياسي الداخلي، والحرب الكورية.

ومن أجل حماية الصناعة المحلية، تم اعتماد تغييرات التعريفة الجمركية، حيث زادت الضرائب على بعض المنتجات المصنعة مثل المنسوجات والسجائر، وخفض الضرائب على المواد الخام والمعدات اللازمة للتصنيع. لكن الشركات الكبرى هي التي استفادت أكثر من غيرها من هذه التعديلات، في حين كانت الشركات الصغيرة أقل حماية من التعديلات المذكورة[67].

IV.5.c.4. العمل النقابي في مصر

ولدت الحركة النقابية المصرية في بداية القرن العشرين إثر حركة ثورية لضمان حقوق العمال المصريين بمواجهة البريطانيين الذين كانوا يسيطرون بشكل مطلق على الاقتصاد المصري. وفي الثلاثينيات، قام القوميون بتوجيه هذه الحركات النقابية لضمان حقوق العمال المصريين ضد طبقة من أرباب العمل الأجانب بشكل رئيسي. وفي منتصف الثلاثينيات، تم تنظيم الإضرابات والمظاهرات. حاول البريطانيون عدة مرات حظر العمل النقابي المصري. تمكنت النقابات من مواصلة نضالها بفضل دعم رؤساء العمل المصريين، الذين دعموا الحركات ضد رؤساء العمل البريطانيين والأجانب. ونجحت الحركة في تقليص ساعات العمل الأسبوعية.

---

[67] MABRO, Robert & RADWAN, Samir, The Industrialisation of Egypt, 1939-1973: Policy and performance, p. 61.

كان عام 1942 هو عام تشريع النقابات. ومع ذلك، تم استبعاد العمال الزراعيين من تشكيل النقابات العمالية. ولم يحصل العمال الزراعيون على حقوقهم النقابية إلا بعد ثورة 1952. وعلى مدى السنوات التالية، كانت التعبئة أوسع نطاقًا لأن العمال والطلاب اتحدوا لتشكيل حركة نقابية تضم عدة تيارات: الوفديين والشيوعيين وأيضًا الإخوان المسلمين.

IV.6. تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية

تميّز النظام السياسي في مصر بالمركزية. هدفه الأول هو السيطرة على الموارد الرئيسية في البلاد، وخاصة الموارد المائية. عانت مصر خلال الفترة 1914-1952 من عواقب الحربين العالميتين و أزمتي 1920 و 1930 و تداعياتهما على اقتصاد مصر.
وهكذا وجدت الدولة نفسها في حاجة إلى اتباع سياسة اقتصادية للتخفيف من عواقب المناخ العالمي السيء. مثّلت الحرب العالمية الأولى بداية الانسحاب من نظام السوق الحر. وهكذا تحول الاقتصاد المصري تدريجياً نحو النظام الاقتصادي المركزي. أدركت الحكومة المصرية ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد من أجل السيطرة على ممارسات منتجي القطاع الخاص وتنظيم وتيرة الإنتاج بهدف التخفيف من العواقب الوخيمة الناتجة عن الأزمات العالمية. بداية سنلقي الضوء على الإجراءات التي طبقتها الدولة في القطاع الزراعي خلال هذه الفترة.

IV.6.a. التدخل في القطاع الزراعي

IV.6.a.1. الإجراءات المتعلقة بزراعة القطن:

خلال الحرب العالمية الأولى، أدى انخفاض الطلب على القطن إلى انخفاض سعره من 3.8 جنيه في عام 1913 إلى 2.4 جنيه في عام 1914. ومع ذلك، ارتفع السعر مرة أخرى في 1917-1918 إلى 7.7 جنيه بعد زيادة الطلب على القطن. دفع انخفاض أسعار القطن خلال السنة الأولى من الحرب الحكومة المصرية إلى اتخاذ عدة إجراءات: فقد قررت تقليص المساحة المخصصة لزراعة القطن. علاوة على ذلك، وتحت ضغط المنتجين، اشترت الحكومة جزءًا من إنتاج القطن، وأودعت الأموال في البنك الوطني لدعم المزارعين وخفضت إيجار المزارع بمقدار الربع. وفي وقت لاحق، خلال فترة

الكساد في عامي 1920 و1930، واصلت الحكومة تدخلها الاقتصادي من خلال تبني نفس المبادرات التي اتخذت خلال الحرب العالمية الأولى.

بالإضافة لذلك، فرضت الحكومة ضرائب على القمح الأجنبي من أجل حماية الإنتاج الوطني للحبوب وشجعت المزارعين على تنويع إنتاجهم الزراعي لتجنب الاعتماد على منتج واحد. أقر البرلمان، في عامي 1931 و 1933، نصًا يهدف إلى التمكن من سداد ديون الرهن العقاري لأصحاب الأراضي الذين يواجهون صعوبات في أعقاب الكساد عام 1930. خلال هذه الفترة، انخفض سعر القطن مرة أخرى بشكل كبير في أعقاب الصعوبات المرتبطة بالتصدير. وبذلك وصل مخزون القطن المصري إلى ما يقرب من نصف المخزون العالمي. اشترت الحكومة الجزء الأكبر من مخزون القطن. خلال الفترة 1914-1945، كان الهدف الأول للحكومة هو التخفيف من عواقب التغيرات السريعة في أسعار المنتجات الزراعية، وخاصة القطن، وكذلك التذبذبات الملموسة الناجمة عن الظروف الاقتصادية العالمية. ومن أجل تخفيف هذه الآثار، اتخذت الحكومة عدة تدابير لتقليل الاعتماد على القطن:

- شجعت على التنويع الزراعي، وقلصت المساحة المخصصة لزراعة القطن لصالح القمح.
- في عامي 1931 و1933، ومن أجل دعم منتجي السكر الذين عانوا من انخفاض حاد في دخلهم بسبب الكساد، صوت البرلمان على سداد ديون الرهن العقاري لأصحاب الأراضي.

IV.6.a.2. الإجراءات المتعلقة بالقروض الزراعية:

وفي بداية عام 1923، سهّلت الحكومة، عن طريق إيداع الأموال في بنك مصر، الحصول على قروض صغيرة قصيرة الأجل لصغار المزارعين والتعاونيات. خصص وزير المالية مبلغ 100ألف جنيه للشركات الصغيرة بمبلغ 1000 جنيه على مدى خمس سنوات. وفي عام 1927، زادت الدولة المبلغ المخصص لهذه الاعتمادات ليصل إلى مبلغ 250 ألف جنيه للشركات الكبيرة التي يحق لها الحصول على مبالغ أكبر (10 آلاف جنيه) ولفترة أطول مما كان يحق للشركات الصغيرة.

في بداية عام 1923، كان المبلغ الذي تم إنفاقه على القروض 14.500 جنيه وبحلول عام 1930 وصل إلى 713.920 جنيه. ومع ذلك، ظل المستفيد الأكبر من هذه القروض هو القطاع الزراعي المدعوم من قبل التعاونيات الزراعية. ولم يستفيد المتقدمون للحصول على الائتمان الصناعي من دعم مماثل.

بالإضافة إلى ذلك، كانت الفائدة على القرض الصناعي لا تقل عن 6٪ منها 2٪ للدولة. وفي وقت لاحق، في عام 1931، أسست الدولة بنك مصر الزراعي (crédit agricole) لدعم صغار المزارعين والتعاونيات. ومع ذلك، مارس كبار ملاك الأراضي ضغوطًا لتغيير عتبة ملكية الأرض من 50 إلى 200 فدان لمقدمي طلبات الائتمان. وفي نهاية المطاف، لم يستفيد من ائتمانات البنك سوى كبار ملاك الأراضي. وفيما يتعلق بتخصيص الائتمان للتعاونيات، فقد كان ذلك على نطاق صغير حتى عام 1948، عندما قامت الحكومة بإصلاح بنك "القرض الزراعي" ليصبح "القرض الزراعي وبنك التعاونيات".

ووسعت التعاونيات مساعداتها للفلاحين من خلال شراء التجهيزات الزراعية. بين الحربين، حذّر العديد من أصحاب الأقلام من خطورة الوضع الزراعي في البلاد وضرورة إيجاد حلول لحل مشاكل الإنتاج الزراعي الذي كان أقل من مستواه قبل الحرب الأولى.

حاولت الحكومة توسيع الخدمات الزراعية بهدف زيادة الإنتاج من خلال تطبيق وسائل جديدة، والتي كان من الصعب تنفيذها. وكانت القيمة الإجمالية للأموال المخصصة لهذه العمليات ضئيلة مقارنة بخطورة المشاكل. على سبيل المثال، أرادت الحكومة تعيين خبراء زراعيين في القرى لكل مركز من المراكز الزراعية. وفي نهاية المطاف، من بين 126 مركزًا في جميع أنحاء مصر، لم يكن هناك سوى عدد قليل من المراكز التي لديها خبير زراعي[68].

بعد الحرب العالمية الثانية، حاولت الحكومة المصرية تخفيف الوضع السيئ الذي ساد بعد الحرب من خلال اتخاذ عدة إجراءات. حاولت تثبيت الدخل الزراعي. وفي الريف، دعمت الدولة التعاونيات من خلال تقديم ائتمانات منخفضة الفائدة. وفي الوقت نفسه، اعتمدت الحكومة خطة لإعادة توزيع الأراضي دون أن تتمكن من تنفيذها بسبب البرلمان والذي كان بغالبيته من ملاكي الأراضي.

IV.6.a.3. التعاونيات الزراعية

وفي عام 1907، اتخذ ملاك الأراضي الأثرياء زمام المبادرة لإنشاء جمعيات تعاونية كان هدفها توفير الائتمان للفلاحين الفقراء. لكن هذه المبادرة ظلت محدودة. واعتبارًا من الركود الكبير، التزمت الحكومة

[68] المرجع نفسه، ص.48.

بتشجيع الحركة التعاونية التي توسعت على نطاق واسع حيث انضم ما يقرب من نصف الفلاحين المصريين إلى التعاونيات بحلول عام 1948. وفي عام 1931، أسست الدولة بنك التسليف الزراعي كما رأينا أعلاه، من أجل توفير الائتمان للمزارعين والتعاونيات الزراعية. تم توفير نصف رأس المال من الخزانة العامة. وتضمن الدولة ربحا قدره 5 ٪ سنويا لباقي المساهمين. وبعد ذلك قامت الدولة بإيداع ثلاثة ملايين جنيه مصري، ثم مليون جنيه سنويا على مدى السنوات الثلاث التالية.

وكان الهدف من ذلك تشجيع إنشاء التعاونيات وذلك بتحقيق فوائد من خلال القروض المقدمة للفلاحين . وفي عام 1948، وبعد نتائج مخيبة للآمال، أعادت الدولة تنظيم البنك، وأعطته اسم بنك القرض الزراعي والتعاونيات. وكانت التعليمات الجديدة تقضي بتقديم أي شكل من أشكال الدعم للتعاونيات. وبالإضافة إلى القروض التي تقدمها التعاونيات، بالإضافة للقروض كانت التعاونيات تساعد أيضًا بتأمين المعدات والأسمدة المشتراة عبر البنك الزراعي. وحاولت التعاونيات القيام بدورها في مجال الخدمات الاجتماعية دون أن تتمكن من تحقيق النتائج المنشودة.
لهذا حاولت الدولة في نهاية الحرب العالمية الثانية وضع برنامج لإنشاء مراكز اجتماعية في الريف المصري.

IV.6.b. تدخل الدولة في القطاع الصناعي

في عام 1917، اتخذت الحكومة عدة إجراءات بناءً على نصائح لجنة الصناعة والتجارة لدعم الصناعة المحلية: تخفيضات على تكاليف النقل للإنتاج المحلي، وحماية الأسعار، والتسهيلات الضريبية، والأولوية للمصنعين المحليين في العقود الحكومية. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت الحكومة ائتمانات قصيرة الأجل بأسعار فائدة منخفضة للغاية[69].
إلّا أنّ الدعم المالي الذي قدمته الحكومة كان محدودا، خاصة وأن جزءا كبيرا من التمويل كان من قبل الشركات. ومنذ عام 1936، بلغ مجموع القروض الممنوحة مليون جنيه، بأسعار فائدة أقل من أسعار السوق[70]. وفي وقت لاحق، في عام 1949، أسست الحكومة بنك الصناعة وقدمت ما يزيد قليلاً عن نصف رأس المال، في حين قدمت شركات التأمين الباقي. إلا أن أعضاء المجلس والمدير العام كان يتم تعيينهم من قبل الدولة وتكون الاعتمادات الممنوحة طويلة أو قصيرة الأجل.

[69] المرجع نفسه، ص.55.
[70] المرجع نفسه،ص.56.

IV.6.b.1. بعد الحرب العالمية الثانية

بمجرد انتهاء الحرب العالمية الثانية، تراجع الازدهار الذي حققته الصناعة المحلية والصناعات الجديدة التي نشأت خلال الحرب بشكل كبير. ويعكس عدد العمال المطرودين بعد الحرب هذا الواقع: ما يقرب من 250 ألف عامل. وفي العام التالي، أدت التقلبات الحادة في الإنتاج إلى تفاقم الوضع.
وبعد الحرب العالمية الثانية، حاولت الحكومة المصرية دعم دخل العمال واقترحت المساعدة الاجتماعية للعمال الأكثر حرمانا في حالة المرض أو الوفاة. لقد سمح عمل النقابات في الحصول على زيادة في الأجور خلال ثلاثينيات القرن العشرين، لكن ارتفاع الأجور لم يتوافق مع الارتفاع السريع في الأسعار، لأن مؤشر الأسعار ارتفع بأكثر من ثلاث مرات في ثلاثة عشر عامًا: من 100 في 1939 إلى 331 عام 1952. وفي الوقت نفسه اتخذت الحكومة السعدية عدة إجراءات، أهمها القانون الصادر عام 1947 المتعلق بالشركات. فرض القانون نسبة 90 ٪ من العمال و 75٪ من المستخدمين أن يكونوا مصريين. كذلك 51 ٪ من رأس المال المودع في الشركات المساهمة.

وفي الوقت نفسه، نفذت الدولة خططًا مكتملة جزئيًا لتحسين البنية التحتية. ارتفعت ميزانية الاستثمار من 7.8 مليون دولار عام 1945 إلى 33.5 مليون دولار عام 1949-1950. لكن الخطة الخمسية لعام 1947 لم تنص على أي نفقات مباشرة على التصنيع، رغم إجراء عدة دراسات لتصنيع مواد معينة مثل الفولاذ والمواد الاستهلاكية الأولية. تم إنفاق أقل من ثلث المبلغ في عام 1949، وبقي المبلغ المتبقي دون استخدام في عام 1952. وبين عامي 1950 و1952، ارتبطت سياسة الوفد المترددة بالصراع بين جناحيه: من ناحية، جناحه الليبرالي الذي طالب إصلاحات حديثة، ومن ناحية أخرى جناحها المحافظ التقليدي سراج الدين الذي طالب بالحفاظ على التقليد الاجتماعي. تم إحباط تطور الاقتصاد السياسي في نهاية المطاف بسبب مصالح ملاك الأراضي الأثرياء ورأس المال الأجنبي الكبير.

ووفقاً لأوبريان، كانت لدى الدولة، بعد الحرب، رغبة واضحة في استئناف نفس الدور في الاقتصاد الذي لعبه محمد علي، وذلك بالابتعاد عن نظام الشركات الخاصة. إلّا أنها كانت عاجزة عن إنشاء إدارة فعالة لتطبيق القانون على عدد كبير من الشركات الصغيرة[71]. وبعد عام 1950، تطور القطاع الصناعي كان محدودًا وغير قادر على تخفيف آثار انخفاض متوسط الإنتاج الزراعي للفرد.

---

[71] O'BRIEN, ذكر سابقًا، ص.62.

وفي عام 1952، أدت التغييرات في شروط التجارة بسبب الحرب الكورية والركود الصناعي إلى انخفاض دخل الفرد بنسبة 10 في المائة.

IV.6.b.2. تدخل الدولة في العملة المصرية

في أعقاب الأزمة العالمية عام 1930، تم التخلي نهائيًا عن نظام معيار الذهب. ونتيجة لذلك، انخفضت قيمة الجنيه الإسترليني بنسبة 30 ٪ من قيمته. وبما أن الجنيه المصري كان يعتمد على الجنيه الإسترليني، فقد أدى ذلك أيضًا إلى انخفاض قيمة الجنيه المصري. محلياً، أدى هذا التخفيض إلى ارتفاع الأسعار بنسبة 20٪. وسببت بنتائج كارثية على الفلاحين الذين حصلوا على قروض بأسعار فائدة مرتفعة. ولم يتمكنوا من سداد ديونهم المتراكمة. لذلك، تولت الدولة دفع الفوائد المتأخرة للبنوك العقارية والتي كانت بغالبيتها أجنبية لتجنب مصادرة الأراضي. ولهذا السبب فكّت الدولة عن مبلغ 2 مليون جنيه إسترليني. وخلال هذه الفترة بلغ إجمالي ديون أصحاب المزارع أربعين مليون جنيه مصري. واتخذت الحكومة إجراءً آخر لمنع مصادرة الأراضي: فقد دعمت إنشاء بنك زراعي يحل محل بنك مصر على صعيد القروض الزراعية. ضم البنك الزراعي جهوده إلى رأس المال الأجنبي واستحوذت الحكومة على 50 ٪ من رأس المال.

ومن التداعيات الأخرى لأزمة الثلاثينيات السحب الهائل للأموال من صندوق الادخار، والذي بلغ ذروته في نهاية الثلاثينيات عندما سحب بنك الادخار جميع أمواله من بنك مصر. ولجأ الأخير، الذي يعاني من نقص السيولة، إلى البنك الأهلي للحصول على قرض، لكن البنك الأهلي رفض طلب القرض لبنك مصر لعدم وجود ضمان. ولم يحصل على القرض إلّا بعد تدخل الحكومة لدى البنك الأهلي بصفتها ضامنة لبنك مصر بمبلغ 2.5 مليون جنيه مصري.
صدر قانون عام 1941 لدعم الحكومة لبنك مصر. وكانت الحكومة، قبل موافقتها على العمل كضامن لبنك مصر، قد فرضت عدة شروط: أولاً، طلبت استقالة مؤسس بنك مصر، وأن يتولى أشخاص معينون من قبل الحكومة إدارة البنك. وبعد ذلك، اضطر البنك إلى بيع ممتلكاته من الأراضي وإبطاء استثماراته في المشاريع المستقبلية. وبطبيعة الحال، قبل البنك لأنه لم يكن لديه خيار آخر.

IV.6.b.3. تبعات تدخل الدولة

إنّ التوسع الذي حققه بنك مصر خلال عشرينيات القرن الماضي، كاد أن يتوقف مع الشروط التي فُرضت عليه من قبل الدولة بالسنوات اللاحقة، حيث انحصرت مشاريعه في شركتين: إحداهما في صناعة الحرير والأخرى في صناعة الأدوية. احتكار الرأسمالية للبنك: احتكرت مجموعة مصر البنك، وكان يملك خمسين مساهماً 92٪ من الأسهم، على رأسهم أحمد عبود الذي كان يملك 14٪من الأسهم. كان أحمد عبود رجل أعمال على رأس إمبراطورية صناعية ضخمة في الصناعات الكيماوية والورقية والقطنية والنقل. لقد سمحت له ظروف الحرب العالمية الثانية بأن يصبح أكثر ثراءً بسبب ارتفاع أجور النقل خلال الحرب.

وكان عبود وصديقه فرغلي الملقب بملك القطن يسحبان العملة من بنك مصر كل يوم بمبلغ خمسمائة جنيه مصري حتى وصل المبلغ إلى ثلاثة ملايين جنيه. هدّد رئيس الحكومة آنذاك حسين سري وصديق عبود بسحب نقوده إن لم يقدم طلعت حرب استقالته. وحالما استقال حرب، تولى مكانه حافظ عفيفي، صديق عبود والبريطانيين. تحولت وظيفة البنك من بنك مصارف إلى بنك يتحكم في الأنشطة الصناعية لمصر.

حتى عام 1947، كانت مصر جزءًا من منطقة الجنيه الاسترليني وكانت التبادلات التجارية خاضعة لأنظمة منطقة الجنيه الاسترليني، مما فرض الالتزام بالدفع بالعملات الأجنبية. بالواقع، دخلت مصر منظومة الجنيه الإسترليني عام 1914، وأصبح الجنيه المصري تابعًا للجنيه الإسترليني في عام 1925 عندما عادت بريطانيا إلى الوحدة القياسية وبعد أن تركت نهائيًا معيار الذهب عام 1931.

وانتهى ذلك عندما أسست الحكومة المصرية تبادل تجاري مستقل في عام 1947 بعد انسحاب مصر من منظومة الجنيه الاسترليني[72]. وكانت مصر قد راكمت مبالغ من الجنيه الاسترليني خلال الحرب العالمية الثانية، لكنها ظلت محجوزة في لندن. وكانت نفقات قوات الحلفاء في مصر ضخمة ممولة من البنك الأهلي الذي سجّل المستحقات على الحكومة البريطانية بشكل مستندات بالجنيه الاسترليني. وفي نهاية عام 1945، قدر صافي احتياطي البنك الأهلي المصري بنحو 379 مليون جنيه إسترليني. بزيادة قدرها 345 مليون جنيه إسترليني منذ عام 1938. وكان الناتج المحلي الإجمالي 160 مليونًا في عام 1938 وارتفع إلى 550 مليونًا في عام 1945.

[72] المرجع نفسه، ص.57.

وبعد خروج مصر من منطقة الجنيه الاسترليني، أدت المفاوضات إلى بطء تحويل للاحتياطات بالعملة الصعبة وفقا لجدول زمني محدد مسبقا. ووجدت صعوبة في الإفراج عن المبالغ المتراكمة خلال الحرب، ولم يتم تسديد الديون إلا على أقساط محددة بـقيمة 10 ملايين جنيه إسترليني. ولم يكن ذلك كافيا لتسوية عجز ميزان المدفوعات الذي بلغ نحو 20 مليون جنيه مصري. ولذلك وجدت مصر نفسها مضطرة للجوء إلى القروض من الولايات المتحدة، خاصة وأن بريطانيا كانت قد جمدت حرية تحويل الجنيه الاسترليني إلى الدولار. وبعد تأميم قناة السويس، قامت بريطانيا بتجميد المبالغ والمستندات بالجنيه الإسترليني عن مصر. وفي الوقت نفسه، تم تجميد التبادلات التجارية من قبل فرنسا وبريطانيا.

IV.7. الدخل القومي والناتج المحلي 1913-1950

يسمح الدخل القومي بتقييم الإنتاج ومستوى المعيشة خلال فترة معينة. وفي مصر، كان المسار العام للدخل القومي يتزايد ظاهريًا باستثناء فترتين: خلال الحرب العالمية الثانية الأزمة الكورية عام 1950. ووفقا لتحليل أجراه جاك بيزانسون، زاد الدخل القومي الحقيقي خلال النصف الأول من القرن العشرين. بنسبة 80٪ كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول[73] 8: الدخل القومي خلال الفترة 1898-1950

العام	الدخل القومي بالمليون جنيه	مؤشر تكاليف الحياة 1914-1913=100	الدخل القومي بالمليون جنيه 1913
1898	90	95	94,7
1913	150	100	150
1922-1921	301	185	162,7
1928	256	155	165,1
1933	151	127	118,8
1937	165	129	127,6
1939	168	132	127,2
1940	191	143	133,5
1941	233	177	131,6
1942	326	235	138,7
1943	390	310	125,8

[73] BESANÇON, Jacques. « Revenu national et niveaux de vie égyptiens ». in: Revue de géographie alpine, tome 45, n°4, 1957, p. 705.

العام	الدخل القومي بالمليون جنيه	مؤشر تكاليف الحياة 1914-1913=100	الدخل القومي بالمليون جنيه 1913
1944	464	351	131,9
1945	502	375	133,8
1946	575	371	128
1947	520	365	142,4
1948	560	361	155,1
1950	675	376	179,5

تم حساب قيمة الدخل للسنوات المذكورة أعلاه بالنسبة لقيمة الجنيه عام 1913. وتبين المعطيات الواردة في الجدول أنه خلال فترتي الحربين العالميتين وأزمة عام 1930، انخفض الدخل القومي بشكل ملحوظ . بالمقابل، ارتفع الدخل في عام 1950 وتجاوز قليلا مستوى عام 1928، وذلك بفضل أسعار بيع القطن. ومع ذلك، كانت هذه الزيادة مؤقتة فقط، قبل أن يلحقه هبوط آخر في العام التالي.

وبعد عام 1947، كان عجز الدخل المصري نتيجة لاختيار الاعتماد على الاحتياط المتراكم للعملة الأجنبية في مصر. خلال الحرب العالمية الثانية، لم يكن لمصر علاقات تجارية إلا مع بريطانيا وحلفائها. وكان تصديرها الرئيسي هو القطن الذي يباع بالجنيه المصري، مما أدى إلى التضخم في البلاد إثر ارتفاع الكتلة النقدية في السوق.

وفي الوقت نفسه، خفضت العديد من الصناعات الإنتاج أو توقفت بسبب نقص المواد الخام. إلا أن صناعات أخرى تطورت خلال الحرب لتلبية احتياجات القوات العسكرية الموجودة على الأراضي المصرية. كما لعب النمو السريع للسكان دوراً خلال هذه الفترة في سيرورة الدخل. أما بالنسبة للناتج المحلي، فإن الزيادة الطويلة الأجل كانت أكبر قليلا، مع انخفاض طفيف خلال ثلاثينيات القرن العشرين والحرب العالمية الثانية. ومن عام 1913 إلى عام 1928، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 1٪ سنويًا[74]. وخلال العشر سنوات التالية، وصلت هذه الزيادة إلى متوسط 1,5٪ سنويًا. بين عامي 1939 و1950، شهد متوسط الإنتاج زيادة سنوية قدرها 2.5٪. خلال النصف الأول من الخمسينيات، كان متوسط الناتج المحلي راكدا. كما نلاحظ زيادة تعادل 6٪ خلال السنوات الخمس التي تبعت إطلاق الحكومة لبرنامج التصنيع.

[74] HANSEN, Bent & MARZOUK, Girgis A, Development and Economic Policy in the UAR (Egypte), Ed North- Holland Company, Amsterdam, 1965, p. 4.

IV.7.a. دخل الفرد

بالرغم من ارتفاع معدل الناتج المحلي والدخل القومي، إلا أن دخل الفرد لم يرتفع بسبب النمو السكاني المتزايد. خلال أربعين عاما، انخفض الدخل القومي الإجمالي للفرد بنسبة 20 ٪[75]. وانخفض الدخل الحقيقي للفرد بين عامي 1913 و1928 بنحو 10٪. وتفاقم الوضع خلال فترة الكساد الكبير في عام 1930، حيث حدث انخفاض ثان بنفس القيمة خلال فترة الأزمة العالمية 1928-1939. وهكذا، في نهاية الحرب العالمية الثانية، كان نصيب الفرد من الدخل الحقيقي أقل بنحو 20٪ من مستواه في عام 1913. وفي أعقاب الأزمة الكورية وزيادة محاصيل القطن، تحسنت الظروف وسمحت بزيادة كبيرة في معدلات التبادل التجاري مصر[76].
في الواقع بلغت زيادة دخل الفرد 25٪ في 1951. وبذلك ارتفع دخل الفرد في المتوسط بأكثر من 25 ٪ مقارنة بمستواه عام 1939 وأكثر من 15٪ مقارنة بعامي 1913 و 1928[77].

في الفترة الممتدة من 1913 وحتى 1951، كانت الزيادة 5 ٪ فقط. أعقبت هذه الزيادة فترة من الركود من عام 1951 إلى عام 1955، حيث بلغ الدخل 118 دولارًا للشخص الواحد، وهو مبلغ متواضع جدًا مقارنة بالدخل في البلدان الأخرى[78]. تحسنت الظروف في نهاية الحرب بعد وفرة المحاصيل وزيادة كبيرة في التبادلات التجارية. وفي عام 1950، كان حصة الفرد من أدنى المعدلات في العالم. فقط أقلية صغيرة كانت تتمتع بمستوى معيشي جيد: 25 ألف شخص فقط لديهم دخل يزيد عن 1000 جنيه. و 70 ألف آخرين، كان دخلهم يتراوح بين 500 و1000 جنيه. وفي المناطق الريفية، كانت نصف الأراضي مملوكة لأقلية صغيرة لا تزيد عن ثلاثين ألف شخص. وفي المدن كان 60٪ من المباني الخاضعة للضريبة لملاك لايتجاوزون 18 ألف مالك.

وبالمثل في وسط الرأسماليين، كان هناك 10.000 رأسمالي فقط يمتلكون جزءًا كبيرًا من رأس المال الموجود في مصر. وتظهر هذه الأرقام كيف تم تجميع الثروة في أيدي أقلية صغيرة، في حين أن دخل

---

[75] MABRO، ذكر سابقًا، ص.12.

[76] استمرت الحرب الكورية من يونيو 1950 إلى يوليو 1953، بين كوريا الشمالية بدعم من الاتحاد السوفيتي والصين من جهة وكوريا الجنوبية بدعم من الأمريكيين من جهة أخرى. وتعتبر هذه الحرب امتداداً للحرب الباردة بين الكتلتين. وتسببت الحرب في خسائر بشرية، أكثر من ثلاثة ملايين ضحية، وكلفت أمريكا ما يقارب 20 مليار دولار، مما أدى إلى زيادة في واردات المواد الأولية والأسعار.

[77] HANSEN, Bent & MARZOUK، ذكر سابقًا، ص.5.

[78] BENT, Hansen & DONALD, Mead, The national income of Egypt 1939-62, INP Memo, 1963, p. 335.

غالبية السكان يعتبر من أدنى المعدلات في العالم. ويبين الجدول أدناه مقارنة دخل المصري بدخل عدة دول في عام 1950.

الجدول 9: الدخل الفردي لمختلف البلدان (بالدولار)[79]

الدولة	الدخل	الدولة	الدخل
مصر	97	فرنسا	555
الولايات المتحدة	1460	تركيا	200
سويسرا	955	اليونان	150
بريطانيا	660		

توضح المعطيات الواردة في الجدول فجوة كبيرة بين دخل الفرد في مصر ونظيره في الدول الأخرى. والواقع أن عدم الاستقرار الذي نجم عن الأزمة الكورية في التبادلات التجارية، مصحوباً بالركود المؤقت في الصناعة، كان سبباً في انخفاض نصيب الفرد من الدخل بنسبة 10 ٪ في عام 1952. لم يزداد الإنتاج القومي بالفرد من عام 1928 حتى عام 1948 إلّا بنسبة 0,25 ٪ فقط سنويًا قبل فترة من الركود من عام 1948 إلى عام 1955. وعلى الرغم من التطورات الكبيرة في الصناعة، منذ عام 1914، والزيادة الواضحة في الإنتاج القومي، فقد ظل دخل الفرد راكدًا بسبب الانفجار السكاني الذي وصل إلى معدل نمو قدره 2.5 ٪ سنوياً.

IV.7.b. الإنفاق القومي

لقد أدى ركود دخل الفرد إلى حرمان الدولة من المدخرات، مما أثر على الاستثمارات القومية. وفي الثلاثينيات، لم تتجاوز حصة إجمالي الاستثمارات 7-8 ٪ من الناتج القومي الإجمالي. وبلغت هذه المشاركة من 13 إلى 14 ٪ في النصف الثاني من الأربعينيات والنصف الأول من الخمسينات وجزء كبير من هذه الاستثمارات خلال هذه الفترة كانت في مجال الري[80]. وبالواقع كان القطاع الزراعي خلال هذه الفترة المجال الأكثر ربحية، خاصة مع وجود قطاع صناعي خامل. خلال الفترة

[79] BESANÇON، ذكر سابقًا، ص.706.
[80] المرجع نفسه، ص.8.

1948-1952، وبعد زيادة الإنفاق الدفاعي، تضاعف الاستهلاك العام تقريبًا مقارنة بفترة ما قبل الحرب.

IV.8. التجارة الخارجية: الصادرات

من المهم إلقاء الضوء على خصائص التجارة الخارجية كونها تمثل بعداً هاما من الوضع الاقتصادي لدولة ما. إن النسبة بين الاستيراد والتصدير تعكس درجات التوازن أو الخلل في الوضع الاقتصادي. عادة عندما تحقق الصادرات ارتفاعاً مهمًا تسمح باستيراد جيد في العام التالي. إنّ بعض حقائق الوضع الاجتماعي والاقتصادي تعطي سمات خاصة للتجارة الخارجية المصرية.

لم تكن موارد المواد الخام كافية بسبب النمو المتسارع للسكان، مما قلل من إمكانية التصدير بشكل كبير. وخاصة أن الصادرات كانت مقتصرة على القطن الذي ظل المادة الرئيسية في عمليات التصدير. والواقع أن ميزان الصادرات والواردات كان يعتمد على محصول القطن. إذا أخذنا، على سبيل المثال، مردود بيع القطن المصدر خلال ثلاثة مواسم حصاد مختلفة :

1952-1953, 1933-1934, 1928-1929 على التوالي (1000 جنيه) :

126 189, 24 533, 44 605

قيمة الصادرات الكلية للسنوات اللاحقة : 1953, 1934, 1929

135 863, 31 625, 53 787

وقيمة الواردات بالسنوات اللاحقة للصادرات تعكس العلاقة بين وجهتي التجارة.

إن قيمة الواردات للسنوات: 1954, 1935, 1930 على التوالي (1000 جنيه):

160 278, 29 304, 47 488

أولاً، توضح الأرقام السابقة القيمة الكبيرة التي يمثلها القطن في إجمالي عدد الصادرات. ثانياً، تأثير محصول القطن السنوي على واردات العام التالي: حيث أدت زيادة قيمة القطن المصدر إلى ارتفاع قيمة واردات العام التالي. وشكل القطن ومشتقاته المكونات الرئيسية للصادرات.

لم يستمر انخفاض الصادرات في أعقاب الحرب العالمية الأولى فترة طويلة، في حين تسببت الأزمة التي حدثت في ثلاثينيات القرن العشرين في هبوط أعقبه الركود. وفي عام 1953، كان القطن ومشتقاته يمثل 88.7 ٪ من إجمالي سعر التصدير. وتشير الأرقام السابقة إلى وجود عجز في الميزان التجاري، حيث أن قيمة الواردات أعلى من قيمة الصادرات. وكان هذا أحد نتائج التصنيع المحدود الذي لم يلبي احتياجات العدد المتزايد من السكان.

IV.9. استقرار الأسعار وعدم استقرار ميزان المدفوعات

وقد ظل مستوى الأسعار مستقراً نسبياً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، كما يظهر في الجدول التالي:

الجدول 10: الرقم القياسي للأسعار وتكلفة المعيشة[81]

العام	عامل الانكماش الضمني ل GDP	مؤشر الأسعار بالجملة	مؤشر تكاليف المعيشة
1939	-	35	34
1945	100	100	100
1948	96	100	96
1951	114	116	109
1954	119-113	104	98
1957	128-121	124	102
1960	131-124	123	104
1963-1962	137-130	124	104

ويظهر مؤشر الأسعار زيادة بنسبة 25 ٪ من عام 1945 إلى عام 1957، مما يعطي زيادة في الأسعار بنسبة 2 ٪ سنويا. منذ عام 1957، عندما بدأت الحكومة سياستها التنموية، لم يرتفع مستوى الأسعار كثيرًا. وقد تعلق ارتفاع الأسعار بمجال الصناعة وليس بمجال الزراعة، وخاصة أسعار الاستثمارات مثل البناء. ومع ذلك، ظلت تكلفة المعيشة دون تغيير تقريبا مع زيادة طفيفة قدرها 4٪ [82]من عام 1945 إلى عام 1963. ويعود هذا الاستقرار إلى الضوابط الرسمية للأسعار. إلّا أنّ أسعار التصدير وميزان المدفوعات عانت من تغير حاد. على سبيل المثال، فيما يتعلق بالقطن، الذي كان يمثل 25 ٪ من الإنتاج الزراعي و70 ٪ من إجمالي الصادرات، فقد تذبذبت أسعاره بشكل مذهل. وفي الفترة 1945-1951، تضاعف سعر القطن ثلاث مرات ثم فقد نصف قيمته في عام 1954. وتسببت هذه التغيرات الحادة في الأسعار سببت عجز كبير في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 8 ٪ في عام 1945 و6 ٪ في عام 1952. ويبين الجدول التالي العجز الذي تعرض له ميزان المدفوعات، وكذلك الميزان التجاري خلال الفترة 1945-1953.

---

[81] HANSEN، ذكر سابقًا، ص.11.

[82] المرجع نفسه، ص.15.

الجدول 11: العجز التجاري والمدفوعات (بملايين الجنيهات)[83]

	1945	1947	1952	1953
الميزان التجاري	-20,3	-38,9	-64,9	-29,9
ميزان المدفوعات	44,5	-31,7	-55,4	-8,3

كان من الصعب الإبقاء على ميزان تجاري متوازن بين الواردات المتضخمة والصادرات المنهكة بسبب النمو السكاني المستمر، ومن هنا صعوبة تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات الذي كان مدعوماً في بعض الأحيان بالعملات الأجنبية، كما حدث في عام 1945.

[83] BESANÇON، ص.710.

ملخص الجزء الأول

كما ذكرنا سابقًا، كانت مصر تحكمها سياسيًا ثلاث جهات فاعلة متضاربة: القنصل البريطاني، والقصر والبرلمان الذي كان أعضاؤه من كبار ملاك الأراضي. وعلى الرغم من السياسية، إلا أنهم جميعا كانوا يشتركون في الحرص على حماية مصالحهم من خلال الإبقاء على النظام السياسي القائم. وانعكس هذا الوضع في عدم وجود إرادة لدى الحكومات لإجراء تغييرات حقيقية. بين عامي 1923 و1952، هيمن كبار ملاك الأراضي على السياسة والمجتمع المصري؛ وشكلوا 43 ٪ من النواب و58 ٪ من أعضاء مجلس الوزراء.

وفي الوقت نفسه، كانت خيارات مصر السياسية والاقتصادية محدودة للغاية، بسبب خصائصها الاجتماعية والاقتصادية من ناحية، واعتمادها على العالم الخارجي في التمويل والمعدات التكنولوجية والسوق من ناحية أخرى. تم استغلال المصريين اقتصاديًا من قبل طبقة من كبار ملاك الأراضي والبرجوازيين من بعض الدول الغربية. وبعبارة أخرى، كانت رؤوس الأموال الأجنبية تسيطر على مصر..

من عام 1922 إلى عام 1954، لم تكن هناك دراسات إحصائية رسمية، بل محاولات خاصة. اعتبارًا من عام 1954 أصبحت الإحصائيات عامة (تشمل القطاعات الرئيسية للاقتصاد) . وتم خلال هذا العام تقييم الدخل القومي من قبل دائرة الإحصاءات العامة بعد إنشاء قسم خاص بهذا العمل. وفيما يتعلق بالاستقلال الاقتصادي، لم يحدث أي تغيير جذري مع ثورة 1919 التي تمسكت بتمصير جزئي لم يؤثر إلا على قطاعات معينة. في فجر الخمسينيات، كان الاقتصاد المصري لا يزال خاضعًا لسيطرة رؤوس الأموال الأجنبية. وكانت هذه الأخيرة تمتلك أكثر من نصف رأسمال الشركات المصرية بالأسهم، وتشغل أغلبية مقاعد مجالس إدارتها.

إلى جانب ذلك، سيطروا على البنوك وشركات التأمين وشركات التجارة الخارجية. وأيضًا ، قامت فروع البنوك الأجنبية بتمويل إنتاج القطن بالكامل. وأخيرا، كانت شركة قناة السويس تتصرف وكأنها كدولة داخل دولة، يسيطر عليها رأس المال الفرنسي والبريطاني حصرا، دون أن تحصل مصر على أدنى حصة من أرباحها في المقابل. ولا يزال حلم الاستقلال السياسي والاقتصادي يبدو بعيد المنال[84].

منذ عام 1930 وحتى منتصف الخمسينيات، كان القطاع الخاص يهيمن على النظام الاقتصادي. خلال هذه الفترة، كانت أداة السياسة الرئيسية هي التعريفات الجمركية وضوابط الإستيراد. وتتميز هذه الفترة بنظام المشاريع الخاصة والتجارة الحرة والقطاع العام المتوسط (خلال الحرب العالمية الثانية). وقد تم التعبير عن استراتيجية التنمية الأساسية على النحو التالي: اعتماد القطاع الزراعي في المقام الأول على تشجيع الصادرات.

كان القطاع الصناعي يعتمد على إحلال الواردات. وحتى الحرب العالمية الثانية، كان الأجانب سواء المقيمين في مصر أو خارجها يسيطرون كانوا خارج مصر أو المقيمين فيها، يسيطرون على الشركات الخاصة ماليًا وإداريًا. واعتبر الرأي العام والنخبة المصرية والأحزاب السياسية أن هذه الهيمنة تضر بالاقتصاد الوطني. وفي هذا السياق، صدر في عام 1947 تشريع يلزم المصريين بتشكيل 40 ٪ من مجالس الإدارة وامتلاك 51 ٪ من أسهم الشركات الجديدة. ونتيجة لذلك، فرضت بريطانيا شروط على التجارة الخارجية كان بمثابة سيطرة صارمة على التصنيع المصري. كان هدف هذه الشروط إبقاء الاقتصاد والتجارة المصرية مرتبطين بالإنتاج الزراعي بما يحول دون تقدم الصناعة وتنويع صادراتها. ونتيجة لذلك، كانت منتجات التصدير الرئيسية هي القطن والبصل والأرز وزيت الذرة والسجائر والجلود والفواكه والخضروات. بينما كانت الواردات أنسجة القطن والصوف والمنسوجات الحريرية والمصنوعات الحديدية والأسمدة والفحم والخشب والقهوة والشاي والتوابل. ويمكن تفسير عجز الدولة عن حماية الصناعات المصرية من الواردات الأوروبية الرخيصة من خلال سياسة الباب المفتوح التي انتهجتها. وأدى ذلك إلى إضعاف الصناعة التقليدية بدلا من تطويرها.

بالإضافة إلى ذلك، ارتبطت مصر بنظام السوق العالمية ولعبت علاقاتها مع هذا الأخير دوراً أساسياً في تنظيم الهيكل الاقتصادي للبلاد. دفع المناخ العالمي الحكومات المصرية المتعاقبة إلى التحرك حسب الظروف من أجل إيجاد حلول مؤقتة للأزمات الاقتصادية الناجمة عن الأزمات الدولية وتداعياتها على

[84] HOSSAM, ‘Issa, « La Nahda ou le rêve de la nation égyptienne de Muhammad ‘Ali à Gamal Abdel Nasser », Égypte/Monde arabe, Première série, 26 | 1996.

الاقتصاد المصري، مثل الحرب العالمية الثانية والأزمة الكورية. وكانت هذه الحلول المؤقتة على حساب الخطط الاقتصادية طويلة المدى. وعلى المستوى الداخلي كان الشاغل الرئيسي للحكومات المتعاقبة الصراعات مع القصر من جهة ومع ومع البريطانيين من جهة ثانية. وكانت مصالحهم الخاصة تحكم سياساتهم. في البداية تباطأت الاستثمارات بسبب اعتمادات الدين العام. وحتى جهود القوميين منذ العشرينيات لتعزيز الاقتصاد الوطني المستقل ذهبت أدراج الرياح، لأنه مع أزمة الثلاثينيات انتهت الاستثمارات في أيدي بعض الرأسماليين، كما رأينا سابقا مع مثال بنك مصر ورجل الأعمال عبود.

طوال نصف القرن العشرين بأكمله، لم يتمكن الإنتاج الوطني من مواكبة الزيادة المستمرة في عدد السكان. ونتيجة لهذا فإن المعدل الحقيقي لنصيب الفرد من الإنتاج في عام 1952 لم يكن أعلى كثيراً من مستواه قبل الحرب العالمية الأولى. وعشية الثورة كان الدور الذي لعبته الدولة المصرية في الاقتصاد محدودا، إذ لم تتجاوز مشاركة الدولة في الإنتاج القومي 16 ٪ من إجمالي الإنتاج القومي. علاوة على ذلك، لم يمثل الاستهلاك والإنفاق العام سوى ثمن الإنفاق الوطني. وكان الدفاع والنظام القضائي والإدارة المالية والاجتماعية هي النفقات العامة الرئيسية. ومثّلت المشروعات المتعلقة بالغاز والكهرباء والسكك الحديدية ومصفاة السويس 2 ٪ فقط من الإنتاج القومي[85]. وتعتبر نسبة القوى العاملة التي تعمل في القطاع العام مؤشرا كبيرا على تدني مشاركة الدولة في الحياة الاقتصادية، وهذه النسبة لم تتجاوز 8 ٪ من القوى العاملة.

ولم يكن لدى الحكومة سياسة خاصة لتعزيز الفعّالية الصناعية من خلال تشجيع المنافسة؛ واقتصرت على منح الشركات الكبيرة تخفيضات على تكاليف النقل بالسكك الحديدية. في الفترة 1953-1951، تبرز الأرقام المتعلقة بمساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الدخل القومي بوجود خلل[86]، حيث ساهم قطاع الزراعة بنسبة 44-42 ٪من الدخل القومي، والصناعة بنسبة 8-10 ٪ و قطاع الخدمات 48-46 ٪.

تكشف هذه الدراسة بأن الظروف المذكورة أعلاه كانت لصالح الثورة التي قادها الضباط الأحرار عام 1952.

---

85 O'BRIEN، ذكر سابقًا.

86 DOWIDAR Mohammed. « Le développement économique de l'Égypte depuis 1952 », in: Tiers-Monde, tome 5, n°18, 1964. p. 258.

الجزء الثاني

نحو الاستقلال الاقتصادي

1- جمال عبد الناصر (1918-1970)

ينحدر جمال عبد الناصر من عائلة فلاحية وابن موظف حكومي. ولد في عام 1918 في الإسكندرية. أصله من بني مر، قرية صعيد مصر بالقرب من أسيوط، وقضى جزءاً من طفولته في القاهرة مع أحد أعمامه.

وفي عام 1929، قضى عامًا في المدرسة الداخلية لمدرسة حلوان الثانوية. وفي العام التالي التحق بالمدرسة الثانوية رأس التين. و في هذه المدرسة كوّن ناصر شعوره بالقومية.

وفي وقت مبكر جدًا كان شغفه بالقراءة شديد .. وأولى نشاطاته السياسية كانت المشاركة في المظاهرات المناهضة للاحتلال البريطاني. والحقيقة أنّ الأغلبية العظمى من المدرسين والطلاب كانوا ضد الوجود البريطاني في مصر، وثاروا ضد طموح بريطانيا في مواصلة على احتلالها العسكري لمصر. فبينما عبّر الكبار عن وطنيتهم من خلال المشاركة في اللعبة البرلمانية والتصويت للوفد أو للحزب القومي[87]. أظهر الطلاب كتلاميذ المدارس وطنيتهم من خلال تنظيم المظاهرات والهتاف " تحيا مصر، تسقط بريطانيا ".

وقد تم قمع هذه المظاهرات بقوة من قبل الشرطة والجيش. أصيب عبد الناصر خلال تظاهرته الأولى، بينما كان الطلاب يحتجون على الإجراءات الأخيرة التي فرضتها وزارة إسماعيل صدقي، بما في ذلك إلغاء دستور 1923. وجد عبد الناصر نفسه في مركز الشرطة، كما روى عن هذه المظاهرة في مقابلة مع صحيفة الصنداي تايمز: "كنت مجرد طالب يملؤني الحماس عندما دخلت السجن، ولمّا خرجت كان يعتريني الغضب[88]". ثم قال أنه في السجن عرف ان من قام بتنظيم المظاهرة هو حزب "مصر الفتاة" الذي انضم إليه بسبب ذلك .

[87] VAUCHER, George, Gamal Abdel Nasser et son équipe, tome II, Edition Julliard, Paris, 1959-1960, p. 46.
[88] ABD AL-NASSER, Gamal, par Morgan, David, Envoyé du magazine Sunday Times, paru le 18 juin 1962.

بعد مرور عامين أو أكثر، تخلى عن هذا الحزب لأنه بحسب قوله لم يحقق أي شيء ملموس. وفي عام 1933، التحق بالمدرسة الثانوية النهضة في القاهرة حيث شغل منصب رئيس اتحاد الطلاب. خلال هذه الفترة أصبح شغوفًا بالقراءة واهتم بشكل خاص بالأدب الوطني. قرأ العديد من الكتب عن الثورة الفرنسية، بالإضافة إلى أعمال فولتير ونابليون بونابرت وروسو وغاندي.

كما اهتم عبد الناصر أيضًا بالأدب العربي، وخاصةً مؤلفات أحمد شوقي وحافظ إبراهيم، بالإضافة إلى روايات توفيق الحكيم وأعماله المسرحية، ولا سيما روايته عودة الروح. علاوة على ذلك، اهتم بمؤلفات مصطفى كمال، الزعيم التركي القومي، التي أشارت إلى تاريخ الإسلام والعرب وكتاب عبد الرحمن الكواكبي ، "طبائع الاستبداد" حيث انتقد المؤلف بشدة استبداد النظام التركي. وفي عام 1935، شارك عبد الناصر في حركة الطلاب التي تطالب بإعادة الدستور واستقلال مصر.
في رسالة وجهها عبد الناصر إلى صديقه عبدالرؤوف جبريل قال فيها:

"لقد انتقلنا من نور الأمل إلى ظلمة اليأس.. إن في مصر حكومة قائمة على الفساد والرشوة، فأين من يغير هذا الحال؟! إن الدستور معطّل، والحماية على وشك الإعلان. فأين من يقول للاستعمار قف عند حدك فإن في مصر رجالاً ذوي كرامة لا يريدون أن يموتوا كالأنعام؟! أين الوطنية التي كانت سنة 1919 تشتعل ناراً في الصدور؟! بل أين ذلك الذي يذود بلسانه وخطرات قلبه عن حياض هذا الوطن العزيز المقدس مضحياً بالحياة والعمر في سبيل الاستقلال؟! أين من يخلق مصر خلقاً جديداً حتى يصبح المصري الخافت الصوت.. الضعيف الأمل.. الذي يطرق برأسه ساكناً صابراً على حقه المهضوم يقظاً.. عالي الصوت.. عظيم الرجاء.. مرفوع الرأس يجاهد بشجاعة وجرأه في طلب الاستقلال والحرية؟!"

بعد شهرين، خرجت عدة مظاهرات نتيجة رفض بريطانيا إعادة الدستور المصري، وقد قام عبد الناصر بتنظيم مظاهرة لطلاب مدارس الثانوية. في ذلك اليوم أصيب برأسه وكانت هذه الندبة بالنسبة له "علامة شرف" تذكره بواجبه الوطني. وبعد تزايد الضغوط الشعبية، صدر مرسوم ملكي في 12 ديسمبر 1935 بإعادة العمل بدستور 1923. وأثارت موافقة السياسيين على معاهدة 1936 غضب عبد الناصر. وبالفعل استغل البريطانيون العداء بين القصر وحزب الوفد الرئيسي للتوصل إلى اتفاق بعد أشهر قليلة من وصول فاروق إلى السلطة الذي كان معاديًا لحزب الوفد كوالده. وهكذا وقعت بريطانيا مع مصر معاهدة 1936 التي نصت على انسحاب القوات البريطانية من الأراضي المصرية

باستثناء منطقة قناة السويس لضمان الدفاع عنها. علاوة على ذلك ، أعطى الاتفاق للبريطانيين حق نشر القوات العسكرية في جميع أنحاء البلاد في حالة الحرب أو الخطر الدولي. وفي المقابل، وافق المصريون على إنشاء طرق استراتيجية تمتد من منطقة القناة إلى مصر العليا والسفلى لتسهيل حركة القوات البريطانية في حالة الحرب.

كما أبقى البريطانيون السودان تحت سيطرتهم[89]. ضاعف عبد الناصر الذي كان لايزال في مدرسة النهضة، أنشطته السياسية بمساعدة أصدقائه واحتج على هذه المعاهدة مما أدّى إلى طرده من المدرسة. ثم عاد المدير عن قراره قرار بعد إضراب الطلاب في المدرسة. بعد الانتهاء من المدرسة الثانوية، قرر عبد الناصر الالتحاق بالجيش. تقدم بطلب التسجيل للكلية الحربية ، لكن تم رفضه بعد المقابلة بسبب أصوله المتواضعة ومشاركته في الاحتجاجات الوطنية. وبعد رفضه من قبل الكلية الحربية ، التحق بكلية الحقوق بجامعة القاهرة. بعد مرور ستة أشهر، أوقف عبد الناصر دراسته في القانون والتحق بالكلية الحربية بعد التعديلات بشروط القبول التي قررتها حكومة الوفد .

في الواقع، أعطت معاهدة عام 1936 وإلغاء الامتيازات في عام 1937 الفرصة أمام أبناء الطبقتين المتوسطة والمتواضعة بالانضمام إلى الكلية الحربية . كانوا مجموعة من الشباب المتحمسين لتحرير بلادهم من الهيمنة البريطانية.

بعد عدة أشهر من انضمامه في الكلية الحربية ، حصل عبد الناصر على نجمته الأولى برتبة ملازم أول في عام 1938. وكانت مهمته الأولى في بلدة منقباد، وهي قرية صغيرة في الصحراء، على بعد عدة كيلومترات من المدينة اسيوط في صعيد مصر , وفي هذا المكان التقى عبد الناصر بأنور السادات وزكريا محيي الدين. وكان الجميع يتشاركون نفس الشعور بالذل والغضب تجاه المحتل البريطاني.

فيما بعد طالب عبد الناصر بنقله إلى السودان حيث التقى صديقه عبد الحكيم عامر أصبح عبد الناصر على علم بحالة الجيش المصري , الذي كان ضعيفًا للغاية .. كان هذا كان يتوافق مع المصالح البريطانية.

في عام 1943، أصبح جمال عبدالناصر برتبة نقيب، ثم شغل منصب مدرس في كلية أركان الحرب ، شكّل عمله كمدرس فرصة للتواصل مع الضباط والذين عُرفوا فيما بعد باسم الضباط الأحرار.

---

[89] CAPOT-REY, Robert, « Le nouveau statut de l'Égypte », Annales de Géographie, 1937, n°263. p. 553.

على الصعيد السياسي، تقارب عبد الناصر وبعض من زملائه الضباط خلال هذه الفترة من الإخوان المسلمين . وكانوا جميعًا يسعون إلى الاستقلال وتحرير مصر. فيما بعد ابتعد جمال عبدالناصر عن حركة الإخوان المسلمين بسبب خلافه مع خطابهم السياسي ، ففي الواقع، لم يكن لدى الطرفين نفس الأهداف. فبينما كان الشغل الشاغل لعبدالناصر وأصدقائه الضباط تحقيق التحرر السريع لبلادهم، كان هدف الإخوة المسلمين هو إعادة أسلمة المجتمع.

II. ثورة 1952

في 22 يوليو/ تموز وفي تمام الساعة 16:30، حدّد جمال عبد الناصر خلال اجتماع عند خالد محيي الدين في المنشية مع ثمانية آخرين من الضباط الأحرار، وتم الاتفاق على منتصف الليل لانطلاق عمليات الانقلاب . في غضون ساعات قليلة، تمكن الضباط الأحرار من السيطرة على جميع شوارع العاصمة: حيث كانت مراقبة جميع المناطق الحساسة في القاهرة بما في ذلك مبنى الإذاعة من مهمة حسين الشافعي .

تمت السيطرة على مقر هيئة الأركان بعد معركة استمرت أربعين دقيقة بين قوات قوامها ثلاثين رجلًا بقيادة يوسف صديق و عبد الحكيم عامر وبين حرس ضباط هيئة الأركان، فيما حاصر الضابط خالد محيي الدين المنطقة العسكرية بالعباسية[90]. تولى زكريا محيي الدين توجيه كافة الأعمال العسكرية. وكان دور الإخوان المسلمين في عمليات الثورة هو حماية الأجانب ومساكنهم ومواقع الثقافة ومقار السفارات. وكان عليهم أيضًا إنشاء شبكة من المخبرين، وكان كل من صلاح سعدي وحسن العشماوي وعبد الرحمن السندي، رئيس الجهاز السري، مكلفين عن التنظيم أن يكونوا حلقة الوصل بين الضباط الأحرار والإخوان أثناء عملية الانقلاب .

في الواقع، أنجز الإخوان مهمتهم وسيطروا على المناطق الإستراتيجية. ومع ذلك لم يبدأ الإخوان إلّا في بداية فترة ما بعد الظهر أي بعد فوات الأوان ليحسب لهم دورًا حقيقيًا في نجاح الانقلاب[91]، وفي الليلة نفسها تم تعيين اللواء محمد نجيب رئيسًا لمجلس الثورة. بينما طلب فاروق مساعدة الأمريكيين والبريطانيين. رفض الأميركيون التدخل العسكري لقواتهم، أما بالنسبة للبريطانيين فلقد حذّرهم محمد

[90] SINOUE، Gilbert، ذكر سابقًا، ص.131.
[91] ACLIMANDOS،Tawfiq،"Regard rétrospectif sur la révolution égyptienne "،

نجيب من أي تدخل لتجنيب اشتعال البلد بالكامل. وتم وضع الملك فاروق تحت الإقامة الجبرية في قصره في الأسكندرية بعد تفكيره في الفرار من مصر.

وفي صباح يوم 23 يوليو/ تموز قرأ أنور السادات بيانًا في الإذاعة لإبلاغ المصريين بنجاح الانقلاب والأسباب التي دفعتهم للقيام به:

" لقد مرّت مصر بأحلك فترة بتاريخها حيث تدهورت بسبب الفساد وتفككت بسبب عدم الاستقرار. هذه العوامل أثرت على الجيش نفسه وشكّلت أحد أسباب هزيمتنا في فلسطين. فلم يعد الجيش بقيادة الجهلاء والعاجزين والخونة قادرا على الدفاع عن مصر. من أجل ذلك طهّرنا أنفسنا."

في الساعة الثالثة والنصف من صباح يوم 23 يوليو، ترأس محمد نجيب مجلس الثورة ليطلب من الملك تفويض علي ماهر (رئيس الحكومة السابقة) مهمة تشكيل الحكومة الجديدة. بالنسبة للضباط الأحرار، كان علي ماهر رجلًا سياسيًا نزيهًا يمكنه قيادة سياسة وطنية. وتم تشكيل الحكومة في 24 يوليو. أيضًا، وافق الملك على طلب الجيش بإسناد منصب رئيس الجيش لمحمد نجيب. في اليوم نفسه، حاصرت قوات مدرعة قصر رأس التين. في 26 يوليو، تم توجيه إنذار نهائي لفاروق من علي ماهر، بضرورة تنازل فاروق لصالح ابنه فؤاد. في اليوم نفسه، غادر فاروق قبل الساعد السادسة مساءً. مع رحيل الملك المخلوع كانت هذه نهاية سلالة حكمت مصر لمدة مئة وثمانية وأربعين عامًا.

ولم يصدر أي إعلان من قبل الإخوان المسلمين خلال الثلاثة أيام التي تلت الثورة. راقب الهضيبي[92] الموجود في الإسكندرية الأحداث التي تدور على الساحة السياسية بحذر. ولم يصدر أي رد فعل إلا بعد رحيل الملك فاروق، حينها خرج المرشد الأعلى من الظل وأعلن تأييده للانقلاب: " لقد توّج الله الجيش المصري بالنجاح بهذا الانقلاب المبارك الذي يفتح الأبواب والأمل في قيام أمتنا المصرية وفي ولادة مجدها من جديد، وفي إزالة العقبات عن طريق الجهاد في سبيل الله والحق"[93].

اعتبر الإخوان أن الثورة ثورتهم وحاولوا في سبتمبر/ أيلول 1952 فرض قانونهم على عبد الناصر أثناء تشكيل الحكومة الجديدة[94]. في البداية، قدموا قائمة بثلاثة أسماء ووافق عليها عبد الناصر قبل أن يستلم قائمة ثانية بثلاثة أسماء أخرى. الأمر الذي أغضب عبد الناصر. علاوة على ذلك، أعلم الإخوان المسلمون جمال عبد الناصر أنه يجب أن عليه الحصول على موافقتهم قبل الإعلان عن أي مشروع

[92] حسن الهضيبي المرشد الثاني لحركة الإخوان المسلمين، خلفاً لحسن البنا عام 1951.

[93] CARRÉ, Olivier& MICHAUD, Gérard, Les Frères musulmans (1928-1982), Gallimard-Julliard, Paris, 1983, p. 51.

[94] PRAZAN، ذكر سابقًا،ص.76.

قانون. لقد أرادوا أن يلعبوا ورقة القوة معتقدين بأن عبد الناصر بحاجة إلى شعبيتهم ، لكنه أجابهم بأن الثورة ليست في صعوبة بل على العكس، إنها في موقع القوة. ومنذ تلك اللحظة، تطورت علاقة يسودها عدم الثقة بين الجهتين. عند تشكيل الحكومة الجديدة، تم إسناد حقيبتين وزاريتين للإخوان؛ وزارة الأوقاف للشيخ الباقوري، ووزارة العدل لمحمد حسني. إلّا أن جماعة الإخوان المسلمين قامت بطرد الشيخ الباقوري من الجماعة لقبوله منصب الوزير. في غضون الأيام، تطورت الأحداث بسرعة كبيرة وفجأة،

ماذا كان موقف القوى الكبرى من الثورة؟

لقد قامت الثورة المصرية في سياق الحرب الباردة بين الكتلتين: الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. والكتلتان في تنافس على فرض نفوذهما وهيمنتها على العالم لاسيما الشرق الأوسط.

في وقت كان الاستعمار القديم قد فقد نفوذه على بعض الدول المستعمرة عقب موجات الاستقلال التي قادتها الحركات القومية.

والموقف السوفييتي من الثورة: تحت عنوان "مصر" في الموسوعة السوفيتية الصادرة في سبتمبر 1952، جاء وصف ثورة الضباط الأحرار على النحو التالي:

"وفي ليلة 23 يوليو 1952، استولت مجموعة من الضباط الرجعيين المرتبطين بالولايات المتحدة بقيادة الجنرال نجيب على السلطة في القاهرة. تم عزل الملك في 26 يوليو [...]. يخضع مجلس الوصاية والحكومة لسيطرة الجنرال نجيب الذي أسس دكتاتورية عسكرية [...]. أدى انقلاب عام 1952 إلى تفاقم الخلافات الأنجلو-أمريكية حول مصر بشكل كبير. بعد الانقلاب، بدأ نجيب انتقامًا شرسًا ضد الحركة العمالية من خلال إنشاء محاكم عسكرية."

وجاء هذا الهجوم على النظام الجديد عقب أحداث كفر الدوّار التي صدر فيها الحكم بإعدام عاملين إثر إضراب العمال احتجاجاً على نقل عدد منهم إلى منطقة أخرى واحتجاجًا على تدني أجورهم.

أما في واشنطن فقد كان يُنظر إلى الثورة المصرية بشكل إيجابي. ففي اليوم التالي للثورة نشرت صحيفة نيويورك تايمز ما يلي:

"وقيل إنه ليس هناك ما يشير إلى أن عزل أحمد نجيب الهلالي باشا واستبداله بعلي ماهر باشا سيكون له أي تأثير على سياسة القاهرة تجاه الغرب بشكل عام أو بريطانيا بشكل خاص. كان يُنظر إليه هنا على الأقل على أنه احتمال أن يكون القائد أكثر قبولًا لبعض الارتباط مع قيادة الشرق الأوسط إذا أمكن ضمان حصول جيشه على أسلحة ومعدات أكثر وأفضل."

III. التغيرات السياسية الأولى

وبمجرد وصول المجلس الثوري إلى السلطة، بدأ مباشرة في إحداث تغييرات سياسية واقتصادية واجتماعية. لنبدأ بالتغييرات السياسية أولاً.

III.1. إلغاء الدستور

تم اعتماد دستور 1923 خلال فترة نهاية الحماية البريطانية الأولى. تم من خلاله تحديد الهيكل البرلماني للدولة والسلطات السياسية للملك. وفي 9 ديسمبر 1952، ألغى مجلس الثورة هذا الدستور، بينما أعلن نجيب في 23 يوليو أن الدستور النافذ سيحظى بالحماية. وبشكل مؤقت، صدر إعلان دستوري يمنح الشرعية لمجلس الثورة لمدة ثلاث سنوات يتم خلالها إنشاء لجنة من خمسين عضواً لوضع دستور جديد صدر عام 1956. وكان القادة الجدد يعتقدون أن فترة الثلاث سنوات هذه ضرورية لمحو كل آثار الفساد وتحقيق الاستقرار السياسي.

وتضمن الدستور الجديد 196 مادة، أكدت أولها عروبة الدولة المصرية واستقلالها. وتضمن نص الدستور عدة مواد تتعلق بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية: فلقد حددت المادة الرابعة أن المجتمع المصري يقوم على التكافل الاجتماعي. كما حددت المادتان 21 و40 مسؤولية الدولة في التأمين الاجتماعي وحقوق الإجازة للمصريين. وحددت المادة السابعة دور الدولة في تنفيذ التخطيط الاقتصادي[95]. ووفقا للدستور، يتم تعيين الرئيس من قبل المجلس بعد الاستفتاء. ويتمتع المجلس بعدة صلاحيات بما في ذلك وضع القوانين وإصدارها، ولا يجوز تطبيق أي قرض أو ضريبة دون الحصول على إذن من المجلس. وبالإضافة إلى ذلك، تخضع المراسيم الرئاسية لموافقة المجلس. وحالما يسحب المجلس الثقة من الحكومة أو الوزارة، يلزم الأخيرة بتقديم استقالتها.

III.2. حل الأحزاب السياسية

[95] BERNARD-MAUGIRON, Nathalie, « Les constitutions égyptiennes (1923-2000) : Ruptures et continuités », Égypte/Monde arabe, Deuxième série, 4-5/2001, mis en ligne le 8 juillet 2008.

وبعد وقت قصير من قرار إلغاء الدستور، تبعه قرار آخر بشأن حل جميع الأحزاب السياسية. وبالفعل، بدأ الأمر عندما ألقى علي ماهر خطابه الأول في 20 أغسطس/ آب أمام المجلس مطالباً بتطهير الأحزاب السياسية ذاتياً: "الآن وقد قام الجيش بواجبه بهدف وضع حد للاستبداد والفساد، [...] الجيش الذي كان أول منظمة طهرت نفسها، [...] ليس أمام الأحزاب السياسية سوى خيار واحد: إعادة التنظيم أو العدم". ". والحقيقة أن مجلس الثورة هو الذي كان أصل فكرة تطهير الأحزاب. وبالفعل، أعلن نجيب بدوره أنه إذا ثبت أن الأحزاب السياسية غير قادرة على إعادة النظر في بنيتها، فإن القادة الجدد سوف يتدخلون. تم ذلك في 16 يناير 1953.

وفي 23 يناير/ كانون الثاني، أعلنت الحكومة عن إنشاء حزب جديد سُمّيَ " هيئة التحرير"، وهو حزب جماهيري يتبع مبدأ الوحدة الوطنية. أوضح عبد الناصر دور الحزب الجديد في خطابات بتاريخ 9 أبريل/ نيسان و17 يونيو/ حزيران 1953:
" إن هيئة التحرير ليست حزبا سياسيا يجب أن يفيد مروجيه أو يكون في خدمة أي طموح للسلطة. إنها أداة تنظيم قوى الشعب على أسس جديدة أساسها الفرد، فلا نهضة تتم إلا إذا آمن الفرد بنفسه وبقوته ووطنه."[96]

علاوة على ذلك، أوضح ناصر في فلسفة الثورة أنه لكي تحقق الثورة هدفها، لا بد من اجتماع كل القوى حولها: "الثورة تتطلب لنجاحها تماسك ووحدة جميع عناصر الأمة لخيرها ككل."
وفي حين اعتبر معارضو سياسات عبد الناصر هذا الإجراء نوعا من السياسة الاستبدادية، دافع هيكل عن الحزب الواحد موضحا أنه من خلال الحزب ستتحقق الوحدة الوطنية[97]:
" ولا شك أن مسؤولية العمل الوطني تقع على عاتق الشعب. مما يعني أنه لا يمكن فصل مشكلة الثورة عن مشكلة الديمقراطية؟ ماذا يبقى بعد ذلك؟ ويبقى أسلوب العمل وأهدافه وظروفه. والأسلوب المناسب للعمل الوطني ليس عودة الأحزاب أو تشكيل أحزاب جديدة، بل الوحدة الوطنية."

وتضمن برنامج هيئة التحرير وضع دستور جديد. لكن الدستور الجديد لم يخرج إلى حيز الوجود إلا في 25 يونيو 1956.

---

[96] GIANT, Rami, The Soviet Union and Egypt, 1945-1955, Psychologie Press, 1993, p. 157.

[97] AL-ŠALABÎ, Jamâl, Mohamed H. HeikalL entre le socialisme de Nasser et l'infitah de Sadate (1952- 1981), L'Harmattan, Paris, 2001, p. 144.

III.3. إلغاء الملكية وإعلان الجمهورية

في 18 يونيو 1953 أصبحت مصر جمهورية بعد إعلان إلغاء الملكية. وقبل ذلك بأيام أعلن عبد الناصر في مقابلة نشرتها صحيفة الأهرام: "وجهة نظري الشخصية كمواطن أن النظام الملكي أصبح باليا، بعد أن تآكل العرش بدود الفساد والخيانة. . ولن يقوم هذا النظام بعد الآن بعد المحن التي عانت منها البلاد إثر جرائمه.[98]" أصبح محمد نجيب رئيسا للجمهورية، مع احتفاظه بلقب رئيس مجلس الثورة. ومع ذلك، كان ضد تغيير النظام. أصبح جمال عبد الناصر نائباً لرئيس المجلس ووزيراً للداخلية، وعبد اللطيف البغدادي وزيراً للحرب، وصلاح سالم وزيراً للتوجيه، وعبد الحكيم عامر قائداً للجيش.

IV. الناصرية

التعريف: الناصرية مصطلح يرتبط بشخص عبد الناصر والثورة وفلسفته وأيديولوجيته القائمة على القومية العربية بشعاراتها الثلاثة وهي الحرية والاشتراكية ووحدة الوطن العربي. وكان الصحفي محمد حسنين هيكل أول من استخدم هذا المصطلح عام 1972، في مقال بمجلة الأهرام. ومع ذلك، لم يتم تسجيل الناصرية رسميًا كحزب سياسي إلا في عام 1992. وكان عبد الناصر ضد استخدام هذا المصطلح، لأن الثورة في نظره لم تبدأ معه، بل هي متجذرة في تاريخ الشعب المصري ونضاله من أجل الحرية.

ولكي نفهم الناصرية وأيديولوجيتها بشكل أفضل، سنحاول أن نرى فكر عبد الناصر نفسه، وكيف تشكل، وما هي التيارات الأيديولوجية التي أثرت فيه، والظروف السياسية والاجتماعية التي نشأ فيها والتي نحتت شخصيته . تؤكد جميع الروايات أن عبد الناصر كان رجلاً شغوفًا بالقراءة، وكما ذكرنا سابقًا، كان عبد الناصر مهتمًا بالكتابات التي تركز على الوطنية التاريخية والأدب العربي، لكنه كان أكثر انجذابًا إلى كل ما يتعلق بالتاريخ. قائمة الكتب التي قرأها طويلة، بما في ذلك بسمارك وتأسيس الإمبراطورية الألمانية، الجنرال فوش، رجل أورليانز، غاريبالدي، الرجل والأمة، تاريخ الحرب العالمية الثانية ليدل هارت، قناة السويس لأرنولد ت. ويلسون، مشاكل البحر الأبيض المتوسط بقلم جوردون إيست، ومصر الحديثة (مجلدان) بقلم إيفلين بارينج كرومر.

---

[98] SINOUE،Gilbert، ذكر سابقًا، ص.172.

كما تأثر بسيرة شخصيات عظيمة في التاريخ مثل نابليون وغاندي والإسكندر ويوليوس قيصر. وفي الأدب، اهتم ناصر بالروايات العالمية مثل رواية البؤساء لفيكتور هوغو، وقصة مدينتين لتشارلز ديكنز. ومن الواضح أن عبد الناصر، من خلال اهتمامه بهذا النوع من الكتب، بنى قاعدة متينة من المعرفة التاريخية والسياسية. وبذلك استطاع تحليل أسباب ضعف وبؤس بلاده في ظل الهيمنة البريطانية، وهيمنة كبار ملاك الأراضي والرأسماليين، فضلاً عن الأهمية الجيواستراتيجية لمصر ودورها في المنطقة، وقبل كل شيء أهمية وجود قائد قادر على قيادة الأمة وإنقاذها من مستغليها.
في نهاية نصه "فلسفة الثورة" يصف هذا الدور الذي ظل يبحث منذ زمن طويل عن بطل ليحققه: "[...] ثم أعود إلى الدور المفقود الذي يبحث عن بطله" البطل [...] . هذا هو دوره وملامحه ومشهده. ونظراً لمتطلبات الموقع الجغرافي، فنحن الوحيدون القادرون على توليه.[99]"

ناصر هو الابن الأكبر لوالده الذي ينحدر من عائلة فلاحية. كان يعمل في خدمة البريد براتب متواضع. نشأ عبد الناصر في سياق سياسي معقد، حيث كانت البلاد غارقة في حمام من الصراعات المستمرة بين البريطانيين والقصر والأحزاب السياسية الأخرى، وخاصة حزب الوفد. وعلى الرغم من أن النظام السياسي كان دستوريًا، إلا أنه ظل شكليًا واحتفظ الملك بالسلطة العليا. عاش عبد الناصر التجربة الليبرالية المصرية في انتكاساتها وإخفاقاتها في تحقيق الحلم الوطني للشعب المتمثل بالاستقلال الكامل وتحديث مصر. وفي هذا السياق، استمرت المشاعر الوطنية في النمو المطالبة باستقلال مصر وإنهاء النفوذ والسيطرة الأجنبية. وأوضح في كتيبه "فلسفة الثورة" أن الثورة ما هي إلا نتيجة لتاريخ طويل من نضال شعب بحثاً عن الكرامة الوطنية. ولا تقتصر أسباب هذه الثورة على الأحداث التي سبقتها، بل هي ثمرة رحلة طويلة، زرعت بذورها إبان ثورة عمر مكرم وأحمد عرابي ضد إنزال البريطانيين في عام 1882:
"أستطيع القول بأن ثورة 23 يوليو/ تموز ليست نتيجة لحرب فلسطين، ولا نتيجة الأسلحة الفاسدة التي وقع ضحيتها العديد من الجنود والضباط، ولا نتيجة الأزمة الانتخابية لنادي الضباط. ولكنها عوامل التي عجلت بنضجها"[100].

[99] REFAA, Magda, Gamal Abdel Nasser, CETIM, Broché, Paris, 2017, p.34. Cf., La traduction de l’arabe en français, sans nom de traducteur ni éditeur, se trouve à la bibliothèque de l’Institut du monde arabe à Paris.
[100] VIGNEAU, Jean. « L'idéologie de la révolution égyptienne ». in: Politique étrangère, n°4 - 1957 - 22e année, p. 451.

كان مجلس الثورة يضم رجالاً تربطهم مشاعرهم الوطنية وصداقتهم داخل الجيش. وبالرغم من أنهم لم ينتموا جميعًا إلى نفس التيارات السياسية الفكرية، ولكن كان لديهم جميعًا نفس الهدف وهو تحرير وتحديث مصر. وفي اليوم التالي للإطاحة بالملك، أعلن المجلس أهدافه الرئيسية:

1. تحرير البلاد من الاحتلال البريطاني الذي ما زال في منطقة القناة وتوابعها الداخلية للحصول على استقلال حقيقي.
2. إنهاء الإقطاع.
3. إنهاء الرأسمالية
4. بناء جيش قوي
5. إرساء حياة ديمقراطية.
6. استعادة العدالة الاجتماعية.

مثلت هذه النقاط بدايات الإنجازات والتغييرات التي تمت في السنوات التي تلت الثورة: الإصلاح الزراعي من أجل وضع حد للإقطاع، وعقد الأسلحة مع تشيكوسلوفاكيا من أجل تعزيز الجيش، والمفاوضات مع البريطانيين من أجل الإخلاء الكامل للقوات البريطانية من منطقة القناة، بالإضافة إلى سلسلة من عمليات التأميم. ومن ناحية أخرى، أثار مبدأ الحياة الديمقراطية السليمة الكثير من الجدل والانتقادات تجاه عبد الناصر.

في الواقع، خلال في الفترة من 1952 إلى 1957، كانت رؤية عبد الناصر عبارة عن رؤية إصلاحية تركزت على التغييرات الاجتماعية من أجل تحقيق المساواة الاجتماعية، وذلك كجزء من أحد الأهداف الستة التي تم اعتمادها في بداية الثورة. في 9 أبريل/ نيسان 1953، أثناء الاحتفال بعيد العمال، أعلن ناصر: "قامت الثورة للدفاع عن حقوق الفلاحين والعمال وإعادة توزيع ثروات الأرض بين السكان بالتساوي.[101]"

خلال هذه الفترة، ركز ناصر جهوده على الوضع غير المستقر للفلاحين والقطاع الزراعي، بدرجة أقل على القطاع الصناعي. ومنذ عام 1957، كان لدى عبد الناصر رؤية أكثر ثورية عندما أعلن، في اجتماع بالقاهرة في 5 ديسمبر من نفس العام: "اليوم بدأنا مرحلة جديدة ونعتزم إنشاء مجتمع اشتراكي، ديمقراطي متعاون، متحرر من التحيزات السياسية"[102].

---

[101] ياسين السيد، في: إبراهيم سعد الدين(محرر)، مصر في ربع قرن،معهد الإنماء العربي، 1981، ص.179.
[102] المرجع نفسه، ص.180.

IV.1. الأيديولوجية

ولكي نفهم الإيديولوجية الناصرية بشكل أفضل، يجب أن نبحث عن الإجابة أولاً في خطابات جمال عبد الناصر ومقابلاته وفي وثائقه الرئيسية وهي:

- فلسفة الثورة نشرت عام 1953-1954.
- الميثاق الوطني الصادر عام 1962
- إعلان 30 مارس/ آذار 1968.

فيما يتعلق بالوثيقتين الثانية والثالثة سيتم إلقاء الضوء عليهما فيما بعد.

في فلسفة الثورة، الذي كتبه بمساعدة الصحفي هيكل، شرح عبد الناصر أسباب الثورة ورؤيته لمستقبل مصر. كان هذا النص بحسب جمال عبد الناصر "محاولة لاستكشاف الطريق للمستقبل[103]" وأتاح الفرصة لتسليط الضوء على الظروف التي وجدت مصر نفسها فيها في الماضي والحاضر بهدف اختيار المسار الذي يجب اتباعه بوضوح لتحرير الوطن. إنه عمل يهدف إلى تحديد الأهداف التي سيتم تحقيقها في المستقبل والموارد التي سيتم تعبئتها لتنفيذ عملياً هذه الأهداف[104].

وتصنف الأفكار في فلسفة الثورة حول ثلاثة محاور رئيسية: الكفاح ضد الإمبريالية من أجل سيادة الوطن والعروبة والعدالة الاجتماعية. وأوضح جمال عبد الناصر في فلسفة الثورة أن لكل شعب على وجه الأرض ثورتين: ثورة سياسية وثورة اجتماعية. الأولى تهدف إلى تحقيق السيادة والثاني تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية. مضيفاً إلى أن الوضع في البلاد لا يترك الخيار إلى الانتظار لتحقيق الواحدة تلو الأخرى وأن الوقائع تقتضي إنجاز الثورتين في نفس الوقت:

" كان من الضروري أن نسير في نفس الوقت على طريق الثورتين، ويوم مشينا على طريق الثورة السياسية بخلع فاروق، خطينا خطوة مماثلة على طريق الثورة الاجتماعية بقرارنا الحد من ملكية الأراضي.[105]"

---

[103] NASSER, Gamal Abdul, La philosophie de la révolution, Washington, Public Affairs Press, p. 11.

[104] المرجع نفسه.

[105] جمال عبد الناصر، فلسفة الثورة، مكتبة المدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى 2005، ص.30.

وقد تحققت العدالة الاجتماعية من خلال الإصلاح الزراعي وقوانينه التي تحظر الاستغلال. وهكذا أوضح عبد الناصر أسباب اتباعه هذه الطرق: "بعضنا يملك عشرات الآلاف من الأفدنة ، والبعض الآخر لا يملك حتى قطعة أرض صغيرة ليستريح فيها بعد الموت[106]". إن التحرر الكامل لن يعني الاستقلال السياسي فحسب، بل يعني أيضا الاستقلال الاجتماعي والاقتصادي. بالنسبة لعبد الناصر، فإن أفضل طريقة لتحقيق حلم مصر القوية والحرة هو اتباع طريق التحرر السياسي والاقتصادي[107]. لتحقيق التحرر الإقتصادي والسياسي، كان من الضروري التخلص من القادة القدامى والإقطاع والرأسمالية.

IV.2. جمال عبد الناصر والغرب

ووصف محمد حسنين هيكل العلاقات بين عبد الناصر والغرب بأنها رواية مأساوية: " إنّ الصراع بين عبد الناصر والغرب هو الرواية الأكثر مأساوية في تاريخ العلاقات السياسية في القرن العشرين[108]". في البداية، كانت سياسة عبد الناصر تجاه الأمريكيين مختلفة عن موقفه تجاه البريطانيين والفرنسيين. أعطى الأمريكيون صورة رائعة من خلال كلماتهم المؤيدة لتحرير الشعوب و مساندتهم للقضية المصرية أثناء المفاوضات مع البريطانيين لجلاء الأراضي المصرية: "وكان للولايات المتحدة في ذلك الوقت صورة لامعة على عكس إنجلترا وفرنسا اللتان كانتا إمبراطوريتين استعماريتين مكروهتين في طريقهما إلى الاختفاء[109]". وكانت الناصرية أيضاً بمثابة الكفاح ضد الإمبريالية.

بالنسبة لناصر، كانت السيادة هي الهدف الرئيسي. كانت الإمبريالية منتشرة في كل مكان، ولهذا السبب تبنى سياسة محايدة. وكان أول علامة على هذه السياسة هو رفضه الانضمام إلى معاهدة منظمة الشرق الأوسط الموقعة في 24 فبراير 1955، والمعروفة بحلف بغداد. وفي سياق الحرب الباردة، تم توقيع هذا الميثاق الذي صاغه البريطانيون بين العراق وتركيا وباكستان وإيران وإنجلترا والولايات المتحدة، التي انضمت إليهم فيما بعد. أ

راد عبد الناصر أن يكون بعيداً عن القوتين العظميين، الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة، وحاول الاستفادة من تعارضهما.

[106] المرجع نفسه، ص.52.
[107] المرجع نفسه، ص.59.
[108] حسنين هيكل، ناصر والعالم، دار النهار، بيروت، 1972، ص.324.
[109] المرجع نفسه، ص.57.

كما عرّف وزير الإرشاد القومي صلاح سالم الحياد بأنه: "سيكون لدى البعض مفهوم مختلف عن الحياد: ما نعنيه هو أننا نتخذ موقفا عدائيا لكل من يتخذ موقفا ضد كرامتنا وحريتنا، كما نؤيد التعاون مع أي شخص يساعدنا ويدعمنا.[110]" تبلور هذا الحياد خلال مؤتمر باندونج في 18 أبريل 1955، عندما كان عبد الناصر، مع تيتو رئيس يوغوسلافيا و نهرو رئيس وزراء الهند، أحد الفاعلين الرئيسيين في حركة حياد الدول البعيدة عن كتلتي القوتين العظميين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. وفي عام 1955، خلال المؤتمر الأفروآسيوي، أعلن الرجال الثلاثة عدم انحيازهم. ودعوا إلى النضال من أجل استقلال البلدان المستعمرة، وضد العنصرية، وضد إسرائيل، ومن أجل إقامة علاقات تجارية أكثر توازنا بين البلدان المتقدمة والمتخلفة. برز الرئيس المصري خلال المؤتمر بحماسه وخطاباته التي نالت الإشادة والتصفيق.

IV.3. القومية الناصرية

احتلت فكرة القومية العربية مكانًا مهمًا للغاية في رؤية عبد الناصر. حيث يحدد في الجزء الثالث من فلسفة الثورة أن مصر جزء من ثلاث دوائر. وأثارت هذه النظرية جدلاً في الغرب، واتهم عبد الناصر بالتوسعي المستبد من خلال تشبيهه بهتلر!

"هل يمكن أن نتجاهل وجود منطقة عربية تحيط بنا، وتشكل كلاً متماسكاً معنا، ويرتبط تاريخها ومصالحها ارتباطاً وثيقاً بتاريخنا ومصالحنا؟

هل يمكن أن نتجاهل وجود قارة أفريقية وضعنا القدر فيها، نفس المصير الذي أراد أن يخوض صراعا رهيبا من أجل مستقبل هذه القارة، صراع نعاني من تداعياته طوعا أو كرها؟

فهل يمكننا أن نتجاهل وجود عالم إسلامي يجمعنا به، ليس فقط بروابط الدين، بل بالتاريخ أيضا؟ وأكرر أن القدر لا يرحم.[111]"

---

110 Middle East News Agency, 14 février 1954, Cité dans : Égypte, société militaire, Le Seuil, 1962, p. 220.

111 VIGNEAU, Jean. « L'idéologie de la révolution égyptienne ». In: Politique étrangère, n°4 - 1957 - 22eannée, p. 454.

لدينا الدائرة العربية، ثم الدائرة الأفريقية، وأخيراً الدائرة الإسلامية. ومن بين هذه الدوائر الثلاث احتلت الدائرة العربية المركز الأول بالنسبة لعبد الناصر: "ولا شك أن الدائرة العربية هي الأهم والتي ترتبط بها ارتباطا وثيقًا[112]". بالنسبة له، هناك عوامل كثيرة توحد العرب: جغرافية وتاريخية وثقافية. "والحقيقة أن الدول العربية المتجاورة جمعتها في إطار جغرافي عززته كل هذه العوامل التاريخية والمادية والروحية". ولهذه العوامل جذور عميقة للغاية يصعب تجاهلها. ويجب على مصر أن تتجاوز حدودها وتلعب دوراً مركزياً في الوطن العربي. وفي نظر عبد الناصر، تعتبر القومية العربية قوة تقوم على عوامل مشتركة: الثقافة والتاريخ واللغة.

وإلى جانب كل هذه العوامل المشتركة، يشكل التكامل الاقتصادي عاملاً يوحد الدول العربية. وجد عبد الناصر أن العالم العربي يحتوي على جميع العناصر الأساسية للتنمية الاقتصادية: الموارد الطبيعية والعمالة. كل هذه العناصر تحقق الاكتفاء الذاتي الاقتصادي للوطن العربي: "لا أريد أن أدخل أي شيء غريب عن الأمة العربية، أريد أن أجمع أعضائها الذين، بمجرد القيام بذلك، لن يحتاجوا إلى مساحة حيوية إضافية[113]".

في عام 1941، وقبل مجيء عبد الناصر إلى السلطة، أسس السوريان ميشيل عفلق وصلاح الدين بيطار[114] حزب البعث خلال المؤتمر الأول الذي عقد في دمشق عام 1947، تمحور شعار الحزب حول ثلاث أفكار: الوحدة والاشتراكية والحرية. وشكّل مفهوم الوحدة العربية أهم محاور إيديولوجية الحزب: "الوحدة ليست نتيجة النضال من أجل الحرية والاشتراكية، ولكنها فكرة جديدة يجب أن تصاحب النضال وتوجهه[115]". إن الأمة العربية التي توحدها عدة عوامل، بما في ذلك الثقافة واللغة، يجب أن تزيل الحدود حتى تصبح أقوى. وفي سياق إنهاء الاستعمار، انتشرت أيديولوجية البعث إلى دول عربية أخرى مثل العراق ولبنان واليمن والأردن. ولكن مع وصول عبد الناصر، ظل البعث في الظل، وأصبح الرئيس المصري، بعد عام 1956، الزعيم القومي للأمة العربية، وقد أتى ذلك بثماره في عام 1958 مع الوحدة المصرية السورية وتم تشكيل الجمهورية العربية المتحدة.

---

[112] المرجع نفسه.

[113] .BALTA, Paul, La vision nassérienne, p. 185

[114] أسس ميشيل عفلق وصلاح الدين بيطار حزب البعث في سوريا عام 1941. الأول، من الطائفة المسيحية، كان كاتباً قومياً ومعلماً بعد عدة سنوات من الدراسة في جامعة السوربون. ذهب إلى المنفى أولاً في ألمانيا، ثم في بيروت وقبل في نهاية المطاف، في عام 1968، منصب الأمين العام للجنة القومية لحزب البعث في بغداد. توفي سنة 1989. أما صلاح الدين البيطار، وهو من الطائفة السنية، طالباً سابقاً في جامعة السوربون في ثلاثينيات القرن الماضي وقام بالتدريس فيما بعد في سوريا. شغل منصب رئيس الوزراء عدة مرات في سوريا. ترك حزب البعث نهائياً عام 1967.

[115] ميشيل عفلق، في سبيل البعث، 1947، ص.154.

تمتلك الأيديولوجياتان (الناصرية وحزب البعث) رؤية مشتركة فيما يتعلق بالعناصر المشتركة بين الشعب العربي ومصادر قوته:

"نحن نشكل مجموعة كاملة من الشعوب المتجاورة، المرتبطة ماديًا ومعنويًا؛ إن شعوبنا تتمتع بصفات وخصائص مشتركة، فضلا عن حضارة منبثقة من الديانات الثلاث الكبرى، لا يمكن إهمالها في بناء عالم مستقر ينعم بالسلام.[116]"

وإلى جانب هذه العوامل المشتركة، اعتبر عبد الناصر أن الموقع الاستراتيجي الذي يحتله الوطن العربي هو مصدر قوته وخطر عليه في الوقت نفسه، ولهذا أصبحت الوحدة العربية ضرورة حيوية للدفاع عن نفسها ضد أهواء القوى الأخرى:

"إنها أرضنا نفسها، أي مكانها على مفترق طرق العالم، حيث تحتل موقعا استراتيجيا هاما يمكن اعتباره، في الواقع، نقطة التقاء للطرق العالمية، وممرا إلزاميا للتجارة العالمية وأيضًا للجيوش العالمية"[117].

يشكل العالم العربي، إلى جانب موقعه الجغرافي الحساس، خزاناً للنفط يجب على الشعب العربي حمايته والاستفادة منه لصالحه: "النفط الذي يمكن اعتباره عصارة الحضارة المادية، دونه كل هذه الوسائل سوف تصبح [...] لا شيء سوى أكوام بسيطة من الحديد الصدئ الذي لا حياة فيه.[118]"

IV.4. الدائرة الأفريقية

دعمت مصر حركات التحرر في أفريقيا عسكريا وسياسيا وماليا. بالنسبة لعبد الناصر، إنّ مساعدة القارة الأفريقية واجبًا ومسؤولية، حيث أن مصر تشكّل جزءًا من هذه القارة، ولا يمكنها أن تقف جانبًا في نضال الأفارقة ضد الدول المستعمرة:

"وستكون عيون أبناء القارة مركزة علينا نحن حراس بابها الشمالي ونعتبر همزة الوصل بالعالم الخارجي. [...] وأخيرًا، يبقى هناك سبب مهم لذلك: النيل، مصدر حياة وطننا والذي يستمد مياهه من قلب القارة"[119]. وبالفعل، فقد نتج عن هذا الخطاب عدة خطوات، أولها في عام 1955 افتتاح مكتب الاتصال الأفريقي في مصر، ثم في عام 1957، إنشاء محطة إذاعية صوت أفريقيا الحرة التي تبث

---

[116] REFAA, Magda, Gamal Abdel Nasser, p. 32.

[117] المرجع نفسه.

[118] المرجع نفسه.

[119] المرجع نفسه، ص.33.

برامجها بسبع لغات أفريقية. وأخيرًا، منذ عام 1959، أنشأت مصر مكاتب لممثلي حركات التحرير الأفريقية، بما في ذلك ممثلو الحركات من جنوب أفريقيا: مؤتمر الرابطة الأفريقية، وحزب المؤتمر الوطني الأفريقي، ومقاتلي التحرير في رواندا وبوروندي، والحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر. بيساو وزابو من زيمبابوي[120].

IV.5. الدائرة الإسلامية

وهي تختلف عن الدائرتين السابقتين بامتدادها الجغرافي، فهي تجمع على نفس العقيدة. بالنسبة لعبد الناصر، يمثل هذا التجمع قوة إذا تمكن أعضاؤه من تنظيم جهودهم بشكل صحيح من أجل مواجهة المشاكل: " دائرة يجتمع فيها رؤساء الدول الإسلامية والحكماء والكتاب وقادة الصناعة والتجارة والشباب؛ وذلك من أجل تحديد الخطوط السياسية الرئيسية لتعاونهم.[121]" خلال عهد عبد الناصر، تم اتباع عدة إجراءات منح مصر دورًا مهمًا داخل الدول الإسلامية. فقد تم تطوير الأزهر وتحويله إلى جامعة حديثة تدرس فيها العلوم الطبيعية إلى جانب العلوم الدينية. وفي عام 1954 تم بناء مدينة البعوث الإسلامية خلال هذه الفترة لاستقبال آلاف الطلاب من مختلف البلاد الإسلامية للدراسة في الأزهر. كما تم إنشاء عدة فروع للأزهر في العديد من الدول الإسلامية. وفي عام 1960 تم إنشاء المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ثم في العام التالي تم إنشاء مجمع البحوث الإسلامية لدراسة كافة جوانب القضايا المتعلقة بالإسلام.

IV.6. كيف يُنظر إلى عبد الناصر والناصرية؟

اختلفت الآراء ووجهات النظر فيما يتعلق بالناصرية وسنحاول إلقاء الضوء على بعضها. يرى الماركسيون أن الناصرية هي: “نتاج نضال مصر الوطني ضد الإمبريالية والتبعية”[122]. وأدى هذا الصراع إلى الإطاحة بالملك وإلغاء الملكية والطبقة الأرستقراطية بأكملها. ولم يكن النضال من أجل تحرير البلاد واستقلالها فحسب، بل كان أيضا صراعا بين الطبقة القديمة من ملاك الأراضي وطبقة الضباط الأحرار الجديدة. وبحسب موسوعة الشرق الأوسط، فإن الناصرية هي “منظور اجتماعي

[120] ABDEL-MALEK, Anouar, Égypte : société militaire, p. 225.
[121] REFAA, Magda, Gamal Abdel Nasser, p. 33.
[122] PODEHAUD, Elie & WINCKLER, Onn, Rethinking Nasserism, p. 13.

وسياسي عام، يتميز باحتجاج كبير على النظام العربي القديم والنفوذ الغربي في الشرق الأوسط وكذلك إسرائيل التي تعتبر رمزًا لهذا النفوذ"[123].

يرى عالم السياسة ليونارد بيندر أن الناصرية هي حركة أيديولوجية تقوم على احتجاج ثلاثي: أولاً ضد تقسيم العالم العربي، ثم ضد الهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأخيراً ضد الاستقطاب العالمي. ولأول مرة، وصف توركواتو دي تيلا، الخبير في شؤون أمريكا اللاتينية، الناصرية بأنها شعبوية، حزب الإصلاح العسكري. وفي أواخر السبعينيات، استخدم علماء آخرون مصطلح الشعبوية عند وصف الناصرية. كان هذا، بالنسبة لمارك كوبر، شكلاً من أشكال الشعبوية البيروقراطية. وبما أن النظام دافع عن الفرد أيديولوجياً، فقد أقام تحالفات نقابية سياسياً واعتمد سياسات مناهضة للرأسمالية اقتصادياً. في القاهرة، في 14 مارس 1967، أعلن الفيلسوف الفرنسي جان بول سارتر، بعد مقابلة استمرت ثلاث ساعات بصحبة سيمون دي بوفوار مع جمال عبد الناصر، أن الرئيس المصري "زعيم حكيم وبعيد النظر"[124]. مع الإشارة إلى أن صورة عبد الناصر شوهتها الدعاية الغربية. كانت الدعاية في الغرب مكثفة بشكل خاص بشكل عام خلال عام 1956، بعد خطاب عبد الناصر الذي أعلن فيه تأميم قناة السويس.

V. التغيرات الاقتصادية

بالنسبة للنظام الجديد، لا يمكن فصل الاستقلال الاقتصادي عن الاستقلال السياسي. كان النضال من أجل تحرير الاقتصاد من الرأسماليين، ووضع حد لسيطرة الأرستقراطيات العقارية وتحقيق العدالة الاجتماعية، يمثل بالنسبة للقادة الجدد هدفًا أساسيًا لتحقيق الاستقلال الحقيقي. وقد عبر الرئيس عبد الناصر عن كل هذه الأهداف في خطابه في 21 فبراير 1959:

" إن البحث عن الحرية بكافة أشكالها، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لم يكن في الواقع يهدف إلا إلى خلق إرادة حرة وفخورة ومستقلة، يمكنها بنفسها أن تبني مستقبلها وتشكل بيديها الغد المجيد الذي اختارته بنفسها. . إن تحرير أنفسنا من الاستعمار، أيها الإخوة، يعني تحرير الإرادة المستقلة؛ إن التحرر من الإقطاع يعني أيضًا تحرير الإرادة المستقلة؛ والتحرر من سيطرة رأس المال على السلطة يعني

[123] المرجع نفسه.
[124] .Le Monde, 15 mars 1967

أيضًا تحرير الإرادة المستقلة. لأنه إذا تم الحصول على الحرية، وبالتالي الإرادة المستقلة، فإن الطريق سيكون واضحًا حتى يتمكن الناس من تنفيذ تجربتهم وتحقيق مخططاتهم وتطلعاتهم الواسعة.[125]"

ثم تابع قائلا: "إن إلغاء الإقطاع كان من معارك حرب الاستقلال".

V.1. التعديلات في القطاع الزراعي

V.1.a. الإصلاح الزراعي:

وكما رأينا في الجزء الأول، كان توزيع الأراضي غير عادل. قبل ثورة 1952، كان إجمالي 1.2 مليون فدان مملوكًا لـ 2000 شخص فقط، أي 600 فدان للشخص الواحد. وعلى الجانب الآخر، يمتلك أكثر من 2 مليون شخص 778 ألف فدان، أي 13 ٪ من إجمالي المساحة. كان هؤلاء الملاك لا يملكون أرضًا تقريبًا، بعضهم عاش في المدن أو عمل في الأرياف، بعد أن أجروا أراضيهم للجيران أو الأقارب، والبعض الآخر أجّروا أراضيهم لتكملة أصولهم. وأخيرا، شكل المزارعون الذين لا يملكون أرضا مجموعة كبيرة تقدر بنحو 1.3 مليون أسرة. ويمثل صغار ملاك الأراضي 94.3 ٪ من إجمالي الملاكين ويمتلكون ما يزيد قليلاً عن ثلث المساحة الإجمالية، بينما يمتلك كبار ملاك الأراضي أكثر من ثلث المساحة المزروعة، على الرغم من أنهم لا يمثلون سوى 0.4 ٪ من الملاك. وتشكل هذه الأخيرة، التي تنحدر من عائلات كبيرة من أصل تركي، الطبقة الأرستقراطية التي تدعم القصر، وكان القادة الذين يشغلون أهم المناصب في جهاز الدولة ينتمون إلى هذه العائلات.

وانطلاقًا من منظوره الاجتماعي والسياسي، خطط مجلس الثورة لإجراء تغييرات في البلاد لقلب الوضع الاقتصادي والاجتماعي. وبما أن الزراعة كانت النشاط الرئيسي في مصر وكانت حيازات الأراضي موزعة بشكل غير متساو، فإن الإجراء الأول الذي اتخذه النظام الجديد كان الإصلاح الزراعي ، والذي أثار الكثير من الاحتجاجات من قبل ملاك الأراضي. وبالفعل، قبل عام 1952، وصف عبد الناصر مصر بأنها: "مجتمع النصف في المائة"؛ 0.5٪ من السكان يستغلون جميع الأراضي. وعارض هذا النصف في المائة كتلة من الفلاحين الذين عاشوا في ظروف صعبة للغاية. في الواقع، أراد القادة الجدد وضع حد للقوى السياسية والاقتصادية القائمة على الإقطاع. والهدف الآخر كان إجبار كبار الملاك على الاستثمار بالقطاع الصناعي. بينما يرى البعض الآخر الإصلاح الزراعي

[125] HOSSAM, ‘Issa, « La Nahda ou le rêve de la nation égyptienne de Muhammad ‘Ali à Gamal Abdel Nasser », Égypte/Monde arabe, Première série, 26 | 1996, mis en ligne le 07 juillet 2008.

من منظور مختلف فحسب أنور عبد المالك: " لقد تم وضع الإصلاح وتنفيذه من أعلى لمنع أية مبادرة ثورية من الفلاحين.[126]"

في الواقع، طُرحت مسألة ملكية الأراضي عدة مرات قبل عام 1952. وكان النائب محمد خطّاب قد اقترح عام 1944 مشروعاً يقضي بتحديد ملكية الأراضي. ووافقت لجنة الشئون الاجتماعية وحددت السقف بـ 100 فدان. وفي عام 1945 أيضاً نشرت صحيفة أخبار اليوم مقالاً بقلم مصطفى أمين[127]:
" لقد طالبنا بالاستقلال السياسي. وطلبنا من القوات الإنجليزية إخلاء أراضينا. لكننا الآن نطالب بالاستقلال الاجتماعي. اليوم نطلب اختفاء الفقر والجوع. ونحن نطالب بالتحرير من هذا الاستعمار الذي نسميه احترام ملكية الآخرين."

من ناحية أخرى، طالب عدد من النواب المستقلين، خلال الحملة الانتخابية، بتحديد أملاك الأراضي وزيادة الضرائب على كبار ملاك الأراضي. لقد كانت محاولة لإجبار كبار ملاك الأراضي على الاستثمار في المشاريع الصناعية. وهناك محاولة أخرى اقترحها النائب إبراهيم شكري عام 1949، حيث دعا إلى تحديد مساحة العقار بخمسين فدانًا. لكن هذه الأصوات ولدت ميتة لأن أغلبية البرلمان، ممثلة بكبار ملاك الأراضي، كانت معارضة لأي تغيير، وظلت هذه المطالب حبرا على ورق حتى قيام الثورة عام 1952.
عشية الثورة، تزايد استياء الفلاحين مع انتشار الأفكار الشيوعية. وأكثر وظهرت التأثيرات الأولى في مناطق معينة مثل كفور نجم وبهوت ضد كبار ملاك الأراضي.

وعلى المستوى الدولي، كانت مسألة الإصلاح الزراعي مدرجة في جدول أعمال السياسة الاقتصادية. بعد الحرب العالمية الثانية، نفذت عدة دول حول العالم إصلاحات زراعية مثل الصين والهند وإيطاليا وفيتنام واليابان. أصدرت الأخير مثلا مرسومًا بالإصلاح الزراعي في عام 1946 وكان الحد الأقصى ثلاثة هكتارات. وتم إعادة توزيع المساحات المطلوبة على صغار المستأجرين، مما مكن من تحقيق عدة أهداف منها تقليص إيجارات الأراضي بنسبة 80 ٪، وتقليص الفجوة بين دخول الأفراد وتحسين واضح في الإنتاج الزراعي.

---

[126] ABDEL MALEK, Anouar, « La question agraire en Égypte et la réforme de 1952 », In : Tiers Monde, n°9-10, 1962, p. 198.

[127] AL-ŠALABÎ, Jamal، ذكر سابقًا، ص.137.

في إيطاليا، في عام 1950، صادرت الدولة ملكية أكثر من ثلثي كبار الملاك لأكثر من ألف هكتار، ومن هنا تم إعادة توزيع مساحة قدرها 760 ألف هكتار بحصص تتراوح بين 6 و8 هكتارات على الفلاحين الذين لا يملكون أرضًا.

في عام 1950، نصحت الأمم المتحدة البلدان المتخلفة باعتماد إصلاحات زراعية من أجل تحسين مستوى معيشة السكان. وبحسب أنور عبد الملك، فقد تأثر النظام الجديد بالولايات المتحدة فيما يتعلق بالإصلاح الزراعي. شجع الأمريكيون دول الشرق الأوسط على اتخاذ خطوات لإيجاد حلول للمشاكل الزراعية بما في ذلك ملكية الأراضي[128]. وكان هدف الأميركيين من هذا المنظور هو محاربة الشيوعية لمنعها من احتلال مكانة مهمة في الشرق الأوسط. ومع ذلك، كما رأينا أعلاه، كانت مقترحات مماثلة موضوعًا أساسيًا للعديد من الشخصيات في الأربعينيات في مصر، قبل عدة سنوات من توصيات الولايات المتحدة.

ولتقييم الإصلاح الزراعي ونتائجه تقييماً صحيحاً، سنبدأ أولاً بإلقاء الضوء على القانون نفسه وأهدافه وبنوده المختلفة، قبل إجراء تحليل لطريقة تطبيق القانون، وأخيراً تحليله. - دراسة متعمقة لآثارها على المستويين الاجتماعي والاقتصادي.

V.1.a.1. قانون 1952

في 9 سبتمبر 1952 صدر القانون رقم 178 في شأن الإصلاح الزراعي. وأثار القانون ردود فعل متباينة في البيئة السياسية. فمن ناحية، أيد هذا المشروع بقوة الجناح اليساري في مجلس الثورة، ممثلاً بكل من خالد محيي الدين ويوسف صديق والقاضي الماركسي أحمد فؤاد (لم يكن الأخير من الضباط الأحرار).

من ناحية أخرى، عارض رئيس الوزراء علي ماهر مثل هذا الإصلاح. وبعد عام، في كلمة ألقاها خلال حفل توزيع الأراضي على فلاحي دميرة، أوضح عبد الناصر الوضع الذي كان سائداً قبل الثورة والأهداف الرئيسية:

[128] ABDEL-MALEK, Anouar, « La question agraire en Égypte et la réforme de 1952 »، ذكر سابقًا، ص.199.

" كان حالنا في الماضي يرمز للظلم ولذلك كان الهدف الأول للثورة العسكرية هو إزالة الفوارق الكبيرة بين طبقات الشعب وكان لا بد من القضاء على الإقطاع لأنه السبب الأول لهذا الظلم وانتفضت القوى الرجعية متحدة ضد هذا المشروع.[129]"

لذلك، كان الهدف الأول بالنسبة لعبد الناصر هو تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تقليص الفجوات بين الطبقات الاجتماعية والتخلص من الإقطاع مرة واحدة وإلى الأبد. كان لقانون الإصلاح الزراعي ثلاثة أهداف:

- أولاً، تحديد الملكية بحد أقصى 200 فدان لكل مالك.
- ثانياً، وضع تشريع لتنظيم عمل عمال الزراعة الذين حددت رواتبهم بـ 18 قرشاً مقابل ثماني ساعات عمل، أما راتب المرأة يعادل ثلثي هذا المبلغ.
- ثالثاً، وضع قواعد لتنظيم العلاقات بين أصحاب الأراضي والمستأجرين؛ تم تحديد الإيجارات بما يعادل سبعة أضعاف ضريبة الأملاك وتم توقيع عقد الإيجار لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات. وفي حالة المشاركة، يجب ألا يزيد النصيب الذي يذهب إلى المالك على نصف المحصول. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المستأجرين الذين يزرعون أراضيهم بأنفسهم يتمتعون بالحماية بموجب التشريع ضد الإزالة.

وتضمن القانون 40 بندا تغطي بالتفصيل النقاط الأساسية المتعلقة بالاستملاك والتوزيع ومدة التطبيق وسعر الأراضي الموزعة وشروط الإيجار الجديدة وأجور العمال الزراعيين. البند الأول حدد السقف بمئتي فدان، لكن هذا لا ينطبق على جميع العقارات الكبيرة. وحدّد البند الثاني الأراضي التي تم إعفاؤها، وعلى وجه الخصوص بعض الشركات الصناعية التي تحتاج إلى مساحة كبيرة لاحتياجات إنتاجها، والشركات الزراعية العلمية وغيرها من الشركات التي تزيد مساحتها عن 200 فدان بموجب التعديل[130]. بالإضافة إلى ذلك، كان من حق الناس تملك أكثر من مائتي فدان من الأراضي البور بهدف إعادة تأهيلها لمدة 25 عاماً. وفي نهاية هذه المدة يتم مصادرة الأراضي التي تزيد عن الحد الأقصى وفقا للفقرة الأولى. وحدد البند الثاني مدة خمس سنوات للاستيلاء على أي مساحة تزيد على 200 فدان.

---

[129] المجموعة الكاملة لخطب وأحاديث وتصريحات جمال عبد الناصر، الجزء الأول 1954-1952، مركز الدراسات العربية بيروت، 1955، ص 80.

[130] المرجع نفسه، ص.20.

وأجاز البند الرابع للمالك نقل 100 فدان لأبنائه على ألا يتجاوز ذلك 50 فدانًا لكل ولد. كما كان للمالكين الحق في الاحتفاظ بالجزء الذي يختارونه والمصرح به بالسقف وبيع الباقي في قطع أراضي صغيرة لا تتجاوز 5 أفدنة للمستأجرين. كان لا بد من الاستيلاء على جميع المساحات التي تتجاوز السقف المسموح به خلال مدة أقصاها خمس سنوات. حصل الملاك على تعويض يعادل سبعين ضعف ضريبة الأملاك المدفوعة على مدى ثلاثين عامًا، مع فائدة قدرها 3 ٪ سنويًا. وتم إعادة توزيع الأراضي المصادرة إلى قطع صغيرة تتراوح مساحتها بين 2 و5 فدان.

أما إعادة توزيع الأراضي المصادرة فكان وفق شروط معينة:

- للفلاحين من الجنسية المصرية .
- للفلاحين الذين يملكون أقل من خمسة أفدنة.
- الأولية للفلاحين الذين يزرعون الأرض.
- للفلاحين الذين لديهم عائلة كبيرة (بالطبع كان هذا هو الحال بالنسبة لغالبية الفلاحين)، وأخيرا، إلى الأكثر حرمانا بينهم.

وكان ثمن الأرض الموزعة يعادل مبلغ التعويض الممنوح للمالك بفائدة قدرها 3 ٪، بالإضافة إلى مبلغ 15 ٪ من قيمة مصاريف مصادرة وتوزيع الأرض. وتتولى اللجان التي تشكل بقرار من وزير الإصلاح الزراعي فحص وتقييم أسعار الأراضي المصادرة. وأمام المالك أسبوعين للاعتراض على السعر الذي حددته اللجنة، وفي هذه الحالة سيتم مراجعة القرار أمام لجنة الاستئناف لتحديد السعر النهائي للأرض. كان على الفلاحين دفع ثمن الأرض على مدى ثلاثين عامًا بفائدة 3 ٪ سنويًا بالإضافة إلى 1.5 ٪ من السعر الإجمالي للأرض.

وخلال العام التالي، تم تنفيذ تنظيم العلاقة بين المستأجر والمالك. وفي بداية الخمسينيات، تم استئجار 31 ٪ من المساحة المزروعة، إما بالمصطلح الكلاسيكي مقابل مبلغ من المال أو ضمن إطار العوائد[131]. بالإضافة إلى ذلك، يمكن استئجار 30 ٪ من المساحة المزروعة لمدة محصول زراعي عندما تكون الاتفاقيات موسمية. وكان ملاك الأراضي يؤجرون أراضيهم وفقاً لقانون العرض والطلب، الأمر الذي أدى إلى المبالغة في تقدير الإيجارات، وخاصة في المناطق المكتظة بالسكان (كان الإيجار يمثل في المتوسط 30 إلى 50 ٪ من قيمة محصول الأرض). واضطر العديد من المستأجرين إلى دفع إيجارها مقدمًا. قام كبار ملاك الأراضي بتأجير أراضيهم إما بالكامل أو بشكل قطع أراضي صغيرة للفلاحين والعمال الزراعيين الذين لا يملكون شيئًا أو الذين لم تكن ملكيتهم من قطعة الأرض الصغيرة

[131] MABRO, Robert, p. 63.

تكفيهم لتلبية احتياجاتهم. بالإضافة إلى ارتفاع الإيجارات، كان الإيجار لفترة قصيرة، غالبًا لموسم زراعي (سنة واحدة أو في أحسن الأحوال عامين).[132]

V.1.a.2. تنظيم تأجير الأراضي:

قانون 1952، بالإضافة إلى إعادة توزيع الأراضي المصادرة، نفذ إجراءات معينة لتحسين شروط تأجير الأراضي وفقا للقواعد التالية:

- إلغاء التأجير من مستأجر إلى مستأجر؛ ووضع القانون حداً للوسطاء الذين يقومون بتأجير الأراضي من الباطن وزيادة إيجاراتها.
- يحظر الإصلاح الزراعي رقم 178 لسنة 1952 تأجير الأراضي التي تزيد مساحتها عن 200 فدان (84 هكتارا).
- يجب أن يكون الإيجار فقط للأشخاص الذين يريدون أن يعملوا بالأرض بأنفسهم.
- الحد الأدنى لمدة عقد الإيجار هو ثلاث سنوات، مما جلب المزيد من الاستقرار للمزارع.
- تم تحديد سقف لقيمة الإيجار بسبعة أضعاف ضريبة الأملاك وبالتالي تم منع أي زيادة في هذا المبلغ.
- في حالة المشاركة، يجب على المؤجر تغطية جميع الضرائب المفروضة والصيانة باستثناء ضريبة الدفاع حيث يدفع كل طرف 50 ٪. قبل القانون، كان المالك يتحمل فقط ثلاثة أخماس أو في بعض الأحيان أربعة أخماس المحصول كإيجار. وحدد قانون الإصلاح حصته بنصف الحصاد فقط. وبطبيعة الحال، يمكنه خصم تكاليف الزراعة من المستأجر[133].

وقد أثمرت هذه الإجراءات بشكل مباشر في تحسن حياة الفلاحين إذ أثرت على نسبة جيدة منهم من خلال خصم الإيجار إلى ثلث المبلغ الذي دفعوه قبل قانون الإصلاح الزراعي، مما أتاح لهم الحصول على المزيد من الربح السنوي المباشر. النقطة الثالثة هي أن الإصلاح الزراعي كان هدفه حقوق العمال الزراعيين. وكان هؤلاء الأخيرون، البالغ عددهم حوالي ثمانية ملايين، معدمين، ولا يملكون أرضًا، وأجبروا على العمل لدى مالكين آخرين يتلقون رواتب زهيدة.

[132] PISSOT, Paul. « La réforme agraire en Égypte », in: Économie rurale. N°38, 1958, p. 36.
[133] المرجع نفسه.

الأنظمة المتعلقة بالعمال الزراعيين:

- عينت وزارة الزراعة لجنة خاصة تحدد كل عام الأجر اليومي الذي يجب أن يتقاضاه العامل الزراعي. وتكونت اللجنة من أحد كبار المسؤولين وثلاثة ممثلين عن العمال المستأجرين وثلاثة ممثلين عن المالكين والمستأجرين[134]. وحدد راتب العامل الزراعي بـ 18 قرشاً في اليوم ، وراتب المرأة بثلثي راتب الرجل، بينما لا يحصل الطفل إلا على نصف هذا المبلغ.

- تم تحديد ساعات العمل بثماني ساعات كحد أقصى.

للأسف التعليمات المتعلقة بأجور وساعات عمل العمال الزراعيين ظلت نظرية دون تطبيق فعلي بسبب وفرة العمالة في الريف المصري.

- سمح القانون بتكوين نقابات للعمال لحماية مصالحهم وحقوقهم.

وفي عام 1956، تم تقسيم الأرض على النحو التالي: 25 ٪ من الأرض لأصحاب أقل من 5 أفدنة، و25 ٪ من الأرض مخصصة لأصحاب 5-20 فدانًا ونصف المساحة في أيدي الملاك الذين لديهم أكثر من 20 فدانًا. ووسعت قوانين الإصلاح الزراعي اللاحقة مجال التطبيق، وقلصت الاستغلال المسموح به للمالكين وخففت الأعباء المالية على المستفيدين. وفي سبتمبر 1958 أصدرت الدولة قانوناً جديداً يتضمن عدة تعديلات:

1. تمت زيادة إجمالي ممتلكات الأسرة إلى 300 فدان لتجنب الاحتيال عن طريق البيع لأولادهم. أما الأراضي التي تجاوزت السقف الذي حدده المرسوم، فيجب مصادرتها وإعادة توزيعها على المزارعين بمساحة تتراوح بين 2 و5 فدان.

2. تمديد فترة سداد دفعات سعر الأراضي على أربعين سنة بدلاً من ثلاثين سنة.

3. تم تحديد الفائدة عند 1.5 ٪ مقابل 3 ٪. وفي وقت لاحق، في عام 1964، حذفت الفوائد وأعفي المستفيد من ثلث ثمن الأرض.

4. تم تخفيض تكاليف التوزيع والمصادرة من 15 ٪ إلى 10 ٪.

5. تم إعادة توزيع الأراضي المطهرة على دفعات تبلغ مساحتها عشرة أفدنة.

V.1.b. التعاونيات الزراعية

[134] ABDEI-MALIK, Anouar, La question agraire en Égypte et la réforme de 1952, p. 201.

عشية الثورة بلغ إجمالي عدد التعاونيات في مصر 1727 جمعية تعاونية، برأس مال قدره 661 ألف جنيه مصري. ومع صدور قانون الإصلاح الزراعي الجديد، توسعت هذه التعاونيات بشكل كبير. وينص البند الثاني من المادة 18 من القانون على أن لصغار ملاك الأراضي الذين يملكون أقل من خمسة أفدنة الحق في إنشاء جمعيات تعاونية خاصة بهم لكل قرية، وفي بعض الحالات، جمعية تعاونية واحدة لعدة قرى. وكانت هذه التعاونيات الزراعية تقوم بما يلي:

- تأمين القروض الزراعية لأعضائها حسب حاجتهم لاستثمار الأرض. تم توفير هذه القروض من قبل التعاونيات من أجل حماية المزارعين من ظلم المقرضين. وكان بنك التسليف الزراعي هو الذي قام بتمويل التعاونيات، وبنك التسليف، وكانت أمواله مضمونة من قبل البنك المركزي. وفي العديد من القرى، لعبت التعاونيات دور بنك القرية وأدارت جميع العمليات المالية المتعلقة باستثمار الأراضي. وكانت الفائدة على القروض والتأمين صفراً منذ عام 1961. ولكن نظراً لتغير الظروف منذ عام 1967، عادت الفائدة إلى 4.5 ٪.[135]

- تزويد أعضائها بالمستلزمات اللازمة لاستثمار الأرض (بذور وأسمدة ومواشي وآلات زراعية) وكل ما يحتاجه الفلاح لنقل إنتاجه الزراعي والحفاظ عليه.

- تكون مسؤولة عن بيع الإنتاج الزراعي لأعضائها. و خصم الرسوم التي تدفعها الدولة والضرائب العقارية ومعاشات ائتمان أسعار الأراضي من سعر البيع.
- - تنظيم زراعة الأرض من خلال توفير أفضل الظروف الممكنة: اختيار البذور، والمساعدة في علاج أمراض النباتات والقيام بأعمال قنوات الري مثل الحفر والتنظيف والصيانة. بالإضافة إلى ذلك، كان على التعاونية مراقبة الزراعة والإنتاج الزراعي وفق التوصيات التي أشارت إليها وزارة الزراعة. كان للفلاح الحرية والمسؤولية في زراعة أرضه الخاصة، لكن كان عليه اتباع تعليمات الوزارة لتجنب اختلال التوازن في الإنتاج الزراعي ولضمان نتيجة أفضل. ولهذا اضطر المزارع إلى تطبيق دورتين أو ثلاثة حسب المنطقة والزراعة المطبقة.
- - كان على التعاونية توفير كافة الخدمات الزراعية والاجتماعية لأعضائها.
- - كان يشرف على عمل التعاونيات مهنيون عينتهم الجمعية العمومية للإصلاح الزراعي.

ومع ذلك، كان أصحاب الحيازات الصغيرة يشكلون عائقًا أمام كفاءة الإنتاج بسبب الصعوبات في تطبيق الوسائل التكنولوجية في المشاريع الصغيرة. وقد اضطلعت هذه التعاونيات، بطريقة ما، بالدور

[135] WASSEF, Cérès Wissa. « Chapitre XI. Problèmes économiques et sociaux », in : L’Égypte d’aujourd’hui : Permanence et changements, 1805-1976, Aix-en-Provence : Institut de recherches et d’études sur les mondes arabe et musulman, 1977.

الذي كان يلعبه في السابق كبار ملاك الأراضي. اجتمعت التعاونيات الصغيرة لتشكل جمعيات تعاونية وفي نهاية المطاف اتحادات تعاونية تعتمد على وزارة العمل والشؤون الاجتماعية[136]. التعاونيات التي تطورت منذ بداية الثورة وجدت في البداية في المناطق التي أعيد توزيعها كجزء من الإصلاح الزراعي، ثم انتشرت بعد ذلك في جميع أنحاء البلاد.

V.2. تطبيق الإصلاح الزراعي ونتائجه

صدر قانون آخر للإصلاح الزراعي، صدر عام 1961، أكثر تقييدًا من قانون عام 1952، حيث كان السقف هذه المرة عند 100 فدان، وتلاه قانون آخر في عام 1969 حدد السقف بـ 50 فدانًا، لكن هذا القانون لم يطبق فعليًا. وخلال هذه الفترة بأكملها بلغ إجمالي عدد الأسر التي استفادت من هذه السلسلة من الإصلاحات 342 ألف أسرة، أي ما يعادل 9 ٪ من الفلاحين، بمساحة إجمالية قدرها 940 ألف فدان، أي ما يعادل 13 ٪ من المساحة المزروعة. وفي العادة، كانت المساحة الإجمالية التي سيتم الاستيلاء عليها تساوي 653.763 ألف فدان تعود إلى 1789 شخصًا.
إلا أن مساحة الأراضي المصادرة بلغت 372.305 ألف فدان فقط، وتم بيع باقي المساحة والتي تعادل نصف الأرض من قبل أصحابها مخالفين للقانون.

وبموجب مرسوم صدر في أكتوبر/تشرين أول 1953، مُنع هؤلاء من بيع أراضيهم بوسائلهم الخاصة. في البداية، تم منح أصحاب الأراضي الفرصة لبيع الأراضي بشكل خاص، مما أضرّ بوحدة الأراضي المستثمرة ولمنع بيع جميع الأراضي الزائدة بهذه الطريقة، تم حظر البيع الخاص للأراضي الزائدة اعتبارًا من أكتوبر 1952. وتشير التقديرات إلى أنه من إجمالي 600 ألف فدان للمصادرة، تم بيع حوالي 145 ألف فدان بشكل خاص. وفي عام 1957، صدرت قوانين جديدة وسعت نطاق المصادرة لتشمل الأوقاف وشركات استعادة الأراضي؛ كذلك بعض المناطق المملوكة للدولة أيضا شملها الإصلاح.

[136] ABDEL-MALEK, Anouar, La question agraire en Égypte et la réforme de 1952, 1962, pp. 181-216.

وفقًا لقانون الإصلاح الزراعي، لا يستطيع كبار ملاك الأراضي امتلاك أكثر من 50 إلى 100 فدان، لكن في الواقع تمكن بعضهم من الاحتفاظ بالمزيد عن طريق تمرير سندات الملكية إلى أفراد أسرهم. وبعد تطبيق الإصلاح الزراعي، أصبح الملاك الذين يمتلكون أكثر من 50 فدانًا يمتلكون 13 ٪ فقط من المساحة المزروعة مقارنة بـ 35 ٪ قبل الإصلاح.

أما أولئك الذين يمتلكون ما بين 5 إلى 50 فدانًا يمثلون دائمًا نفس النسبة وزادت المساحة التي كانوا يسيطرون عليها بشكل طفيف من 1,818,000 فدان في عام 1952 إلى 1,956,000 فدان في عام 1965.

واحتفظ الملاك المتوسطون بحصتهم من الأرض، وبالإضافة إلى ذلك، ورثوا امتيازات سياسية واجتماعية في مناطق الملاك الكبار السابقين[137].

بالمقابل، ارتفعت نسبة صغار الملاك الذين يملكون أقل من 5 أفدنة من 35.5 ٪ إلى 49.3 ٪، وشكّلت ممتلكاتهم 50 ٪ من إجمالي المساحة.

وانخفض عدد ملاك الأراضي الصغيرة (أقل من فدان) بشكل كبير.

وارتفع إجمالي عدد الملاك بنسبة 25 ٪، في حين ظلت مساحة الأراضي المزروعة دون تغيير.

صادرت الحكومة الأراضي المخصصة للمصادرة وإعادة التوزيع في نهاية عام 1960.

ويبين الجدول التالي بوضوح التغيرات التي طرأت على بنية ملكية الأراضي بين عامي 1952 و1965.

جدول[138] 12: توزيع ملكية الأراضي خلال الفترة 1952-1965

	1952			1965		
	عدد الملاكين بالآلاف	المساحة بالآلاف	حصة الفرد بالفدان	عدد الملاكين بالالاف	المساحة بالالاف	حصة الفر بالفدان
أقل من 5 فدان	2,642	2,122	0,8	3,033	3,693	1,2
من 5-10 فدان	79	526	6,6	78	614	7,9
من 10-20 فدان	47	638	13,6	41	527	12,8

[137] MABRO, Robert، ص.72.
[138] المرجع نفسه، ص.73.

	1952				1965	
من 20-50 فدان	22	654	29,7	29	815	28,1
من 50-100 فدان	6	430	71,7	6	392	65,3
من 100-200 فدان	3	437	145,7	4	421	100
اكثر من 200	2	1,177	588,5	-	-	-
الإجمالي	2,801	5,984		3,191	6,462	

بالكاد استفاد العمال الزراعيون من الإصلاح الزراعي، ويعود ذلك عدة أسباب:

أولاً، أدى انخفاض عدد كبار ملاك الأراضي إلى انخفاض الطلب على العمالة في مزارعهم. ومن ثم زيادة عدد صغار الملاك الذين ليس بحاجة إلى اللجوء إلى عمال زراعيين، إذ كانوا يقومون بالعمل بأنفسهم، نظرا لصغر مزارعهم. بالإضافة إلى ذلك، لم يكن هؤلاء العمال الزراعيون منذ البداية من بين الفلاحين الذين يتمتعون بامتيازات القانون، لأن الأولوية كانت للفلاحين الذين يزرعون الأرض ويمتلكون أقل من خمسة أفدنة. وفي الوقت نفسه، زاد عدد هؤلاء العمال بالتوازي مع النمو السكاني الكبير. وأخيرا، ظلت التوصيات التي اقترحها قانون الإصلاح فيما يتعلق بأجور العمال الزراعيين حبرا على ورق.

V.3. النتائج التي تم تحقيقها فيما يتعلق بالتعاونيات

في عام 1957 وبنهاية الفترة المقررة لتوزيع الأراضي، بلغ إجمالي عدد التعاونيات المنشأة 272 جمعية، تضم مئتي ألف عضو. قامت هذه التعاونيات بمهام الائتمان والتسويق. وفي عام 1958 قدم محمود فوزي، مدير التعاون، الأرقام التي حققتها هذه التعاونيات حيث قدّمت خدمات للفلاحين بقيمة 5 ملايين جنيه مصري وضمنت فائضا قدره 300 ألف جنيه عن بيع 308.720 قنطار قطن[139]. فمن ناحية ساهمت الخدمات التي تقدمها التعاونيات في تحسين مستوى معيشة الفلاح وشجعت النتائج التي تم الحصول عليها الدولة على تجميع الممتلكات الصغيرة التي تزرع نفس المحصول وفقا لنظام التناوب (الدورات الزراعية) مع الحفاظ على الملكية الخاصة من أجل إدارة أفضل للفلاح للعمليات اللازمة للزراعة، كالتسويق والبيع وغيرها من العمليات للحصول على أرباح مزرعة كبيرة.

[139] ABDEL-MALEK, Anouar, La question agraire en Égypte et la réforme de 1952, 1962, p. 205.

ومن ناحية أخرى، أتاحت التعاونيات للدولة تطبيق سياستها في القطاع الزراعي، وفي تسويق الإنتاج وتوفير وسائل الإنتاج، وفي نفس الوقت كانت وسيلة فعالة لتطبيق نظام الدورات الزراعية.
واكتسب تنظيم القطاع الزراعي أهمية أساسية بالنسبة للدولة وخاصة تسويق المنتجات الزراعية. والدولة تابعت هذه العمليات عن كثب وخاصة تصدير بعض المنتجات مثل الأرز والقطن، حيث تم تعبئة جزء من الدخل الزراعي في التصنيع ومشاريع البنية التحتية الأخرى. تم تطبيق نظام التسويق لأول مرة في عام 1953 في المناطق التي تم فيها إعادة توزيع الأراضي. وفي عام 1966، انتشر نظام التسويق هذا في جميع أنحاء البلاد. كان بيع القطن هو أهم عملية تسويق، حيث كان الفلاحون ينقلون إنتاجهم إلى مراكز خاصة يتم فيها تحديد جودة القطن. ويحصل المزارع على وديعة والباقي بعد غزل القطن وفق الأسعار التي تحددها الدولة.

وفي بداية الستينيات، كانت التعاونيات تقوم بتسويق 17 ٪ فقط من إنتاج القطن. وبطبيعة الحال، اتخذت هذه العملية أبعادا أكبر في السنوات التالية. وبعد أربع سنوات، انتقل بيع إنتاج القطن بأكمله إلى أيدي التعاونيات.

ومن ثم، فإن السياسة الزراعية سمحت تدريجياً للدولة بأن يكون لديها وسائل قوية للتحكم في الإنتاج الزراعي. ورغم أن التعاونيات أثمرت، إلا أنها ظلت جزئية وفيها نقاط ضعف. ومرة أخرى، كان لدى أغنى الفلاحين فوائد أكثر من الفلاحين الفقراء، حيث أن الفلاحين الذين يمتلكون أكثر من خمسة عشر فدانًا فقط هم من لهم الحق في الحصول على حبوب ذات نوعية جيدة، وأيضًا لأن الدولة ضمنت علفًا منخفض التكلفة للفلاحين الذين لديهم خمسة رؤوس على الأقل. وكانت هذه المزايا على حساب الفلاحين الفقراء[140].

والنقطة السلبية الأخرى هي الطريقة التي يسدد بها الفلاح ديونه للدولة، لأن الأخيرة كانت تخصم تلقائيا من سعر بيع المحاصيل حيث كانت الدولة تحتكر البيع وتعطي الفلاحين ما يستحقونه في نهاية المطاف بعد كل الحسومات. بالواقع، رغم أن التعاونيات أنشأتها الحكومة من أجل القضاء على استغلال الوسطاء بين المزارعين والمستهلكين، إلا أن الفلاح الأمي وجد نفسه في موقف عاجز أمام كل أنواع تزوير الحسابات، خاصة وأن إدارة هذه التعاونيات ظلت تحت سيطرة أغنى الأعضاء العاملين. بالإضافة إلى ذلك، كانت العضوية إلزامية للفلاح.

---

[140] WASSEF, Cérès Wissa، ذكر سابقًا.

وأصر بعض الوزراء على أن الفلاحين لم يكونوا مستنيرين بما فيه الكفاية وقادرين على ادارة مزارعهم الخاصة. وبالتالي، كان الفلاح يمتلك الأرض، لكنه لم يسيطر بشكل كامل على استغلالها، إذ كان مجبراً على اتباع التعليمات المتعلقة بالزراعة وفقاً للمصلحة الوطنية التي اعتمدتها الحكومة من أجل زيادة الإنتاج الزراعي.

وفي مواجهة هذه الانتقادات، أصر البعض على أن التعاونيات كانت تدار من قبل مجالس منتخبة ومسؤولين زراعيين معينين من قبل وزارة الزراعة في القاهرة. ولذلك كانت التعاونيات مؤسسات شبه عامة تعمل الدولة من خلالها على عمليات الإنتاج الزراعي.

V.4. نتائج الإصلاح على الإنتاج الزراعي

كان أحد أهداف الإصلاح الزراعي عام 1952 هو تحسين الإنتاج الزراعي من خلال التعاونيات الزراعية. أظهرت بيانات الإنتاج في السنوات التي تلت الإصلاح نتائج غير مرضية. على سبيل المثال، عانى القطن، الذي بقي الإنتاج الأكثر أهمية، من انخفاض كبير خلال السنوات الخمس الأولى بعد الإصلاح الزراعي، وخاصة في الفترة 1956-1955. ولم يعود إنتاج القطن إلى مستواه الذي كان عليه في عام 1951 إلا في عام 1957. وقد زاد إنتاج الذرة بشكل طفيف خلال الفترة الأولى قبل أن ينخفض في عامي 1957 و1959. ومن ناحية أخرى، زاد إنتاج القمح والأرز خلال نفس الفترة. اعتبارًا من نهاية الخمسينيات، شهد الإنتاج الزراعي زيادة ملحوظة في القطن والقمح والذرة وقصب السكر.

وساهمت عدة عوامل في تسريع الإنتاج، بما في ذلك تحسين الري والصرف بعد الاستثمارات العامة، مما جعل المياه متاحة بشكل متزايد للمزارعين، مما ساعدهم على زيادة المساحة المزروعة. كما نجحت وزارة الزراعة في تطوير أنواع جديدة من حبوب القطن ذات جودة أفضل[141]. وبطبيعة الحال، حدثت كل هذه الزيادة في الإنتاج في نفس الوقت الذي حدث فيه التوسع الكبير في التعاونيات في البلاد. وقد بلغت الزيادة في إنتاجية القيمة المضافة، مقاسة بالفدان ووحدة العمل، ما بين 25 و30 ٪ بين عامي 1950 و1960.

---

[141] MABRO, Robert، ذكر سابقًا، ص.80.

VI. قناة السويس

I.-VI لمحة تاريخية

انطلقت منذ القدم انطلقت مشاريع بهدف ربط البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأحمر، لكن نتائجها باءت بالفشل. تم التخلي عن المشروع لأنه كان من المقدر أن البناء سيتطلب نفقات كبيرة بسبب اختلاف المستوى بين البحرين. عندما وصل بونابرت إلى مصر، كلف جراتيان لوبير بتحليل الوضع. وقد قدم الأخير مشروعا مثيرا للاهتمام على الرغم من أنه أخطأ في تقديراته عندما خلص إلى أن البحر الأبيض المتوسط أعلى من البحر الأحمر.

ولم يعلق محمد علي أية أهمية على المشروع. ومع ذلك، كانت هناك مشاريع أخرى أقل تكلفة، لكنها ظلت دون متابعة حتى قدّم فرديناند دي ليسبس مشروعه إلى الخديوي سعيد عام 1854. كانت تربط بين الرجلين صداقة تعود إلى الفترة التي كان فيها دي ليسبس قنصلًا في الإسكندرية. كُلّف دي ليسبس إنشاء وإدارة شركة قناة السويس. تم الاتفاق ان تكون الشركة عالمية وسيتم توزيع الأسهم بشكل رئيسي على الفرنسيين بنسبة 52 ٪، في حين ستكون حصة نائب الملك 44٪ وحصة مختلف المشاركين 4 ٪. في حين سيتم تقاسم الأرباح على النحو التالي: تحصل الحكومة المصرية على 15٪، والمساهمون 75 ٪، والمؤسسون 10 ٪، مع فترة امتياز مدتها تسعة وتسعون عامًا من تاريخ افتتاح القناة[142].

على الرغم من أن الباب العالي لم يمنح موافقته بضغط من البريطانيين، إلا أنه في عام 1858، أطلق دي ليسبس، دون تأخير، عملية التمويل من خلال مخاطبة العموم ونجح في جمع أكثر من خمسة وعشرين ألف مشترك في الشركة العالمية.

بدأ العمل وتمت تعبئة مئات الآلاف من الرجال. لقد فقد العديد من هؤلاء حياتهم (ما يقرب من 120 ألف رجل عملوا في ظروف صعبة للغاية).

وفي إنجلترا، وهي الدولة المعادية للمشروع، انتقدت الصحافة الإنجليزية، بحجة مخاوف ذات دوافع إنسانية، السخرة المستخدمة في أعمال القناة، مما تسبب في توقف العمل لفترة قصيرة. هذه المرة

---

[142] CONNARD, Philipe, Le canal de Suez, une histoire plurimillénaire, https://www.clio.fr.

استأنفوا العمل مقابل الاجور المدفوعة. ولم تمنح السلطة العثمانية موافقتها إلا في عام 1866، أي قبل ثلاث سنوات من انتهاء العمل الذي انتهى في نوفمبر/تشرين الثاني 1869.

سعى البريطانيون إلى الحصول على مكانة مميزة في الشركة. ووصلوا إلى هناك عام 1875، عندما باع لهم الخديوي إسماعيل، الذي كان يعاني من ضائقة مالية كبيرة، حصته من الأسهم (177.000 سهم من إجمالي 400.000 سهم)[143]. وبذلك توزعت الأسهم بين الفرنسيين بنسبة 52٪ والإنجليز بنسبة 44 ٪، والباقي بين عدد قليل من المساهمين المصريين وآخرين من جنسيات مختلفة.

VI.2. مكانة القناة

كان وضع الشركة غامضًا: ففي نفس الوقت الذي كانت تعتبر فيه شركة دولية، تم تسجيلها قانونيًا كشركة مصرية، وبالتالي تخضع للقوانين المصرية. وبالمثل، كانت تحكمها قوانين الجمارك والقانون البحري. وكان المركز الرئيسي للشركة في الإسكندرية، في حين كان مقرها الإداري في باريس. وشكل الفرنسيون والبريطانيون أغلبية أعضاء المجلس الإداري وخمسة أعضاء مصريين فقط. شكل الأوروبيون غالبية الموظفين (525 من إجمالي 910) حيث شغل الأوروبيون المناصب الإدارية إلى حد كبير. ومن ناحية أخرى، فإن غالبية الموظفين والعمال كانوا من المصريين.

وقد نشر مصطفى الحفناوي، وهو حقوقي في القانون الدولي، عام 1951 أطروحته في جامعة السوربون بعنوان: "المشاكل المعاصرة التي تطرحها قناة السويس" حيث أثبت أن شركة قناة السويس شركة محدودة بموجب القانون المصري. وقد عثر الحفناوي على الوثيقة المتعلقة بأصل تأسيس الشركة في أرشيف الشركة.

علاوة على ذلك، اعتمد عبد ناصر على أعمال الحفناوي عندما أكد شرعية التأميم.

تم وصف الشركة بأنها دولة داخل الدولة. والواقع أن التقارير الرسمية للشركة تضمنت العديد من النقاط التي أظهرت أن الشركة تتمتع بالسلطة المطلقة دون احترام سيادة دولة القناة.

على سبيل المثال، في فرمان عام 1856، نص البند الرابع عشر على أن الشركة هي التي تقرر قوائم السفن التي ستعبر القناة:

[143] المرجع نفسه.

"إننا نقرر رسميًا بأنفسنا وحلفائنا، ووفقًا لجلالة السلطان، أن نشهد أن القناة البحرية الكبرى من السويس إلى فيرما وموانئها ستظل مفتوحة دائمًا كطريق بحري محايدة لجميع السفن التي تعبر القناة من بحر إلى آخر، دون أي تمييز، وتنفيذ القوائم التي قررتها الشركة العالمية لاستخدام القناة.[144]"

إلا أن ذلك يتناقض مع حق الدولة في السيادة على موانئها، حيث نص البند السادس عشر من نفس الفرمان على وجوب خضوع شركة القناة لأنظمة دولة القناة. وهكذا ففي البند التاسع تحديداً فإن للشرطة المصرية كافة الحقوق في استتباب الأمن: ‘‘وتظل القناة البحرية وجميع ملحقاتها خاضعة لرقابة الشرطة المصرية، ولها فيها الحرية الكاملة فيما يحدث في كافة أنحاء البلاد’’، بحيث يمكن إرساء النظام العام والسلامة.[145]" في عام 1899، نشرت الشركة قوائمها الأولى للسفن المسموح لها بالمرور عبر القناة. تم نشر هذه القوائم باللغتين الإنجليزية والفرنسية، وتم تعديلها بشكل طفيف كل عام. على سبيل المثال نجد في قائمة 1953 في البند الأول:

"القناة مفتوحة لملاحة السفن من جميع الجنسيات على أن تخضع للشروط التالية: تحتفظ الشركة بالحق في رفض الدخول إلى القناة والحق في الأمر بقطر
وحجز السفن التي ترى أنها خطرة على الملاحة بشكل عام[146]."
ويظهر تحليل البند أعلاه أن شركة القناة أعطت لنفسها صلاحية إدارة الملاحة في القناة دون ذكر سلطة دولة القناة.

VI.3. رأس مال الشركة وأسهمها وأرباحها:

وظل رأس مال الشركة منذ تأسيسها وحتى تأميمها 200 مليون فرنك ذهبي مقسمة إلى 400.000 سهم[147]. تضاعف فيما بعد عدد الأسهم بقرار من الجمعية العامة في عام 1924. ونشرت صحيفة لوموند، في 2 يوليو/تموز 1957، التوزيع الجغرافي للمساهمين على أساس القسائم المدفوعة في عام 1956.

---

144 مصطفى الحفناوي، الجزء الرابع، ص.422.
145 المرجع نفسه.
146 المرجع نفسه، ص.423.
147 FOCSANEANU, Lazar, « L'accord ayant pour objet l'indemnisation de la Compagnie de Suez nationalisée par l'Égypte ». In: Annuaire français de droit international, volume 5, 1959. p. 174.

جدول 13: المساهمون في شركة قناة السويس[148]

الدولة	الأسهم	النسبة المئوية
الحكومة البريطانية	353 204	44,15
فرنسا	360 139	45,04
سويسرا	51 569	6,44
بريطانيا	14 713	1,84
بلجيكا	3 350	0,44
الولايات المتحدة	2 680	0,33
كندا	1 435	0,18
هولندا	426	0,05
موناكو	8 123	1,01
مصر	1 609	0,20
لوكسمبورغ	273	0,04
المغرب	2007	0,25
منوّع	262	0,03
	800 000	100 %

لكن، بحسب وزير المالية الفرنسي، كان من الصعب معرفة التوزيع الدقيق للأسهم. يوضح الجدول أعلاه أن الإنجليز والفرنسيين شكلوا أغلبية المساهمين، بإجمالي 90 ٪ من الأسهم. أما الـ 10 ٪ المتبقية فقد تم توزيعها بين الدول المختلفة. أما مصر فلم تمتلك سوى 0.20% من الأسهم. وتوزعت الأرباح على النحو التالي: 15 ٪ حصة مصر، 71٪، موزعة على المساهمين، 10 ٪ للمؤسسين، 2 ٪ لأعضاء مجلس الإدارة، 2 ٪ للموظفين[149].

وتم تقاسم الأرباح بعد خصم مصاريف الصيانة والمصاريف الاجتماعية والإدارية والقروض (الفوائد والتخفيض). وفي عام 1880، حولت الحكومة المصرية حصتها من الأرباح إلى بنك كريدي فونسييه دو فرانس. وهكذا لم تعد مصر تستفيد من القناة. واستمر هذا الوضع حتى عام 1937 عندما تلقت مصر مبلغًا سنويًا قدره 300 ألف جنيه. وفي وقت لاحق، في عام 1949، تم استبدال هذا المبلغ بربح قدره 7٪ من تشغيل القناة.

[148] FOCSANEANU, Lazar، ذكر سابقًا، ص.179.
[149] DENEY, Nicole, « L'Égypte et la Compagnie universelle du canal maritime de Suez », in : Revue française de science politique, 17e année, n°2, 1967, p. 294.

وفي الواقع، من الناحية الاقتصادية، لم تجلب القناة لمصر سوى جزء ضئيل من إجمالي الربح السنوي. وهكذا، لم تتوقف مصر أبدًا عن التفاوض عبثًا على زيادة حصتها من أرباح القناة، والتي زادت بشكل كبير بفضل زيادة نقل النفط من الشرق الأوسط إلى أوروبا بنسبة 70 ٪[150]. أصبحت النقل في القناة ذات أهمية متزايدة: تقرير من الجمعية العامة في باريس بخصوص تلك الفترة تبيّن أن حركة السفن التي تعبر القناة من الجنوب إلى الشمال خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى عام 1954 زادت بنسبة 220 ٪، وفي الاتجاه الآخر (من الشمال إلى الجنوب) بلغت الزيادة 115 ٪[151]. وفي عام 1955 بلغ عدد السفن العابرة للقناة 4666 سفينة، وتمثل السفن البريطانية أكبر شريحة من الحركة (33.7 ٪) تليها النرويجية (15 ٪)، ثم الفرنسية (9.6 ٪)، ثم تليها في الترتيب بنما، ليبيريا وإيطاليا وهولندا والولايات المتحدة. وخلال العام نفسه، عبرت القناة 107 ملايين طن من البضائع، 86 ٪ منها متجهة إلى أوروبا. وكان النفط المنتج الرئيسي بكمية بلغت 67 مليون طن، منها 23 مليون طن لفرنسا. تعكس هذه الأرقام الأهمية الحاسمة للقناة فيما يتعلق بالأنشطة الاقتصادية في العالم وخاصة في أوروبا.

في عام 1885، أُستقبل إرنست رينان بليسبس في الأكاديمية الفرنسية بهذه الكلمات:

لا بد أن تكون الكلمة : "ما جئت لأحمل السلام بل الحرب" قد طرحت نفسها في ذهنكم. ويصبح البرزخ المقطوع مضيقًا، أي ساحة معركة. وكان مضيق البوسفور الواحد حتى ذلك الحين كافياً لإحراج العالم؛ تقوم بإنشاء مضيق ثانٍ، وهو أكثر أهمية بكثير من الآخر لأنه لا يربط بين جزئين من البحار الداخلية فحسب: بل إنه بمثابة ممر اتصال لجميع البحار الرئيسية في العالم. وفي حالة الحرب البحرية، ستقتضي المصلحة العليا بأن يتقاتل الجميع لاحتلال هذه النقطة بسرعة[152].

وكانت هذه التصريحات بمثابة التنبؤ إذ عرفنا الحقائق التي وقعت في السنوات القادمة مع إعلان الرئيس المصري تأميم القناة. وقبل الحديث عن قرار التأميم وتداعياته العالمية، سنحاول توضيح الظروف التي دفعت عبد الناصر إلى هذه الخطوة. وهذا سيقودنا إلى تحليل الظروف التي رافقت مشروع سد أسوان الشهير.

أظهر النظام الجديد لدى وصوله إلى السلطة رغبته في النهوض بالاقتصاد المصري. كان تصنيع البلاد أحد الاهتمامات الأولى، حيث شجعت الحكومة المصرية رأس المال على الاستثمار في الصناعة. لكن

150 المرجع نفسه، ص.295.

151 مصطفى الحفناوي، ذكر سابقًا، ص.419.

152 CONNARD, Philipe، ذكر سابقًا.

لتطوير القطاع الصناعي كان لا بد من توفير الكهرباء اللازمة للمصانع. ومن أجل تطوير القطاع الزراعي أيضًا، كان من الضروري زيادة المساحة المزروعة التي يجب ضمان الري لها. وهكذا كانت فكرة بناء سد أسوان.

طلبت الحكومة المصرية من البنك الدولي للإنشاء والتعمير (BIRD) الحصول على قرض لبدء أعمال بناء السد. والذي من شأنه أن يشكل حلاً للعديد من المشاكل (التي سيتم تفصيلها لاحقاً) بقدر ما سيتيح من تنفيذ المشاريع اللازمة لتنمية الاقتصاد، بما في ذلك توفير الطاقة الكهربائية، مما يسمح ببناء محطة للطاقة بقدرة قد تصل إلى 1,400,000 كيلووات ساعة. ولكن كيف يمكن تمويل هذا المشروع العملاق؟ ولم يكن أمام الحكومة المصرية بديل آخر سوى طلب قرض من البنك الدولي للحصول على الائتمان لبدء أعمال بناء السد. وقدم خبراء من البنك الدولي، بعد إقامتهم في مصر، تقريرًا يؤكد أهمية السد للتقدم الاقتصادي للبلاد ومستوى المعيشة المتدهور بالفعل للسكان مع تزايد التركيبة السكانية. كما طرح التقرير إمكانيات التمويل للمشروع:

يمكن لمصر أن تغطي معظم التكاليف بشرط تخصيص جميع مواردها لبناء السد؛ وينبغي شراء السلع الرأسمالية في الخارج بالعملة الأجنبية التي توفرها المنح. وسوف يستنزف تمويله موارد البلاد [...] ولكنه ممكن بشرط أن تتم تغطية تكلفة النقد الأجنبي بشكل رئيسي عن طريق القروض والمنح من الخارج وأن يقتصر برنامج التنمية في مصر بالنسبة للباقي على الحد الأدنى الصارم[153]. وأكد هذا التقرير حجم المشروع وتكلفته الكبيرة لدرجة أن مصر لا تستطيع تنفيذه دون اللجوء إلى القروض الخارجية. وبفضل هذا التقرير، قدم البنك الدولي دعمه لمشروع السد، وأعلنت الحكومات الأجنبية عن مساهماتها. أظهر الأمريكيون دعمهم دون المساهمة فعلياً. فلم ينس الأمريكيون رفض عبد الناصر المشاركة في المشروع الدفاعي لمنظمة دفاع الشرق الأوسط في عام 1952. وفي الوقت نفسه، ظل الأمريكيون يرفضون طلب عبد الناصر للحصول على الأسلحة.

أما جمال عبد الناصر ومن خلال تطلعاته لبناء جيش قوي (أحد الأهداف الستة للثورة)، فقد اتجه نحو الكتلة الشرقية. وهكذا، في عام 1955، وقع عبد الناصر اتفاقية مع تشيكوسلوفاكيا لشراء الأسلحة، وحاول الأمريكيون، الذين لم تكن لديهم رغبة في رؤية النفوذ السوفييتي يمتد إلى الشرق الأوسط، إقناع عبد الناصر بالحد من اتفاقه دون جدوى. ومن أجل إبعاد عبد الناصر عن الاتحاد

---

[153] DENEY Nicole. « Les États-Unis et le financement du barrage d'Assouan ». In: Revue française de science politique, 12e année, n°2, 1962. p. 364.

السوفييتي، حاول الأمريكيون أن يشاركوا بفعالية أكثر في مشروع السد. أعلن السيناتور الأمريكي فولبرايت : "إن بيع الأسلحة كان أحد الأسباب الرئيسية التي دفعت حكومتنا وبريطانيا إلى تقديم عرضنا"[154].

لكن بالنسبة للرئيس المصري، كان تنويع الفرص من المعسكرين يشكل مناورة جيدة لتأمين المصالح من كلا الطرفين.

في نفس الوقت، استنتجت أمريكا بأنه إذا استنفرت مصر كل مواردها للاستثمار في مشاريع مثل السد العالي فلن يكون لديها الإمكانية بالانخراط بمشاريع أخرى مثل شراء الاسلحة وتعريض إسرائيل للخطر. وبالفعل وكما سنرى لاحقاً، فإن أحد الشروط التي فرضها البنك الدولي والأمريكيون مع البريطانيين هو ألا تخصص مصر مواردها لمشروعات أخرى.

وفي عام 1955، اجتمعت الأطراف المعنية في واشنطن لتحديد شروط القرض، وأسفرت المفاوضات عن طريقة دفع معقدة. وقدرت التكلفة الإجمالية للبناء بنحو 1350 مليون دولار، منها 950 مليون دولار سلمتها الحكومة المصرية بالعملة المحلية. وكان من المقرر أن تقدم الولايات المتحدة وبريطانيا تبرعات بقيمة 200 مليون دولار، منها 70 مليون دولار كدفعة أولى لبدء العمل في السد. كان على البريطانيين المساهمة بحوالي 15.6 مليونًا والباقي (56.6 مليونًا) يقدمه الأمريكيون[155]. أما البنك الدولي فكان عليه أن يدفع 200 مليون المتبقية.

ويكمن تعقيد صرف الأموال في الطريقة التي سيتم بها منح الأقساط. أولاً، كان على الأمريكيين والبريطانيين دفع وديعة أولى (70 مليون دولار) لتنفيذ المرحلة الأولى من العمل. ثم جاء الدور على البنك الدولي ليتولى دفع المبلغ الثاني للمرحلة التالية من العمل. وأخيرا، يقوم الأمريكيون والبريطانيون بدفع الباقي على شكل أقساط تتراوح من 10 إلى 15 مليون سنويا. لن يقوم كل طرف بدفع مساهمته دون التأكد من أن الطرف الآخر سيدفع أيضًا مساهمته في الوقت المحدد. ومصر، التي كان من المقرر أن تبدأ العمل وشراء المعدات اللازمة، وجدت نفسها تعاني من نقص العملة الأجنبية بسبب العجز في ميزان المدفوعات.

---

[154] المرجع نفسه، ص.367.
[155] المرجع نفسه، ص.372.

استمرت المفاوضات من ديسمبر 1955 حتى مارس 1956 دون التوصل إلى نتائج نهائية. فالأطراف المعنية لم تتمكن من التوصل إلى اتفاق. فمن ناحية، فرض الأمريكيون والبريطانيون عدة شروط رفضها عبد الناصر. وكان الهدف من هذه الشروط هو ضمان عدم قبول مصر مساعدات من الكتلة الشيوعية، وفي الوقت نفسه، لا ينبغي لها الشروع في مشاريع أخرى. وكان جمال عبد الناصر الذي طالما طالب بالاستقلال السياسي والاقتصادي، يرى في هذه الظروف خطوة تقلل من حريته وتضع مصر مرة أخرى تحت السيطرة الأجنبية. بالنسبة لناصر، ذكّره هذا الموقف بعرض ديليسبس للخديوي سعيد: "في ذلك الوقت، ألم يأت فرديناند دي ليسبس ليعرض على الخديوي المساعدة من فرنسا لبناء قناة من شأنها أن تساعد في إنعاش مصر؟ لكن ماذا حدث؟ وصدق الخديوي و نتيجة الصداقة كانت احتلال مصر عام 1882"[156]

وتجمدت المفاوضات لعدة أشهر، حتى 19 يوليو/ تموز عندما أعلن وزير الخارجية جون فوستر دالاس للسفير المصري لدى الولايات المتحدة انسحاب الأمريكيين من مفاوضات تمويل السد. وأوضح في بيان صحفي أسباب موقفهم: أولا، مشروع السد لا يهم مصر فقط، بل أيضا: إثيوبيا والسودان وأوغندا، وحتى الآن لم يتمكنوا من إيجاد أي حل مناسب للجميع. أما السبب الثاني، بحسب وزير الخارجية، فهو عدم قدرة مصر على تخصيص كافة مواردها لبناء هذا السد[157]. وبعد أربع وعشرين ساعة، اتبعت بريطانيا قرار الولايات المتحدة بإعلانها تخليها عن دعمها للمشروع. وفي مقابلة مع الدبلوماسي المصري والأمين العام للأمم المتحدة من 1992 إلى 1996، بطرس بطرس غالي، عبّر عن شكوكه بأن تكون هذه الأسباب الحقيقية لرفض الأمريكيين تمويل بناء السد. وإنما السبب الحقيقي، بحسب غالي، فهو اتفاقية بيع الأسلحة بين مصر وتشيكوسلوفاكيا[158].

VIIجمال عبد الناصر يعلن التأميم.

كان ذلك مساء يوم 26 يوليو 1956، بعد أسبوع من إعلان الرد الأمريكي البريطاني في الصحافة برفض تمويل مشروع السد العالي. بعد مرور شهر تقريبًا على رحيل آخر جندي بريطاني عقب اتفاقية الجلاء عام 1954. في ميدان المنشية بالإسكندرية، ألقى عبد الناصر ذلك المساء خطابًا تاريخيًا أمام الجماهير التي لم تتوقع مثل هذا الرد من رئيسها برفض أمريكا وبريطانيا تمويل السد.

---

156 المرجع نفسه، ص.376.

157 المرجع نفسه، ص.391.

158 http://www.andreversaille.com/?IV-SUEZ-DE-LA-CRISE-A-LA-GUERRE.

خاطب عبد الناصر الشعب باللهجة المصرية، شارحاً مشاكل المصريين من خلال وعدهم بالكرامة وبلد أقوى من أي وقت مضى. وأعلن ناصر في خطابه تأميم القناة من أجل بناء سد أسوان وتصنيع مصر دون الحاجة إلى استجداء الأموال من الأمريكان أو البريطانيين أو الروس وأضاف:

"سنستعيد كل حقوقنا، لأن كل هذه الأموال لنا، وهذه القناة ملك لمصر.. والشركة هي شركة مساهمة مصرية، وقد قام بحفر القناة 120 ألف مصري توفوا أثناء تنفيذ العمل.. وشركة قناة السويس في باريس لا تخفي إلا الاستغلال المحض.

وقد جاء يوجين بلاك إلى مصر لنفس غرض ديليسبس.. سنبني السد العالي وسنحصل على كل الحقوق التي فقدناها. سنحافظ على تطلعاتنا ورغباتنا. سنأخذ 35 مليون جنيه التي جمعتها الشركة لصالح مصر.

ولذلك أقول لكم اليوم أيها المواطنون الأعزاء، إننا ببناء السد العالي سنبني قلعة العزة والمجد وسنهدم الذل. ونعلن أن مصر كلها جبهة واحدة موحدة وكتلة وطنية واحدة لا تتجزأ. مصر كلها ستقاتل حتى آخر قطرة من دمها من أجل بناء الوطن. لن نعطي الفرصة لدول الاحتلال أن تنفذ مخططاتها، وسنبني بأيدينا، سنبني مصر القوية.

[...]

وسنمضي قدماً لتدمير آثار الاحتلال والاستغلال نهائياً. وبعد مائة عام استعاد الجميع حقوقهم، واليوم نبني بنياننا بهدم دولة كانت تعيش داخل دولتنا؛ قناة السويس لمصلحة مصر وليس للاستغلال. سوف نحمي حقوق الجميع. تأميم قناة السويس أصبح أمرا واقعا: أموالنا تعود إلينا، ولدينا أسهم بقيمة 35 مليون جنيه. لذلك لن نتعامل مع 70 مليون دولار الآن. ولذلك يجب علينا جميعا أن نعمل وننتج، رغم كل المؤامرات التي تحاك ضدنا. هقولهم موتوا من الخيبة هنبني صناعة مصرية".

ويجب أن نتذكر أن أعمال القناة كلفت مصر 350 مليون فرنك وفقا لدراسة أجراها المصرفي الفرنسي ديرفيو عام 1871. بينما قدر المؤلف جون نينيت في كتابه الألف إلى الأبد لتمويل الخديوي تكاليف العمل بـ 450 مليون فرنك . ومع ذلك، كان رأس مال الشركة العالمية في عام 1858، 200 مليون فرنك، وبالتالي فإن حفر القناة كلف مصر ضعف رأس مال الشركة تقريباً. وفي عام 1955 بلغت أرباح الشركة 16 مليار فرنك لم تحصل مصر منها إلا على 7٪ فقط.

VIIIأزمة قناة السويس .

في اليوم التالي للتأميم، تحدثت الصحف الفرنسية والإنجليزية عن سياسات عبد الناصر، وأطلقت عليه أحيانًا اسم هتلر، وتساءلت عما إذا كان نظام عبد الناصر نظامًا فاشيًا. وبالفعل كان الفرنسيون يعتبرون شركة القناة ملكا لهم . وأصدرت الولايات المتحدة بيانا بشأن قرار عبد الناصر تأميم القناة، ولم تدن فيه الرئيس المصري، وهو ما شكل صدمة لحلفائها الأوروبيين. وبعد ثلاثة أيام، في 29 يوليو/ تموز، التقى وزير الخارجية الفرنسي كريستيان بينو ورئيس الوزراء البريطاني أنتوني إيدن ووزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس في لندن لإيجاد حل لهذه الأزمة. وأبلغ الأمريكيون الفرنسيين والبريطانيين بأنهم ضد فكرة استخدام القوة لحل أزمة القناة.

وهكذا، أدرك الفرنسيون والبريطانيون أنهم سيضطرون إلى التصرف بمفردهم دون الاعتماد على الأميركيين أو السوفييت في التدخل العسكري. علاوة على ذلك، اعترف الاتحاد السوفييتي، في مؤتمر أغسطس الذي انعقد في لندن، بالحق السيادي للرئيس المصري في تأميم القناة. وكانت أولى خطوات الفرنسيين والبريطانيين هي السيطرة على حسابات مصر، فقام الأمريكيون بخطوات مماثلة بحجب الحسابات الرسمية لمصر وحساب شركة القناة. وبدأ مؤتمر دولي في لندن في 16 أغسطس/آب بهدف إيجاد حل سلمي بمشاركة 22 دولة. وتم خلال المؤتمر اقتراح برنامج الإدارة الدولية للقناة.

وقد دعمت ثمانية عشر دولة هذا البرنامج، بما في ذلك فرنسا وبريطانيا. وكانت خمس من الدول 18 (أستراليا وإثيوبيا والسويد والولايات المتحدة وإيران) التي وافقت على هذا البرنامج مسؤولة عن إبلاغ مصر به تحت قيادة رئيس وزراء أستراليا، ولكن دون نجاح. ومن أجل إثبات عدم قدرة مصر على نقل حركة المرور عبر القناة بعد التأميم، أمرت فرنسا وبريطانيا المرشدين والفنيين العاملين في القناة بالانسحاب الفوري ليلاً من 14 إلى 15 سبتمبر/أيلول. وبذلك ترك 155 مرشدا مناصبهم، ولم يتبق منهم سوى 52 مرشدا . بالإضافة إلى ذلك، انسحب 326 من بين العاملين في القناة البالغ عددهم 805 عمال. وكان من الممكن أن تؤدي هذه الانسحابات إلى شل الملاحة في منطقة قناة السويس، لكن خلال الفترة القصيرة من 26 يوليو إلى 15 سبتمبر، تمكنت الدولة المصرية من تأمين تدريب مرشدا مصريًا على إدارة القناة. وفي نفس الوقت، وبناءً على طلب الحكومة المصرية، وصل إلى مصر عدد من المرشدين من جنسيات مختلفة، منهم 15 مرشدا سوفيتيًا، وستة مرشدين يونانيين، وأربعة مرشدين يوغوسلافيين، ومرشدا واحدًا من ألمانيا الشرقية[159] .وحل المرشدون المصريون والأجانب محل المرشدين الفرنسيين

[159] DENEY, Nicole, « L'Égypte et la Compagnie universelle du canal maritime de Suez », op.cit., p. 297.

والبريطانيين في 15 سبتمبر. أبحرت المجموعة الصغيرة من المرشدين في قناة السويس بكفاءة دون وقوع حوادث، وعملت ليلا ونهارا.
فشلت كل السبل الدبلوماسية في إيجاد حل لأزمة القناة. في الواقع، منذ الساعات الأولى التي أعقبت إعلان عبد الناصر تأميم القناة، بدأ الفرنسيون والبريطانيون في صقل أسلحتهم استعدادًا للحرب. ما هي الأسباب الحقيقية لموقف فرنسا وبريطانيا العظمى؟ وما موقف الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي من هذه الأزمة؟ للإجابة على هذه الأسئلة سننظر إلى السياقين الدولي والإقليمي خلال هذه الفترة.

V.III.1. السياق الدولي والإقليمي

لقد كان الفرنسيون والبريطانيون دائمًا في حالة تنافس فيما يتعلق بالشرق الأوسط، باستثناء أزمة قناة السويس حيث اقتربت القوتان من بعضهما البعض. أدركت القوى الفرنسية والبريطانية أن تأميم القناة لن يكون عائقًا أمام حرية الملاحة في القناة. بالنسبة لفرنسا، أصبح الوضع في الجزائر مقلقًا للغاية مع اشتداد القتال والهجمات. وقبل أشهر قليلة من التأميم، طلب وزير الخارجية كريستيان بينو من الرئيس المصري خلال مقابلة في القاهرة التوقف عن تقديم المساعدات للانفصاليين الجزائريين. ولم يفشل كريستيان بينو في مهمته فحسب، بل أكد ناصر أيضًا دعمه للمجاهدين الجزائريين خلال مؤتمر بريوني، بالإضافة إلى تيتو ونهرو، قبل أسبوع من التأميم. أدت هذه المطالب إلى تدهور العلاقات بين فرنسا ومصر. وبعد أيام قليلة من التأميم، أعلن كريستيان بينو: "سوف نفقد شمال أفريقيا إذا انتصر عبد الناصر"[160]. ويظهر من هذا التصريح رغبة بينو في إلحاق هزيمة كبيرة بالرئيس المصري.

وفي مواجهة بريطانيا، شكّل عبد الناصر أيضاً خطراً على نفوذها في المنطقة. ونعلم أن الرئيس المصري حارب حلف بغداد أو "معاهدة الشرق الأوسط" التي عقدها الإنجليز في فبراير/شباط 1955 بين العراق وتركيا وإيران وباكستان وبريطانيا. بالإضافة إلى ذلك كانت بريطانيا ترى أن سيطرة مصر على القناة يمكن أن تكون مثالاً يحتذى به في المنطقة. وبالتالي فإن مصالحهم في المنطقة ستكون في خطر. وكانت محاولة مصدق عام 1951 لا تزال حاضرة في أذهان البريطانيين. علاوة على ذلك، طالبت صحيفة "ديلي تلغراف" في 28 تموز/يوليو: "برد فعل حازم كما حدث عندما أمم مصدق النفط الإيراني عام 1951"[161]، ومن جهة أخرى، بعد إجلاء آخر الجنود البريطانيين قبل خمسة أسابيع من

[160] ROULEAU, Éric, op.cit..
[161] المرجع نفسه.

التأميم، فإنّ الوجود البريطاني الوحيد المتبقي في مصر كان عبر شركة القناة وتأميمها سيضع حداً لهذا الوجود.

وفيما يتعلق بإسرائيل، كان التأميم وسيلة للرئيس المصري للسيطرة على الملاحة في القناة وبالتالي حرمان سفنها من عبور القناة. علاوة على ذلك، منعت مصر، في 23 مايو/ أيار، السفن الإسرائيلية من المرور عبر القناة عن طريق إغلاق مضيق تيران الذي يربط البحر الأحمر بخليج العقبة. ومن ناحية أخرى، أرادت إسرائيل تدمير عبد الناصر الذي أظهر عداوته لها. وقد أعلن بن غوريون في 17 تشرين الأول/أكتوبر أن "الخطر الرئيسي يأتي من الدكتاتور الذي يهيمن على الدول العربية الأخرى ولا يتعب أبداً من إعلان نيته تدمير إسرائيل".
والشعور بالخطر زاد خاصة إثر الانتخابات التشريعية في الأردن، في 20/ أكتوبر / تشرين الأول، والتي أعطت انتصاراً لمؤيدي عبد الناصر وهو أمر أثبت أهمية نفوذ الرئيس المصري في الدول العربية وأثار في الوقت نفسه قلق إسرائيل.
أما فيما يتعلق بالاتحاد السوفييتي فقد استغل الفرصة خلال مؤتمر باندونج في أبريل 1955، عبّر عن موقفه بأنه ضد احتكار الدول الغربية في العالم الثالث[162]. في الواقع، بعد الحرب العالمية الثانية، سعى الاتحاد السوفييتي، في تنافس مع الولايات المتحدة، إلى إنشاء موطئ قدم في الشرق الأوسط.

VIII.2حرب السويس .

تم إبرام اتفاقية حرب ثلاثية بين فرنسا وبريطانيا العظمى وإسرائيل في ضاحية سيڤر في فرنسا في 22 أكتوبر 1956 ضد مصر. وعقد الاتفاق بين رئيس الوزراء الإسرائيلي بن غوريون، يرافقه رئيس الأركان موشيه ديان وشمعون بيريز، والممثل البريطاني سيلوين لويد، ورئيس الحكومة الفرنسية الاشتراكي جي موليت. وضع الحلفاء الثلاثة خطة للهجوم حيث يبدأ الإسرائيليون في البداية الهجمات. ثانياً، يصدر البريطانيون والفرنسيون إنذاراً نهائياً "الفصل بين المتحاربين" وتحويل منطقة القناة إلى منطقة محايدة، بحجة تعرض أمن القناة للتهديد، لضمان حرية الملاحة في القناة. وبشكل غير رسمي، أراد كل من الفرنسيين والبريطانيين الحفاظ على سيطرتهم على القناة لتعزيز موقفهم في المفاوضات اللاحقة.

[162] VAISSE, Maurice, Les relations internationales depuis 1945, 9e édition, Paris, A. Colin, 2005, p. 52.

وفي الواقع، خوفاً من إثارة التوتر مع الدول العربية الأخرى، عارض البريطانيون في البداية مشاركة إسرائيل في الحرب، على عكس الفرنسيين الذين أيدوا هذه المشاركة بقوة. خلال الفترة التي سبقت التأميم، عارض وزير الدفاع الفرنسي موريس بورجيه مونوري السياسة التي اعتمدتها وزارة الخارجية الفرنسية ، وهي سياسة المصالحة مع الدول العربية، بما في ذلك مصر. وكان أكثر تأييداً لدعم قوي لإسرائيل[163]. علاوة على ذلك، كان التعاون بين فرنسا وإسرائيل قويا إلى درجة أن فرنسا لم تزود إسرائيل بالأسلحة التقليدية فحسب، بل أيضا على المستوى النووي.

شنت إسرائيل أولى هجماتها ضد الجيش المصري في 29 تشرين أول أكتوبر. استولت على سيناء، وهي منطقة حدودية مع إسرائيل لحمايتها. في اليوم التالي، أصدر الفرنسيون والبريطانيون إنذارًا نهائيًا يطالب كلا القوتين بالانسحاب إلى مسافة 10 أميال من القناة والسماح للقوات الفرنسية والبريطانية بالتمركز في بورسعيد والإسماعيلية والسويس. رفضت مصر الانسحاب ولم تسمح للقوات الفرنسية البريطانية بفرض نفسها في القناة. في 31 أكتوبر، تم تدمير الطائرات المصرية على الأرض بضربات فرنسية بريطانية. وفي 2 تشرين الثاني/نوفمبر، احتلت القوات الإسرائيلية قطاع غزة والعريش. وفي الخامس من الشهر نفسه وصلت القوات الفرنسية والبريطانية إلى بورسعيد وبورفؤاد. انتصرت الدول الثلاث المتحالفة عسكريًا، ولكن تم فرض وقف إطلاق النار في 6 تشرين الثاني/نوفمبر 1956 وانتهت حملة السويس. وعلى الرغم من إعلان نهاية الحرب، استمر البريطانيون والفرنسيون في احتلال بورسعيد حتى 23 كانون أول/ ديسمبر. وفي نهاية الحرب، كانت خسارة الجيش المصري ما بين 1650 إلى 3000 رجل، بينهم ألف مدني، بينما خسرت إسرائيل 230 رجلاً وخسر الفرنسيون والبريطانيون 10 و16 رجلاً على التوالي.

VIII.3موقف الأمريكيين والسوفييت .

قدمت القوتان الجديدتان في 30 أكتوبر/ تشرين الأول مشروع قرار إلى مجلس الأمن يطالب إسرائيل بسحب قواتها من خلال التهديد بتعليق المساعدات الاقتصادية والمالية والعسكرية التي تقدمها الدول

[163] KYLE, Keith., « La Grande-Bretagne, la France et la crise de Suez », in: Histoire, économie et société, 1994, 13e année, n°1. La France et la Grande-Bretagne devant les crises internationales, p. 83. En ligne: https://doi.org/10.3406/hes.1994.1730.

الأعضاء. ولم يتم إقرار هذا المشروع بسبب حق النقض الذي استخدمته العضوان الدائمان فرنسا وبريطانيا.

وفي اليوم التالي، اعتمد مجلس الأمن قرارًا بعقد جلسة طارئة للجمعية العامة. ورغم إدانة معظم الدول للتحرك الإسرائيلي خلال الاجتماع، إلا أنها واصلت تقدمها في سيناء، ومنعت مصر المرور عبر القناة بإغلاقها بقوارب محملة بالأسمنت. وعلى الرغم من توصيات مجلس الأمن، لم تواصل إسرائيل تقدمها فحسب، بل وفي صباح يوم 5 تشرين الثاني/ نوفمبر، هبطت القوات الفرنسية والبريطانية في مصر.

أما الأميركيون، فكان رد فعلهم في 31 تشرين الأول/ أكتوبر بتصريح متلفز لأيزنهاور: " لم تتم استشارة الولايات المتحدة. كما لم يتم إبلاغ الأمريكيين مسبقًا. ونعتقد أن ما تم اتخاذه من إجراءات هو خطأ، لأننا لا نقبل استخدام القوة كأداة مناسبة لحل القضايا الدولية.[164]" هدد الاتحاد السوفييتي بالرد النووي وهددت الولايات المتحدة بريطانيا بالضغط المالي. أرسل الاتحاد السوفيتي رسائل إلى باريس ولندن بخصوص هذا الأمر: "هناك دول لا تحتاج إلى إرسال قوات بحرية أو جوية إلى سواحل بريطانيا، ولكن يمكنها استخدام "وسائل أخرى، مثل الصواريخ". وفي الوقت نفسه، تم إرسال رسالة أخرى إلى باريس مفادها: ‘‘ما هو الوضع الذي ستجد فرنسا نفسها فيه إذا تعرضت لهجوم من دولة بوسائل تدمير رهيبة وحديثة؟ ". في 22 ديسمبر، اضطر الفرنسيون والبريطانيون إلى الإخلاء.

لقد كانت حرب 1956 نهاية حقبة وبداية أخرى. لقد كان ذلك بمثابة نهاية الحقبة الاستعمارية لقوتين تقليديتين، فرنسا وبريطانيا، وبداية هيمنة قوتين جديدتين، الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، في الوطن العربي. وكان خطأ الفرنسيين والبريطانيين يكمن في أنهم أخطأوا في تقدير موقف الأمريكيين من القناة. وكان لدى الأخيرين نظرة عالمية أكثر من القناة، حيث كان موقعهم في مجال المنافسة بين الشرق والغرب على تقاسم منطقة الشرق الأوسط. بالنسبة للأميركيين، فإن تحييد القناة سيكون نقطة جذب للسوفييت وليس العكس. وكانت مخاوف الأميركيين مبررة بشكل خاص بعد رفض الرئيس المصري اتفاق بغداد. علاوة على ذلك، فإن أسباب كل طرف من الأطراف المشاركة في هذا الصراع تكمن في مكان آخر غير القناة. لقد عبّر الكاتب جان فران عن هذا الوضع بشكل جيد منذ بداية الحرب: "السويس؟ والحقيقة هي أن الأمر لا علاقة له بالقناة".[165]

---

[164] BOUCHARD, Jean-François, Un demi-siècle au bord du gouffre atomique : Essais-documents, éd : Max Milo, Paris, 2018.

[165] MARION, Luc, L'introuvable neutralisation du canal du Suez, en ligne: http://www.institut-strategie.fr/strat_054_Marion_tdm.html#Note38.

بالنسبة ل Azeau: "إن جوهر السؤال هو الحرب الباردة: إسرائيل ومصر والقناة ليست أكثر من بيادق هنا في هذه اللعبة المأساوية الكبرى التي كانت لقناة هي رقعة الشطرنج التي تحدد مصير الرجال"[166]. وعلى الرغم من انتهاء الحرب الثلاثية، ظلت القناة مغلقة لمدة ستة أشهر.

VIII.4نتائج التأميم .

بعد تأميم قناة السويس، غيرت شركة القناة اسمها إلى "شركة سويس المالية" في تموز/ يوليو 1958. في البداية، وحسب القانون المصري رفضت الحكومة المصرية التفاوض مع شركة القناة المنحلة ، من ناحية الفرنسيين فلا يمكن للمساهمين الدخول في مفاوضات بشكل فردي وفقًا للقانون الفرنسي الصادر في يونيو 1957[167]. وهكذا قامت الجمعية العمومية للشركة بتعيين ثلاثة ممثلين "معنويين" تعتبرهم الحكومة المصرية ممثلين للمساهمين. وفي النصف الثاني من سنة 1957، بدأت المفاوضات بشأن التعويضات بين الممثلين الفرنسيين وحكومة الجمهورية العربية المتحدة في شباط/ فبراير في روما، وأسفرت في 29 أبريل 1958 عن اتفاق مبدئي، وتم التوقيع على الاتفاقية النهائية في 13 تموز/ يونيو من نفس العام في جنيف مع " شركة سويس المالية".

جرت هذه المفاوضات دون مشاركة الحكومتين الفرنسية والبريطانية، ولكن تم لاحقًا التوقيع على اتفاقيتين أخريين في 22 أغسطس 1958 في زيورخ و28 شباط/ فبراير 1959 في القاهرة بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وفرنسا وبريطانيا. لوضع حد للتوترات الناجمة عن الأزمة. وتم الاتفاق على النقاط التالية:

- وقت التأميم بلغت قيمة أصول الشركة داخل مصر طبقا للتقديرات الفرنسية 76.5 مليون جنيه (92 مليار فرنك)، وبعد خصم الحسومات البالغة 58.2 مليون جنيه، قدرت الأصول خارج مصر بنحو 8 ملايين جنيه. وبذلك أصبحت الأصول المحلية للشركة، البالغة قيمتها 58.2 مليون جنيه، مملوكة للحكومة المصرية (هيئة قناة السويس)، بينما تخلت مصر عن الأصول التي كانت موجودة خارج البلاد. وفي الوقت نفسه، لن تقوم مصر بسداد ديون الشركة خارج مصر.

---

[166] AZEAU, H, p.183. Cité dans : MARION, Luc, L'introuvable neutralisation du canal du Suez, op.cit.

[167] FOCSANEANU, Lazar, L'accord ayant pour objet l'indemnisation de la Compagnie de Suez nationalisée par l'Égypte, p. 189.

- كما أن الشركة لن تقوم بسداد ديونها داخل مصر، حيث أن غالبية هذه الديون كانت للحكومة المصرية ورواتب العاملين المصريين بالشركة.
- قدر إجمالي التعويضات بمبلغ 28.3 مليون جنيه وسيتم دفعها على أقساط: دفعات سنوية قدرها 3 ملايين جنيه على مدى خمس سنوات من 1959 إلى 1964.
وبموجب الاتفاق النهائي، تم إعفاء حكومة الجمهورية العربية المتحدة من عدة التزامات:
- الالتزام بتعويض المساهمين ومالكي الوحدات في الشركة وفقا لقانون التأميم لسنة 1956.
- في مارس 1959، أفرجت الحكومة البريطانية عن كل الجنيهات المصرية، بعد اتفاقية تم توقيعها بين البريطانيين والمصريين في فبراير من ذلك العام.

في عام 1960، بمجرد أن أفرجت بريطانيا عن الأموال المصرية المحتجزة، قامت مصر بسداد أول دفعتين. علاوة على ذلك حصلت الشركة من شركات الشحن التي عبرت القناة خلال الفترة الممتدة من يوليو إلى ديسمبر 1956 على مبلغ قدره 5.300.000 جنيه. يذكر أنور عبد الملك في كتابه بعنوان"مصر مجتمع عسكري": " بفضل السويس، وضع الغرب تحت تصرف عبد الناصر كتلة شعبية وفعالة عملت بإسم التضامن العربي.[168]" ولم يقتصر الأمر على دعم وحماسة الشعب المصري لفعل عبد الناصر، ولكن أيضًا الموقف نفسه شمل الشعب العربي لأن عبد الناصر مثّل البطل الذي كان لديه الشجاعة لتحدي القوى الاستعمارية وتحقيق حلم الكرامة العربية. أصبح عبد الناصر الزعيم الذي طالما حلم به العالم العربي. ناصر الذي كان حاضرًا في مؤتمر زعماء العالم الثالث أصبح بعد حرب القناة بطل العالم الثالث.

وعندما أعلن عبد الناصر تأميم قناة السويس، وصفت وسائل الإعلام الأوروبية هذا الفعل بأنه "سلب" للمصالح الأوروبية.[169] إلّا أن، وبعد بضع سنوات، في 14 ديسمبر 1962، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة، تحت تأثير دول عدم الانحياز، القرار رقم 1803 بشأن حق السيادة على الموارد الطبيعية:

إنّ حق الشعوب في تقرير مصيرها يتضمن أيضاً حقها الدائم في السيادة على ثرواتها ومواردها الطبيعية. إن الحقوق التي قد تطالب بها دول أخرى لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تبرر حرمان شعب من وسائل عيشه الخاصة[170].

وبالإضافة إلى ذلك، نص القرار على ما يلي:

[168] ABDEL MALEK, Anouar, L'Égypte société militaire, p. 250.
[169] BALTA, Paul & Claudine, La vision nassérienne, p. 71.
[170] FISCHER, George, « La souveraineté sur les ressources naturelles », in : Annuaire français de droit international, volume 8, 1962, p. 516.

يجب أن يكون التأميم أو المصادرة أو الاستيلاء قائمًا على أسباب أو دوافع تتعلق بالمنفعة العامة أو الأمن أو المصلحة الوطنية [...] وفي هذه الحالات، سيحصل المالك على تعويض مناسب، وفقًا للقواعد المعمول بها في الدولة التي تأخذ هذه التدابير في إطار ممارسة سيادتها ووفقا للقانون الدولي.

IX. السد العالي

تاريخياً، كانت السيطرة على الموارد المائية في مصر مركزية. وكانت الدولة هي التي تدير نظام الري في البلاد. وكان هذا التدخل في الشبكة الهيدروليكية هو المحور الرئيسي في السياسة المصرية دائمًا. ومع ذلك، فمن الصعب أن نتصور كيف يمكن ترتيب تنظيم الري بأي طريقة أخرى. وكانت جميع المشاريع المتعلقة بتحسين إمدادات المياه جزءا من الاستثمار العام. ومن أجل التحكم في توزيع وإمداد المياه وتغذية قنوات الري، تم إنشاء العديد من السدود في أماكن مختلفة على نهر النيل، منها سد الدلتا الذي بدأت أعمال إنشائه عام 1843 وانتهت عام 1880، وكذلك سد أسيوط في عام 1903، وسد إسنا عام 1930، وسد إدفينا. تم بناء سد جديد في عام 1937 ليحل محل سد الدلتا القديم الذي لم يعد كافيًا.

منذ إنشاء هذا الأخير، لم يتم تنفيذ أي عمل كبير لتحسين نظام الري، باستثناء بعض التحسينات لتوسيع وتعميق قنوات الري والمصارف لصرف المياه المحلية. استغرق الأمر 25 عامًا حتى يرى مشروع جديد النور: سد أسوان الكبير. تم بناء أول سد كبير عام 1902 في أسوان. بقدرة تخزينية بلغت 1000 مليون متر مكعب، ولكن تضاعفت سعته منذ ذلك الحين في عام 1912، حيث ارتفعت إلى 2500 مليون متر مكعب في عام 1933، و5000 مليون متر مكعب في عام 1937. وقد بناه البريطانيون من أجل تطوير زراعة القطن. ظلت سعة التخزين أقل بكثير من المستوى الأمثل واقتصرت على التخزين "الموسمي" وليس التخزين "السنوي"، وهو الغرض الرئيسي من السد العالي في أسوان.

وكان إنشاء هذا المشروع، بقنوات الري والمصارف والأنابيب المرتبطة به، وكذلك السيطرة على عواقب التغيرات المتعلقة بالنيل، هو الأمثل؛ وتم توسيع المساحة المزروعة وكذلك الري الدائم إلى الحد الأقصى، وكذلك إمدادات الكهرباء للبلد بأكمله، وخاصة لصناعة الطاقة. ويضم اثني عشر مولداً كهربائياً وبطاقة إنتاجية كهربائية تصل إلى 2.1 مليون كيلوواط سنوياً لكل مولد. تم إنتاج المولدات الثلاثة الأولى للسد في يناير 1968. وكان ارتفاع السد 111 مترا وعرض القاعدة 3600 مترا، ويمكن أن يحتوي على ما يصل إلى 169 مليار متر مكعب من المياه. في عام 1950 لم تصل الكهرباء إلا

لعدد قليل جدًا من القرى (لم يكن هناك سوى خمسين مدينة وقرية في مصر كلها). فنصيب المواطن المصري من الكهرباء أقل بعشر مرات من المواطن الفرنسي. فلقد كان استهلاك معظم الكهرباء المنتجة في الصناعة.

بدأ البناء في عام 1960 واستمر لمدة اثني عشر عاما. وكان عام 1964 تتويجا للمرحلة الأولى. خلال هذا العام، حدثت فيضانات كبيرة وتم السيطرة عليها بفضل السد. وكانت مياه النيل تحت السيطرة ومصر محمية من الدمار الذي تسببه الفيضانات ومن الجفاف الشديد. وكان تحقيق هذا المشروع العملاق محل الكثير من الجدل والجدل. بادئ ذي بدء، تم تنفيذ بناء السد خلال فترة الحرب الباردة، في سياق عالمي محدد للغاية. وكما ذكرنا أعلاه، حصلت الحكومة المصرية أولاً على موافقة البنك الدولي لتمويل مشروع البناء. لكن البنك سحب موافقته لاحقًا، تاركًا الباب مفتوحًا على مصراعيه أمام السوفييت للعب دور قيادي في مصر خلال السنوات القليلة المقبلة.

Xالقطاع الصناعي.

كما رأينا في الجزء الأول، فإن القطاع الصناعي في مصر لم يكن متطورًا ، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل: من ناحية، عدم توفر رأس المال الكافي، حيث تم استثمار الفوائض في شراء الأراضي الجديدة وفي العقارات والمشاريع. ومن ناحية أخرى، عدم وجود إرادة سياسية حقيقية لتغيير الوضع. في الواقع، بدأت أول محاولة للتصنيع في مصر قبل الحرب العالمية الأولى، مما أعطى تسارعًا لضمان السلع والخدمات المطلوبة. لكن هذه المحاولة انتهت بانتهاء الحرب العالمية الأولى، مع عودة التجارة الحرة، مما تسبب في خسارة الشركات المحلية. أما المحاولة الثانية للتصنيع فقد جاءت في ثلاثينيات القرن الماضي واستندت إلى عاملين: الأول هو حماية الصناعة الوطنية بالقانون الذي فرض تعريفة جمركية على الواردات، والثاني اندلاع الحرب العالمية الثانية في العالم.

خلال الفترة 1939-1945، زاد الإنتاج بمعدل 40 ٪، مما أدى في الفترة 1937-1947 إلى زيادة القوى العاملة في مجال الصناعة بنسبة 34[171] ٪ أي ما يعادل 150 ألف عامل، ثم زيادة في متوسط الإنتاج بين عامي 1945 و 1952 بما يعادل 7.3 ٪[172]. وانخفضت هذه النسبة إلى 6.5 ٪ خلال الفترة من 1952 إلى 1956. وعلى الرغم من التسهيلات التي قدمتها الحكومة بعد الثورة، لم تتمكن شركات القطاع الخاص من ضمان التنمية الصناعية لأن معظم الشركات الخاصة اختارت الاستثمار في العقارات، مما أدى إلى ظهور واضح بتراجع التنمية الصناعية.

إن التنمية الفعالة دون عملية التصنيع أمر مستحيل. في عام 1952، كان القطاع الصناعي يمثل من 8 إلى 10 ٪ من الناتج القومي الإجمالي. وتشغيل 8 ٪ فقط من إجمالي القوى العاملة وساهم بحصة منخفضة قدرها 9.6 ٪ في التجارة الخارجية. فهل كان ذلك نتيجة وصول الضباط الأحرار إلى السلطة؟ وإذا كان الجواب بنعم فما هي النتائج؟ وإذا كان سلبيا فما الأسباب؟
منذ البداية، كان رجال الثورة مصممين على إجراء تغييرات من أجل تصحيح الوضع الاقتصادي لمصر. وعلى الفور، في عام 1952، صدر المرسوم رقم 213 بإنشاء المجلس الدائم لتنمية الإنتاج الوطني. وكان المجلس مستقلاً وملحقاً بمجلس الوزراء ويرأسه رئيس الوزراء. وكان أعضاؤه من المهندسين والوزراء والمصرفيين وغيرهم من التخصصات المختلفة. وفي وقت لاحق، تم تغيير اسم المجلس إلى لجنة التخطيط. وتم منح المجلس فترة سنة واحدة لتنفيذ برنامج مدته ثلاث سنوات.

وكان للمجلس عدة مهام:
- دراسة المشاريع الاستثمارية في مجالات الصناعة والزراعة والكهرباء والنقل والتجارة.
- تطوير التصنيع في القطاع الاقتصادي.
- تطوير السوق الداخلية .
- استقطاب رؤوس الأموال اللازمة لتنفيذ المشاريع الاقتصادية.
- وضع تشريعات العمل.
- تعديل هيكل التعريفات والضرائب. ويمكننا أن نميز بين فترتين مختلفتين خلال الخمسينيات: الفترة الأولى التي تمتد من وصول الضباط الأحرار إلى السلطة عام 1952 وحتى حرب قناة السويس عام 1956، والفترة الثانية التي بدأت بعد أزمة السويس والتي استمرت حتى عام 1960. وخلال هاتين

171 .B. HANSEN, op. cit., p. 115 et 122

172 B. O'BRIEN, op. cit., p. 334 .

الفترتين تبنت الدولة سياسات اقتصادية مختلفة. تميزت الفترة الأولى بالمبادرات التي اتخذتها الدولة لتشجيع القطاع الخاص ومنحه الأمان، أما في الفترة الثانية فقد بدأ نفوذ الدولة يتزايد أكثر فأكثر في السياسة الاقتصادية.

X.1. فترة القطاع الخاص : 1952-1956

رغم أن الدولة لم تكن منخرطة بشكل كامل في الحياة الاقتصادية وخاصة في القطاع الصناعي بسبب اهتماماتها السياسية، إلا أنها كانت مقتنعة بضرورة تطوير الصناعة. وقامت الدولة خلال هذه الفترة بتشجيع القطاع الخاص من خلال اتخاذ العديد من المبادرات. وكان الهدف هو خلق مناخ ملائم للمستثمرين الوطنيين والأجانب. أعلن وزير التوجيه الوطني جمال سالم: "نحن لسنا اشتراكيين.... أعتقد أن اقتصادنا لا يمكن أن يزدهر إلا بالمشاريع الخاصة.."[173] وفي عام 1953، ومن أجل تعزيز التنمية الاقتصادية، تم إنشاء مجلس دائم لتنمية الإنتاج الوطني وحل محل اللجنة الاستشارية الاقتصادية السابقة. وطلب منه دراسة مشاريع التنمية في كافة القطاعات الاقتصادية وخاصة في القطاع الصناعي حتى تأخذ الأنشطة الصناعية مكانة رئيسية في الحياة الاقتصادية.

ساهم المجلس بشكل مكثف في صياغة وتنفيذ وتمويل المشاريع سواء في الوزارات أو في القطاع الخاص. وكان أعضاء المجلس، وعددهم 11، مهندسين ووزراء ورجال زراعة وصناعة ومصرفيين. ووفرت الدولة للمجلس مبلغا قدره ألف مليون دولار[174]. كما أنشأت الدولة مؤسسات مماثلة بهدف تزامن مختلف الجهود بين القطاع الخاص والقطاع العام. طلبت الحكومة من كل شركة يزيد رأس مالها عن 10000 جنيه الانضمام إلى غرفة صناعية. وزادت الدولة إنفاقها على الاستثمارات العامة، ولكن بشكل خاص في المجالات التي لم تستثمر فيها الشركات الخاصة. ويبين الجدول أدناه ارتفاع إنفاق الدولة على الاستثمارات خلال السنوات الأولى التي أعقبت ثورة الضباط الأحرار.

الجدول 14: استثمارات الدولة خلال الفترة 1919-1956[175]

السنة	المتوسط السنوي
1952-1950	28 مليون جنيه

[173] O'BRIEN, op.cit., p. 68.
[174] MABRO, Robert, p. 170.
[175] O'BRIEN, p. 70.

السنة	المتوسط السنوي
1953-1952	34 مليون جنيه
1954-1953	53 مليون جنيه
1955-1954	62 مليون جنيه
1956-1955	66 مليون جنيه

تم استثمار غالبية هذا الإنفاق (ما يقرب من 61 ٪) في القطاعات التقليدية مثل الري وتصريف الأراضي، بينما تم تقاسم الباقي بين الكهرباء والنقل. وقد ضمنت هذه الاستثمارات العامة سياقاً يمكن للشركات الخاصة من خلاله توسيع مشاريعها. بالإضافة إلى ذلك، شاركت الدولة في تأسيس العديد من المصانع في الصناعات الثقيلة:

- عام 1954 تم إنشاء مصنع الصلب والحديد بحلوان بتمويل نصف رأس المال من الحكومة والباقي باشتراك شركات خاصة من بينها شركة ديماج الألمانية للحديد.
- ساهمت سكك حديد مصر بنسبة 20 ٪ من رأس مال إنشاء مصنع معدات السكك الحديدية.
- إنشاء مصفاتين لتكرير النفط.
- عام 1953 استئناف العمل بمحطة الطاقة الكهرومائية على سد أسوان القديم وإنشاء محطتين حراريتين بالقاهرة. كما أن مصانع الأسمدة بمدينة كيما القريبة من أسوان لصناعة الورق والأسمنت تم تمويلها بنسبة كبيرة من مجلس الإنتاج القومي.

بهدف جذب رأس المال الخاص، اتخذ النظام الجديد منذ البداية، كل المبادرات لتشجيع المستثمرين من القطاع الخاص المحليين والأجانب على الاستثمار في التصنيع ووضع رؤوس أموالهم في المشاريع الصناعية. وهكذا، تم تعديل قانون عام 1947 الذي كان يقضي بأن يشكل المصريون 40 ٪ من مجلس الإدارة وأن يمتلكوا 51 ٪ من الأسهم، بتشريع جديد يقضي بأن يكون المصريون ملاكين بنسبة 49 ٪ فقط من الأسهم. وكانت تدخلات الدولة في القطاع الصناعي نتيجة للتعاون بين الحكومة واتحاد الصناعات المصرية. وفي نهاية المطاف، استجاب النظام الجديد لمطالب الاتحاد بتخفيض الضرائب وتوفير حماية أقوى.

من جهة زيادة التعريفات الجمركية على السلع المصنعة من قبل الشركات الكبيرة (بالمقابل حماية أقل على سلع الشركات المتوسطة والصغيرة)، ومن جهة أخرى، تخفيض التعريفات الجمركية على المواد الخام والمعدّات.[176]

[176] RADWAN, Samir & MABRO, Robert, p. 61.

وبالإضافة إلى ذلك، تعهدت الدولة بموجب القانون رقم 430 لسنة 1953 بإعفاء الشركات المساهمة الجديدة من ضرائب الدخل لمدة سبع سنوات. كما شمل هذا القانون الشركات القائمة التي قامت بزيادة رؤوس أموالها.

X.1.aتطوير نظام الائتمان الصناعي .

لتشجيع الشركات الأخرى، ضمنت الدولة الأرباح لفترة مؤقتة وذلك من خلال إعفاء الفوائد على قروضها. وزادت الدولة ضمان قروض البنوك الصناعية إلى 5 ملايين جنيه، مما يسهل على الشركات الخاصة تمويل المشاريع. بالإضافة إلى ذلك، تم منح تسهيلات ائتمانية للشركات المتوسطة والصغيرة. تم منح الاعتمادات بموجب صيغ مختلفة مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة كل صناعة والمنطقة التي تقع فيها:

- قروض قصيرة الأجل لا تتجاوز 12 شهرا.
- اعتمادات متوسطة الأجل لا تتجاوز 10 سنوات للصناعات القائمة.
- اعتمادات طويلة الأجل لا تتجاوز 20 سنة لإنشاء مؤسسات جديدة الصناعات أو الفروع الجديدة لصناعة قائمة.

وفي عام 1955 بلغ مجموع الاعتمادات الممنوحة من البنك الصناعي 1.844.777 جنيهاً مقابل 1.236.000 جنيه عام 1951. كان لحرب السويس انعكاسات على الحياة الاقتصادية في مصر، منها تباطؤ القطاع الصناعي حيث انخفض مجموع القروض عام 1956 ولم يتجاوز مبلغ 720,160[177] جنيهًا. كما وجدت الدولة نفسها أمام مشكلة نقص العملة الأجنبية اللازمة لشراء المواد الأولية والسلع الرأسمالية. وهكذا تدخلت الحكومة لتقليل هذه العقبة من خلال السماح لوزير الاقتصاد بإصدار سندات خزانة بقيمة 150 مليون جنيه في عام 1955 مع إمكانية رفع المبلغ إلى 200 مليون جنيه، وهو المبلغ الذي سيتم منحه بعد الحصول على إذن من مجلس الوزراء.

لبّت الدولة احتياجاتها من العملات الأجنبية عن طريق وسيلتين:

- توفير العملة من خلال سحب احتياطيات الدولة من العملات الأجنبية.
- الاقتراض من المؤسسات العالمية والبنوك الأجنبية.

---

[177] سحر أحمد حسن، الصناعات الثقيلة محور التنمية في مصر 1974-1954، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 2016، ص.29.

وفي الوقت نفسه لعب البنك المركزي دوراً مهماً في عملية التنمية الصناعية من خلال منح التسهيلات الائتمانية للقطاع الصناعي. كما شاركت البنوك التجارية في العملية التي أصبحت بموجبها كافة الاعتمادات التي قدمتها هذه البنوك خلال الخمسينيات تمثل 20 ٪ من إجمالي الاعتمادات. دعم المجلس الدائم لتنمية الإنتاج الوطني تأسيس شركتين خاصتين: الأولى لصناعة الكابلات الكهربائية حيث قامت الدولة من جهة بتوفير الأرض لإقامة المصنع ومن جهة أخرى، ضم المجلس الوطني مستثمرين فرنسيين ومصريين[178]. وبالنسبة للشركة الثانية (شركة مصر) المخصصة لصناعة الإطارات المطاطية فقد وقعت الدولة عقداً تتعهد فيه بتوريد جميع إطارات الخدمة العامة من هذه الشركة لمدة خمس سنوات.

أعطت كل هذه المبادرات المشجعة التي قامت بها الدولة نتائج مرضية. خلال الفترة 1945-1954، كانت ثلثي استثمارات الشركات في المشاريع الصناعية وحقق النمو الصناعي نسبة 7 ٪. كما شهد مؤشر رأس المال 100 عام 1939، الذي يعتبر مؤشرا للتنمية الاقتصادية، ارتفاعا سريعا عام 1954 حيث وصل إلى 251[179].

الجدول 15: مؤشر الإنتاج الصناعي للفترة 1952-1957 [180]

السنة	المؤشر	معدل النمو
1953-1952	100	-
1954-1953	108,2	8,2
1955-1954	120,7	11,5
1956-1954	129,6	7,4
1957-1956	140,2	8,1

يوضح الجدول أعلاه ارتفاعاً واضحاً في مؤشر الإنتاج الصناعي بنسبة 40 ٪ بين عامي 1952 و1957. ومن ناحية أخرى، ارتفع معدل النمو في الفترة 1954-1955، لكنه تراجع في العام التالي بسبب حرب السويس عام 1956. وبالمقابل احتفظ هيكل الإنتاج بنفس خصائص الدولة النامية التي تتميز بإنتاج السلع الاستهلاكية وبدرجة أقل بكثير التجهيزات والمعدات. وتم تحقيق أكثر من نصف

178 المرجع نفسه.

179 COTTON-DJOUFELKIT, Hélène, « L’industrialisation de l’Égypte au XXe siècle », in Égypte/Monde arabe, Deuxième série, 4-5 | 2001, mis en ligne le 08 juillet 2008.

180 RADWAN, Samir& MABRO, Robert, p. 120.

معدل النمو من خلال صناعتين: تصنيع الأغذية والغزل والنسيج. كما شكل ارتفاع الدخل الصناعي مقارنة بالدخل القومي خلال هذه الفترة مؤشرا على الجهود المبذولة في القطاع الصناعي.

الجدول 16: الدخل الصناعي نسبة للدخل القومي[181]

السنة	الدخل القومي بالمليون جنيه	الدخل الصناعي بالمليون	المعدّل
1952	748,1	68,0	9,0 %
1953	780,5	80,0	10,2 %
1954	768,5	100,4	13,0 %
1955	899,8	110,0	12,2 %
1956	913,1	111,6	12,2 %

ونلاحظ في الجدول أعلاه أن الدخل الصناعي شهد زيادة واضحة في الفترة من عام 1952 إلى عام 1955، إلا أن الاتجاه تباطأ في عام 1956. لكن كل هذه الإجراءات والقوانين التي اتخذتها الحكومة المصرية لم تعط النتيجة المرجوة فيما يتعلق بالمستثمرين الأجانب. فلم يسارعوا في الاستثمار وبقيت مشاركتهم خلال هذه الفترة منخفضة جداً نسبياً. والحقيقة أن إجمالي الأموال الأجنبية الجديدة لم تتجاوز مبلغ ستة ملايين جنيه مصري. ويعود تردد المستثمرين الأجانب في الاستثمار في مصر إلى الوضع السياسي الذي شهدته مصر خلال هذه الفترة.

فمن ناحية، كان الاهتمام الرئيسي للنظام الجديد خلال العامين الأولين بعد الثورة هو تعزيز موقفه السياسي في مواجهة الأحزاب السياسية الأخرى، وكذلك التعامل العلاقات السيئة مع بريطانيا. ومن ناحية أخرى، تسبب الإصلاح الزراعي في خلق حالة من عدم الثقة لدى المستثمرين الأجانب، على الرغم من كل الإجراءات التحفيزية التي أطلقتها الدولة فيما بعد.

بالإضافة إلى أن الاستثمار في القطاع العقاري الذي يمثل دائمًا أرباحًا سريعة وبسيطة وآمنة بقي المجال المفضل للمستثمرين.

في عام 1954، بلغ إجمالي الاستثمار في العقارات 40 مليون جنيه. وفي العام التالي، ارتفع هذا المبلغ إلى 42.5 مليون جنيه وإلى 51.4 مليون جنيه في عام 1956.

[181] سحر أحمد حسن، ذكر سابقًا، ص.27.

وخلال الفترة 1952-1956، سعت الدولة إلى الحفاظ على نظام الإنتاج السائد قبل الثورة. تميزت هذه الفترة بحرية الاستثمار الخاص والرأسمالية السابقة. إلا أن الدولة تدخلت بعدة طرق: بيع العملات الأجنبية للشركات الصناعية بسعر الصرف الرسمي، وحظر تصدير بعض المواد الخام ومثلها بالنسبة للواردات، إلا بموافقة وزارة التجارة والصناعة. واتسمت هذه الفترة برغبة الدولة في جذب رؤوس الأموال الأجنبية وتشجيع القطاع الخاص للتوجه نحو القطاع الصناعي. وكان دور الدولة يقتصر على بعض الصناعات الكبيرة وعلى ضمان البنية التحتية.

X.1.b. التدابير الاجتماعية

وعلى الرغم من أن الدولة شجعت العمال بقوة على الانضمام إلى النقابات، إلا أنها استمرت في لعب دور النقابة وإدارة كافة المسائل المتعلقة بوضع العمال. واقتصر دور النقابات، خلال هذه الفترة، على التحقق من احترام الشركات لقوانين العمل. وفي عام 1953، حددت الدولة الحد الأدنى للأجور 25 قرشًا يوميًا لتحسين وضع العمال، خاصة بعد الإجراءات التقييدية المتعلقة بالأنشطة النقابية، لكن هذا لم يتم تنفيذه إلا في أوائل الستينيات.
وفي عام 1955، اعتمدت الحكومة مشروع قانون أعده المجلس الاستشاري العمالي. حل هذا القانون الاجتماعي الجديد محل قانون عام 1950 ويضمن حقوق العمال في حالة المرض أو الوفاة. وتم تطبيقه في القاهرة والإسكندرية وفي الشركات التي يزيد عدد العاملين فيها عن 50 عاملاً. وتتم إدارة التأمين الاجتماعي من قبل شركة ادخار مستقلة، ويتم تمويل تأمين العمال من مبالغ يدفعها أصحاب الأعمال والعمال[182]، في حين بلغت مساهمة صاحب العمل 17 ٪. وفي الوقت نفسه، حصل العمال على حق الحصول على أرباح من الشركات التي عملوا فيها بنسبة تصل إلى 25 ٪ على شكل أرباح 10 ٪ نقداً، فضلاً عن المزيد من المزايا فيما يتعلق بالإجازات.

X.1.c. توزيع اليد العاملة

عام 1957 لم يتجاوز عدد السكان الفاعلين 30 ٪ من إجمالي السكان، أي ما يعادل سبعة ملايين نسمة. وتوزعت اليد العاملة على مختلف مجالات النشاط الاقتصادي، كما يتضح من الأرقام التالية:

182 O'BRIEN, p. 75.

الجدول 17: توزيع القوى العاملة[183]

قطاعات العمل	القوة العاملة بالآلاف
الزراعة	3929
خدمات عامة	1286
التجارة	669
الصناعات التحويلية	596
مواصلات واتصالات	243
البناء	146
المناجم والوظائف	13
كهرباء وغاز	9
قطاعات أخرى	139

وتشير المعطيات في الجدول أعلاه إلى أن الزراعة استوعبت أكثر من نصف السكان العاملين. يليه قطاع الخدمات العامة، من ناحية أخرى، استوعب القطاع الصناعي فقط 11 ٪ من السكان العاملين، والتي تعتبر نسبة منخفضة. تعكس الأرقام المتعلقة بتوزيع العمالة اقتصادًا غير متوازن حيث يهيمن النشاط الزراعي على الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

X.2. الفترة 1957-1960: التخطيط الصناعي

قبل أن نتناول بالتفصيل تطور القطاع الصناعي خلال هذه الفترة، سنرى التغيرات السياسية التي ظهرت من خلالها تدابير اقتصادية جديدة وخاصة الصناعية.

في البداية دستور 1956، ثم تأسيس حزب الاتحاد الوطني، وأخيراً الوحدة بين مصر وسوريا الذي سنتناوله لاحقاً.

تم وضع الدستور الجديد في بداية عام 1956؛ وتضمن بنوداً حددت فيها التوجهات الاقتصادية الجديدة. وأكد البند السابع أن الدولة نظمت خططاً متقنة تراعي مبادئ العدالة الاجتماعية والهادفة الى تحسين مستوى المعيشة. ورغم أن البند الثامن يعترف بالحق في الملكية الخاصة والقطاع الخاص، إلا أن للدولة الحق في التدخل لضمان المصلحة العامة. كما نص البند العاشر على ضرورة ضمان التنسيق بين القطاعين الخاص والعام لضمان نجاح تحقيق الأهداف الاجتماعية وتحسين الوضع العام.

---

183 DOWIDAR, Mohammed, « Le développement économique de l’Égypte depuis 1952 », Tiers Monde, 1964, N°18, p. 256.

وفي 28 مايو/ أيار 1957، أنشئ الاتحاد القومي بمرسوم رئاسي، وحددت المادة الأولى أن هدف الحزب السياسي الجديد هو: "تحقيق أهداف ثورة 23 يوليو 1952، قيام مجتمع ديمقراطي متعاون، متحرر من كل استغلال سياسي واجتماعي واقتصادي.[184]" حلّ حزب الاتحاد القومي محل هيئة التحرير وتم تعيين أنور السادات أمينا عاما للحزب الجديد. وتضمنت الانتخابات عنصرين جديدين: من ناحية، مشاركة المرأة حيث تمكنت لأول مرة من الوصول إلى صناديق الاقتراع وكان التصويت إلزاميا. ومن ناحية أخرى، كانت أغلبية المرشحين تنتمي إلى الطبقة البرجوازية الوسطى. وبما أن القانون الجديد فرض إيداع خمسين جنيهاً مصرياً، فقد أصبح تواجد مرشحين ينتمون إلى الطبقات المحرومة أمراً نادراً. وتم انتخاب امرأتين فقط وأربعة عمال وسبعة موظفين[185].

ووفقا لأنور عبد الملك، كانت البرجوازية المصرية ممثلة بقوة ومتنوعة بعد الانتخابات التشريعية، بوجود ممثلين عن البرجوازية والصناعيين والمهن المصرفية الليبرالية: 16 وزيرا، و46 محاميا، و10 تجار، و8 قضاة، و20 موظفا كبيرا، و40 عمدة قرية، 9 صناعيين، إلخ. كما تميزت هذه الفترة بتغير الموقف السياسي للدولة المصرية تجاه الغرب، بعد أزمة السويس من خلال سلسلة من التمصير وتأميم ممتلكات الغربيين، وأصبح دور الدولة في الحياة الاقتصادية حاضراً أكثر فأكثر.

صدرت ثلاثة قوانين في 15 يناير 1957، تقضي بتحويل البنوك التجارية وشركات التأمين والمؤسسات التجارية إلى شركات مساهمة مصرية[186]. وبعد بضعة أشهر، في نفس العام، تمت مصادرة البنوك الفرنسية والبريطانية وبيعها للبنوك المصرية. على سبيل المثال، اشترى بنك القاهرة بنك كريدي ليونيه والكومبتوار الوطني في باريس، واشترى بنك الإسكندرية بنك باركليز، واشترت الهيئة الاقتصادية البنك العقاري المصري (الذي يديره الفرنسيون)[187].

وكذلك بالنسبة لشركات التأمين حيث تم إنشاء ثلاث شركات مصرية لشراء شركات التأمين الفرنسية والبريطانية. وفي الواقع، حتى هذا التاريخ، من بين 200 شركة تأمين موجودة في مصر، كانت 13 شركة فقط مصرية. وهكذا استطاعت الدولة في عام 1958 السيطرة على كافة البنوك التجارية التي

---

184 ABDEL MALEK, Anouar, Égypte société militaire, p. 117.
185 BALTA, Paul & ROULEAU, Claudine, La vision nassérienne, p. 115.
186 ABDEL MALEK, Anouar, Égypte société militaire, p. 110.
187 المرجع نفسه.

كانت قروضها تمثل نصف القروض الممنوحة من البنوك التجارية، دون أن ننسى شركات التأمين الخمس التي كان نشاطها يمثل أكثر من 80 ٪ من إجمالي عمليات التأمين في مصر.

X.2.a. إنشاء وزارة الصناعة

وعلى الرغم من أن المجلس الدائم لتنمية الإنتاج الوطني أسس عمله على قواعد جيدة وأن أعضائه كانوا رجالاً أكفاء على أعلى مستوى، إلا أنه وجد نفسه أمام عقبات يصعب التغلب عليها. أولاً، لم يكن لديه الإمكانيات التي تمكنه من وضع خطة التصنيع بالتنسيق مع الإطار العام لخطة التنمية الاقتصادية. ثم لم تكن لديه وسائل الرقابة على المؤسسات الصناعية وجودة إنتاجها، وذلك لعدم صلاحيته لأنه لم يكن له الحق في إصدار قوانين تسهل له الرقابة، مع أنه كان مؤسسة رسمية. لذلك، أصدر الرئيس المصري في عام 1956 القانون رقم 2 لإنشاء وزارة الصناعة، وذلك بفصل وزارة التجارة والصناعة السابقة إلى وزارتين، واحدة للتجارة والأخرى للصناعة. وتمت تسمية عزيز صدقي وزيراً للصناعة من قبل عبد الناصر.

تولت وزارة الصناعة مهمة كل ما يتعلق بالتصنيع في مصر واستغلال ثرواتها المعدنية. وكانت المهمة الأولى هي وضع خطة شاملة لتعزيز الصناعة في مصر ضمن الإطار العام لخطة التنمية الاقتصادية. وتجاوزت مسؤولية وزارة الصناعة مسؤولية المجلس الدائم للإنتاج حيث كان لها الصلاحية في فرض الرقابة الفعالة على كافة المنشآت الصناعية. ومن ناحية أخرى، تم إلغاء المجلس الدائم لتنمية الإنتاج الوطني عام 1957 وحل محله هيئتان: المجلس الاقتصادي ولجنة التخطيط الوطني.

كانت مهمة المجلس الاقتصادي إنشاء شركات جديدة وكان مسؤولاً عن إدارة الشركات المؤممة في نفس الوقت. أما لجنة التخطيط الوطني فقد تم تكليفها بتحديث الخطة الأولى للقطاع الصناعي. تم وضع الخطة الصناعية الأول للفترة 1960-1957. وشملت جزءاً غير مكتمل من المشاريع التي تم تبنيها عام 1953، والمشاريع الجديدة التي أطلقتها وزارة الصناعة أو المجلس الدائم السابق والمشاريع الصناعية التي تبناها القطاع الخاص.

X.2.c. الأهداف الرئيسية للخطة

• إنشاء الصناعات الثقيلة .

• تطوير صناعة السلع الاستهلاكية للسوق المحلي بما يحقق الاكتفاء الذاتي بدلاً من استيرادها وهو ما من شأنه تجنب الحاجة للعملة الأجنبية.

• التوسع في بعض الصناعات المخصصة للتصدير لضمان أمرين من ناحية، توفير العملات الأجنبية، ومن ناحية أخرى زيادة الدخل القومي.

• حددت الخطة هدف زيادة معدل النمو السنوي للإنتاج الصناعي من 6 ٪ إلى 16 ٪ وزيادة حصة القطاع الصناعي في الدخل القومي من 11 ٪ إلى 19 ٪ خلال السنوات الخمس المقبلة.

• زيادة فرص العمل من أجل خفض نسبة البطالة السائدة قبل الثورة.

•

الجدول 18: توزيع الاستثمارات حسب الصناعة في الخطة الأولى 1957-1960 [188]

الصناعة	الاستثمارات المقررة	المشاركة الحكومية
الغذائية، الكيماوية،الورق، المطاط	7,9	0
خشب، منتجات غير معدنية	42,5	5,9 (14%)
الأنسجة	22,7	0
هندسية، معادن أساسية، كل المنتجات المعدنية، المعدات،النقل، الآلات	41,2	18,5 (45%)

بلغ إجمالي عدد المشاريع 115 مشروعًا بقيمة 114.2 مليون جنيه. ووفقاً للجدول أعلاه، بلغت مساهمة الدولة مبلغ 24.4 مليون جنيه. وتركزت مشاركتها في الصناعات التحويلية المتعلقة بالمنتجات الهندسية وغير المعدنية. وفقًا لتقرير قدمته وزارة الصناعة في عام 1960، من إجمالي 115 مشروعًا مخططًا، تم الانتهاء من 39 فقط (ما يقرب من 34٪ من المشاريع المخططة) بتكلفة 74.9 مليون جنيه قبل عام 1960 وبدؤوا بالإنتاج فعليًا، في حين تم صرف مبلغ قدره 49.6 مليون جنيه في مشاريع مختلفة لم تصل بعد إلى مرحلة الإنتاج. يشير المبلغ الإجمالي إلى وجود زيادة قدرها 10 ملايين جنيه عما كان مخططًا له في البداية[189].

وبحسب رضوان ومابرو فإن المشاركة الحقيقية للدولة في المشروعات الصناعية خلال الفترة 1956-1960 غير معروفة، وربما وصلت إلى 30 إلى 40 ٪ من إجمالي الاستثمارات.

[188] RADWAN, p. 67.
[189] المرجع نفسه.

وكان العائق الأكبر أمام الدولة في تنفيذ الخطة الصناعية هو التمويل. وللقيام بذلك، تولت الدولة تمويل المشاريع المتعلقة بالصناعات الثقيلة بالاعتماد على مصدرين. وكان المصدر الأول هو الموارد العامة لتمويل 61 ٪ من التكلفة الإجمالية. المصدر الثاني عن طريق الحصول على العملات الأجنبية عن بواسطة القروض والمساعدات. وهكذا تم توقيع اتفاقيات مع الاتحاد السوفييتي، وتشيكوسلوفاكيا، وألمانيا الفيدرالية، وألمانيا الديمقراطية، واليابان، وإيطاليا، والمجر.

في عام 1958، منح الاتحاد السوفييتي مصر قرضًا بقيمة 162 مليون جنيه، على أن يتم سداده على مدى خمس سنوات. تم تخصيص الاعتماد لشراء التجهيزات والمعدات اللازمة للمصانع وبدأت الدفعة الأولى من السداد بعد عام واحد من الانتهاء من تركيب المصنع. بلغت قيمة قرض ألمانيا الشرقية 45 مليون جنيه، وبلغت قيمة قرض اليابان 12.5 مليون جنيه، وبلغ قرض ألمانيا الغربية 7.5 مليون جنيه [190]

وتضمنت الاتفاقية المبرمة بين الاتحاد السوفيتي ومصر 75 مشروعًا صناعيًا منها:

- مصنع متكامل لإنتاج معدات النسيج.
- مصنع لإنتاج الكابلات النحاسية لخطوط الكهرباء الهوائية.
- تصميم ماكينات لمصنع الورق والطباعة .
- مصنع لتصنيع ورق وصقل المعادن والخشب.

وكان الائتمان الممنوح من ألمانيا الشرقية مخصصًا للصناعات الكيميائية والهندسية، وكان الائتمان الممنوح من اليابان مخصصًا لمصنع السكر وحفظ الأسماك. ومع نهاية الخمسينيات بلغ إجمالي المشاريع المنجزة 105 مشروعات في مختلف القطاعات كما يوضح الجدول أدناه خلال الفترة 1957-1960:

الجدول 19: المشاريع الصناعية التي تم تنفيذها بين عامي 1957 و1960 [191]

الصناعة	عدد المشاريع	التكلفة الكلية بالجنيه
البترولية	3	9,166,000
استخراج المعادن	9	416,000

[190] سحر أحمد حسن، ذكر سابقًا، ص.67.
[191] المرجع نفسه، ص.

الصناعة	عدد المشاريع	التكلفة الكلية بالجنيه
الصناعات الغذائيه	24	2,478,000
الكيميائية	16	8,929,000
الهندسية	30	34,687,000
المعدنية	11	395,000
الغزل والنسيج	7	27,100,000
مراكز التدريب	5	294,000
الإجمالي	105	83,465,000

وبحسب الجدول 235 يتصدر القطاع الهندسي المرتبة الأولى من حيث التكلفة الاستثمارية بما يقارب 41.55 ٪ من التكلفة الإجمالية. يليه الغزل والنسيج في المركز الثاني بنسبة 32 ٪ من التكلفة الإجمالية.

X.2.c. تنظيم القطاع الصناعي

ومن أجل ضمان سياسة صناعية أكثر فعالية، فرضت الدولة سيطرتها على إدارة واستثمار الشركات الصناعية. وهكذا، في عام 1957، أصبحت جميع العقارات الصناعية والتجارية خاضعة لهيئة صناعية واحدة. وشمل ذلك 31 شركة صناعية: بعض الشركات تم إنشاؤها مؤخرًا بمشاركة رأس المال الخاص، وبعضها الآخر كان جزءًا من الشركات الفرنسية والبريطانية التي تمت مصادرتها مؤخرًا وتمصيرها بعد حرب السويس، وأخيراً شركات تابعة للقطاع العام، مثل شركة مصفاة النفط. وفي عام 1959 بلغ عدد الشركات المملوكة للهيئة الصناعية 57 شركة منها 10 شركات تملك الدولة فيها أكثر من 25 ٪.

وتضم هيئة الصناعة مجموعة صناعية من صناعات الصلب والكيماويات والنسيج والمعادن. يمثل إنتاجها ثلث إجمالي الإنتاج الصناعي ويوفر العمل 20٪ من اليد العاملة. وقد استطاعت الدولة ممارسة سلطتها داخل الشركات التي تملك 25 ٪ من رأس مالها من خلال الهيئة الصناعية، وكانت تقوم بتعيين مديري وأعضاء مجالس إدارة هذه الشركات. وحتى في الشركات التي لا تملك الدولة فيها 25 ٪، كان لها ممثلها الخاص في مجلس الإدارة[192]. ومن ناحية أخرى، بالنسبة للشركات التي تمتلك الدولة 25 ٪

[192] O'BRIEN, p. 101.

من أسهمها، فقد تم إلزامها بتقديم تقرير عن كافة القرارات المتعلقة بنشاطها الاقتصادي. من الصعب تقييم الطبيعة الحقيقية للعلاقة بين المنظمة الصناعية من جهة وإدارة الشركات التابعة للمنظمة من جهة أخرى؛ إن كانت علاقة سلطة وسيطرة أو تعاون من أجل تحقيق التنسيق بين القطاعين العام والخاص. ووفقا لأوبراين، فإن الأمر المؤكد هو أن الدولة أعطت الهيئة الصناعية صلاحيات كافية فيما يتعلق بسياسات الشركة لضمان مساهمتها في خطة التنمية الاقتصادية بشكل أفضل.

وأيضا تدخلت الدولة من خلال بنك مصر في القطاع الصناعي حيث كانت تمتلك جزءا من أسهمه منذ تدخلها لإنقاذ البنك خلال الأزمة التي عرفها بعد الحرب العالمية الثانية. كان يدير البنك كلاً من أحمد فؤاد، ومحمد العتال، ومحمد رشدي، الذين تم تعيينهم من قبل مجلس الثورة عام 1952. وقد تمت مضاعفة رأسمال البنك بين عامي 1952 و1960 وتضاعف من مليون إلى مليوني جنيه في عام 1960. خلال هذه الفترة ارتفع صافي أرباح البنك من 788.000 جنيه إلى 1.153.000 جنيه. وكما ذكرنا في الجزء الأول فقد شارك البنك في إنشاء شركات صناعية مهمة منها المنسوجات حيث تجاوز إنتاج مجموعة مصر 25 ٪ من إجمالي الإنتاج في مصر. علاوة على ذلك، فإن 20 ٪ من شركة الحديد والصلب الجديدة بحلوان كانت مملوكة لمجموعة مصر[193].

خلال حرب السويس، صادرت الدولة المصرية البنوك وشركات التأمين التابعة للفرنسيين والبريطانيين. وبذلك وجدت الحكومة نفسها تمتلك أغلبية أسهم سبعة بنوك تجارية وبنكين آخرين هما بنك كريدي فونسييه والبنك العقاري بالإضافة إلى خمس شركات تأمين. صدرت العديد من القوانين بعد عام 1956 الهدف من تمصير الشركات الخاصة. قانون 1947 الذي سبق تعديله عام 1953 تم تعديله مرة أخرى بالقانون 114 لسنة 1958 وكان يتضمن:

- تغيير في عدد المدراء داخل الشركة الصناعية، فبدلاً من 40 ٪ طبقاً لقانون عام 1947، يجب أن يكون أغلبية المدراء، وعددهم سبعة كحد أقصى، من المصريين.
- القانون الجديد يمنع مدير الشركة من الجمع بين عدة مناصب.
- ألا يزيد راتب المدير عن 2500 جنيه.

[193] ABDEL MALEK, Anouar, L'Égypte société militaire, p. 114.

وفي عام 1957 أيضًا، ألزم القانون رقم 7 الشركات بتخصيص 5 ٪ من أرباحها لشراء السندات الحكومية ومشاركة المساهمين في ربح بقيمة 5% من رأس المال[194]. وقد أثمرت كل هذه التدابير، إذ حقق القطاع الصناعي نتائج ملحوظة. وبلغ معدل نمو الإنتاج 5.7 ٪ خلال الفترة 1956-1959.
حتى عام 1956، كان الإنتاج الصناعي في مجال المنسوجات هو الأكثر نمواً، ولكن منذ عام 1956 حققت الصناعات الأخرى معدلات نمو كبيرة.

الجدول 20: نمو الإنتاج الصناعي خلال الفترة 1956-1959[195]

السنة	مؤشر الإنتاج
1956	130
1957	137
1958	151
1959	157

المصدر: النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي المصري.

شكلت الصناعة 20 ٪ من الناتج القومي الإجمالي. لكن إذا قارنا الإنتاج بدول أخرى مثل تركيا أو غيرها من الدول النامية، فسنجد أن المعدل لا يزال منخفضاً مقارنة بهذه الدول. وفي نهاية هذه المرحلة، في 1959-1960، كانت الاستثمارات الصناعية تمثل 30 ٪ من إجمالي الاستثمارات. حيث وفرت الدولة أغلبية رأس المال اللازم للاستثمارات بنسبة 74 ٪. بينما في الفترة 1952-1953 كان الوضع عكس ذلك حيث أن معظم رأس المال كان يقدمه القطاع الخاص بقيمة 72 ٪. وتعكس هذه النسب الدور المتنامي للدولة في القطاع الصناعي. وكانت الأنشطة الرئيسية للقطاع الخاص دائما في العقارات والنقل البري والبحري، وفي التركيب والتجهيز للصناعات الصغيرة وخاصة في كل ما يتعلق بالخدمات المالية والتجارية، في حين كانت الدولة مسؤولة عن توفير كل رأس المال الجديد اللازم للاستثمارات الكبيرة في الصناعة.
ومن ناحية أخرى، ظلت غالبية الصناعة يهيمن عليها الإنتاج الذي يتطلب الكثير من المواد الخام وفي الوقت نفسه القليل من التكنولوجيا. وأدى ذلك إلى انخفاض معدل القيمة المضافة[196]. ويبين الجدول

[194] COTTON-DJOUFELKIT, Hélène, « L'industrialisation de l'Égypte au XXe siècle », op.cit.
[195] MABRO, op.cit., p. 147.
[196] COTTON-DJOUFELKIT, Hélène, « L'industrialisation de l'Égypte au XXe siècle », op.cit.

التالي قيمة الإنتاج الإجمالي والقيمة المضافة لعدد من المنتجات الصناعية حسب تقدير لجنة التخطيط الوطني.

الجدول 21: الإنتاج الصناعي وإجمالي القيمة المضافة بملايين الجنيهات[197]

الصناعة	القيمة الإجمالية للإنتاج المحلي	قيمة الإنتاج المطلوبة	القيمة المضافة
حلج وعصر القطن	149,7	145,8	3,9
الغزل والنسيج	160,3	113,2	47,2
الغذائية	419	351,5	67,5
الورق	2,9	1,8	1,1
الصناعة الكيميائية	31,2	18,3	12,9
البترول	43,3	22,1	21,2
الآلات	8,3	2,9	5,4
الجلد والمطاط	14,8	11,2	3,6
منتجات معدنية	18,4	12,1	6,3

يوضح الجدول أعلاه أنه على الرغم من الإنتاج الكبير في حلج وعصر القطن، إلا أن القيمة المضافة منخفضة. وتتصدر الصناعات الغذائية والغزل والنسيج قائمة الناتج الإجمالي ذات القيمة المضافة المرتفعة نسبياً، وهو ما لا ينطبق على الصناعات الأخرى التي تكون فيها القيمة المضافة منخفضة. معدل القيمة المضافة الإجمالية للإنتاج الإجمالي منخفض للغاية.

أصبحت الشركات الخاصة تتمتع باستقلالية أقل فأقل، فقدر صدر قانون جديد يتعلق بإلزام جميع الشركات بالحصول على ترخيص من الحكومة للتأسيس ولأي تغيير يتعلق بوضع الشركة: تعديل أو توسيع أو تغيير الإنتاج وخاصة للشركات التي يتعلق إنتاجها بالضروريات الأساسية.
ورغم أن الخطة المعلنة تقترح تأسيس صناعة تعتمد على التخطيط الجيد، إلا أن وزارة الصناعة لم تحدد كيفية تنفيذ الخطة ولا ما هي ترتيبات التمويل للخطة. من ناحية أخرى، أعلن الوزير أن تحقيق الأهداف المحددة يتطلب تشجيع رؤوس الأموال على الاستثمار في المشروعات الصناعية والتعاون مع رجال الأعمال. ومع ذلك، لم يتم استشارة هؤلاء في أي وقت حول طبيعة الخطة ولم يتم إنشاء أي مؤسسة لتسهيل التعاون بين القطاعين العام والخاص[198].

---

197 HANSEN, p. 121.
198 O'BRIEN, p. 216.

XIالتجارة الخارجية والميزان التجاري .

يوضح الجدول التالي قيمة (الصادرات والواردات) والعجز التجاري خلال الفترة 1952-1959. القيم بمليون جنيه والسعر الجاري.

الجدول 22: الصادرات والواردات في فترة 1952-1959[199]

السنة	الصادرات	الواردات	عجز الميزان التجاري	التجارة الخارجية	الإنتاج المحلي الإجمالي
1952	150,2	227,7	-77,5	377,9	806
1953	142,6	178,0	-37,4	320,6	847
1954	143,9	164,5	-20,7	308,4	920
1955	146	187,3	-40,3	333,3	965
1956	142,3	186,1	-43,8	328,4	1067
1957	171,6	182,3	-11,0	354,2	1126
1958	166,3	240,2	-73,9	406,5	1157
1959	160,5	222,2	-61,7	382,7	1285

وتشير بيانات الجدول أعلاه إلى أن عجز الميزان التجاري انخفض بين عامي 1952 و1957، وذلك بسبب الانخفاض الحاد في الواردات بسبب زيادة الإنتاج المحلي. كما انخفضت نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي بشكل حاد خلال نفس الفترة: في عام 1952 كانت 9.6 ٪ وفي عام 1959 انخفضت إلى 4.8 ٪. وبلغت قيمة التجارة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي 46 ٪ عشية الثورة. وانخفضت هذه النسبة إلى 30 ٪ خلال الفترة ما بين 1956 و1959، وذلك بسبب الانفكاك مع السوق العالمية. ولكن مع زيادة في التجارة بين مصر ودولة الإمارات العربية
المتحدة و دول الشرق، في نفس الوقت انخفاض واضح في التجارة بين مصر والغرب.[200]

XII. الإجراءات الاجتماعية

199 النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي، المجلد 33، 1980، ص.240، والكتاب السنوي للإحصاء 1952-1965، ص.227، في كتاب:فاروق عبد الخالق، الاقتصاد المصري من عهد التحديث إلى الامتيازات والخصخصة، دار العروبة، القاهرة، 2004، ص.12.

200 فاروق عبد الخالق، ذكر سابقًا، ص.22.

خلال هذه الفترة، اعتمدت الدولة سلسلة من القوانين بهدف تحسين ظروف عمل العمال. وفي عام 1958، تم اعتماد قانون جديد بشأن التأمين ضد الحوادث. وتم تعديل هذا في عام 1959 بموجب القانون 92 لتنظيم وضع العمال فيما يتعلق بالتأمين الاجتماعي، على اعتبار أن جميع الموظفين يجب أن يكونوا مشمولين بالتأمين. تبلغ مساهمة تأمين صاحب العمل 10.1 ٪ من راتبه، منها 5 ٪ تدفع لمعاش الشيخوخة[201]. صدر قانون آخر عام 1959، القانون 91، يهدف إلى تحديد ساعات العمل 48 ساعة أسبوعيًا وتم تعديله في عام 1961 إلى 42 ساعة أسبوعيًا. وعلى المستوى الاجتماعي ارتفعت تكاليف المعيشة بنسبة 7 ٪، فيما ارتفعت الرواتب بنسبة 12 ٪ خلال الفترة 1955-1960.

XIII. الجمهورية العربية المتحدة

تميزت الفترة من 1957 إلى 1967 بالمد القومي العربي. وبالفعل اتحدت مصر مع سوريا عام 1958 تحت اسم الجمهورية العربية المتحدة. وفي وقت لاحق، انضم إليهما اليمن لتشكيل الفيدرالية العربية المتحدة. لاحقاً الانفصال عن سوريا عام 1961 دفع عبد الناصر إلى الدعوة إلى إنشاء الاتحاد الاشتراكي العربي الذي حل محل الاتحاد القومي. ثم اتفقت كل من مصر وسوريا والعراق على الوحدة بينهم ولم تدم إلّا عدة شهور في عام 1963.

أولا سنحاول فهم الأسباب والظروف التي دفعت سوريا إلى اتخاذ هذه الخطوة.

كانت سوريا تحت الانتداب الفرنسي من عام 1920 حتى عام 1946. واتسمت الفترة التي أعقبت الاستقلال بعدم الاستقرار الدستوري والسياسي، والانقلابات المتعاقبة، وفي الوقت نفسه، التوترات الناجمة عن الوضع السياسي الخارجي المقلق. في عام 1949 قام حسني الزعيم [202] بأول فصل من سلسلة من الانقلابات. تمت إزاحة حسني الزعيم من قبل سامي الحناوي [203] الذي تم قلبه من قبل أديب الشيشكلي وبقي في السلطة لفترة سنتين فقط[204].

---

[201] BENT, Hansen, p. 141.

[202] ولد حسني الزعيم 1887-1949 في حلب، واصل دراسته العسكرية في فرنسا قبل أن يلتحق بالجيش التركي في سوريا. كان أول عسكري يصل إلى السلطة بعد الانقلاب على الرئيس شكري القوتلي عام 1949. وكان انقلابه الحلقة الأولى في سلسلة طويلة من عدم الاستقرار السياسي في سوريا.

[203] سامي الحناوي: 1898-1950 من مواليد حلب، كان ضابطاً في الجيش وقائد الانقلاب الذي أطاح بحسني الزعيم في كانون الأول/ديسمبر 1949 بمساعدة أعضاء في الحزب الوطني الاشتراكي السوري. ومنهم أديب الشيشكلي. تم اغتياله في لبنان.

[204] أديب الشيشكلي (1909-1964) كردي من حماة في سوريا. واصل دراسته في الكلية العسكرية بدمشق. كان من أوائل المنضمين إلى الحزب الوطني الاشتراكي السوري. وقام فيما بعد بتسليم رئيس الحزب أنطون سعادة إلى السلطات اللبنانية. وفي عام 1949، كان هو من قام بالانقلاب على سامي الحناوي. أسس الحكم العسكري وحل معظم الأحزاب السياسية. وفي عام 1954، أطيح به بانقلاب عسكري وانتهى به الأمر في المنفى.

وشهدت البلاد انقلابات أخرى حتى وصول شكري القوتلي عام 1955[205].

حتى عام 1950، كانت سوريا تخضع لدستور عام 1930 الذي صدر تحت الإشراف الفرنسي. أنتج الدستور الجديد لعام 1950 صورة مستقلة للبلاد ذات مبادئ برلمانية. ألغى أديب الشيشكلي الدستور الذي تم اعتماده مؤخراً، وتم إنشاء دستور آخر عام 1953، لكن هذه المرة اعتمد على النظام الرئاسي. عام 1954، العودة إلى دستور 1950 والحياة النيابية بعد الانقلاب الذي أطاح بأديب الشيشكلي ونفذه ضباط شباب. انتصار عبد الناصر في حرب السويس، منحه شعبية عالية في الدول العربية. وفي الوقت نفسه، كانت سوريا تمر بوضع سياسي صعب: التوتر مع إسرائيل، ومع تركيا، والتهديد بحلف بغداد (24 فبراير 1955)، مما أثار غضب الدول العربية، وخاصة عبد الناصر، الذي رأى في هذا التحالف تهديدًا لأهدافه المتمثلة في الحد من النفوذ البريطاني في الشرق الأوسط وتهديدًا للقومية العربية. واتهم ناصر العراق بخيانة الأمم العربية من خلال التحالف مع المملكة المتحدة.

XIII.1. التقارب بين مصر وسوريا

تم أول اتفاق بين سوريا ومصر خلال مؤتمر باندونغ عام 1955، عندما تبنت حكومتا البلدين نفس الموقف السياسي من حلف بغداد. وفي 20 مارس من العام نفسه زار وفد مصري برئاسة صلاح سالم سوريا، وتم التوقيع على إعلان مشترك يؤكد على عدة نقاط رئيسية منها: إقامة تعاون اقتصادي عربي، وضمان الدفاع المشترك، ودعوة الدول العربية الأخرى للانضمام إلى هذا التعاون. ومن أجل ضمان التعاون الدفاعي بين البلدين، خاصة في مواجهة الخطر الناشئ عن حلف بغداد، بدأت سوريا ومصر مفاوضات في أيلول/ سبتمبر 1955، أسفرت عن توقيع اتفاقية دفاع مشترك بين البلدين. بالنسبة لعبد الناصر، كان هذا الاتفاق بداية لمستقبل جديد بين البلدين:

هذا الاتفاق هو مقدمة لمستقبل جديد، فالتاريخ يبين لنا أنه إذا اتحدت سوريا ومصر فإنهما تستطيعان حماية العالم الشرقي من كل الأخطار التي قد تهدده. وهذا بالضبط ما حدث في العهد الصليبي، عندما

[205] درس شكري القوتلي، 1891-1967، العلوم السياسية في إسطنبول. بدأت رحلته السياسية بانضمامه إلى رابطة الشباب العربي التي شكلها القوميون العرب في باريس عام 1911. وفي عام 1931، انضم إلى حزب الكتلة الوطنية المعارض. تولى رئاسة سوريا لفترتين: 1943-1949 و1955-1958.

تحالفت سوريا مع مصر، استطاعتا معا حماية العالم الإسلامي من الأخطار التي يواجهها. واليوم ستحمي سوريا ومصر العالم العربي من الصهيونية[206].

بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك أزمة عام 1957 عندما وقعت سوريا عقدًا مع تشيكوسلوفاكيا بشأن إنشاء مصفاة للنفط. وفي نفس العام، في أغسطس/ آب، أبرمت سوريا اتفاقية شراء أسلحة مع الاتحاد السوفييتي. وحذر الأخير سوريا من تواجد قوات عسكرية تركية على الحدود السورية بنية توجيه ضربات إسرائيلية تركية ضد سوريا التي قبلت الدعم من السوفييت الذين أرسلوا سفينتين حربيتين. وفي الوقت نفسه، أرسلت مصر وحدات من جيشها، وأعلن عبد الناصر في سبتمبر/ أيلول: "سندافع عن سوريا بلا حدود أو قيود".

XIII.2. المفاوضات بين البلدين

كان الحزبان الأقوى في سوريا هما حزب البعث، وهو حزب اشتراكي تأسس في دمشق في الأربعينيات على يد ميشيل عفلق، والحزب الشيوعي. وكان عفلق، مثل عبد الناصر، من مؤيدي سياسة عدم الانحياز. وعقب اجتماع 18 أكتوبر 1957، أصدر مجلس النواب السوري تعليماته للحكومة لبدء المفاوضات مع مصر بهدف توحيد الدولتين. وجه رئيس مجلس النواب أكرم الحوراني[207]، دعوة إلى مجلس النواب المصري لزيارة سوريا ودراسة إمكانية الاتحاد بين البلدين. وبعد مباحثات بين الوفد المصري المكون من أربعين نائبا ومجلس النواب السوري، قرر الطرفان إقامة اتحاد فيدرالي بين البلدين. وهكذا توجه ميشال عفلق إلى مصر خلال شهر للقاء الرئيس المصري. وأعقب هذه المقابلة مقابلة أخرى، في 14 كانون الثاني/ يناير، مع صلاح البيطار، وزير الخارجية في ذلك الوقت.

في البداية، لم يكن الرئيس المصري مؤيداً جداً لهذا المشروع خلال هذه الفترة، لأن مصر، حسب قوله، لم تكن مستعدة بعد للشروع في الوحدة مع سوريا. وكان عبد الناصر يعتقد أن مصر يجب أن تبني نفسها أولا سياسيا واقتصاديا. ومن ناحية أخرى، كان النظام السياسي في سوريا مختلفاً عن نظيره في مصر. في الأول كان نظام التعددية الحزبية، وفي الثاني أُعتمد نظام الحزب الواحد وهو الاتحاد الوطني

[206] الأهرام، 9 نوفمبر، 1955.

[207] انتخب أكرم الحوراني نائباً عن منطقة حماه في فترة 1947-1943. كان وزيراً للزراعة عام 1949 ووزيراً للدفاع الوطني عام 1950. أسس صحيفة النهضة ثم الصحيفة الاشتراكية. . ترأّس الحزب الاشتراكي العربي والذي اتحد مع حزب البعث في 1947 ليصبح حزب البعث العربي الاشتراكي.

آنذاك. كما أن الاختلاف بين البلدين يتعلق بالنظام الاقتصادي، فقد نفذت مصر إصلاحات زراعية منذ سنوات، في حين لم تتبع سوريا مثل هذه الخطوات. وكان عبد الناصر مؤمناً أن كلا البلدين يحتاجان إلى فترة خمس سنوات من التحضير لضمان ظروف سياسية واقتصادية مواتية.
استمرت المفاوضات حتى يناير 1958، عندما التقى وفد عسكري سوري بالرئيس المصري وحاول إقناعه من خلال شرح مخاوفهم من أن بعض الدوائر السياسية في سوريا قد تحاول جر البلاد إلى سياسة أخرى في حالة فشل الوحدة بين مصر وسوريا. وافق عبد الناصر على شرط حل الأحزاب السياسية في سوريا. وفي 17 يناير/ كانون الثاني، زار صلاح البيطار، وزير الخارجية آنذاك، مصر وأكد نية حل الأحزاب السياسية.

التقى الرئيسان عبد الناصر وشكري القوتلي في القاهرة لتوحيد الدولتين. في 22 فبراير 1958، شكلت مصر وسوريا الجمهورية العربية المتحدة. وأكد الإعلان المشترك الذي أعلن عن وحدة البلدين في دولة واحدة أن حلم القومية العربية أصبح حقيقة يحمل كل الآمال في دولة قوية وأن هذه الوحدة كانت خطوة نحو توحيد جميع الدول العربية :

لقد قرر الشعبان العربيان في سوريا ومصر إعلان ثورتهما لإقامة دولة جديدة، دولة كبيرة، دولة قوية [...] تؤمن بحقها في الحرية والحياة؛ دولة تعمل على تعزيز مبادئ السلام والعدالة. [...] لم تعد القومية العربية اليوم مجرد شعارات وضجيج؛ لقد أصبحت حقيقة ملموسة[208].

في 3 فبراير، اقترح شكري القوتلي ترشيح عبد الناصر لرئاسة الدولة الجديدة. وفي 21 من الشهر نفسه، أُجري استفتاء في كلا البلدين بالموافقة على هذه الوحدة، وانتخب عبد الناصر رئيسًا للجمهورية العربية المتحدة. أعلن أكرم الحوراني أن: "شعب الجمهورية العربية المتحدة قبل الوحدة لأنها تدافع عن مبدأ الوجود [...]. لقد انتخب الشعب عبد الناصر لأنه زعيم القومية العربية. [209]" فرض عبد الناصر حل جميع الأحزاب السياسية في سوريا، بما في ذلك حزب البعث، واستبدالها بالاتحاد القومي. كان هذا الحل مخالفًا لرأي حزب البعث الذي كان يفضل الاتحاد الفيدرالي، بينما أراد عبد الناصر الاندماج الكامل. كما انحلت الأحزاب السياسية الأخرى وأعلنت تأييدها للوحدة، باستثناء الحزب الشيوعي برئاسة خالد بكداش الذي رفض حضور جلسة مجلس النواب المجتمعة لإعلان الوحدة بين البلدين. غادر خالد

[208] Proclamation de la République Arabe Unis le 1er février 1958, Cité dans : vision nassérienne.
[209] حسنين هيكل، سنوات الغليان، دار الشروق، القاهرة، 2004، ص.311.

بكداش سوريا، وأطلق خلال مؤتمر الأحزاب الشيوعية العالمية في براغ، انتقادات واسعة النطاق للجمهورية العربية المتحدة.

XIII.3. المؤسسات السياسية الجديدة في الجمهورية العربية المتحدة

كانت الجمهورية العربية المتحدة مكونة من مقاطعتين: مثّلت سوريا المقاطعة الشمالية ومصر المقاطعة الجنوبية. وكان لكل مقاطعة مجلسها التنفيذي الخاص، ويتم تعيين رئيس المجلس من قبل عبد ناصر رئيس الجمهورية المتحدة الذي يرأس السلطة التنفيذية. تم حل الدساتير القديمة، وكذلك الجمعيات الوطنية في البلدين. تم إنشاء مؤسسات جديدة: في 5 مارس، تم إصدار دستور مؤقت جديد يحتوي على 17 مادة. وفقًا للدستور الجديد، كانت مصر وسوريا جزئين إداريين للدولة الجديدة بحكومة واحدة يرأسها عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة، بالإضافة إلى علم واحد يمثل هذه الوحدة.

تم تشكيل الحكومة المركزية للجمهورية العربية المتحدة في أكتوبر. وكانت الحكومة الثانية لمصر الجمهورية والتاسعة والخمسين لسوريا. وتتكون الحكومة من أربعة نواب للرئيس (اثنان من كل دولة) و14 وزيراً مصرياً وسبعة وزراء سوريين، بالإضافة إلى مجلسين تنفيذيين. وفي الحكومة التي كان مقرها القاهرة، امتدت سلطة بعض الوزراء إلى مصر وسوريا، في حين كان وزراء آخرون مسؤولين عن شؤون دولة واحدة فقط. وكانت الوزارات المشتركة هي الدفاع والصناعة والتعليم الوطني والشؤون الخارجية، في حين تم إنشاء وزارات الاقتصاد والداخلية والخزانة والأشغال العامة والتخطيط لكل دولة على حدة.

وتم استبدال المجلسين القديمين بمجلس يشكل بموجب الدستور المؤقت. وفي مجلس النواب الجديد عام 1960، كان عدد النواب المصريين ضعف عدد النواب السوريين: أربعمائة مصري ومئتي سوري. وجاء نصف النواب من المجلسين السابقين في البلدين. وتم تعيين جميع النواب بمرسوم رئاسي. وفي أكتوبر / تشرين أول 1959، أصدر الرئيس عبد الناصر مرسوماً بتفويض المشير عبد الحكيم عامر لإدارة شؤون سوريا. وقد أعطى هذا القرار عامر سلطة واسعة على كافة السياسات في المحافظة الشمالية. وحل عامر مكان اللجنة المؤلفة من زكريا محيي الدين وأكرم الحوراني وعبد اللطيف البغدادي. وفي 30 كانون الأول 1959 استقال الوزراء البعثيون في الحكومة والمجلس التنفيذي ومنهم: أكرم الحوراني نائب رئيس الجمهورية وزير العدل، صلاح البيطار وزير الثقافة والتوجيه القومي،

ووزراء الإصلاح الزراعي والتوجيه الوطني والعمل والشؤون الاجتماعية. وبعد أيام قليلة أُعفي وزير الاقتصاد من مهامه. وشعر هؤلاء الأخيرون أنهم لم يعد لديهم سلطة الحكم وأن وجودهم في الحكومة أصبح مجرد شكلي. أكد صلاح البيطار لجان لاكوتير:

"لم يكن لدينا خيار. لم يكن ذلك خيارا، بل كان من الضروري معارضة الإمبريالية. لكنه فشل [...] لا يوجد ارتباط بين الشعب والهيئات. كان يجب أن يبدأ كل شيء من الألف إلى الياء. علاوة على ذلك، تتحول الحركات الشعبية في مصر إلى الانتهازية [...].[210]"

علاوة على ذلك، الخلاف بين عبد الناصر والحوراني بشأن الخطة الإسرائيلية لتحويل المياه من نهر الأردن. فلقد رفض عبد الناصر شن حرب ضد إسرائيل لأنه كان على قناعة بأن الجمهورية المتحدة لم تكن مستعدة بعد لخوض حرب مع إسرائيل. وبعد استقالة الوزراء البعثيين، عين عبد الناصر السراج رئيسا للمجلس التنفيذي ووزيرا للدولة والداخلية. وكان السراج رجلا محنكا معروفا بقوميته العربية، لكن أساليبه وسلطته جعلته غير شعبي. في سبتمبر 1961، استقال السراج. فمن ناحية، كانت العلاقة بين عبد الحكيم عامر والسراج متوترة دائمًا، ومن ناحية أخرى، تعرض السراج لانتقادات متزايدة من مواطنيه. وكانت هذه الاستقالة بمثابة إنذار وبداية سلسلة من الأحداث التي أدت إلى الانفصال بين البلدين.

XIII.4. ردود الأفعال المختلفة تجاه الوحدة

أثارت الوحدة بين سوريا ومصر ردود فعل متناقضة بين المؤيدين والمعارضين لها. في الوقت الذي أبدى فيه الجانبان السوري والمصري حماسهما، أرسل عبد الناصر أمين هويدي وشعراوي جمعة إلى سوريا لدراسة الوضع هناك. وبعد أن أمضيا شهر في سوريا، قدم الرجلان تقريراً أقل حماسة من رد الفعل الشعبي. وأوضحا في التقرير أن الوضع بين البلدين غير متماثل وأن هناك اختلافات كثيرة يمكن أن تسبب صعوبات في المستقبل، ولذلك كان من الضروري أخذ المزيد من الوقت قبل الوحدة[211]. من ناحية أخرى، على الرغم من أن عبد الناصر أعرب عن فكرة أن أي دولة عربية ترغب في الانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة ستكون موضع ترحيب، إلا أن غالبية الدول العربية كان لها مواقف سلبية إلى حد ما تجاه الدولة الجديدة.

---

[210] LACOUTURE, Jean, op.cit., p. 172.

[211] حسنين هيكل، ذكر سابقًا، ص.171.

كتب أنور السادات: «معظم الدول العربية لم ترحب بالوحدة، لأن السعودية أرادت إبقاء سوريا محايدة، بدلاً من رؤيتها تنضم إلى مصر.[212]» أثارت الجمهورية العربية المتحدة قلق كل من الأردن والعراق. وفي شباط/ فبراير 1958، زار الملك فيصل الأردن لتوقيع اتفاقية بين المملكتين وإقامة الاتحاد العربي الهاشمي أسوة بالجمهورية العربية المتحدة. ولم تكن هذه الفكرة جديدة، لكن الوحدة بين مصر وسوريا دفع العراق والأردن إلى إنشاء اتحادهما بسرعة. ولم تدم الوحدة الهاشمية إلا بضعة أشهر، حيث وضعت ثورة 14 تموز/ يوليو 1958 العراقية نهاية لهذه الوحدة، عندما استولى الجيش على السلطة وأعلن الجمهورية بقيادة اللواء عبد الكريم قاسم[213]. أما بالنسبة للسعودية فقد أبدى الملك سعود عداوته تجاه الوحدة و وخاصة تجاه ناصر. وكانت المملكة العربية السعودية تأمل أن يكون لها دور مهم في سوريا؛ وضعت الوحدة حداً لمشاريعه. وكان الملك سعود ينوي التخلص من عبد الناصر نهائيا.

في 24 فبراير، أثناء زيارة عبد الناصر إلى سوريا، أبلغه السراج[214] بنوايا الملك السعودي. كشف عبد الناصر هذه القصة علناً، مما أدى إلى الكثير من الجدل واضطر الملك سعود إلى التنازل عن العرش وخلفه الملك فيصل. وفيما يتعلق بلبنان، اعتبر الرئيس اللبناني في هذه الفترة كميل شمعون الذي لم يتفق مع سياسة عبد الناصر، أن الوقوف إلى جانب الأميركيين هو أفضل وسيلة لحماية لبنان في مواجهة توسع القومية العربية والشيوعية. وكان يخشى أن يؤدي قيام الجمهورية العربية المتحدة إلى تشجيع الإسلام وتهديد الكيان المسيحي. تدهورت العلاقات بين عبد الناصر والرئيس اللبناني بعد احتجاجات المعارضين لقرار كميل شمعون تمديد ولايته الرئاسية.

وتحولت الاحتجاجات إلى مقاومة مسلحة بقيادة رشيد كرامي وصائب سلام[215]. وقد دعمت الجمهورية العربية المتحدة كرامي بكل الوسائل. واتهم وزير الخارجية، خلال جلسة لمجلس الأمن، عبد الناصر بدعم المتمردين ضد السلطة الشرعية. وفي 15 يوليو/ تموز 1958، وصلت القوات الأميركية إلى الساحل اللبناني، مما أثار غضب معظم اللبنانيين. أما الجمهورية العربية المتحدة فقد أدانت وجود القوات الأميركية واعتبرته عدواناً ليس على لبنان فحسب، بل أيضاً على القومية العربية. وانتهت الأزمة بانسحاب القوات الأمريكية ووصول الرئيس الجديد فؤاد الشهاب الذي أقام علاقات جيدة مع الجمهورية العربية المتحدة.

[212] أنور السادات، البحث عن الذات، ص.164.

[213] كان عبد الكريم قاسم ضابطا في الجيش العراقي، وكان أحد قادة ثورة 1958. وبعد إلغاء النظام الملكي العراقي، شغل منصب رئيس الوزراء من عام 1958 إلى عام 1963. وأطيح به بالانقلاب البعثي في عام 1963 وحكم عليه بالإعدام بعد ذلك بوقت قصير.

[214] كان عبد الحميد السراج ضابطًا في الجيش السوري وشغل لاحقًا في عام 1955 منصب رئيس المخابرات العسكرية السورية. وفي عام 1957، تميز بدوره في المفاوضات الخاصة بإنزال أربعة آلاف جندي مصري عقب توقيع اتفاقية الدفاع بين سوريا ومصر.

[215] تولى الصائب سلام منصب رئيس الوزراء أربع مرات إلى جانب مناصب مهمة أخرى. رشيد كرامي كان رئيساً للحكومة من 1958 إلى 1960 في عهد الرئيس فؤاد الشهاب.

XIII.5. الجمهورية العربية المتحدة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي

كان عبد الناصر قد شدد خلال الكلمة الافتتاحية للمجلس على العدالة الاجتماعية وضرورة تحقيق النمو الاقتصادي في كلا البلدين.

في 27 سبتمبر/ أيلول 1958، صدر مرسوم بالقانون رقم 161 بشأن الإصلاح الزراعي الخاص بالجمهورية العربية المتحدة للزراعة وتم تطبيقه أيضًا في سوريا. كان فلاحو حوران والمناطق الشمالية الشرقية من سوريا هم الأكثر استفادة من الإصلاح الزراعي. وكما حدث في مصر، تم تشكيل التعاونيات الزراعية. وفي سوريا، واجه تنفيذ إعادة توزيع الأراضي صعوبات أكثر مما هو عليه في مصر، أبرزها التأخير في التنفيذ، مما أدى إلى انخفاض الإنتاج الزراعي. ولم يتجاوز عدد ملاك الأراضي المشمولين بالإصلاح 3240 مالكاً، في حين بلغ العدد الإجمالي 258681 مالكاً وشمل 25 ٪ من الفلاحين.

تغييرات في القطاع الصناعي: انعكست الوحدة بين البلدين على الصناعة السورية بزيادة رؤوس أموال بعض الشركات القائمة من جهة وإنشاء شركات جديدة برأس مال سوري-مصري من جهة أخرى. كما كان الحال عام 1959 للمؤسسة العربية للتجارة والحلج في حلب. ارتبط بنك مصر وشركة مصر لحلج وتصدير الأقطان[216]. لكن منذ السنة الثانية للوحدة، بدأت البرجوازية السورية تشعر بأن مصالحها في خطر، فسحبت أموالها ووضعتها خارج سوريا. ويرجع ذلك إلى عدة أسباب: لم تعد السلع المصنعة السورية تجد سوقاً، وخاصة المنتجات النسيجية، وبدأت المنتجات المصرية تملأ الأسواق السورية تدريجياً. وفي أعقاب هذا الوضع، فإن البرجوازية السورية التي دعمت الوحدة بقوة في البداية، معتقدة أن الوحدة بين البلدين ستمنحها المزيد من الفرص في الأسواق انتهت باتخاذ موقف معارض للوحدة.

ومن ناحية أخرى، صدر القانون رقم 91 لسنة 1959 بهدف إعادة تنظيم وتوحيد ظروف العمل في البلدين. واحتفظ القانون الجديد بنفس شروط الإنتاج، لكن اللوائح النقابية الجديدة المنشورة خلال هذه الفترة أدت إلى انخفاض عدد النقابات إلى النصف. إضافة إلى ذلك، حرم العمال من حقهم في الإضراب والتظاهر [217] في عام 1961، نفذ عبد الناصر إصلاحات اقتصادية في سوريا. لقد اتخذ إجراءات تأميم

[216] منير الحمش، الاقتصاد السوري في أربعين عامًا،دار المعارف، بيروت، 2011، ص.16.
[217] المرجع نفسه، ص.17.

كبرى دون استشارة القادة الاقتصاديين السوريين. تولت الحكومة إدارة تجارة القطن وجميع أعمال الاستيراد والتصدير. وفي 23 يوليو 1961، تم أيضًا تأميم البنوك وشركات التأمين. وفي القطاع الزراعي، تم تطبيق الإصلاحات أيضًا؛ حيث لم تتجاوز ملكية الأراضي المصرح بها 100 فدان. ومن أجل تسهيل حياة الفلاحين، تم تخفيض الفوائد على القروض الزراعية إلى معدلات منخفضة للغاية، وفي بعض الحالات، تم إلغاؤها.

وفي القطاع الصناعي، تم تأميم جميع شركات الصناعات الثقيلة الكبرى. وتم ضم ممثلين عن العمال والموظفين المدنيين في مجالس الشركات، وكذلك تخفيض عدد ساعات العمل من ثماني إلى سبع ساعات يوميا. وتسببت هذه الإصلاحات الاقتصادية في مزيد من السخط بين الطبقة البرجوازية السورية التي فقدت الكثير من مكاسبها. في أعقاب الإصلاحات الاشتراكية في يوليو 1961، تم إنشاء وزارة مركزية جديدة، حيث ولأول مرة منذ الوحدة بين البلدين، تواجدت وزارة مركزية واحدة للجمهورية العربية المتحدة. وكان للوزارة سبعة نواب للرئيس وثلاثة نواب لرئيس مجلس الوزراء و36 وزيرا. لم تدم هذه الوزارة طويلاً بعد أن وضع الانقلاب نهاية الجمهورية العربية المتحدة في 13 أكتوبر 1961.

XIII.6. أسباب الانفصال وفشل الوحدة

وبحسب هيكل، في كتابه "سنوات الغليان"، فقد شاركت قوى مختلفة في الانفصال بين البلدين:
"خرج حزب البعث السوري من حكومة الوحدة وتحول خلال أشهر قليلة إلى حزب معارضة [...] ووجد نفسه على جبهة واسعة ضمت فلول النظام السابق وبينهم المعارضين للوحدة وكذلك الشيوعيين ثم توسعت حتى انضمت إليهم أقوى فئات الطبقة الوسطى، ولا سيما التجار، وذلك بعد قرارات تموز 1961 التي تضمنت أيضاً تأميم أكبر خمس شركات في سوريا (الشركة الخماسية) والتي تمثل أكبر مجموعة مالية في سوريا[218]."

في البداية، أيدت البرجوازية في سوريا بقوة الوحدة بين البلدين. وأملت في تعزيز مكانتها في سوريا وغزو السوق المصرية. وفي العام الثاني، وبعد اطمئنانها على سياسات عبد الناصر، زادت البرجوازية استثماراتها، لكن المنتجات المصرية غزت السوق السورية. علاوة على ذلك، فإن رأس المال المصري

---

[218] حسنين هيكل، سنوات الغليان، ذكر سابقًا، ص.563.

المدعوم من حكومته بالاستثمار في سوريا مثّل تهديدًا حقيقيًا لرأس المال السوري. وزاد المرسوم الصادر في 30 آذار/ مارس 1961 من مخاوف رأس المال في سوريا، حيث اشترط القانون الجديد أن تكون الهيئة الاقتصادية الحكومية مساهماً بما يصل إلى 35 ٪ من إجمالي الأسهم في البنوك السورية. أدت إجراءات التأميم التي اتخذها عبد الناصر إلى زيادة حالة من عدم اليقين عند البرجوازية، ثم بدأت الأخيرة في سحب رؤوس أموالها وايداعها خارج البلاد . تسبب هذا الوضع في تباطؤ التصنيع بسبب نقص رأس المال والركود الاقتصادي مع تضخم الأسعار. ولم تكن البرجوازية وحدها هي التي عارضت المراسيم الاقتصادية الصادرة في تموز/يوليو 1961، بل أيضاً الأحزاب الشيوعية العربية التي عارضت بدورها القرارات الاشتراكية المتخذة. واعتبر الشيوعيون أن هذه القرارات لا تحمي الطبقات المحرومة بقدر ما تحمي الطبقة الوسطى وتعزز رأسمالية الدولة. وفي الاتحاد السوفييتي، تبنت وسائل الإعلام نفس موقف الأحزاب الشيوعية العربية وانتقدت الإجراءات الاقتصادية الجديدة التي اتخذها عبد الناصر[219].

من ناحية أخرى، كان للجيش السوري قبل الوحدة دور أساسي في الحياة السياسية في سوريا بسبب انتماءات الضباط السياسية المختلفة .والصراعات بين هؤلاء الضباط لم تتغير بوجود الوحدة. وفي الوقت نفسه، اشتكى هؤلاء الضباط من تهميشهم لصالح الضباط المصريين. وقد عبّر السفير المصري السابق في سوريا 1958-1955، محمود رياض، عن نفسه حول هذه النقطة قائلاً: "لم يكن الصراع بين الرئيس عبد الناصر وحزب البعث، بل بين السوريين أنفسهم لأن القوى غير البعثية رفضت سيطرة البعث على السلطة[220]". انتهى الصراع بين عبد الحميد السراج وعبد الحميد عامر باستقالة الأول في 26 سبتمبر 1961. فمن ناحية، كانت علاقات السراج سيئة مع جميع الضباط في سوريا. وكان قد اتهم عبد الحكيم عامر السراج بالعمل ضده داخل وزارة الداخلية وحزب الوحدة الوطنية. في المقابل، دخل السراج في صراع مع مختلف الأطراف السورية بسبب ممارساته. ووفقًا لهيكل، كان السراج قد أعد قائمة بأسماء الضباط الذين يشتبه في قيامهم بتنظيم انقلاب ضد طلائع الجيش، لكن عامر اعتبر القائمة خداعًا من جانب السراج، لأنها تضمنت أشخاصًا مقربين من عامر ومكتبه[221].

ساد شعور بخيبة الامل أمام البيروقراطية والقمع حتى عند أشد المتحمسين للقومية العربية وخاصة بعد تعيين عبد الحميد السراج رئيساً للمجلس التنفيذي "الإقليم الشمالي" قامت البرجوازية السورية بتمويل

---

[219] المرجع نفسه، ص.553.
[220] نايلة غانم. الأوضاع السياسية في سوريا 1973-1958، أطروحة دكتوراة، دمشق، 2000، ص.64.
[221] حسنين هيكل، ذكر سابقًا، ص.565.

انقلاب انفصالي ومحافظ بدعم من المملكة العربية السعودية. في 28 سبتمبر 1961، وضع انقلاب عسكري نهاية للوحدة بين البلدين. ورغم الانفصال، احتفظت مصر بهذا الاسم حتى 2 سبتمبر/ أيلول 1971. ورغم فشل تجربة الوحدة بين سورية ومصر، استمرت الناصرية في فرض نفسها في معظم الدول العربية.

ملخص الجزء الثاني

لم يكن الضباط الأحرار، عند وصولهم إلى السلطة، ملتزمين بأيديولوجية محددة، واتبعوا منهجًا تجريبيًا. وقد أشار عبد الناصر نفسه، من وقت لآخر، إلى هذا الطابع التجريبي لسياسته الاقتصادية ورفضه اتباع النظريات الدقيقة[222]. وفي الوقت نفسه، لم يكن لدى الضباط الأحرار جميعًا أيديولوجية واحدة. منذ السنوات الأولى لحكمهم، أعطى رجال ثورة 1952 لمصر هوية سياسية جديدة. أعلن النظام الجديد عن رغبته في تطوير الاقتصاد في البلاد وخاصة القطاع الصناعي . ومع ذلك، لم يكن لدى

[222] H. KERR, Malcom, « The Emergence of a Socialiste Ideology in Egypt », Middle East Journal, vol. XVI, N°. 2 (November 1962), P. 127، في: هلال الدين في ابراهيم سعد الدين، ذكر سابقًا، ص .124.

القادة المصريين الجدد الكثير من الموارد، خاصة وأن الثروة الرئيسية للبلاد كانت في أيدي أقلية. ولم يكن أمامهم سوى حلين: إما إعادة توزيع الثروات في مصر وإدارتها أو اللجوء إلى المساعدات الخارجية. وفي سبتمبر 1952، اختاروا الحل الأول وكان الإصلاح الزراعي أولى الخطوات. وفي وقت لاحق، أصبح التأميم مصدرا إضافيا للدخل.

وفي أعقاب الإصلاح الزراعي عام 1952 وتوسعاته اللاحقة، تم استبدال الهيكل الريفي القديم بنظام زراعي جديد يعتمد على تعاونيات أصحاب الحيازات الصغيرة. مثلت الإصلاحات الزراعية قطيعة مع الماضي وبداية فترة جديدة أصبح فيها الفلاحون الفقراء مالكين. وكان أحد الأهداف الرئيسية لإصلاح الأراضي هو توجيه الاستثمارات نحو الصناعة، بدلاً من شراء الأراضي كما كان من قبل، وذلك لدعم عملية التصنيع. في البداية، صدرت عدة قوانين (القانون رقم 156 لسنة 1953؛ القانون رقم 26 و475 لسنة 1954) لتشجيع الاستثمار الأجنبي حيث حصل رأس المال الأجنبي مرة أخرى على حق امتلاك أكثر من نصف الأسهم في الشركة. وفي الوقت نفسه، شجع النظام الجديد القطاع الخاص على ضمان رأس المال اللازم للتصنيع. وخلال الفترة 1952-1956، بلغت نسبة مشاركة القطاع الخاص 72 ٪ من إجمالي رأس المال. إلا أن ضعف القطاع الخاص الذي كان أسيراً لأصوله وعدم قدرته على مواكبة التطلعات الاقتصادية للنظام الجديد، دفع النظام إلى اعتماد مبدأ التدخل المباشر للدولة في الاقتصاد لتعبئة المدخرات وتوجيهها بشكل مباشر وإدارة الاستثمارات جديدة والسيطرة على الوضع الاقتصادي القائم.

من خلال سياسة التأميم والمصادرة. وهكذا ارتفعت حصة مشاركة الدولة في الاستثمارات تدريجيا إلى 74 ٪ في عام 1959.

ومع تأميم قناة السويس، وحرب السويس التي أعقبت ذلك في أواخر عام 1956، وتأميم البنوك الأجنبية وشركات التأمين، اكتسبت الحكومة السلطة اللازمة لتوزيع الأموال والتخطيط الكامل للاستثمارات. تغيرت السياسات بسرعة ولم تعد الدولة تقتصر على توجيه الإنتاج والسيطرة عليه؛ تولت دور المنتج والتاجر من أجل تحقيق أهدافه الاقتصادية. وفي الوقت نفسه، فرضت الدولة سيطرتها بشكل متزايد على الشركات التي تمتلك أسهمًا فيها. وفي عام 1957، تم إطلاق التخطيط التنموي على نطاق واسع، مع إعطاء الأولوية القصوى للاستثمارات الحكومية. تم إنفاق مبلغ كبير قدره 330 مليون جنيه على

الاستثمار في المشاريع الصناعية[223]. وتم إنشاء وزارة خاصة للاقتصاد ومؤسسات عامة مختلفة لتنفيذ هذه الخطط. ومع ذلك، فقد استغرق الأمر عامين آخرين لإعادة وضع الخطة الخمسية الكاملة.

على الرغم من النمو السنوي الجيد للإنتاج بنسبة 10 ٪، واجهت الصناعة عدة معوقات: كان الطابع المهيمن للإنتاج الصناعي هو الإنتاج الاستهلاكي على أساس استبدال الواردات، كما أدى نقص رأس المال إلى الحد من مزيد من التطوير، مما دفع الدولة المصرية إلى السيطرة الكاملة على القطاع الصناعي. ومن هنا انطلقت البداية لمرحلة جديدة.

[223] HANSEN, Bent, p. 156.

الجزء الثالث

اشتراكية الدولة

سنتناول في هذا الجزء السياسة الاقتصادية الناصرية خلال الستينيات. في تلك الفترة، اختار عبد الناصر المسار الاشتراكي كوسيلة لتعزيز التنمية الاقتصادية في البلاد. وهكذا تم الإعلان عن الخطة الخمسية التي بدأت في عام 1960. و لتحقيق هذه الخطة كان لابد من تأمين التمويل، فلجأت الدولة الى تنفيذ سلسلة من عمليات التأميم في مختلف القطاعات الاقتصادية في عام 1961، باستثناء القطاع الزراعي والتجارة الداخلية. وشكل الميثاق الإطار النظري لهذه التغييرات. وقد تم تقديمه عام 1962 في اجتماع المؤتمر الوطني للقوى الشعبية من قبل الرئيس عبد الناصر. اعتبر الميثاق دليل العمل في الستينات، سنبدأ بعرض أهم البنود وخاصة تلك التي تتعلق بالأمور الاقتصادية. وسندرس بعد ذلك قوانين التأميم، ثم الخطة الخمسية الأولى. وسنواصل مع الخطة الخمسية الثانية.

Iالمؤتمر الوطني .

اتهم عبد الناصر الرجعيين العرب بأنهم مسؤولون عن فشل الوحدة بين سوريا ومصر، وأنهم يشكلون عقبة بين مصر والعالم العربي. ولمنع الشعب من تأثيرهم المخرّب، كان عليه أن يؤسس ديمقراطية جديدة تحمي حقوق جميع فئات الشعب (الفلاحين، العمال، الطلاب، المعلمين، المثقفين). واعتبر أن القوى الرجعية تمثل خطرا على الدولة وأن دمجها في حزب الاتحاد الوطني خطأ فادح. وفي 16 أكتوبر/ تشرين أول 1961 أصدر عبد الناصر بيانا إذاعيا أعلن فيه:

"لقد أثبتت التجربة أن الرجعية مستعدة للتحالف مع الاستعمار نفسه لاستعادة مواقعها الممتازة، ولذلك لا يجوز المصالحة أو الهدنة مع الرجعية. كما أثبتت التجربة خطأ تشكيل الاتحاد القومي الذي فتح بابه أمام القوى الرجعية ولذلك يجب إعادة تشكيله ليكون أداة ثورية للجماهير الوطنية التي فقط لها الحق والمصلحة في التغيير الثوري وحصر العضوية فيه للفلاحين والعمال والمثقفون وأصحاب المهن الحرة وأصحاب الملكية التي لا تقوم على الاستغلال ورجال قوات الجيش، وأنه يجب تطوير جهاز الحكم على مستوى العمل الثوري لجعله أداة للحركة الثورية في الخدمة. الجماهير وتحت المراقبة".

وفي 4 نوفمبر/ تشرين الثاني من نفس العام حدد عبد الناصر أسس النظام الجديد ومنها: أن يكون التمثيل الشعبي الواسع أساس تنظيم القوى الشعبية، وأن يرتبط العمل الوطني الثوري بميثاق محدد يتضمن حصيلة تجارب الشعب المصري، ويجب أن يقود الشعب عملية التنمية وأن تكون له السلطة الحقيقية. وبعد أسبوعين، نُشر المرسوم 1789 في الجريدة الرسمية بهدف تشكيل لجنة تحضيرية للمؤتمر الوطني للقوات الشعبية. وكانت مهمة اللجنة هي تحديد الأعضاء الذين سيتم دعوتهم لحضور المؤتمر الوطني. وفي نهاية ديسمبر 1961، قدمت اللجنة توصياتها إلى عبد الناصر: تشكيل المؤتمر الوطني عن طريق الانتخابات حيث يمثل العمال 375 عضوًا، والرأسمالية الوطنية 10 أعضاء، والموظفون 100 عضو، والنقابات المهنية 105 أعضاء، ويمثل 105 أعضاء النقابات المهنية ولجان المعلمين بالجامعة والطلاب[224].

[224] عصمت سيف الدولة، تطوير مفهوم الديموقراطية من الثورة إلى عبد الناصر إلى الناصرية، مجلة المستقبل العربي، مجلد 56، أكتوبر، 1983، ص.9.

وبحسب عصمت سيف الدولة، فإن اختيار عدد الأعضاء الذين يمثلون كل فئة كان متناسباً مع مشاركتها في الدخل القومي، أي 27 ٪ من مشاركة الفلاحين، 21 ٪ من العمال، 11 ٪ من الرأسماليين المحليين، 14 ٪ للمهنيين، و11 ٪ لموظفي الخدمة المدنية، و6 ٪ للمعلمين، و5 ٪ للطلاب، 5 ٪ للنساء[225].

II الميثاق .

في 21 مايو 1962، اجتمع أعضاء المؤتمر الوطني للقوات الشعبية المنتخبين لدراسة مشروع الميثاق الوطني الذي قدمه الرئيس المصري عبد الناصر. وأعلن في خطابه الذي ألقاه خلال الإجتماع، بدء مرحلة جديدة:
"نبدأ اليوم مرحلة مهمة وصعبة في كفاحنا لتحقيق أهدافنا. وأنتم يا ممثلي القوى الشعبية التي انتخبتكم، أمامكم مسؤولية في هذا النقاش الذي يبدأ اليوم. مشروع الميثاق طويل لسبب واحد: أود أن أدرج نتيجة التجربة الوطنية، من الماضي الذي عشناه إلى المستقبل الذي نريده."

وكان الميثاق هو المرشد النظري لمرحلة جديدة. ويشتمل الكتاب على عشرة فصول تتضمن نظرة تاريخية على النضال المصري، والظروف التي أدت إلى ثورة 1952، الإخفاقات التي لحقت بالتغيير الوطني، نظرة على المعنى الحقيقي للديمقراطية الصحيحة وارتباطها بالعدالة الاجتماعية، إشكاليات إنتاج وتطبيق التجربة الاشتراكية، الوحدة العربية وأخيرا السياسة الخارجية. وسنعرض النقاط الأساسية التي جعلها الميثاق بمثابة حجر الأساس للسياسة التي يجب اتباعها خلال الستينيات. تتعلق الفصول الأربعة الأولى بتطور النضال الوطني والحل الثوري الحتمي لعام 1952، ولن نقوم بتفصيلها هنا. وسنبدأ بالفصل الخامس الذي يتناول مفهوم الديمقراطية وفق الميثاق.

II.1 الديمقراطية السليمة .

تناول الفصل الخامس المعنى الحقيقي للديمقراطية حسب عبد الناصر. ووفقا له، فإن الديمقراطية هي وسيلة الشعب لتأكيد سيادته والحصول على السلطة اللازمة لتحقيق أهدافه والعيش حياة أفضل. وفي الوقت نفسه يقدم الميثاق الاشتراكية كنظام يتيح إقامة مجتمع العدالة والعمل وتكافؤ الفرص، أي الاكتفاء

225 المرجع نفسه.

الذاتي ومجتمع الإنتاج والخدمات[226]. ومن هذا المنطلق فإن الديمقراطية والاشتراكية متكاملتان: "الديمقراطية هي الحرية السياسية والاشتراكية هي الحرية الاجتماعية، ولا يمكن الفصل بين الاثنين لأنهما يشكلان جناحي الحرية الحقيقية"[227]. فالديمقراطية السياسية تفقد معناها الحقيقي بدون الديمقراطية الاقتصادية؛ ولا معنى للحرية في شكلها السياسي دون الحرية الاقتصادية في شكلها الاجتماعي. ويفقد حق التصويت معناه إذا فقد ارتباطه الجوهري بالحق في الغذاء وأصبح خداعًا للشعب[228].

باختصار، الديمقراطية السياسية ليست منفصلة عن الديمقراطية الاجتماعية التي يتم تحقيقها من خلال ثلاثة شروط حددها الميثاق على النحو التالي:

- أولاً تحرير المواطن من كافة أنواع الاستغلال.
- ثانياً المساواة في تقاسم الثروة الوطنية.
- ثالثاً امتلاك رؤية جيدة للمستقبل، دون قلق.

لذلك، من أجل تحقيق الديمقراطية الاجتماعية والديمقراطية السياسية، سيكون من الضروري التخلص من القوى الرجعية التي تستغل الشعب. إن الشكل السابق الذي يجمع بين الإقطاع والرأسمالية الاستغلالية لا يتوافق مع تحقيق الديمقراطية الحقيقية، حيث تعتبر هيمنة هاتين القوتين تخدم مصالحهما على حساب مصالح الشعب. وهذا التغيير يتطلب أن يكون الشعب ممثلا من خلال القوى المختلفة التي تشكل المجتمع.

إن تحالف هذه القوى التي تمثل الطبقة العاملة، يمثّل البديل الشرعي الوحيد لتحالف القوى الإقطاعية والرأسمالية الاستغلالية. وهي الوحيدة القادرة على استبدال الديمقراطية الرجعية بديمقراطية سليمة[229].

إذًا فإن تحالف هذه القوى سيمثل الشعب في الحزب الجديد "الاتحاد الاشتراكي العربي" الذي حل محل الاتحاد القومي. وقدم الحزب الجديد نفسه كمنظمة سياسية شعبية تضم كافة القوى العاملة للشعب وتمثل تحالفه. باختصار، قادت الجماهير وعبّرت عن إرادتها. واحتلت هذه القوى نصف مقاعد التنظيمات

---

[226] الميثاق، ص.35.
[227] المرجع نفسه.
[228] المرجع نفسه، ص.40.
[229] المرجع نفسه، ص.45.

السياسية بموجب الدستور الجديد. وقد قدّمته المادة الأولى من قانون إنشاء الحزب الجديد على أنه: "البوتقة التي تتلاقى فيها مطالب الجماهير واحتياجاتها". ويحدد المرسومان رقم 3 و4 من قانون الاتحاد الاشتراكي العربي دور الجماهير الشعبية في إقامة النظام الاشتراكي الديمقراطي على النحو التالي:
"إقامة ديمقراطية سليمة تمثل الشعب بواسطة الشعب."
"ضمان الثورة الاشتراكية التي هي ثورة العمال ".

لتحقيق سيادة الشعب بشكل أفضل، يجب أن تكون للمجالس الشعبية الأولوية على الأجهزة التنفيذية للدولة. وهذا يضمن مكافحة الفساد: «وهو أيضًا ضمانة من شأنها أن تحمي الزخم الثوري من تعثره في تروس الهيئتين الإدارية والتنفيذية نتيجة الإهمال أو الفساد[230]». وهكذا نجد في الميثاق عدة مرات فكرة ضرورة إنشاء التنظيمات الشعبية لتحقيق الديمقراطية السليمة:
ويمكن للتنظيمات الشعبية، وخاصة التعاونيات والنقابات، أن تلعب دورا فعالا في تمهيد الطريق لديمقراطية سليمة. ويجب أن يشكلوا قوة طليعية. [...] لقد حان الوقت لتشكيل نقابات تجمع العمال الزراعيين[231].

وتم تشكيل منظمة سرية داخل الاتحاد الاشتراكي العربي. في يونيو 1963، طرح عبد الناصر هذه الفكرة في لقاء مع علي صبري وهيكل وسامي شرف وأحمد فؤاد. كان عبد الناصر قد استوحى ذلك من تيتو، الرئيس اليوغوسلافي الذي أنشأ مثل هذه المنظمة داخل الحزب الشيوعي اليوغوسلافي. وكانت المهمة الرئيسية لأعضاء المنظمة هي كتابة التقارير حول القضايا المختلفة التي تهم المجتمع المصري. لكن بالنسبة لبعض المحللين، كانت هذه المنظمة بمثابة جواز سفر لشغل مناصب مهمة في البلاد. ونجد في الميثاق فقرة توضح أهمية دور هذه المنظمة في اتخاذ أفضل القرارات:
هناك حاجة ملحة إلى إنشاء جهاز سياسي في ظل الاتحاد الاشتراكي العربي يجند العناصر المناسبة للقيادة وينظم الجهود ويطور الحوافز الثورية للجماهير ويحسن احتياجاتها ويساعد على إيجاد الحلول الصحيحة لهذه الاحتياجات[232].

كما شدد الميثاق في هذا الفصل على الدور الإيجابي الذي يمكن أن تلعبه المنظمات التعاونية والنقابية في تطبيق الديمقراطية السليمة. وبالتالي، كان على التعاونيات الزراعية القيام بالعديد من المهام: من

---

230 الميثاق في: BALTA & RULLEAU, La vision nassérienne, p. 123
231 المرجع نفسه.
232 الميثاق، ص.47.

ناحية، كان لها دور في الإنتاج الزراعي، ومن ناحية أخرى، كانت قادرة على تشخيص مشاكل المزارعين وإيجاد الحلول. كما احتلت النقابات العمالية طليعة النضال الوطني. ومشاركتهم في عملية الإنتاج كممثلين للقوى المالكة لوسائل الإنتاج. وكان لهم أيضًا دور يلعبونه في إدارة الشركة وكان لهم نصيب من الأرباح المحققة داخل نفس الشركة. ومن أجل إرساء هذه الديمقراطية السياسية والاجتماعية الجديدة بشكل أفضل، كان من الضروري إعادة صياغة القوانين القائمة لخدمة هذا التنظيم المجتمعي الجديد، كهدف، العدالة في متناول الجميع. لتصبح حقا مقدسا لكل مواطن. وتضمن ذلك تغييرًا جذريًا في جميع اللوائح الحكومية.

II.2. حتمية الحل الاشتراكي

"الطريق إلى الحرية الاجتماعية هو الاشتراكية"

بهذه الجملة يبدأ الفصل السادس الذي ركز على الاشتراكية باعتبارها الحل الحتمي والأمثل لتحقيق العدالة الاجتماعية:

إن الحل الاشتراكي لمشكلة التخلف الاقتصادي والاجتماعي في مصر - الوصول الثوري إلى التقدم - لم يكن فرضية تقوم على الاختيار الطوعي، بل كان الحل الاشتراكي ضرورة تاريخية فرضها الواقع وفرضتها الآمال الكبيرة للجماهير كما فرضها تغير طبيعة العالم في النصف الثاني من القرن العشرين[233].

وقدم الميثاق المسار الاشتراكي باعتباره الحل السلمي للقضاء على عدم المساواة بين الطبقات الاجتماعية، مما يؤدي إلى توزيع أكثر عدالة للدخل. وهكذا فإن اختفاء الفجوات الكبيرة بين مختلف الطبقات الاجتماعية خلق إمكانية التبادلات الديمقراطية، مما أدى إلى تطور سياسي حتمي من هيمنة دكتاتورية إقطاعية متحالفة مع الرأسمالية إلى هيمنة ديمقراطية تمثل حقوق الشعب وآماله. إلا أن هذه الاشتراكية سميت بالاشتراكية الديمقراطية التعاونية لتمييزها عن الماركسية. إنها اشتراكية علمية تشير إلى الموارد العلمية الاقتصادية. بالنسبة للشيوعيين، هذا الاسم هو مجرد تلاعب بالكلمات. وأكد ناصر عدة مرات أن هناك فرقا بين الاشتراكية التي تبناها والماركسية. وأعلن خلال الجلسة الثانية لمجلس الأمة في 12 نوفمبر 1964:

[233] المرجع نفسه، ص.50.

وشدد الميثاق على أن الاشتراكية العلمية هي الشكل الملائم للمبدأ الحقيقي للتقدم. [...] لقد قيل أن الاشتراكية العلمية هي ماركسية، وبالتالي إلحادية. [...] سألنا أنفسنا ما هي الاشتراكية العلمية عندما تكون اشتراكيتنا عربية. إن اشتراكيتنا [...] ليست بالتأكيد اشتراكية مادية. [...] لم نقل أبدًا أنه ماركسي أو أننا تخلينا عن الدين. وأعلنا أن ديننا دين اشتراكي[234].

انتقد الماركسي المصري محمود حسين هذه الاشتراكية في كتابه الصراع الطبقي في مصر من عام 1945 إلى عام 1968، حيث وصف اشتراكية عبد الناصر بأنها "الطريقة المصرية للرأسمالية". ويستنتج مؤلف الكتاب أن "هذه "الاشتراكية" بدون صراع طبقي، تعرّف تزايد دور الدولة في قضية الشعب، هي التعبير الأيديولوجي عن الرؤية الطبقية البرجوازية الدولة"[235]. يعرف كمال رفاعة الاشتراكية العربية بأنها اشتراكية قومية: إنها ليست مسألة "تعبير وسط بين الشيوعية والرأسمالية"، الاشتراكية العربية "الناشئة عن واقع احتياجات مجتمعنا [...] هي اشتراكية وطنية"، إلا أنها يمكن أن تكون في "التفاعل مع النظريات الاشتراكية الأخرى". للعامل في ظل الاشتراكية العربية الحق في نصيب من الأرباح: «ضرورة أن يعود إلى العمال، أي المنتجين الحقيقيين، جزء من فائض القيمة، أي الأرباح مقابل مشاركتهم في الإنتاج"[236].

ووفقاً للميثاق، إنّ تحقيق الأهداف التقدمية يتطلب ثلاثة شروط:
-أولاً، تجميع كل المدخرات الوطنية من أجل توفير رأس المال اللازم لتعزيز المشاريع الاقتصادية.
-ثانيا، الاعتماد على الموارد العلمية لاستثمار رأس المال الوطني بشكل أفضل.
-أخيراً، وضع خطة شاملة لعملية الإنتاج.

وفي الوقت نفسه، كان من الضروري ضمان المساواة في توزيع الثروة الناتجة عن العمل الاقتصادي. ومن الضروري أيضًا ضمان التخطيط في جميع القطاعات. وهكذا تصبح الاشتراكية، بحسب الميثاق، الطريق الوحيد للتقدم الاجتماعي والاقتصادي والطريق إلى الديمقراطية الاجتماعية والسياسية. ورغم سيطرة الشعب على وسائل الإنتاج، إلا أن القطاع الخاص لا يزال موجوداً إلى جانب القطاع العام، شرط أن يلتزم بالتنمية في إطار التخطيط دون استغلال. وكان القطاع العام المحرك الرئيسي المسؤول

---

234 BALTA &RULLEAU, La vision nassérienne, op.cit., p. 131.

235 ḤUSSAYN, Maḥmûd, La lutte de classes de 1945 à 1968. Cité dans : LACOUTURE Jean, Nasser, op.cit., p. 208.

236 RIAD, Hassan, L'Égypte nassérienne, p. 283.

عن عملية التنمية في كافة المجالات[237]. القطاع العام ملك للشعب بأكمله، الشعب الذي ناضل بقوة لتحرير وتأميم الثروة الوطنية من المستغلين والأجانب. بالنسبة للميثاق، "كانت قوانين التأميم لعام 1961 بمثابة الجسر الذي حققت من خلاله عملية الانتقال إلى الاشتراكية نجاحًا غير مسبوق[238]".

ويشير الميثاق إلى أن التأميم لا يؤدي إلى خفض الإنتاج، بل على العكس من ذلك، أثبتت التجارب أن القطاع العام قادر على تحسين الإنتاج. ووفقا للميثاق فإن عملية التنمية يجب أن تقوم على تخطيط اشتراكي يضمن استغلال جميع الموارد الطبيعية والبشرية استخداما علميا وعمليا. وينبغي للتخطيط أن يأخذ في الاعتبار هذه النقاط الثلاث الرئيسية:

-أولاً كيف نزيد الإنتاج؟

- ثم في نفس الوقت زيادة استهلاك السلع والخدمات.

-أخيرًا، ضمان زيادة الادخار لخلق استثمارات جديدة.

ومن أجل تنفيذ هذا التخطيط لا بد من إنشاء تنظيم يعتمد على المركزية في التخطيط، وليس في التنفيذ حتى يتمكن الشعب من المشاركة. إن القطاع العام الذي يمكنه تحقيق العدالة العادلة يتكفّل بالجزء الأكبر من الخطة. ويحدد الميثاق خطوط العمل الرئيسية للفترة القادمة في مجال الإنتاج بشكل عام: جميع العناصر التي تعتبر الهياكل الأساسية لعملية الإنتاج مثل البنوك وشركات التأمين والبنية التحتية (الطرق والسكك الحديدية والموانئ والمطارات وأشكالها المختلفة والنقل والطاقة والسدود) يجب أن تظل في إطار الملكية العامة. كما أن الصناعات الثقيلة والمتوسطة، مثل معظم الصناعات التعدينية، تكون ضمن الملكية العامة. وفي حال السماح بالملكية الخاصة في هذا المجال، فيجب أن تكون تحت مراقبة القطاع العام. وفي الوقت نفسه يجب أن تتم حماية الصناعات الخفيفة من أي احتكار حيث يقوم القطاع العام بدوره في الحفاظ على مصالح الشعب.

وفيما يتعلق بالتجارة، فإن التجارة مع العالم الخارجي يجب أن تكون تحت الرقابة العامة، وخاصة بالنسبة للواردات. ويمكن للقطاع الخاص أن يلعب دوراً في الصادرات بما لا يتجاوز 25 ٪ من إجمالي الصادرات. ومن ناحية أخرى، بالنسبة للتجارة الداخلية، تم عكس مشاركة القطاع العام. وكان القطاع الخاص يدير 75 ٪ من التجارة الداخلية، بينما احتفظ القطاع العام بنسبة 25 ٪ لمنع احتكار القطاع

[237] الميثاق، ص.53.

[238] الميثاق، ص،58.

الخاص. ويحدد الميثاق الفرق بين نوعين من الملكية الخاصة، بين تلك التي تستغل الآخرين وتلك التي لا تستغل الآخرين. ومن أجل منع أي نوع من الاستغلال، يتم وضع حدود على الملكية الخاصة. تم تحديد ملكية الأراضي 100 فدان كحد أقصى، وتم فرض ضرائب مرتفعة على العقارات وتم تخفيض الإيجارات للحد من الاستغلال. خاصة وأن الإسكان العام والتعاوني المخطط له قلل من الاستغلال في هذا المجال.

II.3. المجتمع والإنتاج

وفي الفصل السابع يعرّف الميثاق الإنتاج بأنه معركة: "إن معركة الإنتاج هي التحدي الحقيقي الذي سيثبت فيه الإنسان العربي نفسه ليجد مكانه تحت الشمس.[239]" وسيتحقق ذلك بحسب الميثاق من خلال نظام اقتصادي يهدف إلى قيادة معركة الإنتاج ومضاعفة الدخل القومي من خلال اعتماد التخطيط الاقتصادي الذي يضمن الطريق إلى الحرية الاجتماعية حيث يسود العدل والكفاية. ومع ذلك، كان النمو السكاني السريع عقبة كبيرة أمام الجهود المبذولة في عملية زيادة الإنتاج. إن مضاعفة الدخل خلال عشر سنوات يسمح بمعدل تنمية اقتصادية أعلى من معدل النمو السكاني. ولتحقيق هذا الهدف، من الضروري تعزيز مجالات الاقتصاد المختلفة.
ويحدد الميثاق الخطوات الواجب اتباعها في القطاعات الاقتصادية لتحقيق التنمية المنشودة.

في الزراعة :

النسخة العربية من الاشتراكية المطبقة على الزراعة لا تؤمن بتأميم الأراضي ونقلها إلى الملكية العامة. على العكس من ذلك، فإن هذه الاشتراكية تؤمن بالملكية الخاصة للأرض، إلى الحد الذي لا تسمح فيه بإعادة بناء الإقطاع. بالإضافة إلى ذلك، طبقت الزراعة المصرية حلولاً اشتراكية لعدة قرون لمشاكلها، ولا سيما الري والصرف اللذين ظلا في إطار الخدمات العامة. ومن ناحية أخرى، كانت زيادة عدد الملاك حلاً ثوريًا لمواجهة مشكلة توزيع الأراضي. وكانت زيادة الإنتاج الزراعي سبباً في ظهور مشروعات الري وأهمها سد أسوان.

وفي مجال الزراعة، لا يزال يتعين تحقيق ثلاثة أهداف:

[239] الميثاق، ص.62.

-أولاً، استصلاح مساحات جديدة من أجل زيادة المساحة المزروعة وبالتالي زيادة الإنتاج.
-ومن ثم زيادة التوسع الأفقي لزيادة الإنتاج الزراعي باستخدام الوسائل العلمية مثل الأسمدة والمبيدات وتصميم أنواع جديدة من البذور وزيادة الثروة الحيوانية التي مثلت دعماً حقيقياً للمزارع.
- وأخيرا، التصنيع (المرتبط بالزراعة) في الريف من أجل زيادة إمكانيات حل مشكلة التشغيل[240].
وعلى هذا المستوى، فإن دور نقابات العمال الزراعيين هو تعبئة الملايين من العاطلين عن العمل.
كما يشير الميثاق إلى ضرورة تحسين مستوى المعيشة في الريف وتقليص الفجوة بين الريف والمدينة، خاصة على المستوى الثقافي[241]. وبهذه الطريقة يمكن للفلاح أن يكون على بينة من الحلول لهذه المشاكل، وخاصة مشكلة النمو السكاني الذي يمثل عائقا كبيرا أمام التنمية.

في الصناعة :

يؤكد الميثاق على أهمية الصناعة في عملية التنمية الاقتصادية. ومع ذلك، لتحقيق النمو الصناعي الحقيقي، يجب تكريس جميع الموارد اللازمة على أساس التقدم العلمي. إن العمل الصناعي العلمي وحده القادر على تمكين الأرض المصرية من توفير كل ما تملكه من موارد طبيعية لخدمة التنمية[242]. وكان استخراج المواد الأولية بمثابة العمود الفقري للصناعة بكافة أنواعها، وخاصة الصناعات الثقيلة. وفي الوقت الذي يذكر فيه الميثاق أن الصناعة الثقيلة هي أساس الصناعة الحديثة، فإنه يوصي بتنمية الصناعة الاستهلاكية وعدم إهمالها. وهذه الأخيرة، التي تستوعب جزءا من القوى العاملة، تلبي احتياجات الاستهلاك وتمثل مصدرا للعملة الأجنبية بفضل تصدير منتجات هذه الصناعة. وكذلك لتطوير الصناعة الغذائية التي تعتبر جزءاً من الصناعات الاستهلاكية، وذلك لدعم اقتصاد الريف.

ولتحقيق أهداف التنمية لا بد من تعزيز الصناعة بكافة أنواعها: "بشكل عام، يجب على الصناعة أن تدرج في برامجها تصنيع كل ما يمكن تصنيعه من مواد أولية، تصنيعاً جزئياً أو كاملاً[243]."
على المستوى الاجتماعي، يمكن للصناعة المتطورة أن تضمن التوازن في الحياة الاقتصادية وتحقق المستوى الأمثل في الإنتاج. وهذا يؤدي إلى حياة أفضل للمجتمع ويضمن حقوق كل فرد بما في ذلك:
– حق كل فرد في الرعاية الصحية.

[240] الميثاق، ص.66.
[241] الميثاق، ص.67.
[242] الميثاق، ص.69.
[243] المرجع نفسه.

– حق كل مواطن في التعليم.

– حق كل مواطن في العمل.

- ضمان الشيخوخة والتأمين الصحي للأشخاص الذين قاموا بدورهم في النضال الوطني.

ومن ناحية أخرى، يشير الميثاق إلى أن القطاع الخاص غير المستغِل يمكنه المشاركة في التنمية الصناعية إلى جانب القطاع العام، مما يؤدي إلى المنافسة الحرة والإيجابية، وأن هدف قوانين التأميم ليس المقصود منه وضع حد القطاع الخاص. وإنما المقصود من هذه القوانين القضاء على آثار الاستغلال وتركت الباب مفتوحا أمام الاستثمار الفردي في خدمة المصلحة العامة[244]. وهكذا يتناول الميثاق في هذا الفصل مسألة رأس المال الأجنبي. فإنّ الاعتمادات والمساعدات المالية مقبولة ما لم تتضمن أي شروط وذلك للحفاظ على استقلال مصر. علاوة على ذلك، يجب فقط قبول الاعتمادات التي يسهل سدادها مع الفائدة وخلال فترة مناسبة لمصر. ومن ثم فقد أعطيت الأولوية للاستثمارات الوطنية ثم للاستثمارات الأجنبية في المجالات التي تتطلب خبرات عالمية.

II.4. حول تطبيق الاشتراكية ومعوقاتها

وفي الفصل الثامن تناول الميثاق آلية العمل على أسس اشتراكية والمشكلات التي تعترض هذا العمل. يبدأ هذا الفصل بتذكير تاريخي بالتجارب والأساليب التي اتبعتها الأنظمة المختلفة في تنمية بلدانها: البلدان التي أصبحت غنية بضمان استثماراتها بنهب ثروات الدول الأخرى، وأخرى تطورت من خلال استغلال العمال بطريقة غير إنسانية، وأخيراً أولئك الذين مارسوا الضغوط على الناس بسرقة ثمار عملهم ووعودهم بمستقبل أفضل. ولكن أمام هذه الأساليب التي لا تحترم القيم الإنسانية، فإن الميثاق يقدم أفضل السبل لتحقيق التنمية: فهو العمل الوطني المبني على التخطيط العلمي [245]حيث يتحمل كل فرد مسؤولية في تطبيق خطة العمل الشاملة.

ولتحقيق الأهداف المحددة للعمل الوطني لا بد من اتباع المسار الديمقراطي. وهذا من شأنه أن يترجم وفقا للميثاق إلى حكم الشعب من خلال المجالس المنتخبة على كل مستوى، وطنيا ومحليا. " لتطبيق الديمقراطية يجب أن تشمل سلطة المجالس الشعبية كافة مراكز الإنتاج وآليات الإدارة المحلية أو المركزية. [246]" بالنسبة للمجالس الشعبية لم يقدم تفاصيل كثيرة حول شروط العضوية والانتخاب،

---

[244] الميثاق، ص.73.

[245] الميثاق، ص.85.

[246] الميثاق، ص.87.

باستثناء حقيقة أن هذه الشروط ستستند إلى انتخابات حرة ويجب أن تضم ما لا يقل عن 50 ٪ من ممثلي العمال والفلاحين الذين يشكلون أغلبية الشعب. ويجب حماية هذه القيادات الجديدة حتى تنجح في أداء دورها في عملية التنمية. وعليهم أن يتجنبوا التعقيدات البيروقراطية والإدارية (سنرى لاحقاً أن البيروقراطية أصبحت واحدة من المشاكل الرئيسية للنظام).

المشكلة الأخرى التي يمكن أن تعيق العمل والدور الحقيقي للقيادة هي أن الشخص الواحد يشغل عدة مناصب؛ ولتجنب ذلك، صدر قانون: "وظيفة واحدة لرجل واحد"[247] بحيث يمكن للشخص أن يشغل الوظيفة حسب قدرته وخبرته. وينبغي على القيادات الجديدة أن تكون واعية لدورها الاجتماعي لتجنب الانحراف الذي قد يؤدي إلى ظهور طبقة جديدة تتمتع بامتيازات بدلا من الطبقة القديمة. وأخيرا، يؤدي الافتقار إلى المسؤولية في تطوير المشروع أو تنفيذه إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج. ومرة أخرى، يؤكد الميثاق على أهمية العمل المبني على العلم: "العلم هو السلاح الحقيقي للإدارة الثورية... إن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية التي تواجه شعبنا اليوم سوف تجد حلولاً باللجوء للعلم[248]". ولهذا السبب، وفي هذه المرحلة من النضال الوطني.

ويجب أن تتطور مراكز البحث العلمي حتى يكون العلم في خدمة المجتمع.

II.5 النظام السياسي وفق دستور 1964 المؤقت

شدّد الميثاق على أهمية سلطة الشعب. وأسفر ذلك عن مجالس محلية أو وطنية منتخبة. يحدد الدستور المؤقت لعام 1964 الإطار القانوني للنظام السياسي وإقامة النظام الرئاسي. يتم انتخاب رئيس الجمهورية بناء على توصية مجلس الأمة، ثم تتم استشارة الشعب بالاستفتاء على المرشح الرئاسي. ولرئيس الجمهورية سلطة حل مجلس الأمة بالدعوة إلى إجراء انتخابات جديدة خلال شهرين من حل مجلس الأمة. يتم انتخاب البرلمان من قبل المواطنين لمدة خمس سنوات عن طريق الاقتراع الإلزامي.

- أن يكون المرشح عضواً في الاتحاد الاشتراكي العربي وأن يزيد عمره عن ثلاثين عاماً. يتمتع عضو البرلمان بالحصانة الكاملة. وتم تحديد العدد الإجمالي للدوائر الانتخابية 350 دائرة، على أن يكون أحد المرشحين اللذين يمثلان كل دائرة من هذه الدوائر فلاحاً أو عاملاً.

[247] الميثاق، ص.90.

[248] الميثاق، ص92-91.

ونص الدستور على أن مجلس الأمة هو السلطة العليا للدولة، وله الصلاحية بإصدار القوانين، ولا يجوز فرض ضريبة أو قرض إلا بموافقة مسبقة من المجلس، وأي قرار يعرض على المجلس للموافقة عليه. كما أن لمجلس الأمة صلاحية مناقشة التقارير الوزارية. وفي حال رفض مجلس الأمة منح الثقة لوزير أو للحكومة، وجب على الأخيرين تقديم استقالتهما. وينص الدستور على بعض القيود على السلطة التنفيذية من خلال مجلس الأمة. أما المجالس الشعبية، فقد تم تعيين جزء من أعضائها وانتخاب الأعضاء الآخرين. يتألف مجلس المحافظة من أحد عشر عضواً من بينهم رئيس البلدية، وجميعهم معينين من قبل الحكومة المركزية، خمسة منهم من منتسبي الاتحاد الاشتراكي العربي. وتعمل المجالس الشعبية في إطار الأنظمة التي تضعها الدولة وبما ينسجم مع سياسات الوزارات المعنية. وتكون المجالس الشعبية مسؤولة عن إنشاء المرافق العامة والخدمات الاجتماعية.[249]

III. القوانين الاشتراكية الصادرة في يونيو/ تموز 1961

رأينا أنه في نهاية الخمسينيات، لم تتمكن عملية التنمية الاقتصادية بشكل عام، والتنمية الصناعية بشكل خاص، من تجاوز عتبة معينة. فمن ناحية، ظلت الاستثمارات الخاصة متخصصة في مجالات معينة مثل العقارات والمنتجات الاستهلاكية. ومن ناحية أخرى، كان هناك نقص في رأس المال اللازم لتحقيق تنمية اقتصادية أكثر كفاءة. وفي عام 1960 قررت الدولة وضع الخطة الخمسية 1960-1965 بهدف مضاعفة الدخل القومي. ولتنفيذ هذا البرنامج، كان من الضروري إنشاء مؤسسات تتمتع بالسلطة الكافية لتنفيذ المشروع المقرر. ومع ذلك، خلال السنة الأولى من الخطة، واجهت القيادة نقصًا في الموارد اللازمة للاستثمارات. وهذا ما دفع الدولة المصرية إلى تطبيق التأميم على نطاق واسع، ومن هنا جاءت حاجة الدولة إلى وضع يدها على وسائل الإنتاج[250]. في عام 1959، أوضح عبد الناصر في خطاب له أنه بما أن الدولة تمثل الشعب، فيجب عليها بالتالي امتلاك القطاع الصناعي وضمان التوازن مع الملكية الخاصة[251].

وأشار علي صبري الذي تولى رئاسة الوزراء من 1962 إلى 1965، في مقابلة مع عبد الله إمام، إلى أن التأميمات تمت دراستها والبت فيها عام 1958، إلا أن الاتحاد مع سوريا أخر تنفيذها[252].

---

[249] O'BRIEN, op.cit., p. 332.

[250] التأميم: نص الميثاق على أن التأميم ليس سوى نقل أداة الإنتاج من مجال الملكية الخاصة إلى نطاق الملكية العامة للشعب، وليس المبادرة الفردية كما يدعو إليها أعداء الاشتراكية. التأميم توسيع لإطار المنفعة والضمان في الحالات التي تقتضيها مصلحة الشعب (الميثاق ص59).

[251] O'BRIEN, p. 121.

[252] عبد الله إمام، علي صبري يتذكر، دار الوحدة للطباعة. القاهرة، 1987. ص.18.

في 20 تموز (يوليو) 1961 أعلن وزير الخارجية علي صبري في مؤتمر صحفي عن جميع قوانين التأميم موضحاً ضرورة وفائدة تطبيق هذه الإجراءات:

- إن وجود القطاع العام أمر حيوي لإقامة مجتمع جديد يسود فيه الاكتفاء الذاتي والمساواة.
- كان الاعتماد على الادخار الوطني هو السبيل الوحيد للتنمية.
- لا بد من إنشاء قطاع عام يكون قوة فاعلة في المجال الاقتصادي ليواجه أعباء الخطة الشاملة ويتحمل مسؤولياته ويتحرر من أي عامل استغلال وإثراء وأنانية. علاوة على ذلك، يحمي القطاع العام الناس من الاستغلال ويساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال السماح للناس بالاستيلاء على وسائل إنتاج معينة وأرباحها.

وهكذا نجد في الميثاق الأهداف محددة في نقطتين: الهدف الأول هو خلق نوع من التكافؤ الاقتصادي بين المواطنين، والقضاء على احتكار القلة، وإزالة الفوارق بين الطبقات الاجتماعية. والهدف الثاني هو تعزيز قدرة القطاع العام على قيادة عملية التنمية الصناعية بشكل أفضل[253]. وفي عام 1961، قامت الدولة المصرية، من خلال سبعة عشر مرسومًا وقانونًا، بتأميم جميع البنوك وشركات التأمين والمؤسسات المالية والنقل وخمسين شركة في الصناعات الثقيلة. وبالإضافة إلى ذلك، تولت الدولة التجارة وخاصة تجارة القطن. وبموجب القانون 118، تم فرض التأميم الجزئي على 82 شركة، تحولت إلى شركات مساهمة نصف أسهمها مملوكة للدولة. وفي عام 1963، تم تأميم هذه الشركات بالكامل.

وبحسب العيساوي، فإن 95 ٪ من الصناعة التحويلية وجدت نفسها تحت سيطرة الدولة المصرية بعد قوانين التأميم[254]. بالإضافة إلى ذلك، حدد القانون 119 الملكية الفردية في 159 شركة. مُنع الناس من امتلاك أسهم تزيد قيمتها عن 10000 جنيه، على أن تقع بقية الأسهم في أيدي الدولة. ويكون التعويض عن الممتلكات المؤممة على شكل سندات حكومية لمدة خمسة عشر عاماً، بفائدة قدرها 4 ٪. قصر القانون رقم 107 ممارسة الوكالات التجارية على الشركات الحكومية وتلك التابعة للمؤسسات العامة.

III.1. تأميم البنوك

---

253 الميثاق، ص. 73.

254 ISSAWI, Charles, Egypt in Revolution– An Economic Analysis, Oxford University Press, Londres, 1963, p. 63.

قانون التأميم رقم 117 وضع جميع البنوك وشركات التأمين تحت سيطرة الدولة. بدأت سلسلة التأميمات هذه في فبراير/ شباط 1960 بالقرارين 39 و40 بشأن تأميم بنكي مصر والبنك الوطني على التوالي. وشركة مصر الكبيرة والتي كان لها دور رائد في التصنيع.

إن تأميم شركة مصر، يعود جزئيًا إلى أن خططها الاستثمارية لم تكن تتوافق مع خطط الحكومة. كان بنك مصر وقت التأميم يمتلك 20 ٪ من الإنتاج الصناعي و 50 ٪ من صناعة النسيج في مصر، وكانت قيمة محفظته 18 مليون جنيه. وهكذا، فإن تأميمه أتاح للدولة، بالإضافة إلى أعماله، السيطرة على جميع الشركات التابعة للبنك. وفي هذه الشركات، يمكن للدولة أن تعين أعضاء مجالس إدارتها. حلّت المؤسسة الوطنية الاشتراكية محل بنك مصر وشركاته. تم تحويل أسهم بنك مصر إلى أرباح للدولة على مدى اثنتي عشرة سنة بفائدة 5 ٪، وتم تقدير أسعار الأرباح بسعر البورصة يوم التأميم.

وفيما يتعلق بتأميم البنك الوطني، فقد كانت مسألة إضفاء الشرعية عليه نظرا لأن الدولة استولت في عام 1957 على الأسهم الفرنسية البريطانية. وكان البنك الوطني قد قام بدور البنك المركزي منذ عام 1951، ومع التأميم أصبحت أنشطته تجارية فقط وتم إنشاء البنك المركزي التابع بالكامل للدولة في عام 1960 بموجب المرسوم 250 وأخذ مكان البنك الوطني كبنك مركزي. أما البنك البلجيكي فقد تم تأميمه في نوفمبر 1960، وفي أبريل 1961 تم ضمه إلى شركة مصر وأصبح بنك بور سعيد. وبحسب حسن رياض، فإن مدينة مصر الجديدة بأكملها تقريبًا كانت مملوكة للشركات التابعة للبنك البلجيكي. ويبين الجدول أدناه حصة البنوك المختلفة في إجمالي الودائع المصرفية قبل وبعد التأميم[255].

الجدول 23: : التغيرات بنسبة البنوك بعد التأميم[256].

البنك	1947	1960	1963
البنوك الأجنبية	64 %	14 %	-
البنوك المصرية الخاصة	29 %	2 %	-
البنوك الأجنبية المحلية	6 %	2 %	-
البنوك العربية	1 %	4 %	-
البنوك العامة	-	78 %	100 %
الإجمالي	100 %	100 %	100 %

[255] سحر أحمد حسن، ذكر سابقًا، ص.74.
[256] RIAD, Hassan, L'Égypte nassérienne, op.cit., p. 95.

في عام 1947، استحوذت البنوك الأجنبية على الحصة الأكبر (64٪) من الإجمالي، في حين لم تكن هناك بنوك ملك للقطاع العام.

III.2. شركات التأمين

وفي الوقت نفسه، لاقت شركات التأمين نفس مصير البنوك. قبل التأميم عام 1961، كانت شركات التأمين تنتمي إلى ثلاث مجموعات: الشركات المصرية الخاصة، والشركات الأجنبية، والشركات المؤممة عام 1957. وقد نقلت قوانين عام 1961 جميع شركات التأمين تحت إشراف مكتب التأمين. ويوضح الجدول أدناه تطور شركات التأمين من عام 1948 إلى عام 1961.

الجدول 24: شركات التأمين

	1948	1956	1958	1962
الشركات المصرية الخاصة	15 %	47 %	12 %	-
الشركات الأجنبية	85 %	53 %	16 %	-
الشركات المؤمّمة	-	-	72 %	100 %

وفي البداية كان عدد شركات التأمين الفرنسية والبريطانية سبع شركات وثلاث شركات على التوالي، بالإضافة إلى شركة مصر للتأمين الخاصة. ونتيجة لعملية التمصير التي بدأت منذ عام 1948، زادت نسبة الشركات المصرية الخاصة بشكل كبير حتى وصلت إلى 47 ٪ من إجمالي الشركات في عام 1956: في البداية باعت الشركات البريطانية شركاتها لشركة مصر للتأمين، وظهرت شركات جديدة منذ عام 1952. أربع شركات تأمين، بما في ذلك تم تأميم ثلاث شركات يسيطر عليها رأس المال الفرنسي (الاتحاد والتأمين الوطني والشرق) وشركة مصرية واحدة (مصر للتأمين) في عام 195

III.3. القطن

منحت قوانين التأميم الدولة وحدها احتكار تجارة القطن وحلجه وعصره. في الماضي، كان الأجانب هم من يمتلكون حصرية هذه الأنشطة الاقتصادية قبل أن يتم تمصيرها جزئيًا.

مؤممة أخيرا. إلا أن اللجنة الحكومية نظمت عمليات بيع وشراء القطن وفق الأسعار المحددة بعد إغلاق أسواق بيع القطن القائمة. وأجبرت الحكومة البيوت التجارية على تحويل نفسها إلى شركات مساهمة؛

في البداية كانت الدولة تمتلك، بموجب المرسوم 71، ما لا يقل عن 35 ٪ من أسهمها، وبعد ذلك، سمح مرسوم آخر رقم 120 للدولة بامتلاك 50 ٪ من الأسهم. ومن بين شركات الحلج الخمسين كانت شركة مصر هي الأقدم ونفذت وحدها 25 ٪ من الحلج[257]. وكانت جميع هذه الشركات تابعة لمجموعة من الرجال من الطبقة الأرستقراطية الموجودين في جميع قطاعات الحياة الاقتصادية. وفقدت هذه الشركات جزءاً من وضعها خلال عمليات التأميم الأولى عام 1957 قبل أن يتم تأميمها بالكامل عام 1961.

وفيما يتعلق بعصر القطن، كانت هناك أربع شركات تم تأميمها جميعاً. كانت الشركة العامة (Société Générale) هي الأكبر وتسيطر على الثلاثة الآخرين. أسستها بنوك القطن البريطانية، وفي عام 1956 استحوذت عليها مجموعة مصر المصرفية.

III.4. الصناعة النسيجية

شكلت صناعة النسيج حيزا مهمًا في الصناعة المصرية، فقد استوعبت نصف اليد العاملة . بالإضافة إلى ذلك، تم توفير نصف القيمة المضافة في الصناعة التحويلية من خلال صناعة النسيج. بالفعل، في عام 1957، قامت الدولة، من خلال تأميم الملكيات الفرنسية والبريطانيه ، بإدارة سبع شركات نسيج. وفي عام 1961، سيطرت الدولة على 50 ٪ من مصانع الغزل و 75 ٪ من النسيج بعد تأميم ثلاث شركات أجنبية وبنك مصر. ويمثل هذا الأخير وحده 40 ٪ من إجمالي مبيعات الغزل و60 ٪ من إجمالي مبيعات النسيج، كما هو موضح في الجدول أدناه:

الجدول 25: حصة المجموعات المختلفة في إنتاج المنسوجات عام 1960[258]

	الخيوط	الأنسجة
مجموعة مصر	40 %	60 %
مجموعة E.D.O	-	15 %
مجموعة القاهرة	25 %	20 %
ستة عشر شركة أخرى	25 %	5 %

257 RIAD, Hassan, L'Égypte nassérienne, p. 101.

258 المرجع نفسه، ص.105.

III.5. وسائل النقل

قبل عام 1961، كانت هناك شركتان ملاحيتان تشتركان في الملاحة البحرية: الشركة الخديوية بسفنها العشر، والشركة العامة للملاحة بسفنها 16. الأولى يملكها لعبود والثانية تشكلت عام 1958 من اندماج ثلاث شركات: مصر علي يحيى وبنك مصر الإسكندرية لعلي يحيى والشركة العامة O.D.E. وتم تأميم جميع هذه الشركات بموجب مرسوم القانون 109، وتم إنشاء شركة ملاحية جديدة تابعة لمكتب الملاحة البحرية. احتكرت الشركة الجديدة كافة أعمال الشحن البحري. وتم تحويل أسهم الشركات المؤممة إلى أرباح اسمية للدولة لمدة 12 سنة.

كان تأميم النقل العام في القاهرة قد بدأ بالفعل في عام 1960 بتأميم الحافلات، ثم في عام 1961 تأميم ست شركات نقل. وكان الأمر نفسه مع شركة الترام التي كان امتيازها حتى عام 1976.قد تم تأميمها أيضًا. وفيما يتعلق بالإسكندرية، فقد تم الاستيلاء على شركة ترام الإسكندرية والرملة من قبل بلدية الإسكندرية. وكان النقل بين المدن، حتى عام 1961، حصريا ملك لستة أشخاص فقط من المصريين والمشرقيين. وتم تأميم حصة الأخيرين وتحويل حصة المصريين إلى اقتصاد مختلط[259].

III.6. الخدمات العامة

الخدمات العامة في مصر، مثلها مثل فروع النشاط الاقتصادي الأخرى، كانت تدار من قبل الشركات الأجنبية التي توفر الماء والكهرباء للمدن الكبرى. وفي القاهرة قامت شركة من مجموعة بلجيكية بإدارة خدمة المياه بالمدينة. وفي الإسكندرية كانت هذه الخدمة تدار من قبل شركات مثل بيناشي وسالفاجو، وفي منطقة القناة كانت خدمة المياه تقدم من قبل الشركة العالمية يونيفرسال. وفي جميع المدن المذكورة، بعد التأميم اصبحت خدمة المياه، تدار من قبل البلديات. وطبقت نفس العملية على توزيع الكهرباء، حيث قامت الدولة بتأميم جميع الشركات التي كانت تقدم خدمة الكهرباء حتى عام 1961 في

[259] المرجع نفسه، ص.106.

المدن: الشركة التابعة للبنك البلجيكي، وشركة ليبون، وشركة داليمان وتاغر. على إثر صدور قانون التأميم رقم 122، قام مكتب الكهرباء بتأمين إمدادات الطاقة لجميع المدن المصرية.

III.7. البترول

حتى عام 1953، كانت الشركة الإنجليزية المصرية لحقول النفط، إحدى الشركات التابعة لشركة شل، هي الشركة الوحيدة التي تمتلك الحق الحصري في استخراج النفط[260]. وفي عام 1956، كانت هذه الشركة هي الشركة البريطانية الوحيدة التي أفلتت من التأميم. لكن الدولة سحبت معظم تصاريح الاستخراج. وقد تم منحها لشركة (Société Générale) سوسيتيه جنرال التي تم إنشاؤها عام 1957 وكانت أول شركة بترول في الدولة المصرية. منذ عام 1961، أصبحت الشركة الإنجليزية المصرية لحقول النفط شركة مختلطة عندما اكتتبت الدولة المصرية بنسبة 50 ٪ من رأسمالها. بالإضافة إلى ذلك، تمكنت الدولة من خلال مكتب النفط من الحصول على 29 ٪ من أسهم الشركة الشرقية التي تم إنشاؤها عام 1957. وكان إنتاج الشركة الشرقية أكبر من إنتاج الشركة الإنجليزية المصرية لحقول النفط وشركة سوسيتيه جنرال. كما كان للدولة حصة إلى جانب مجموعة مصر ورؤوس أموال أجنبية أخرى في إدارة الشركة المصرية لتكرير وتجارة البترول[261].

وكانت الصناعات الأخرى المتعلقة باستخراج الفوسفات والمغنيسيوم والثروات المعدنية تابعة للقطاع العام منذ عام 1957 بعد مصادرة الممتلكات الفرنسية والبريطانية. وفي عام 1961، تم تأميم شركة الفوسفات الإيطالية، التي كانت تورد 75 ٪ من الفوسفات المصري. وعلى نحو مماثل، تم تأميم شركة سوسيتيه جنرال دو سيل، التي يمتلك البنك الصناعي 51 ٪ من أسهمها، في عام 1961 وكان يديرها مكتب الصناعات الاستخراجية. الصناعات. وفي عام 1962، تم أيضًا تأميم جبس بلّلا برأسمال فرنسي وبلجيكي وشركة أملاح البحر الأبيض المتوسط.

III.8. الصحف

[260] المرجع نفسه، ص.109.
[261] المرجع نفسه، ص.110.

وفي أبريل 1960، تم تأميم جميع الصحف، بما في ذلك دار الأهرام، وروزا اليوسف، وأخبار اليوم، وفي عام 1962، دار الهلال. تم تعويض أصحابها عن طريق توزيع أرباح بفائدة 3 ٪ على مدى 20 عاماً. وأصبح الاتحاد الاشتراكي هو المالك الجديد وكان مسؤولاً عن تشكيل مجالس إدارة هذه الدور الإعلامية.

III.9. القوانين المنظمة لعمل الشركات

ومن بين قوانين التأميم قوانين تهدف إلى إعادة تنظيم القواعد داخل الشركات. صدر القانون رقم 111 بتعديل القانون رقم 26 لسنة 1954 المتعلق بالشركات. ووفقاً للقانون 111، تم توزيع الأرباح المحققة داخل الشركة على النحو التالي:
- حجز 5 ٪ من الأرباح لشراء السندات الحكومية.
-توزعت باقي الأرباح على النحو التالي: 75 ٪ للمساهمين و25 ٪ للموظفين والعاملين، منها 5 ٪ للخدمات الاجتماعية المحلية و10 ٪ للخدمات الاجتماعية المركزية.

وحدد القانون 113 الحد الأقصى لمرتبات ومكافآت العاملين في الشركات والمؤسسات بحيث لا يتجاوز خمسة آلاف جنيه مصري. كما نص القانون على أنه يمكن لمديري الشركات المساهمة الحصول على مكافأة قدرها 2500 جنيه سنويًا، وفي الوقت نفسه ألغى القانون الجديد إمكانية أن يجمع العضوية بين عدة مجالس إدارة في نفس الوقت. وحدد القانون 114 عدد أعضاء مجلس إدارة الشركة بما لا يتجاوز سبعة أعضاء، من بينهم ممثل منتخب لموظفي الخدمة المدنية وممثل منتخب آخر للعمال.

III.10. قيمة الممتلكات المؤممة

وبتطبيق قوانين التأميم السبعة عشر، استولت الدولة، بالإضافة إلى كافة البنوك وشركات التأمين، على كافة الشركات الصناعية البالغ عددها 44 شركة. كما استولى على أكثر من 50 ٪ من رؤوس أموال 86 شركة تجارية وصناعية (صناعات خفيفة). كما أنه من خلال القانون 119 الذي حدد سقف المبلغ المستثمر في الأسهم بـ 10.000 جنيه مصري للشخص الواحد في الشركة، أصبح الفائض ملكًا للدولة، مما منحها وسائل السيطرة على 147 شركة. وباستثناء بنك الإسكندرية، لم يصدر بيان رسمي عن قيمة

العقارات المؤممة. لكن محمود متولي نشر في كتابه أصول تاريخ الرأسمالية المصرية: تقديراته المتعلقة بقيمة الممتلكات المؤممة.

قدّر منشور بنك الإسكندرية قيمة عمليات التأميم عام 1961 من خلال تفصيل قيم الأصول المؤممة المملوكة للأفراد وكذلك تلك المملوكة للشركات، كما هو موضح في الجدول أدناه:

الجدول 26: قيم الملكيات المؤممة سنة 1961 [262]

	المساهمين الأفراد		قيمة الاسهم		متوسط الملكية بالفرد الواحد بالجنيه
	عدد.	نسبة مئوية	بالمليون	النسبة المئوية	
فئة أولى	94	9,1	16,2	41,2	172 340
فئة ثانية	426	41,2	18,3	46,6	42 958
فئة ثالثة	515	49,7	4,8	12,2	9 338
الإجمالي	1034	100	39,3	100	38 007
الشركات	111		26,2		236 036
الإجمالي العام	1145		65,5		57 205

وقدر إجمالي المبلغ الناتج عن عمليات التأميم عام 1961 بنحو 65.5 مليون جنيه مصري، منها 26.2 مليون جنيه من تأميم الشركات و39.3 مليون جنيه من ملكية الأفراد. امتدت تقييمات محمود متولي إلى الفترة 1952-1961. بلغت عائدات التأميم خلال هذه الفترة 402.4 مليون جنيه بأرباح سنوية قدرها 46.9 مليون جنيه. وشمل هذا التقييم أيضًا قيمة الأراضي المؤممة خلال نفس الفترة، أي 203.791 مليون جنيه.

الجدول 27: قيم الملكية المؤممة بين عامي 1952 و1961 [263]

	قيمة الملكيات المصادرة
الأراضي الزراعية	203 791
المنشآت الصناعية والتجارية	173 603
العقارات	249 86
الإجمالي	202 380

IV. الخطة الخمسية الأولى 1960-1965

[262] بنك الإسكندرية، النشرة الربع سنوية، القاهرة، نوفمبر 1961، في: مصطفى محمود مدحت، التحولات الاقتصادية، ستينيات القرن الماضي، دار رؤيا، القاهرة، 2014، ص.38.

[263] محمود متولي، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطوراتها، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1974، ص.304-310.

كانت التجارب والنجاحات الاقتصادية التي حققتها الدول الاشتراكية القائمة على التخطيط المركزي وسيطرة الدولة المباشرة على الحياة الاقتصادية نموذجا ألهم العديد من الدول حول العالم، بما في ذلك مصر. على سبيل المثال، خلال الفترة 1965-1960، بلغ معدل النمو السنوي للدخل القومي في الاتحاد السوفييتي 8.9 ٪، وفي ألمانيا الشرقية 7.2 ٪، وفي بولندا 7.1 ٪، وفي تشيكوسلوفاكيا 5.8 ٪[264].

بعد صدور قوانين التأميم، أصبحت٪ من الصناعات التحويلية تحت سيطرة الدولة المصرية التي اختارت التطبيقات الاشتراكية القائمة على التخطيط المركزي بهدف زيادة معدل التنمية الاقتصادية. وتم وضع خطة عشرية تهدف إلى مضاعفة الدخل القومي. امتدت هذه الخطة على فترتين: الأولى من عام 1960 إلى عام 1965، والثانية من عام 1965 إلى عام 1970. خلال الفترة الأولى، ركز المشروع على إنشاء صناعة استهلاكية واسعة النطاق. واستهدفت خلال الفترة الثانية إنشاء الصناعات الثقيلة وتصنيع وسائل الإنتاج وكهربة البلاد.

وكانت الأهداف الرئيسية للخطة العشرية هي:

- مضاعفة الدخل القومي من خلال تحقيق زيادة في معدل التنمية الاقتصادية. وستكون الزيادة في الدخل القومي خلال الخطة الخمسية الأولى 40 ٪، بمعدل نمو سنوي يزيد على 7 ٪.
- القيام بالاستثمارات في مختلف القطاعات الاقتصادية وخاصة في القطاع الصناعي.
- تحقيق العدالة في توزيع الدخل لصالح الطبقات المحرومة.
- توفير العملات الأجنبية.
- زيادة فرص العمل لحوالي مليون شخص. استوعب القطاع الزراعي 50 ٪ والقطاع الصناعي 20٪.

ومن أجل تحديد البرنامج الخماسي وتنظيم الإنتاج، تم إنشاء عدة مؤسسات لإدارة الشركات العامة. وفي عام 1961 بلغ عدد المنظمات التي تم إنشاؤها 38 منظمة لإدارة تشغيل 367 شركة. قامت عدة مؤسسات بإدارة غالبية الأنشطة الاقتصادية:

- منظمة النصر المنشأة بموجب القانون رقم 250 لسنة 1961 أدارت 80 شركة،
- منظمة مصر المنشأة بالقانون رقم 249 لسنة 1961 لمراقبة الشركات القديمة من مجموعة مصر .

[264] أحمد نجار السيد، الاقتصاد المصري من تجربة يوليو إلى نموذج المستقبل، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2002، ص.101.

- الهيئة العامة للمؤسسات العسكرية المنشأة بالقانون رقم 978 في نفس العام من المنظمات الأخرى، من أجل إدارة الشركات العسكرية.

- منظمة التنمية الاقتصادية التي تأسست عام 1957[265].

ويقوم مجلس أعلى برئاسة الرئيس وعضوية الوزراء بتوجيه عمل هذه المنظمات. وكان للمجلس المهام التالية:

- تنظيم العلاقات بين المنظمات.
- تحديد الأهداف الإنتاجية والتشغيلية لكل منظمة.
- تحديد بموجب الحكم رقم 99 لسنة 1961 ميزانية القطاع العام.

أما الوزراء فكان دورهم هو التأكد من حسن تطبيق الإنتاج المحدد حسب الخطة. وكان على كل وزير مهمة إعداد الميزانية بمساعدة لجنة يتكون أعضاؤها من رؤساء المنظمات الملحقة بالوزارات. وكما ناقشنا أعلاه، فإن الخطة تهدف إلى تطوير التصنيع. لقد طبقت استراتيجية التصنيع السريع لاستبدال الواردات وزيادة الصادرات لإنشاء اقتصاد مستقل. وسعت لجنة التخطيط الوطني إلى تصنيع منتجات مناسبة للتسويق الخارجي، الأمر الذي من شأنه أن يسمح بزيادة إيرادات العملات الأجنبية واستيعاب اليد العاملة العاطلة عن العمل. ومثلت الاستثمارات في القطاع الصناعي ما بين 25 ٪ إلى 28 ٪ من إجمالي الاستثمارات خلال الفترة 1960-1965. وقدرت مساهمة الصناعة في زيادة الإنتاج بنحو 67 ٪ من إجمالي الإنتاج ومشاركتها في زيادة الدخل بنسبة 52 ٪ من إجمالي الزيادة.

الجدول 28: توزيع استثمارات الخطة في كل قطاع[266]

القطاع	القيمة بالمليون	النسبة المئوية
الزراعة	225,3	13,3
الرئيس والصرف	119,3	7,4
سد اسوان	47,3	2,8
الصناعة	439,2	25,5
الكهرباء	139,5	8,2
النقل والتخزين	236,8	14,00
قناة السويس	35,00	2,1
العقارات	174,6	10,3

[265] COTTENET-DJOUFELKIT, Hélène, « L'industrialisation de l'Égypte au XXe siècle », op.cit.
[266] سحر أحمد حسن، ذكر سابقًا، ص.87.

القطاع	القيمة بالمليون	النسبة المئوية
منشآت عامة	48,8	2,9
الخدمات	111,0	6,0
تغيير في قائمة الجرد	120,0	7,0
الإجمالي	1696,9	100

المصدر: إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة 1960-1965.

في الفترة 1960-1961، كانت مشاركة القطاع الخاص في الاستثمار 19 ٪ (تمثل 56 مليون جنيه) من إجمالي الاستثمار، مقارنة بمشاركة القطاع العام بنسبة 81 ٪. وفي وقت لاحق، سيتم تقليص دور القطاع الخاص بشكل كبير.

IV.1. تمويل الاستثمارات

المصدر الأول لتمويل الصناعات الجديدة كان من الحكومة، إما مباشرة أو من خلال مجلس الإنتاج والبنك الصناعي والبنوك التجارية المؤممة وصندوق الاستثمار التابع لوزارة المالية[267]. أما بالنسبة للعملات الأجنبية فقد قدمتها الدولة بفضل تسهيلات القروض الأجنبية التي حصلت عليها الحكومة وعدد من الشركات الخاصة. ولتوفير الخبرة اللازمة، تم إبرام اتفاقيات فنية مع ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية والاتحاد السوفيتي. وبحسب علي الجريتلي فإن إجمالي قيمة المساعدات والقروض التي حصلت عليها مصر خلال الفترة 1958-1965 بلغت 800 مليون جنيه، منها 300 مليون جنيه على شكل مساعدات غذائية من الولايات المتحدة و500 مليون جنيه من الاتحاد السوفييتي ودول الكتلة الشرقية وبعض الدول الغربية[268].

وكانت القروض المقدمة من الاتحاد السوفييتي ودول أوروبا الشرقية طويلة الأجل وبأسعار فائدة منخفضة. ونصت الاتفاقيات التجارية على سداد جزء كبير من هذه الاعتمادات للدول الدائنة في شكل منتجات مصرية من المشروع الممول. تم صرف إجمالي المبلغ 136 مليون جنيه من قروض الاتحاد السوفييتية خلال الفترة 1961-1965، نصفه (50.7 ٪) لبناء سد أسوان ومشاريع الطاقة الأخرى.

ويبين الجدول التالي حصة النقد الأجنبي في المشاريع المختلفة بملايين الجنيهات:

[267] علي الجريتلي، خمسة وعشرون عامًا، دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية في مصر:1952-1977، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، 1974، ص.39.

[268] علي الجريتلي، التاريخ الاقتصادي للثورة 1952-1966، دار المعارف، القاهرة، 1974، ص.128.

الجدول 29: حصة العملات الأجنبية

الصناعة	الرأسمال المحلي	الرأسمالية الأجنبي	الإجمالي
البترولية	24 610 000	41 460 000	66 07 000
التعدينية	19 20 000	19 525 000	38 723 000
الكيميائية	19 571 000	29 209 000	48 791 000
الغذائية	16 330 000	10 343 000	26 673 000
خيوط ونسيج	12 465 000	16 816 000	29 291 000
كهرباء	26 800 000	12 00 000	38 800 000

المصدر: بنك مصر، النشرة الاقتصادية، السنة الخامسة، 7/ 1960، ص. 82[269].

IV.2. القطاع الصناعي

قامت وزارة الصناعة ووزارة التخطيط بتطوير الاستثمارات الصناعية في مشاريع مختلفة مع مراعاة عدة معايير:

- مدة المشروع .
- مبلغ التمويل الداخلي أو الخارجي للمشروع.
- تكامل المشروع مع المشاريع الأخرى المدرجة في البرنامج الصناعي الأول من الفترة السابقة.
- أهمية المشروع في زيادة الدخل القومي.
- اليد العاملة التي يستوعبها المشروع.
- الحصة المناسبة من إنتاج المشروع في التصدير.

وتضمنت خطة التنمية 230 مشروعا، جاءت المشاريع الكيميائية والدوائية على رأس القائمة (44 مشروعا)، تليها الهندسة (39 مشروعا)، تليها الأغذية (27 مشروعا)، والمعادن (27 مشروعا)، والمناجم (18 مشروعا). ومثلت مشاريع الصناعات الثقيلة 99 مشروعا من بين كافة المشاريع.

IV.2.a. تنظيم القطاع الصناعي العام

[269] سحر أحمد حسن، ذكر سابقًا، ص.92.

بعد التأميم عام 1961، أنشأت الدولة شركات عامة للسيطرة على مؤسسات القطاع العام. حلت هذه المؤسسات محل غرف الصناعة السابقة التابعة لاتحاد الصناعات المصرية. تصدر القرارات المتعلقة بالإنتاج الصناعي في القطاع العام من قبل وزارة الصناعة والشركات العامة المرتبطة بالوزارة والشركات التابعة لهذه الشركات والبالغ عددها 294 شركة[270]. والتي كانت شبه مستقلة تندرج ضمن وزارة الصناعة. ويتولى إدارة كل شركة مجلس مكون من تسعة أعضاء يعينون بقرار من الرئيس. وكان أعضاء المجلس رؤساء مجالس إدارة سابقين وموظفين مدنيين سابقين ومديري مؤسسات عامة تعتمد على الشركة. وكانت كل شركة مسؤولة عن السيطرة على الشركات المتخصصة في إنتاج بعض المنتجات. كان هذا هو الحال بالنسبة ل 79 شركة تعمل في صناعة النسيج: تم ضمها إلى الشركة العامة للخيوط والنسيج.

وكانت الشركات العامة مسؤولة عن القيام بالمهام التالية:

- تصميم ودراسة الخطط الاستثمارية قبل تقديمها إلى الوزارة التخطيط مع وزارة الصناعة.
- تنسيق واعتماد الخطط التي تقوم بها الشركات التابعة للشركة في شروط الاستثمار والإنتاج.
- التفاوض وإبرام عقود القروض وتوفير العملات الأجنبية للشركات.
- تلقي وتدبير المساعدات من الخزينة العامة الموكلة إلى الشركة المعنية نيابة عن شركاتها التابعة.
- بالتعاون مع دائرة التخطيط بوزارة الصناعة:

1 - إدخال شركات معينة في صناعة معينة أو الخروج منها.

2 - تصميم المصنع .

3 - إغلاق أو اندماج شركة مع أخرى.

- أن يكون الوسيط بين الوزارة والشركات المعنية[271]. وبالتالي، لا يمكن للوزراء التدخل بشكل مباشر في شؤون الشركات.

وفي الوقت نفسه، طُلب من الشركات تقديم ميزانيتها وخزينتها النقدية إلى الشركة التابعة لها. كما كان على كل شركة تقديم ميزانيتها الاستثمارية للحصول على موافقة الشركة التابعة لها. ولا يمكن للشركات الحصول على المواد الخام من الخارج مباشرة، حيث يتم تنفيذ هذه العملية من خلال الهيئات العامة.

---

[270] O'BRIEN, p. 173.

[271] O'BRIEN, p. 174.

ورغم أن الشركات تستطيع تحديد أسعار منتجاتها والقيام بإجراءات تسويق هذه المنتجات، إلا أن وزارة الصناعة كانت لها صلاحية تحديد أسعار جميع المنتجات المصنعة. بالإضافة إلى ذلك، تدخل للحفاظ على أسعار بعض المنتجات مثل الضروريات الأساسية والأغذية المصنعة لجعلها في متناول الفئة المتواضعة من الشعب. في بعض الأحيان تتلقى الشركات تعليمات من الحكومة لإنتاج منتجات معينة وفقًا لاحتياجات السوق.

كما كان لدى الشركات بعض القيود التسويقية. نظرا لأهمية المتوفر من العملات الأجنبية.

ولم يُسمح لأي شركة بنقل المنتجات المعدة للتصدير إلى السوق المحلية، حتى لو كان ذلك سيؤدي إلى تحقيق المزيد من الأرباح[272]. كما تم تنظيم الاستيراد. واضطرت الشركة إلى طلب الترخيص من هيئتها المشرفة وفق الحصة التي حددتها وزارة الصناعة. وأصبح هذا النظام أكثر صرامة بشكل خاص بعد عام 1964 من أجل الحد من العجز التجاري المتزايد[273].

ونلاحظ أنه بعد كل هذه الإجراءات، تم إدارة تنظيم الأنشطة الاقتصادية من خلال مستويات هرمية مختلفة. تعتمد كل شركة على شركة عامة. وكان هذا تابعاً لوزارة الصناعة التي كانت تخضع لسيطرة المجلس الأعلى. وبإشراف برئاسة الرئيس المصري. وهكذا تم تحديد الأنشطة الاقتصادية على أربعة مستويات. لم تتمكن الشركة من اتخاذ قرار من تلقاء نفسها بالاستثمار في مشروع دون موافقة المنظمة والمجلس الأعلى، لذلك فقدت الكثير من استقلاليتها ليس فقط فيما يتعلق باختيار الاستثمار، ولكن أيضًا فيما يتعلق بسعر المنتج. والكمية المنتجة. ويقرر المجلس الأعلى للتخطيط أولويات الاستثمار وسعر المنتج وكميته.

بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك ضغوط على إدارة الشركة لزيادة الأرباح. في الواقع، بما أن العمال لديهم الحق في الحصول على حصة من الأرباح، فإن دخلهم ومكافآتهم تعتمد على الزيادة في الأرباح التي تحققها الشركة، في حين كان للمدراء دخل ثابت. فمن ناحية، كانت مناصب وترقيات هؤلاء المدراء تعتمد على فعاليتهم. ومن ناحية أخرى، تم انتخاب أربعة من أعضاء مجلس الإدارة من قبل العمال. وهكذا وجد المديرون أنفسهم مضطرين إلى تحقيق المزيد من الأرباح. وقد تلاقت هاتان النقطتان على ضرورة زيادة أرباح الشركة[274].

---

272 المرجع نفسه، ص.175.

273 COTTENET-DJOUFELKIT, Hélène, op.cit.

274 O'BRIEN, p. 248.

IV.2.b. النمو الصناعي في الخطة الخمسية الأولى

كان هدف الخطة هو أن يزيد القطاع الصناعي قيمة إنتاجه من 493.7 مليون جنيه إلى 1086.7 مليون جنيه في 1960-1961 إلى قيمة 1580.4 مليون جنيه في نهاية الخطة الخمسية. إلا أن الزيادة التي تم تحقيقها كانت أقل من المتوقع حيث وصلت قيمتها إلى 382.2 مليون جنيه. خلال فترة الخطة الخمسية، أحرز الإنتاج الصناعي تقدما من ناحية الصناعات القائمة ومن ناحية أخرى إدخال صناعات جديدة مثل السيارات والدراجات وعربات السكك الحديدية.

الجدول 30 : نمو الإنتاج الصناعي بين عامي 1952 و1966

القيمة بالمليون جنيه بالسعر الجاري[275].

الصناعة	1952	1960	1965	1966	معدل الزيادة بالنسبة لعام 1952
الصناعة البترولية	34,2	66,4	101,1	103.2	201,8 %
الصناعة التعدينية	3,6	7,5	10,9	11,8	227,8 %
الكيميائية والدوائية	20,5	49,1	140	150,9	636,1 %
الغذائية	122,3	177,1	285,4	308,4	152,2 %
الهندسية والكهربائية	30,1	80,9	160	171	468,1 %
البناء والصناعة الحرارية	8,4	20	30,8	34,6	311,9 %
الأنسجة	84,6	230,5	357,8	374,5	342,7 %
الطاقة والكهرباء	10,1	29,4	54,7	58,9	483,2 %
الإجمالي	313,6	660,9	1140,7	1213,5	286,71

ويمثل إجمالي الاستثمار في الصناعات الاستهلاكية 30 ٪ والصناعات الوسيطة 48 ٪ من إجمالي الاستثمار في القطاع الصناعي. وكان أكبر استثمار للاستثمارات الوسيطة هو قطاع الكيماويات بنسبة 40 ٪ والنفط بنسبة 33 ٪، فيما لم تتجاوز استثمارات الصناعات الثقيلة 11 ٪ من إجمالي استثمارات القطاع الصناعي. ومن أهم الصناعات الثقيلة تعدين خام الحديد بأسوان، والانتهاء من وحدة ثلاثي

[275] أحمد نجار السيد، ذكر سابقًا، ص.108.

الحديد والصلب وتجهيز كابلات الحديد والصلب والصلب. ويبين الجدول أدناه نمو إنتاج الصناعات الثقيلة المختارة:

الجدول 31: إنتاج الصناعات الثقيلة في عامي 1964 و1965[276]

الصناعة	وحدة القياس	1964	1965
الفوسفات	طن	600 000	1 500 000
الفولاذ	طن	377 400 000	490 000
الآلات	عدد	400	520
السماد	طن	850 000	2 800 000
الورق والكرتون	طن	95 000	145 000
آلات زراعية	عدد	632	3 000

ونلاحظ أن إنتاج الفوسفات خلال عام زاد بمقدار مرتين ونصف، وزاد إنتاج الجرارات بما يزيد قليلا عن ثلاثة أضعاف، وكان إنتاج الأسمدة هو الذي زاد أكثر: بمقدار 850 ألف طن في عام 1964. إلى 2.800.000 طن عام 1965. وبذلك ارتفع معدل نمو إجمالي الدخل الصناعي بالنسبة إلى الدخل القومي خلال الفترة 1960-1965:

الجدول 32: معدل نمو الدخل الصناعي بين عامي 1960 و1965[277]

السنة	1961-1960	1962-1961	1963-1962	1964-1963	1965-1964	المعدل السنوي
الصناعة	10,3 %	9,5 %	5,6 %	12,3 %	4,1 %	8,4 %
الاقتصاد القومي	6,1 %	3,5 %	8,9 %	7,8 %	6,1 %	6,5 %

ورغم أن النمو الصناعي خلال هذه الفترة حقق معدل 8.4 ٪[278]، أي أقل من الهدف الذي تستهدفه الخطة (14 ٪)، إلا أن المعدل الذي تحقق خلال الخطة الخمسية الأولى كان مع ذلك كبيراً وأكبر من معدل الاقتصاد القومي 6,5 ٪ ولم يتجاوز النمو خلال السنة الثانية من خطة 1961-1963 سوى 3.5 ٪، ويعود ذلك إلى انخفاض الإنتاج الزراعي بسبب الآفات الزراعية، وأبرزه انخفاض محصول القطن بمقدار الثلث في عام 1961.

[276] سحر أحمد حسن، ذكر سابقًا، ص.95.
[277] المرجع نفسه، ص.97.
[278] وفي مصادر أخرى، بلغ نمو الدخل الصناعي 12 ٪ و 10 ٪ و 4,5٪ للأعوام 1960-1961 و1961-1962 و1964-1965 على التوالي.

الجدول 33: تطور مؤشر الإنتاج الصناعي[279]

السنة	مؤشر الإنتاج
1960-1959	100
1961-1960	111
1962-1961	117
1963-1962	128
1964-1963	144
1965-1964	150

وارتفع مؤشر الإنتاج بين بداية ونهاية الخطة الخمسية بنسبة 50 ٪. ونجد أن مؤشر الإنتاج وصل إلى أعلى مستوياته خلال هذه الفترة حتى 1963-1964، ثم بدأ المؤشر في الانخفاض. وربما يعود هذا التراجع إلى القيود المفروضة على الواردات بهدف تصحيح ميزان المدفوعات.

IV.3. القطاع الزراعي

الاشتراكية العربية لا تعني الملكية العامة للأرض. ويجب أن يبقى هذا في نظام الملكية الخاصة مع قيود أكثر من قانون الإصلاح لعام 1952. أولاً، تم تحديد السقف بـ 100 فدان في عام 1961، ثم في وقت لاحق، في عام 1968، بأكثر من خمسين فداناً. وفي عام 1962 أيضًا، حظر القانون بيع أكثر من 5 أفدنة. يتكون الحل الاشتراكي للمشاكل الزراعية من جزئين: أولا، زيادة عدد الملاك، وثانيا، زيادة دور التعاونيات في عملية تنظيم إنتاج صغار الملاك.

IV.3.a. إعادة توزيع ملكية الأراضي

[279] MABRO, Robert, op.cit., p. 227.

عقب قانون الإصلاح الزراعي الجديد لعام 1961، بلغ عدد صغار ملاك الأراضي التي تقل مساحتها عن 5 فدان 2.919 مليون نسمة، ويمثلون 94.1 ٪ من ملاك الأراضي بمساحة 3.172 مليون فدان، تشكل 52.1 ٪ من المساحة المزروعة.
إلا أن عدد أصحاب المساحات من 20 إلى 50 فداناً انخفض إلى 26 ألف مالك ويمثلون 0.8 ٪ من ملاك الأراضي. ورغم انخفاض عدد هذه الفئة من الملاك، إلا أن المساحة التي يملكونها ظلت على حالها عند 818 ألف فدان. كما بقي عدد الملاك الذين يملكون من 5 إلى 10 أفدنة على حاله عمليا مع زيادة طفيفة ويمثلون 3.1 ٪ من الملاك بمساحة 517 ألف فدان.

أما أصحاب مساحة 10 إلى 20 فداناً فقد ارتفع عددهم من 47 ألفاً عام 1952 إلى 65 ألف مالكٍ عام 1961، وهو ما يمثل 2.1 ٪ من إجمالي الملاك الذين يملكون 648 ألف فدان. ورغم أن عدد هذه الفئة كان في تزايد، إلا أن حصتها في المساحة تغيرت قليلاً بسبب زيادة عدد الملاك الناتج عن الميراث، وذلك لعدم تطبيق الإصلاح الزراعي على هذه الحصة من الملكية.
الملكية. فئة 50 إلى 100 فدان لم يحدث فيها أي تغيير سواء فيما يتعلق بعدد الملاك أو فيما يتعلق بالمساحة.
وبالمقابل، ارتفع عدد أصحاب 100 فدان بشكل كبير، من 3000 إلى 5000 مالك بمساحة 500000 فدان بنسبة 8.2 ٪ من المساحة الاجمالية[280]. وتكمن الزيادة في عددها في أن التعديل الذي أدخله قانون 1961 على تحديد سقف 100 فدان؛ وبذلك أصبح جميع الملاك الذين يمتلكون أكثر من السقف المصرح به جزءًا من فئة 100 فدان.

بينما كان أصحاب أكثر من 200 فدان هم الأكثر تأثراً بالإصلاح. وبعد إصلاح عام 1952، انخفض عددهم إلى 2000 مالك، ولكن مع التغييرات التي أجريت عام 1961، اختفت هذه الفئة من الملاك. وعندما أعيد توزيع الأراضي المصادرة، كان على الفلاح أن يدفع ثمن الأرض على مدى أربعين سنة. وفي عام 1961 تم تخفيض السعر إلى النصف، وبعد ثلاث سنوات تم تخفيضه مرة أخرى إلى الربع بموجب القانون رقم 138. وتم إلغاء التعويض عن الأراضي الزراعية الخاضعة للإصلاح الزراعي بموجب القانون رقم 104 لسنة 1964 ونقل ملكيتها للدولة دون تعويض. تم تطبيق هذا الإجراء الجديد على مبدأ أن ما تبقى لأصحاب الأراضي بموجب قوانين الإصلاح الزراعي سيمكنهم من الحصول على دخل قريب من الحد الأقصى المحدد لدخل العمل في أي قطاع عام في الدولة.

---

[280] أحمد نجار السيد، ذكر سابقًا، ص. 21.

IV.3.b. إعادة تأهيل الأراضي

خلال الفترة 1892-1952 بلغت المساحة التي تم تأهيلها للزراعة 400 ألف فدان، أي ما يعادل 6800 فدان سنويا. وبحسب علي الجريتلي فإن الدولة هي التي نفذت نصف المساحة التي تم تأهيلها. ومنذ عام 1952، استثمرت الدولة أكثر فأكثر في الأنشطة الاقتصادية. وبلغت المساحة التي تم استصلاحها بين عامي 1952 و1959 80 ألف فدان. وكان تدخل الدولة في القطاع الزراعي أكثر حضورًا، وبذلك بلغت المساحة التي تم تأهيلها خلال الستينيات 830 ألف فدان، منها 536 ألف فدان تم استصلاحها خلال الفترة 1960-1965، مما سمح بزيادة الإنتاج الزراعي.

IV.3.c. التعاونيات

في عام 1960، قدمت الدولة خدمات الري والقروض والأسمدة والبذور والآلات. إلا أن الإنتاج كان في أيدي الملاك وصغار المزارعين والمستأجرين، وكلهم كانوا تحت سيطرة الدولة من خلال التعاونيات. ويمثل الميثاق التعاونيات على أنها: " منظمات ديمقراطية قادرة على تشخيص مشاكل المزارعين واستكشاف حلولها. ". وكانت مهمتهم، وفقا للميثاق، هي تغيير عقلية المزارعين وتنويرهم وتوسيع آفاقهم الثقافية والاجتماعية. ويتم تعيين رؤساء مجالس التعاونيات ومساعديهم والمراقبين من قبل السلطات المركزية. وكان المراقب خبيراً زراعياً ودوره إرشاد المزارعين إلى الطريقة الصحيحة لاستخدام الأسمدة والبذور ومياه الري، أما مسؤولية رؤساء التعاونيات ومستشاريهم فكانت التأكد من شراء المواد اللازمة للإنتاج وبيعها. المحاصيل وتوزيع الأرباح على المزارعين.

وكان لكل تعاونية حصتها التي حددتها الحكومة من البذور والأسمدة الكيماوية والمياه والآلات الزراعية. وكانت مهمة التعاونية هي الحصول على أقصى عائد باستخدام الموارد المتاحة لها. ويبين الجدول أدناه الدور المتزايد للتعاونيات في ضمان الإمدادات الزراعية لأعضاء التعاونيات من الفلاحين.

الجدول 34: قيمة المنتجات التي توفرها التعاونيات 1960-1965 (القيمة بآلاف الجنيهات)[281]

[281] MABRO, p. 79.

السنة	الحبوب	السماد	مبيدات الآفات	معدات مبيدات الآفات
1960	542	2,149	960	116
1961	561	1,942	1,539	352
1962	523	1,160	3,129	480
1963	731	3,025	1,894	482
1964	856	7,531	1,647	1,065
1965	1,202	8,993	1,785	55

شدّد الميثاق على الدور الإيجابي لهذه التعاونيات في حماية جميع المزارعين من ظلم المرابين[282]. وفي عام 1962، تم توجيه كل القروض الريفية من خلال التعاونيات، وفي عام 1961، تم بالفعل إلغاء الفوائد على القروض. وبلغ إجمالي الاعتمادات المخصصة للمزارعين خلال الخطة الخمسية 156 مليون جنيه. وبحسب العديد من الدراسات والتحليلات التي قامت بها الدولة بهدف زيادة الإنتاج الزراعي، فقد اعتمدت عدة حلول: تحسين البذور، ومكافحة الآفات الزراعية، والاستخدام السليم للأسمدة، وري محاصيل معينة وفق قواعد علمية. وقدرت لجنة التخطيط الوطنية أن الخسائر الناجمة عن الآفات الزراعية والأمراض الحيوانية تمثل حوالي 10 ٪ من إجمالي إنتاج الغذاء، دون أن ننسى آفة القطن الذي ألحق خسارة تقدر ب 25 ٪ من المحصول[283].

وبهدف تقليل الخسائر، قررت الحكومة تقسيم الريف المصري إلى عدة وحدات وإنشاء مراكز هناك لمكافحة الخراب الزراعي والأوبئة الحيوانية. وكان دور هذه المراكز هو تقديم المشورة للمزارعين، ورش حقول المحاصيل الكبيرة، وتقديم الخدمات البيطرية المجانية لحيوانات المزارعين. بالإضافة إلى ذلك، شجع الخبراء المزارعين على استخدام بعض الأسمدة مثل النيتروجين والفوسفور للحصول على محصول جيد. بالإضافة إلى ذلك، تم تجميع القطع الزراعية المتفرقة مع الاحتفاظ بملكية كل فلاح لتسهيل تطبيق الدورة الزراعية (حسب توجيهات وزارة الزراعة) على مساحة كبيرة ولتسهيل في نفس الوقت استخدام الأسمدة والبذور الجيدة ووسائل الري والصرف. في البداية، خططت الحكومة لتطبيق نظام إعادة توحيد قطع الأراضي هذا في جميع القرى المصرية حوالي عام 1970، لكنها أعلنت بعد فترة وجيزة أن هذا الإجراء سيتم في عام 1965[284].

[282] الميثاق، ص.67.
[283] السيد مرعي، الزراعة في الجمهورية العربية المتحدة، ص.187.
[284] المرجع نفسه، ص.146.

سيطرت الدولة على الإنتاج الزراعي من خلال تحديد المساحة المخصصة لكل محصول. لقد حدد المساحة المخصصة لزراعة القطن من أجل زيادة مساحة القمح. وفي إطار السياسة الزراعية لتنويع المحاصيل وخاصة إنتاج المنتجات ذات القيمة العالية، شجعت الدولة زراعة الفواكه والخضروات ومنتجات الألبان واللحوم. إن تشجيع الدولة على استخدام الأسمدة المناسبة والعلاج المقدم للمزارعين في مكافحة الأمراض التي تصيب بعض المحاصيل قد أتى بثماره.على سبيل المثال، زادت إنتاجية القطن للفدان من 4.19 قنطار عام 1952 إلى 5 قنطار عام 1965-1966 وإلى 6.7 قنطار عام 1970. وبالإضافة إلى ذلك، لعبت التعاونيات دوراً أساسياً في تسويق المنتجات الزراعية. وفي إطار تعبئة الفائض الزراعي لاستثماره في القطاعات غير الزراعية وخاصة الصناعة للمساهمة في تمويل عملية التنمية الاقتصادية، حددت الدولة أسعار المنتجات الزراعية وتسويقها من خلال التعاونيات. وهكذا أخذت الدولة مكان المالكين والسماسرة والمرابين السابقين في مجالات القروض وبيع المحاصيل، خاصة فيما يتعلق بالقطن حيث أصبحت الدولة، من خلال التعاونيات، القناة الوحيدة لتسويق القطن. وذهبت أرباح المبيعات إلى الخزينة العامة بدلا من السماسرة وأصحاب المحالج.

وبالإضافة إلى القطن، كان الأرز والبصل والبطاطس من بين المحاصيل التي تسوقها الدولة. وهكذا فإن المحاصيل الرئيسية المعدة للتصدير تم تنفيذها من خلال التسويق التعاوني. لذلك، مثّل التسويق التعاوني آلية فعالة لرقابة الدولة على القطاع الزراعي. ويمكننا أن نعتبر أن هذه المجموعة من الإجراءات وتطبيق نظام التسليم الإجباري والتسويق التعاوني شكلت تحسنا غير مباشر لغالبية المزارعين الصغار والمتوسطين. وبما أن غالبية المزارعين كانوا أميين، فقد جعلهم هذا عرضة للتلاعب من قبل المحاسبين التعاونيين. ومن ناحية أخرى، فإن تثبيت كميات فريدة على وحدات الأرض من المحاصيل الغذائية الرئيسية مثل القمح والذرة والأرز، دون تمييز بين كبار وصغار المزارعين، يعني أن ما تبقى للمزارع الصغير لا يكفيه، بينما باع المزارع الكبير فائض محصوله في السوق السوداء.[285]

علاوة على ذلك، حصل كبار المزارعين على قروض تعاونية زراعية بأسعار فائدة منخفضة، مما أدى إلى تراكم رأس المال لدى هؤلاء المزارعين. وفي الوقت نفسه، سهلت عليهم القدرة التقنية والمالية لدى هؤلاء زراعة محاصيل معينة ذات أرباح كبيرة، مثل الفواكه والخضروات، بينما أنتج صغار المزارعين، بسبب نقص الإمكانيات، محاصيل ذات إنتاجية أقل. كما أن جزءًا كبيرًا من التسليم

[285] خيري أبو العزايم فرجاني، ملامح تطور الاقتصاد المصري فيرسل التطورات السياسية، http ://saaid.net/book/20/13395.pdf, p. 129

الإجباري يتعلق بصغار المزارعين، بينما تمكن كبار المزارعين من الإفلات منه[286]. إلا أن السياسة التي اتبعتها الدولة تجاه القمح أدت إلى تقليص مساحة زراعته. ومن أجل دعم المستهلكين، قامت الدولة بتخفيض أسعار الدقيق والخبز أقل من التكلفة، مما جعل القمح من أقل المحاصيل فائدة من حيث المحصول بالنسبة للمزارعين. ومن ناحية أخرى، زاد استهلاك المصريين من القمح على حساب الذرة، فزادت كمية القمح المستوردة، ووجدت مصر نفسها تعتمد على الخارج في تلبية احتياجاتها من القمح[287].

وهكذا فإن سياسة تحديد الأسعار التي طبقتها الدولة من خلال نظام التسليم الإجباري للمحاصيل وتسويقها من خلال التعاونيات، أدت إلى تعديل طبيعة المحاصيل. وتزايدت زراعة الأرز والبصل والبرسيم الحجازي والفواكه والخضروات على حساب زراعة القمح والذرة والقطن التي كانت ذات إنتاجية منخفضة مقارنة بالمحاصيل الجديدة، مما تسبب في تراجع الاكتفاء الذاتي من القمح.

IV.3.d. الاستثمار

بلغ معدل استثمار الدولة في الزراعة، بما في ذلك الري وسد أسوان، 23.4 ٪ من إجمالي المبلغ المستثمر خلال الخطة الخمسية. وزادت المساحة المزروعة بنسبة 8 ٪ والمساحة المحصودة بنسبة 14 ٪. وعلى الرغم من الزيادة الواضحة في الإنتاج الزراعي، انخفض إنتاج الفرد بسبب تسارع النمو السكاني. ومع ذلك، بين عامي 1950 و1965، نجحت سياسة جمال عبد الناصر الاقتصادية، لأول مرة منذ الثلاثينيات، في زيادة معدل إنتاج الغذاء حتى أصبح أعلى من معدل النمو السكاني[288]. ولنأخذ على سبيل المثال زراعة القمح: فقد زاد الإنتاج بنسبة 25 ٪ خلال الفترة من 1950-1954 إلى 1970-1974. وبالمثل، ارتفع متوسط إنتاج الذرة بنسبة 50 ٪.

الجدول35: المساحة المزروعة والمحصودة خلال الفترة 1950-1973[289]

[286] المرجع نفسه.
[287] أحمد السيد نجار، ذكر سابقًا، ص.40.
[288] علي الجريتلي، ذكر سابقًا، ص.93.
[289] المرجع نفسه، ص.318.

السنة	المساحة المحصودة	القمح المساحة	الذرة المساحة	الأرز المساحة	القطن المساحة	القمح محصول	الذرة محصول	الأرز محصول	القطن محصول
1954-1950	9,43	1,571	1,744	519	1,765	1,318	1,568	830	372
1959-1955	10,08	1,501	1,851	654	1,791	1,464	1,624	1,385	394
1964-1960	10,29	1,387	1,727	791	1,751	1,504	1,823	1,784	443
1969-1965	10,54	1,268	1,510	1,033	1,694	1,363	2,369	2,187	478
1973	10,92	1,248	1,654	997	1,600	1,837	2,507	2,274	490

المساحة بالألف فدان، المحصول بالألف طن.

وكانت الأسباب الرئيسية لعدم نمو الإنتاج في القطاع الزراعي هي عدم استكمال الخطة الاستثمارية، وبطء عملية تطهير الأراضي، وضعف محصول القطن في 1961-1962. وكان معدل الزيادة في الإنتاج الزراعي 3.3٪ فقط في 1960-1965. وعلى الرغم من تأهيل 546 ألف فدان خلال الفترة الأولى من الخطة، إلا أننا نلاحظ أن الأراضي التي تم تأهيلها مؤخرًا لم يتم استغلالها بالكامل.

IV.4. السد العالي

بعد اتفاقيتي 1958 و1960 بشأن أعمال المرحلتين الأولى والثانية على التوالي بين مصر والاتحاد السوفييتي، بدأت الأعمال الأولى للمشروع في أغسطس 1960. وبلغت قيمة القرض الذي حصلت عليه مصر من الاتحاد السوفييتي وفق الاتفاقية الأولى في 1958 ما يعادل 34.8 مليون جنيه يتم سداده على مدى اثني عشر عامًا اعتبارًا من عام 1963 بفائدة 2.5٪ سنويًا. وكان مبلغ عام 1960 هو 78 مليون جنيه ويتم سداده على مدى اثني عشر عامًا من العام التالي لنهاية العمل، على أبعد تقدير في عام 1970، بفائدة قدرها 2.5٪.

وسوف نلقي نظرة فاحصة على الفوائد الناتجة من بناء سد أسوان:

زيادة المساحة الزراعية: أتاح السد لمصر زيادة في احتياطيها المائي، مما مكنها من التوسع الزراعي الأفقي، وبالتالي زيادة الدخل الزراعي بالإضافة إلى زيادة قدرة القطاع الزراعي على استيعاب القوى العاملة. في الواقع، بلغت المساحة التي تم استصلاحها بين 1968-1969 و1996-1997 1.789 مليون

فدان. وبحسب نجار السيد، كان من الممكن أن تكون المساحة المعاد تأهيلها أكبر لو أن الدولة منعت البناء الذي استوعب جزءًا من المساحة المخصصة للزراعة[290].

وقدم سد أسوان إمدادات منتظمة من المياه بسعة تخزينية كبيرة للمياه تصل إلى 165 مليار متر مكعب مقابل 4 مليارات قبل إنشاء السد. وهكذا، زادت إنتاجية الأراضي من خلال الحد من التسرب من الجسور والقنوات وحماية الأراضي الزراعية من أضرار الفيضانات. كما زاد الإنتاج بفضل تحويل مناطق ري الأحواض إلى مناطق ذات ري دائم. وقدرت هذه المساحات بـ 670 ألف فدان، مما أعطى زيادة في المساحة الإنتاجية بنسبة 6 ٪ بفضل محصولين في السنة. ووفقا للتقديرات التي أجريت عام 1978، فإن التحول من نظام الري الحوضي إلى نظام الري الدائم وفر لمصر 100 مليون جنيه في السنة[291]. وقد أتاح السد إمكانية الحصول على ثلاث محاصيل من الأرز سنويًا وزراعة الذرة الصيفية التي كان إنتاجها أعلى بكثير من إنتاج الذرة الخريفية. وزادت المساحة المخصصة لزراعة الأرز من 695.000 فدان عام 1960 إلى 1.140.000 فدان عام 1970، وزادت مساحة الذرة الصيفية من 128.000 فدان إلى 1.153.000 فدان[292].

إنتاج الكهرباء: في عام 1967، بدأت مصر الاستفادة من محطة توليد الطاقة الكهرومائية لسد أسوان مع بدء تشغيل أول توربين لها. وبهذا يمثل توليد الكهرباء 2 ٪ من إجمالي استهلاك مصر. لكن في العام التالي، عندما بدأت توربينات أخرى في إنتاج الكهرباء، وصل الرقم إلى 1438 مليون كيلووات في الساعة. ويمثل ذلك 52 ٪ من إجمالي استهلاك مصر. وقد سهّل السد إنشاء صناعة حديثة من خلال تزويدها بالكهرباء، مما سمح بتقليل استهلاك النفط[293]. ومن ناحية أخرى، شكلت تربية الأسماك في بحيرة ناصر، التي تم إنشاؤها بعد البناء، مصدرا هاما للبروتين. وأخيرًا، أنقذ السد مصر من ويلات فيضانات عامي 1964 و1971، وكذلك جفاف عام 1965.

إلا أن بناء السد أدى إلى بعض النتائج السيئة بما في ذلك تراكم الرواسب الصحراوية ونقص الطمي. وبالفعل قبل البناء كانت الرواسب الصحراوية تضاف كل عام بكميات كبيرة إلى الأراضي الرسوبية في

[290] أحمد نجار السيد، ذكر سابقًا، ص.69.

[291] المرجع نفسه، ص.86.

[292] HANSEN, Bent & NASHASHIBI, Karim, Foreign Trade Regimes and Economic Developpement: Egypt, Colombia University Press, National Bureau of Economic Research, New York, 1975, p. 180.

[293] BOUGUERRA, Larabi, « Le haut barrage d’Assouan et le lac de Nasser sèment-ils la discorde ? », mars 2007.

منطقتة الدلتا، وكان الطمي بمثابة الدفاع الطبيعي عن الأراضي الزراعية ضد عدوان الصحراء. ومع الانتهاء من بناء السد، ترسب كل الطمي في البحيرة الواقعة جنوب السد، مما أدى إلى اختفائه من مياه الري. مما أثر على خصوبة الأرض الزراعية وقدرتها الإنتاجية، وبالتالي قل المحصول كماً ونوعاً. ومن أجل الحفاظ على خصوبة التربة، كان من الضروري زيادة استخدام الأسمدة الكيماوية. وخلال الفترة 1961-1966 ازداد استخدام الأسمدة بشكل كبير (النيتروجين 77 ٪ والفوسفات 84 ٪).
ومن سلبيات السد تآكل ضفتيه واختفاء السردين، بسبب نقص المدخلات العضوية من النيل المنقولة قبل البناء. رغم الجوانب السلبية للسد، يتفق العديد من المراقبين على أهمية الجوانب الإيجابية لهذا المشروع العملاق والذي اعتبر أضخم مشروع ما ئي في القرن العشرين.

IV.5. البنوك

في عام 1964، خفضت الحكومة عدد البنوك من خلال دمجها في خمس شركات ووضعت قواعد توزيع فروع البنوك في المناطق الريفية والحضرية. تم تنفيذ هذا الدمج بحيث يتمكن القطاع الاقتصادي من إرسال جميع طلبات القروض إلى بنك واحد. وأعطيت البنوك وشركات التأمين وشركات الاستثمار تعليمات لتحديد من يجب أن يحصل على القروض. ولم يعد لمديري البنوك الحرية في اختيار السندات والأوراق المالية. أما بالنسبة للقطاع الخاص، فقد احتفظت البنوك بحرية تمويل المشاريع في هذا القطاع. إلا أن هذا التمويل كان يخضع لشروط معينة فيما يتعلق بحجم القروض، وكان يمنع منح قرض لتكوين رأس مال غير موافق عليه من قبل جهات التخطيط. وكانت سهولة الحصول على قرض بفائدة منخفضة تعتمد على دعم الدولة لبعض المشاريع، مثل مشاريع الإسكان التعاوني والحرف الريفية على سبيل المثال. ومن ناحية أخرى، حصلت الشركات العامة على قروض دون صعوبة عن طريق البنك المركزي.

IV.6. التجارة الخارجية

IV.6.a. القطاع العام في التجارة الخارجية

بعد تأميم عام 1956، تم إنشاء شركات عامة لإدارة الشركات المؤممة. خلال الفترة 1956-1960، حصلت الشركات العامة بسهولة على تراخيص الاستيراد والإعفاء من الرسوم الجمركية. بالإضافة إلى

حصولهم على احتكار استيراد العديد من المواد والمنتجات مثل استيراد القمح والذرة واللحوم، والتي كانت تدار حصرياً من قبل وزارة التموين. وأوكلت مهمة استيراد النفط ومنتجاته إلى المؤسسة العامة للبترول. وفي عام 1960، تم إنشاء مؤسسة التجارة الخارجية والنقد. وكانت مسؤولة عن تحديد السياسة وتحديد حصص التصدير والاستيراد.

كما تم دمج البنوك، كذلك تم دمج الشركات العاملة في التجارة بأربع شركات لاستيراد المواد الهندسية وإحدى عشرة شركة استيراد وتصدير في كافة المجالات.

في عام 1961، على الرغم من توسع القطاع العام في التجارة الخارجية، استمر القطاع الخاص في السيطرة على جزء كبير من الصادرات والواردات. واتخذ الوضع منعطفاً جذرياً عندما احتكرت شركات القطاع العام والشركات، التي كان 25 ٪ من رأسمالها في يد الدولة، التجارة. كما فرضت الحكومة بموجب القانون رقم 71 الصادر بتاريخ 22 يوليو 1961، أن تكون جميع الشركات المصدرة للقطن شركات مساهمة مصرية، لا يقل رأس مالها عن 200 ألف جنيه مصري. علاوة على ذلك، سمح القانون الجديد للقطاع العام بالاستحواذ على 50 ٪ من أنشطة شركات تجارة القطن، منتج التصدير الرئيسي. كما أصبحت لجنة القطن المصرية هي الجهة الوحيدة التي تقوم بشراء القطن داخل مصر وتحدد أسعار صادرات القطن. وفي الوقت نفسه، تم إغلاق بورصة الإسكندرية للقطن لأجل غير مسمى. وفي عام 1963، تم تأميم جميع شركات تجارة القطن.

الجدول 36: حجم التجارة الخارجية بملايين الجنيهات بالأسعار الجارية.[294]

السنة	حجم التجارة الخارجية	إجمالي الناتج المحلي	العجز بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي	التجارة الخارجية نسبة لإجمالي الناتج المحلي
1961-1960	430,3	1363	2,5 %	31,6 %
1962-1961	412,7	1411	5,3 %	29,2 %
1963-1962	459,2	1563	2,1 %	29,4 %
1964-1963	625,2	1740	9,8 %	35,9 %
1965-1964	248,8	1975	9,1 %	32,9 %

IV.6.b. التبادلات التجارية بين مصر والعالم

[294] فاروق عبد الخالق، الاقتصاد المصري من عهد التحديث إلى عصر الامتيازات والخصخصة، مركز المحروسة للنشر، القاهرة، 2004، ص.21.

ويمكننا تصنيف الدول التي كانت لها تجارة مع مصر إلى ثلاث فئات: الدول الغربية (الرأسمالية)، والدول الشرقية (الاشتراكية)، ودول العالم الثالث. وعشية ثورة 1952، كانت التجارة بين مصر ودول الفئة الأولى تمثل جزءًا كبيرًا من تجارة مصر الخارجية (66 ٪ من إجمالي التجارة). ومن ناحية أخرى، يتم التبادل مع دول الشرق لم تتجاوز 14 ٪. ومنذ عام 1952، وخلال الخمسينيات والستينيات، اتخذت العلاقات التجارية منحى آخر، وتزايدت وتيرة التجارة مع الدول الشرقية، على حساب التجارة مع الدول الغربية، كما يظهر في الجدول التالي:

الجدول 37: حصة الدول المختلفة من تجارة مصر الخارجية. القيم بملايين الجنيهات.[295]

التبادلات التجارية	1952	المعدل	1960	المعدل	1969	المعدل	1970	المعدل
مع الغرب	250,8	66 %	189,2	44 %	217	36 %	224,6	33 %
مع الدول الشرقية	51,3	14 %	166,6	38 %	276,5	46 %	318,6	47 %
مع دول العالم الثالث	70,9	18 %	73,4	17 %	106,2	17 %	124,6	20 %
الإجمالي	377,8	100 %	430,1	100 %	601,2	100 %	673,1	100 %

وفي عام 1970، انخفضت التجارة مع الغرب بمقدار النصف مقارنة بحجمها في عام 1952 من 66 ٪ إلى 33 ٪. وارتفعت نسبة الدول الاشتراكية من 14 ٪ عام 1952 إلى 47 ٪ عام 1970. بينما ظلت نسبة الدول التي تنتمي إلى دول العالم الثالث دون تغيير تقريبًا. وانخفضت الواردات بين مصر والدول الغربية خلال الفترة 1952-1970 من 68 ٪ إلى 64 ٪؛ في المقابل انخفضت الصادرات ثلاث مرات من 60.6 ٪ إلى 19.4 ٪ بسبب زيادة الصادرات إلى دول الشرق. في الواقع، شكلت الواردات من الدول الغربية غالبية الواردات حتى عام 1967. وخلال الخطة الخمسية، زادت الواردات من الغرب من 138.2 مليون جنيه إلى 228.4 مليون جنيه ، وهو ما يمثل زيادة قدرها 66٪.
ونتيجة لتدهور العلاقات بين مصر من جهة وفرنسا وإنجلترا من جهة أخرى إثر العدوان الثلاثي، استبدلت مصر هذه الدول في علاقاتها التجارية مع دول رأسمالية أخرى مثل ألمانيا وإيطاليا وأيضا اليابان. على سبيل المثال، ارتفعت حصة إيطاليا من الواردات من 3 ٪ إلى 9.5 ٪ بين عامي 1955 و1968، كما ارتفعت حصة ألمانيا من 10.3 ٪ إلى 11.4 ٪ خلال نفس الفترة.

[295] LUTESKIEVETCH, F.A, Nasser et la bataille de l'indépendance économique 1952-1971
الترجمة للعربية: سلوى أبو سعدى & واصل بحر، دار الكلمة، بيروت، 1980، ص.78.

IV.7. التجارة الداخلية

وفيما يتعلق بالتجارة الداخلية، كان القطاع الخاص هو الذي يهيمن على جزء كبير من التجارة. ومع ذلك، كان لدى القطاع العام عدد قليل من الشركات المتخصصة في التجارة الداخلية. وكان دور المؤسسات التجارية هو الجمع بين المنتجات الزراعية والمصنعة لنقلها وتزويد الأسواق المحلية والأجنبية. وفيما يتعلق بالمنتجات الزراعية، اعتمدت الحكومة نظاما استبدلت فيه وسطاء القطاع الخاص بالتعاونيات والشركات العامة[296]. وهذه الأخيرة تقوم بتوزيع المنتجات الزراعية التي تم شراؤها من التعاونيات التي جمعت محاصيل المزارعين على السوق. القطن، الذي كان في الماضي المنتج الرئيسي للثروة لطبقة من المالكين والتجار، شهد انتقال تجارته إلى أيدي التعاونيات والشركات العامة.

وتم إلزام تجار القطاع الخاص بعدم تجاوز عتبة السعر المسموح به الذي حددته الحكومة، وخاصة بالنسبة للضروريات الأساسية. في الواقع، منذ الحرب العالمية الثانية، فرضت الحكومة في مصر سقفًا للأسعار لحماية الفقراء من الاستغلال، خاصة خلال فترات التضخم. كان تجار الجملة وتجار التجزئة يشكلون البرجوازية التجارية الكبيرة، بينما كان مئات الآلاف من تجار التجزئة الصغار يشكلون البرجوازية الصغيرة. وكان عدد هؤلاء تقريبا 466 800 تاجر في عام 1962، بدخل لا يتجاوز 250 جنيهًا سنويًا. وتولى تجار الجملة دور الوسيط بين القطاع العام والمستهلكين. لقد استحوذوا على العمليات التجارية الكبيرة داخل البلاد، مثل تجارة المنسوجات: كانت حصة الشركات التجارية في القطاع العام 7٪ فقط من كمية المنتج والباقي من نصيب تجار الجملة بقيمة 111.5 مليون جنيه.

ولم تكتف البرجوازية التجارية الكبيرة بحصتها الهائلة من عمليات معينة، ولكنها حققت أيضًا أرباحًا كبيرة من خلال إبرام صفقات غير قانونية في السوق السوداء، مثل تخزين المواد الأولية بكميات كبيرة، لبيعها بأسعار مرتفعة في أوقات نقص. وامتدت تجارتهم أيضًا إلى العمليات التجارية للقطاع العام من خلال شراء منتجات معينة بكميات كبيرة من إحدى الشركات العامة وبيعها لشركة عامة أخرى بأسعار أكثر ارتفاعًا.

---

[296] O'BRIEN, p. 184.

على سبيل المثال، شراء محالج بذور القطن ومن ثم بيعها لشركات عصر الزيوت العامة[297].

ترددت الدولة في تطبيق رقابة أكثر صرامة على القطاع التجاري الخاص، ويرجع هذا التردد إلى التوجيه المقصود الذي ترجع أصوله إلى الميثاق، حيث كانت مشاركة القطاع الخاص مهمة في تنفيذ الخطة الخمسية، وهذا يعني أن القطاع الخاص الذي يجسد مفهوم الرأسمالية غير الاستغلالية يلعب دورًا مهمًا في البناء الاشتراكي. وفي وقت لاحق من عام 1967، اعترف الرئيس المصري عبد الناصر بوجود العديد من المخالفات في هذا المجال.[298]

IV.8. الانفاق العام

إن الدولة التي تسعى إلى تحقيق النمو الاقتصادي تتجه إلى الإنفاق العام لتحقيق استثمارات لصالح النمو مع مراعاة البعد الاجتماعي والتوزيع العادل من خلال الإنفاق في مجالي الصحة والتعليم. ارتفع الإنفاق العام خلال هذه الفترة من 25.8 ٪ من الدخل القومي في 1952-1953 إلى 62.9 ٪ في 1964-1965. ويوضح الجدول التالي تطور الإنفاق العام خلال الخطة الخمسية:

الجدول 38: معدل الإنفاق العام بالنسبة للدخل القومي[299]

السنة	النفقات العامة	الدخل القومي	المعدّل
1953-1952	207,9	806	25,8 %
1061-1960	700,1	1363,0	51,3 %
1962-1961	773,9	1411,1	54,8 %
1963-1962	1012,6	1562,8	64,8 %
1964-1963	1079,4	1739,6	62 %
1965-1964	1184,4	1884,0	62,9 %

ومع ذلك، زاد الاستهلاك العام بمقدار 207 مليون جنيه من 16.6 ٪ إلى 23 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عامي 1960 و1965 على التوالي. أدى ارتفاع الاستهلاك والإنفاق العام إلى تزايد العجز في ميزانية الدولة، والذي وصل إلى 609 مليون جنيه بنهاية عام 1965. وبالتالي ارتفع معدل التضخم

---

[297] PILIAYOF, Igor & BRIMAKOF, Afghini, Miṣr fi ʿahd ʿAbd al-Nâṣir، الترجمة للعربية: عبد الرحمن الخميسي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1976، ص.216.

[298] المرجع نفسه، ص. 217.

[299] فاروق عبد الخالق، ذكر سابقًا، ص.19.

خلال فترة الخطة الخمسية من 4 ٪ إلى 8.8 ٪[300]. ومن ناحية أخرى، أدت زيادة الواردات إلى عجز الميزان التجاري وارتفاع معدل التضخم. يوضح الجدول أدناه زيادة الواردات من 232.5 مليون جنيه في عام 1960 إلى 414.4 مليون جنيه في عام 1965. وارتفعت حصة الواردات في الناتج المحلي الإجمالي من 15 ٪ في عام 1960 إلى 20 ٪ في عام 1965. وفي الوقت نفسه، كانت الزيادة في الصادرات أقل مما أدى إلى زيادة العجز التجاري من 34.7 في عام 1960 إلى 180 مليون جنيه في عام 1965.

الجدول 39: القيمة بملايين الجنيهات بالسعر الحالي[301]

السنة	الصادرات	الواردات	العجز التجاري
1959	160,5	222,2	61,7
1961-1960	197,6	232,5	34,7
1962-1961	168,9	243,8	74,8
1962-1963	158,3	300,9	142,6
1964-1963	226,8	398,4	171,6
1965-1964	234,4	414,4	180,0

IV.9. الدخل

لقد رأينا أن النمو السكاني المرتفع يمثل عائقاً أمام التحسن الحقيقي في الدخل. في الواقع، على الرغم من الزيادة في الاستثمارات، لم يزد الدخل الحقيقي بشكل كبير إلا في نهاية الخمسينيات وخلال فترة الخطة الخمسية، عندما زادت الاستثمارات بشكل كبير بفضل القروض التي تم الحصول عليها من دول مثل الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الشرقية. وقد ارتفع الدخل بنسبة 2 ٪ سنوياً خلال الفترة 1952-1960، بينما سمحت الخطة الخمسية بزيادة قدرها 3.6 ٪ سنوياً، على الرغم من النمو السكاني[302]. بين عامي 1959 و1965، ارتفع إجمالي الأجور بنسبة 31 ٪ بينما بلغت الزيادة في صافي الأجور 19 ٪ وزادت الإنتاجية لكل عامل بنسبة 12 ٪ فقط. وفي الوقت نفسه، ارتفعت الأجور في القطاع الزراعي بنسبة 47 ٪ والأجور الحقيقية بنسبة 33 ٪، في حين ظلت إنتاجية العامل الزراعي دون تغيير[303].

300 المرجع نفسه، ص.20.
301 المرجع نفسه، ص.21.
302 AL-JIRÎTLÎ, ‘Alî, op.cit., p. 118. Cf. MABRO & RADWAN, op.cit., p. 135.
303 المرجع نفسه، ص.121.

ويبين الجدول التالي متوسط الزيادة في الأجور والإنتاجية لكل القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 1960-1965.

الجدول 40: معدل زيادة الرواتب والإنتاجية[304]

القطاع	متوسط زيادة الأجور	متوسط زيادة الإنتاجية
الزراعي	44 %	10 %
الصناعي	22 %	10 %
الطاقة	29 %	0,1 %
النقل	21 %	0,117647058823529 %
مجموع قطاع الإنتاج	39 %	0,411764705882353 %
مجموع قطاع الخدمات	19 %	26,4 %

وبطبيعة الحال، كانت هناك فجوة كبيرة بين الدخل في المدينة والدخل في الأرياف. وكانت الأجور في الريف 25 قرشا وفي بعض المناطق 40 قرشا، بينما كان الحد الأدنى للأجور في القطاع العام 12 جنيها. وبالنسبة للريف، ساهمت قوانين الإصلاح الزراعي في زيادة الدخل. فمن ناحية استيلاء الدولة على الممتلكات الزراعية الكبيرة وإعادة توزيعها على صغار أصحاب الأراضي الزراعية، لأن الكثير من هؤلاء الملاك الكبار كانوا غائبين عن عقاراتهم وأقاموا في المدينة، وبالتالي تدفق جزء من الدخل الزراعي إلى المدن على شكل من الإيجار المدفوع لأصحابها. أنهى الإصلاح الزراعي تدفق الأموال من الريف إلى المدينة.

وفقًا للتقديرات، بلغ المبلغ الذي يتم إرجاعه إلى الريف عبر هذا الطريق 21.072 مليون جنيه سنويًا[305]. ومن ناحية أخرى، فإن تخفيض إيجار الأرض المحدد بسبعة أضعاف ضريبة الأرض وزيادة حصة المستأجر إلى 50 ٪ من أرباح الأرض في إطار نظام المشاركة، جعلها من الممكن للحملة أن تكسب مبلغًا قدره 10.334 مليون جنيه سنويًا.

IV.10. الاستهلاك

إن ارتفاع متوسط الأجور بنسبة 31 ٪ في الفترة 1960-1965، أدى إلى زيادة القوة الشرائية للمصريين واستهلاكهم. إلا أن الزيادة في الاستهلاك امتصت جزءاً كبيراً من الزيادة في الإنتاج، وفي

304 PILIAYOF, Igor& BRIMAKOF, Afghini, op.cit, p. 167.

305 كريمة كريم، توزيع الدخل بين الحضر والريف في مصر، في : الاقتصاد المصري بين التحديث المركزي والانفتاح الاقتصادي، معهد الإنماء العربي، القاهرة، 1978، ص79.

بعض الأحيان (خاصة في الفترة 1961-1962) كانت الزيادة في الاستهلاك أكبر من الزيادة في الإنتاج، كما يظهر في الجدول أدناه:

الجدول 41: معدل الاستهلاك بالنسبة للإنتاج. القيم بملايين الجنيهات[306]

السنة	زيادة الإنتاج	زيادة الإستهلاك	نسبة زيادة الثاني للأول
1961-1960	83	49	59 %
1962-1961	52	100	185 %
1963-1962	173	140	81 %
1964-1963	203	162	80 %
1965-1964	163	159	91 %

وكانت الزيادة في الاستهلاك نتيجة للنمو الديموغرافي القوي مع تحسن القوة الشرائية للسكان بفضل زيادة الأجور، ونظام التعليم المجاني، وخفض الإيجارات والضرائب، وربح الأرباح المشتركة في الشركات العامة. ومع ذلك، فإن الزيادة في الاستهلاك امتصت الزيادة في الإنتاج، مما أدى إلى انخفاض موارد الادخار المحلي. وأدى ذلك إلى عجز في ميزانية الدولة، خاصة في العام الأخير من الخطة الخمسية، حيث وصل في 1964-1965 إلى 263.3 مليون جنيه. مما اضطر الدولة باللجوء إلى القروض الخارجية لتغطية العجز.

V. الجانب الاجتماعي-الاقتصادي

V.1. التعليم

مع شعار "التعليم المجاني للجميع" الذي أطلقه طه حسين، الذي دعا إلى مجانية التعليم منذ الصغر، قامت حكومة الوفد بتوسيع نطاق التعليم قبل الثورة. ولكن التطور الحقيقي للتعليم جاء بعد عام 1952. وبالفعل أصر الميثاق على دور التعليم والعلم وحق كل إنسان في التعليم: "لكل مواطن الحق في التعليم حسب إرادته ومواهبه. "إن العلم وسيلة لتعزيز وتحرير حرية الإنسان.[307]" وفي التطبيق الصحيح للعمل الثوري، "يكون العلم هو السلاح الحقيقي للقيادة الثورية، ومنه يبدأ الدور الكبير الذي تقوم به الجامعات والمراكز العلمية المختلفة".

---

[306] PILIAYOF, Igor & BRIMAKOF, Afghini، ذكر سابقًا، ص.177.
[307] الميثاق،ص.77.

وهكذا، زاد إنفاق الدولة على التعليم من 23 مليون جنيه (أقل من 3 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في 1953-1952 إلى 96.5 مليون جنيه في 1965-1964 وإلى 126 مليون جنيه (أكثر من 5 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في 1969-1970[308]. وانعكس هذا الاهتمام بالتعليم في ميزانية الدولة على شكل زيادة في الإنفاق العام على التعليم، حيث بلغ الاستثمار العام 33.3 مليون جنيه في السنة الأخيرة من الخطة الخمسية الأولى عام 1965. مقابل 2.5 مليون جنيه عام 1952، وهو مبلغ أكبر بثلاثة عشر مرة.

وشملت مجانية التعليم جميع مراحل التعليم، بما في ذلك التعليم الجامعي، وأتيح الدخول إليه لأي شخص دون تمييز مرتبط بأصله الاجتماعي. وفي عام 1960، بلغت نسبة الطلاب الملتحقين بالمدارس الابتدائية 75.5 ٪، وانخفضت النسبة في الريف إلى 72 ٪. وقبل نهاية الخطة الخمسية، كان الهدف هو الوصول إلى نسبة 84 ٪. وخلال هذه الفترة تم بناء ما يقرب من خمسمائة مدرسة. إلا أن ذلك ظل غير كاف لبلد وصل عدد سكانه إلى 30 مليون نسمة بسبب النمو السكاني السريع. خلال الفترة 1952-1970، تضاعف عدد طلاب المرحلة الابتدائية والإعدادية ثلاث مرات تقريباً، وزاد عدد طلاب المدارس المتوسطة والثانوية من 250 ألفاً إلى مليون و500 ألف، وعدد طلاب الجامعات من 41496 إلى 176023.

الجدول 42: تطور أعداد الطلاب في جميع المراحل بين عامي 1952-1970[309]

السنة	الأساسي والتمهيدي	الثانوي	دورات المعلمين	الجامعة
1953-1952	1 540 202	181 789	20 140	41 496
1971-1970	4 589 138	271 638	25 526	176 023

الجدول 43: مؤشر تطور التعليم[310]

السنة	الأساسي والتمهيدي	الثانوي	دورات المعلمين	الجامعة
1953-1952	100	100	100	100
1971-1970	298	164	126	425

308 MABRO, Robert, op.cit., p. 156.
309 MABRO, Robert, op.cit, p. 156.
310 المرجع نفسه.

لكن الزيادة الأكثر أهمية كانت في التعليم الثانوي الفني حيث ارتفع عدد الطلاب من 33366 طالبًا في عام 1952 إلى 271638 طالبًا في عام 1970. وفي الواقع، حظي تدريب الفنيين المستقبليين الذين سيعملون لاحقًا في الصناعة باهتمام كبير من قبل الدولة، و شجعت الحوافز الاقتصادية والاجتماعية الطلاب على البحث عن التدريب المهني وليس الجامعي. وارتفعت نسبة الطلاب المسجلين في الكليات التقنية والعلمية من 25 ٪ إلى 40 ٪ بين عامي 1952 و1965، وهي نسبة أقل بكثير من نسبة الطلاب المسجلين في التعليم الثانوي الفني.

وذلك بسبب الفروق في الرواتب بين فئتي الخريجين. قامت الحكومة بتعيين خريجي المدارس الفنية براتب شهري يبدأ من 18 جنيهًا، بينما تم تعيين خريجي الجامعات براتب شهري قدره 20 جنيهًا[311]. لذا فإن أربع أو خمس سنوات إضافية من التعليم لا تجلب سوى جنيهين إضافيين شهريًا. كما زاد عدد الطلاب في الجامعات أكثر من أربعة أضعاف مقارنة بعام 1952، وكان ذلك نتيجة لسياسة الدولة المتمثلة في توظيف جميع الخريجين إما في وظائف الجهاز الإداري للدولة أو في شركات القطاع العام. وفي عام 1968، حددت الدولة عدد الملتحقين الجدد بالجامعات بـ 35000 سنويًا. وفي الوقت نفسه، فرض أن يلتحق 60 ٪ منهم بالكليات الهندسية والعلمية و10 ٪ لشهادات المعلمين[312].

ومن ناحية أخرى، فيما يتعلق بتدريب المعلمين، لم يكن بنفس كثافة تدريب عدد الطلاب المتزايد. في عام 1952، كان عدد الطلاب المسجلين 20140 وفي عام 1970 وصل إلى 25526، وهو معدل نمو منخفض نسبيًا مقارنة بالعدد المتزايد للطلاب المسجلين. وبالتالي فإن الزيادة في عدد الطلاب لم تصاحبها زيادة مناسبة في عدد المعلمين. وبالفعل، في المدارس الابتدائية، ارتفعت نسبة الطلاب لكل معلم في عام 1952 من 29 إلى 39 في عام 1970؛ أما في المدارس الثانوية الفنية فقد ارتفع من 10 إلى 20 طالباً خلال نفس الفترة. كما ارتفعت نسبة الطلاب لكل غرفة خلال هذه الفترة. أما بالنسبة للمدارس الابتدائية فقد ارتفع العدد قليلا من 39 إلى 42، وبالطبع كان الوضع في القرى أكثر وضوحا لأن القاعات كانت أصغر، ولكن القاعات الأكثر اكتظاظا كانت في المدارس الابتدائية الثانوية الفنية حيث ارتفع العدد من 26 إلى 34 طالبًا في كل قاعة.

[311] MABRO, Robert, op.cit., p. 158.

[312] المرجع نفسه، ص 157.

ومع ذلك، هناك جانب آخر يجب ملاحظته وهو الجهود المبذولة للحد من الأمية في المجتمع المصري، ولهذا نظمت الدولة فصولًا دراسية باستخدام الغرف في المدارس والنوادي. وهكذا تم إنشاء المدارس المسائية ومدارس القوات المسلحة لتوفير فرص التعلم لأولئك الذين لم يتمكنوا من إكمال دراستهم.

V.2. التشريعات الاجتماعية

V.2.a. التغيرات الاجتماعية

وفي إطار سياسة إزالة الفوارق بين الطبقات الاجتماعية ومبدأ تكافؤ الفرص، أصبحت قيمة العمل قيمة أساسية للمجتمع. وإلى جانب سياسة التعليم المجاني، التزمت الدولة منذ عام 1962 بتوفير العمل لجميع حملة الشهادات، حيث توفرت أمامهم فرص للعمل في شركات القطاع العام بغض النظر عن طبقتهم الاجتماعية. وأيضًا، اعتمادًا على شهاداتهم وخبراتهم، كانت لديهم إمكانية الانضمام إلى المنظمات الحكومية المختلفة التي كان الوصول إليها يقتصر في السابق على الأشخاص من الطبقات العليا. وهكذا فإن العديد من أبناء العمال والفلاحين وأبناء الطبقة الوسطى، حسب كفاءتهم، يمكنهم العمل في الشرطة والسلك الدبلوماسي والقضاء والمدارس العسكرية. وفي الوقت نفسه، ألغيت الألقاب المدنية والامتيازات الأخرى التي كانت تتمتع بها الطبقات القديمة.

V.2.b. الضمان الاجتماعي

منذ بداية القرن الماضي، وُجد في مصر أنظمة معينة للتأمين الاجتماعي، غالبًا ما كانت شركات تأمين خاصة، سواء للموظفين الحكوميين أو في مهن معينة. في عام 1955، صدر قانون ينص على ضرورة إنشاء بعض التأمينات العامة، ولكن في عام 1961، أصبح التأمين الاجتماعي إلزاميًا وتم تطبيق قانون العمل والضمان الاجتماعي في جميع الصناعات الرئيسية

ويجب أن يشمل التأمين الشيخوخة بالإضافة للصحة، ليصبح مظلة حماية لمن لعبوا دورهم في النضال الوطني. لقد حان الوقت الذي يجب عليهم فيه ضمان حقوقهم بالتأمين.[313]

حل القانون 63 لسنة 1964 محل قانون 1959، وزادت الاشتراكات إلى 7 ٪ للعامل و17 ٪ لصاحب العمل. وفي حالة المرض تمت زيادة الإجازة إلى 180 يوماً في السنة يحق للعامل خلالها الحصول على

[313] الميثاق، ص.77.

70-80 ٪ من راتبه. أما الحرفيون فلهم الحق في الحصول على إجازة مدتها 14 يوما، بالإضافة إلى خمسة أيام كعطل رسمية في السنة. وفي الوقت نفسه كان صافي الدخل من كافة صناديق التأمين تحت تصرف الدولة وتتولى نسبة 15 ٪ من التمويل الرأسمالي اللازم. لقد رأينا أن عدد ساعات العمل في الأسبوع تم تحديدها بـ 48 ساعة مقارنة بـ 9 ساعات في اليوم منذ عام 1937. ولكن في عام 1961، تم تحديد عدد ساعات العمل الأسبوعية بـ 42 ساعة في بعض الصناعات. إلا أن القانون منع العامل من العمل في أكثر من وظيفة واحدة. وفيما يتعلق بالفصل، كان هذا مستحيلاً خلال الفترة 1963-1966، ولكن منذ عام 1966، سهلت الحكومة الفصل في حالات السلوك التعسفي.

V.3. الصحة

وفيما يتعلق بالصحة، زاد إنفاق وزارة الصحة من مبلغ 8 ملايين جنيه في عام 1952 ليصل إلى 76 مليون جنيه في أوائل السبعينيات، وهو ما يمثل 1.5 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وارتفع عدد الأطباء من 10.000 عام 1960 إلى 25.000 عام 1975، أي طبيب واحد لكل 1700 شخص. كما حدثت زيادة ملحوظة في المراكز الطبية بالريف المصري، حيث وصل إجمالي عدد هذه المراكز من عام 1952 إلى عام 1970 إلى 2800 مركزًا. وأدت زيادة الإنفاق العام على الصحة إلى بعض التحسن والقضاء على الأوبئة؛ وساهم توفير مياه الشرب للقرى في تحسين الأوضاع الصحية.

V.4. الرواتب والإيجارات

تم تحديد الرواتب في القطاع العام وفق مقاييس مكونة من إحدى عشرة خطوة. خارج مستوى الإدارة العليا، تم تنظيم الترقية بين الرتب على أساس مدة الخدمة. وفي القطاع العام، تم تقديم دفعة إغاثة سنوية بقيمة 72 جنيهًا لعمال الدرجة 11 و144 جنيهًا لعمال الدرجة الأولى. وبالنسبة للعاملين في القطاع التجاري والصناعي، حددت الدولة الحد الأدنى لأجور العامل بـ 25 قرشاً في اليوم لجميع العاملين الذين تزيد أعمارهم عن ثمانية عشر عاماً. وفي الشركات الكبيرة (التي توظف أكثر من عشرة موظفين)، كان الموظفون الأكثر استفادة من هذه الإجراءات هم الموظفون العاملون في الشركات الكبيرة، حيث وصل الراتب إلى 55 قرشا يوميا. ومع ذلك، فإن هؤلاء الموظفين يمثلون 6 ٪ فقط من القوى العاملة في مصر[314].

[314] علي الجريتلي، ذكر سابقًا، ص.61.

ومن ناحية أخرى، نص القانونان 111 و112 لسنة 1962 في شأن الأرباح في المشروعات الكبيرة، على أن يدفع لكل عامل مبلغاً يتناسب مع راتبه، على ألا يتجاوز ذلك خمسين جنيهاً، على أن تكون الأرباح المتبقية بعد انتهاء العمل بالتوزيع الأولي يذهب لمن كانت حصتهم أقل من خمسين جنيها في التوزيعة الأولى. ووفقا للقانون 168 لسنة 1961، تم تخفيض الإيجارات بنسبة 20 ٪ من قيمتها السابقة. بالإضافة إلى تخفيضات الإيجار، نص القانون رقم 168، الصادر عام 1961، على أن الأشخاص الذين دفعوا إيجارات أعلى سيستفيدون من إعانات السكن بعدل أعلى مقارنة بالمستأجرين الذين دفعوا إيجارات أقل.

وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الدولة لحماية العمال من الاستغلال وتحسين ظروف معيشتهم وعملهم، إلا أنه في عام 1964، لم يستفد من التشريعات الاجتماعية المتعلقة بالأجور والصحة والتأمينات الاجتماعية والإسكان سوى 31 ٪ من العاملين في الزراعة والقطاعات الأخرى ما عدا القطاعات الصناعية والتجارية التي كانت أكثر تنظيمًا من القطاعات الباقية.

VI. معوقات الخطة الخمسية 1960-1965

VI.1. العجز وغياب التنسيق:

هناك عدة عوامل حالت دون التنفيذ الكلي لما خطط له حسب الخطة الأولية:

- عجز ميزان المدفوعات: ارتفع مقدار العجز خلال فترة الخطة الخمسية من السنة الأولى إلى السنة الرابعة ولم ينخفض حجم العجز إلا خلال السنة الخامسة مقارنة بالأعوام السابقة . في السنة الأولى بلغ العجز 15.5 مليون جنيه، وفي السنة الثانية 86.4 مليون جنيه، وفي السنة الثالثة 104.2 مليون جنيه، وفي السنة الرابعة 135.6 مليون جنيه، وفي السنة الخامسة 75.9 مليون جنيه.
- وجاءت الزيادة في العجز نتيجة لزيادة الواردات، وفي الوقت نفسه، انخفاض الصادرات. وفي عام 1965، كانت قيمة الواردات تمثل 7 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي[315]. وبالإضافة إلى ذلك، امتصت الزيادة في الاستهلاك العام المدخرات المحلية. إلا أن هذا التضخم لم يؤد إلى ارتفاع حقيقي في الأسعار، بسبب الضوابط التي فرضتها الحكومة على الأسعار وعلى بعض المنتجات المحلية والمستوردة.

[315] COTTENET DJOUFELKIT, Hélène, op.cit.

- ـ كما شكل غياب التنسيق بين القطاعات المختلفة عائقاً أمام التنفيذ الصحيح للمشاريع حيث يعمل كل قطاع وفق مصالحه دون القلق على القطاعات الأخرى.
- ـ عدم الاكتفاء من المجال العلمي، بسبب قلة خريجي المعاهد الفنية.
- ـ إضافة إلى ذلك، تسبب التواجد العسكري في اليمن وتبعياته.

VI.2. أزمة اليمن

وعلى الرغم من الفشل التام للوحدة بين مصر وسوريا (كما رأينا أعلاه، بعد فترة ثلاث سنوات من الوحدة بين البلدين، أدى انقلاب عسكري قام به السوريون إلى إنهائها في 28 سبتمبر 1961)، إلا أن الأزمة في اليمن شكلت بالنسبة للرئيس جمال عبد الناصر، تحد جديد. وفي اليمن، في سبتمبر 1962، نفذ العقيد السلال انقلابًا ثوريًا ضد ملك بدر الذي اعتلى العرش بعد وفاة والده الإمام أحمد من السلالة المتوكلية. أنهت مجموعة من الضباط اليمنيين الذين أطلقوا على أنفسهم اسم "الضباط الأحرار" عهد الأئمة الزيدية الذين حكموا أكثر من ألف عام. لقد كان صراعًا بين الجمهوريين الثوريين والملكيين. وكان عبد الله السلال رئيس حرس الإمام بدر. تدرب في مدرسة بغداد العسكرية، واكتسب خلال إقامته القومية العربية وكان يأمل في تغيير اليمن الإقطاعي.

عند وصوله إلى السلطة، أعلن السلال اليمن جمهورية وأصبح أول رئيس للجمهورية اليمنية. تم الاعتراف بالأخيرة رسميًا باسم الجمهورية العربية المتحدة، واستلهم دستور اليمن الجديد من النموذج الناصري. أما الإمام بدر فقد لجأ إلى المناطق الجبلية في الشمال بين القبائل الزيدية، وقدمت له السعودية الدعم. وقرر ناصر بعد ثلاثة أيام التدخل عسكريا في اليمن من أجل دعم الثوار ومنع الملك السعودي من توجيه ضربة أخرى في اليمن، خاصة بعد الدور السيئ الذي لعبه في الانفصال بين سوريا ومصر. والحقيقة أن المملكة العربية السعودية ومعها انظمة ملكية أخرى، كانت ضد فكرة الوحدة العربية. وهكذا قادوا حملة قاسية ضد عبد الناصر وسياساته. ولذلك كان من الضروري أن يتدخل عبد الناصر قبل أن يتم سحق الثورة من قبل هذه القوى المحافظة.

أولاً، اعترفت مصر باليمن كجمهورية قبل التوقيع على اتفاقية الدفاع المشترك في 21 أكتوبر/تشرين الأول. اختار عبد الناصر التدخل العسكري المباشر من أجل حماية الثورة اليمنية. وبحسب الناصر: "إن

تدخلنا هو جزء من النضال العالمي من أجل انتصار أهداف الأمة العربية في مسيرتها نحو التقدم والاستقلال."[316] وهكذا، أرسل ما يقرب من 40 ألف جندي مصري في بداية الصراع، وأكملهم في النهاية بـ 60 ألف جندي آخرين. وقد كلفت هذه الحرب مصر غالياً إنسانياً واقتصادياً، ولم تسحب جنودها إلا بعد الهزيمة في حرب الأيام الستة عام 1967. وبالفعل، دخلت مصر، بتدخلها في اليمن، الحرب ضد السعودية التي دعمت الإمام بدر وأنصاره. علاوة على ذلك، في مارس 1963، أعلن عبد الناصر لممثل الأمم المتحدة أنه مستعد لمغادرة اليمن إذا فعلت المملكة العربية السعودية الشيء نفسه. وقد اعتبرت المملكة المتحدة اليمن محمية، في حين اعتبرت الولايات المتحدة وإسرائيل، اللتان أرادتا حماية مصالحهما، الثورة اليمنية بمثابة توسع ناصري يمثل تهديدًا لأمنهما. وهكذا، كان اليمن، حتى عام 1970، مسرحاً لحرب أهلية بين الجمهوريين والملكيين، الزيديين والشافعيين[317].

وفي مواجهة كل هذه القوى، أصبح الوضع أكثر تعقيدًا واستمرت مصر في دفع فاتورة متزايدة: من ناحية، عدد متزايد من الجنود الذين قتلوا؛ ومن ناحية أخرى، تكلفة مالية مرتفعة بشكل متزايد. وقتل 105 ضابطا و1500 جندي مصري. كلفت هذه الحرب مصر ستة ملايين جنيه ما بين نفقات حربية وقروض للدولة الجمهورية اليمنية[318]. في الواقع، فإن الحرب الأهلية التي اجتاحت البلاد من عام 1962 إلى عام 1970 جعلت الوضع معقدًا للغاية. فمن ناحية، كانت هناك حرب بين الجمهوريين والملكيين، ومن ناحية أخرى، كانت هناك خلافات بين الجمهوريين أنفسهم. وفي عام 1964، ثار الزبيري، نائب رئيس الوزراء، ضد الرئيس السلال وانضم إلى قبائل المنطقة الجبلية المحيطة بصنعاء، وهي قبائل قريبة من النظام الناصري. وفي هذه اللحظة خلق الزبيري حزب الله على المفهوم الإسلامي للشورى[319]. ونجح في حشد زعيمي أكبر عشائر الشمال إلى حزبه: عبد الله الأحمر وسنان أبو لحوم. وشكلوا معًا جبهة ضد قوات الإمام وأنصار السلال.

ومع كل هذه القوى المتضاربة، واجهت مصر وضعا متزايد التعقيد، وأصبحت أسيرة لظروف لا يمكن التنبؤ بها. ثم تضاءل الأمل في تحقيق النصر على القوى الملكية المدعومة من المملكة العربية السعودية. لكن حدث عنصر جديد، وهو الإطاحة بالملك سعيد وخلفه الملك فيصل. وكان الأخير يريد

---

316 JEAN-LOUP, Julien, Chronique de l’histoire Nasser, éd. Chronique, Paris, 2013, p. 303.

317 Al-SHALABÎ, Jamâl, M.H. Haykal entre le socialisme de Nâsir et l’Infitâḥ de Sâdât, L’Harmattan, Paris, 2001. p. 186.

318 المرجع نفسه، ص.187.

319 MAULIOUN, Fabrice, L’organisation des Frères musulmans, Thèse de Doctorat, Université Panthéon-Assas, Paris, 2004, p. 241.

مع عبد الناصر وضع حد لهذا الصراع. وهكذا اجتمع رئيسا الدولتين في أغسطس 1965 للتوصل إلى وقف للأعمال العدائية وتنظيم مؤتمر يضم 50 يمنياً من كلا المعسكرين للاتفاق على نظام انتقالي يقضي بتنظيم استفتاء.

اتفقت مصر والمملكة العربية السعودية على الانسحاب معًا من اليمن؛ الأولى سحبت قواتها والثانية علقت مساعدتها للقوات الملكية. لكن هذا الاتفاق لم يسفر عن شيء وفشل المؤتمر. استؤنفت الحرب بشكل أكثر عنفاً، مع انتشار القتال إلى المملكة العربية السعودية عندما قصفت القوات المصرية معسكر تدريب في نجران. قرر الملك فيصل الرد بهجوم على القوات الجمهورية والمصرية والذي أوقفه العدوان الإسرائيلي في يونيو 1967. وبعد الهزيمة في حرب يونيو، قررعبد الناصر مع الملك فيصل وقف القتال في اليمن وغادرت القوات المصرية اليمن ديسمبر 1967. تخلصت اليمن من الإمامة بانتصار الجمهوريين في فبراير 1968.

VII. تقييم الخطة الخمسية الأولى

بلغ إجمالي المبلغ المستثمر في الخطة الخمسية 1500 مليون جنيه (وفقًا لمصادر أخرى يقدر المبلغ المستثمر بـ 1637 مليون جنيه). نجحت الخطة في تحقيق نسبة عالية من التنمية رغم النمو السكاني والحرب في اليمن حيث ارتفع الإنفاق الدفاعي خلال الفترة 1963-1965 من 8 ٪ إلى 12 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى مبلغ 575 مليون جنيه عام 1965 [320] وكارثة محصول القطن عام 1961 الذي انخفض بنسبة 40 ٪ بسبب الإصابة بدودة الأوراق، مما أدى إلى انخفاض النقد الأجنبي من 121 مليون جنيه عام 1960 -1961 إلى 75 مليون جنيه في 1961-1962.[321]

وبالرغم مما تقدم فإن المعدل الذي تحقق في النمو الصناعي بلغ 8.4 ٪، وهو معدل لم يتم الوصول إليه من قبل. بالإضافة إلى ذلك، بلغ معدل نمو الدخل القومي 6 ٪. كما حدثت زيادة نسبة 22٪ في التوظيف من 6 ملايين عامل في 1959-1960 إلى 7.3 مليون في 1964-1965، أو ثلاثمائة ألف أكثر من الرقم المخطط[322]. زادت الحكومة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من 5-6 ٪ في 1937-1939 إلى 11-12 ٪ في 1962-1963. وسجل الناتج المحلي الإجمالي عجزاً طفيفاً بنسبة 1.3 ٪ في عام 1960، أعقبه عجز أكثر خطورة في السنوات الثلاث التالية. ولوحظت زيادة واضحة في حصة

---

[320] HANSEN, Bent, op.cit., p. 95.

[321] المرجع نفسه، ص.94.

[322] علي الجريتلي، ص.19.

الاستهلاك العام في الناتج المحلي الإجمالي، حيث ارتفعت من 16.6 ٪ في الفترة 1959-1960 إلى 21.3 ٪ في عام 1963 ووصلت إلى 24.1 ٪ بعد سبع سنوات[323].

ومن ناحية أخرى، من المهم للغاية أن نذكر تطور العلاقات السياسية بين مصر والولايات المتحدة، حيث اعتبر عام 1965 عام التحول في هذه العلاقات. وأوضح عبد الناصر، في كلمة ألقاها بمناسبة الذكرى الثالثة عشرة للثورة، آخر تطورات العلاقة بين البلدين وتداعياتها الاقتصادية:

"في عام 1960 بدأنا شراء القمح الأمريكي مع سداد قيمته بالجنيه المصري، وفي العام الأول كانت الواردات محدودة، لكن بعد سنوات قليلة، عندما وصل حجم الواردات إلى 60 مليونًا سنويًا، بدأت الولايات المتحدة في الضغط علينا. لقد وضع الأميركيون العام الماضي عدداً من الشروط والمطالب التي رفضناها: أولاً، الالتزام بعدم إنتاج الأسلحة الذرية، وسيكون لأمريكا الحق في إجراء عمليات تفتيش في بلادنا للتأكد من توقفنا عن إنتاج الصواريخ. وعدم زيادة عدد قواتنا المسلحة تحت أي ظرف من الظروف. وكان من الطبيعي أن نرفض هذه الطلبات، فردوا علينا بوقف تزويدنا بالمواد الغذائية في وقت لم يكن لدينا من القمح سوى ما يكفي لأربعين يوماً."

وبالفعل، اضطرت مصر لشراء القمح بعد قرار الولايات المتحدة بوقف شحنات القمح. استيراد القمح ودقيق القمح تكلفة مصر 55 مليون جنيه في الفترة 1966-1965، بينما بلغت الصادرات إلى السوق الغربية 52 مليون جنيه فقط.

VIII. الخطة الثانية المعدّلة 1965-1970

وأثناء وضع الخطة الخمسية الثانية شددت هيئات التخطيط على عدة نقاط منها:
- زيادة الصادرات وتحسين جودة المنتجات الموجهة للأسواق العالمية من أجل الحصول على العملات الأجنبية.
- كان من أهداف الخطة توفير فرص عمل لنحو 8.6 مليون نسمة بنهاية عام 1969-1970. والواقع أن مشكلة تأمين فرص عمل في ظل النمو الديموغرافي المستمر تمثل تحديا كبيرا للقادة السياسيين.

[323] MABRO, Robert & RADWAN, Samir, The Industrialisation of Egypt, 1939-1973: Policy and performance, p. 46.

ولكن كان معدل النمو السكاني أكبر من معدل السكان الفاعلين. وخلال الفترة 1937-1960، بلغت نسبة زيادة العاطلين عن العمل 61.33 ٪. وفي عام 1965، ومع نهاية الخطة الخمسية، ارتفع عدد العاطلين عن العمل إلى 1.327.000 شخص. وبهدف التخفيف من حدة البطالة، خططت الدولة خلال الفترة المقبلة لزيادة عدد العاملين من 7.233.000 عامل إلى 8.660.000 عامل، أي خلق 1.427.000 فرصة عمل.

- تخصيص جزء كبير من موارد البلاد للصناعات الثقيلة والمتوسطة التي تهدف إلى تلبية الاحتياجات المحلية وتقليل الواردات وتقليص العجز في ميزان المدفوعات.

لم تتمكن الخطة الأولى للفترة 1960-1965 من تخصيص الكثير من الاستثمارات للصناعات الثقيلة لعدة أسباب: كان القادة السياسيين بحاجة إلى استثمارات ذات نتائج سريعة من أجل تحقيق هدفهم الاجتماعي المتمثل في تحسين مستوى معيشة السكان. وحدد الرئيس المصري خلال عطلة عيد العمال عام 1965 أهم الأهداف المطلوب تحقيقها خلال الفترة المقبلة:

"إن العبء الأهم في المرحلة القادمة هو عملية إنشاء الصناعات الثقيلة [...] والتي بدأت ببناء الصناعات الخفيفة وجزء من الصناعات الثقيلة حيث اقتضت الظروف هذه الانطلاقة. وفي عام 1957 تعرضنا للحصار الاقتصادي، وبدأ برنامج التصنيع بإنتاج ما يلبي الاحتياجات المحلية. ولهذا السبب انتقلنا إلى الصناعات الخفيفة، وفي نفس الوقت انتقلنا أيضًا إلى صناعة الصلب وصناعة السيارات والصناعات الثقيلة المحدودة. لكن معنى الصناعات الثقيلة يعني أننا على أعتاب مرحلة الانطلاقة الصناعية. في الواقع صنع الآلات التي بدورها تصنع الآلات [...]. بحلول عام 1970، نريد أن تصل طاقتنا الإنتاجية من الفولاذ إلى أكثر من 2.5 مليون طن من الفولاذ سنويًا. وهذا هدف رئيسي يسمح لنا بالوصول إلى مستوى الدول الأوروبية. نحن على وشك بناء الصناعات الثقيلة. سنقوم بإنشاء مصانع جديدة حتى يتمكن العامل من لعب دوره."

شكل تطوير الصناعة نواة سياسة عبد الناصر الاقتصادية، وخاصة الصناعة الثقيلة. وأوضح في كلمته أنه خلال الخطة الأولى لم تكن الظروف الملائمة للصناعات الثقيلة كافية، ولهذا السبب تم بذل الجهود لتحسين الصناعات الخفيفة ووضع أسس الصناعة الثقيلة في البداية، ثم الانتقال إلى المرحلة الثانية وهي الصناعة الثقيلة. وفي هذه الفترة ظهر التناقض بين الجانبين الاجتماعي والاقتصادي في مصر بشكل

خطير. فمن ناحية، كان من الضروري تلبية احتياجات السكان من حيث العمالة، ومن ناحية أخرى، تلبية الاحتياجات الاقتصادية عن طريق زيادة الإنتاجية.

واجه عبد الناصر مشكلة ملحة تتعلق بالاحتياجات اليومية للسكان الذين عانوا لفترة طويلة من الفقر. وتحسين مستوى المعيشة يأتي من تطوير الزراعة والصناعة. إلا أن العائد على الزراعة كان بطيئاً ويتطلب أيضاً الكثير من رأس المال، لأنه لتحسين الأراضي لا بد أيضاً من توفير كافة الخدمات مثل الطرق والمرافق المختلفة؛ وبالمثل، بالنسبة للصناعات الثقيلة حيث لا يكون العائد فوريًا. ومن ناحية أخرى، يرى خبراء اقتصاديون أن النجاح في التنمية الاقتصادية لا بد أن تبدأ الخطة بالصناعات الثقيلة ثم الصناعات الاستهلاكية.

وفي نهاية المطاف، اختار جمال عبد الناصر حلاً سريعًا يلبي احتياجات السكان، فكان الاختيار هو البدء بالصناعات الخفيفة. هذه تمتص المزيد من العمالة. وبالفعل لاحظنا أن الاستثمارات في الصناعات الثقيلة خلال الخطة الخمسية الأولى لم تتجاوز 11 ٪ من إجمالي الاستثمارات. وتتطلب الصناعات الثقيلة استثمارات هائلة وسنوات طويلة قبل أن تحقق نتائج دون أي تحسن ملموس في حياة السكان. وبالتالي، كان الهدف من الخطة الثانية هو زيادة حصة الاستثمار في الصناعات الثقيلة، حيث تم تخصيص مبلغ بقيمة 1000 مليون جنيه من إجمالي 2600 مليون جنيه للصناعات الثقيلة. في عام 1965، في نهاية الخطة الخمسية الأولى وبعد تقييم هذه الفترة، نشأ خلاف حول كيفية إدارة الاقتصاد للمستقبل بين الاقتصاديين التقليديين من جهة، والزعماء السياسيين من جهة أخرى. وكان التضخم الناجم عن الإنفاق الهائل خلال هذه الفترة سببا لدعوة الاقتصاديين إلى إبطاء عمليات الاستثمار وتأجيل الخطة المقررة لعام 1965. عارض القادة السياسيون هذا الاقتراح، لكن الصوت الاقتصادي سُمع في نهاية المطاف وأعلن علي صبري تمديد الخطة الخمسية الثانية إلى سبع سنوات، واستقال رئيس الوزراء علي صبري من منصبه في سبتمبر/ أيلول 1965.

حلّ زكريا محيي الدين، الذي كان أكثر ميلاً الى اليمين ويحظى بتقدير كبير في الغرب، محل علي صبري كرئيس للوزراء من عام 1965 إلى عام 1966. واستأنف المفاوضات مع صندوق النقد الدولي والدائنين الرئيسيين لمصر. في صيف عام 1966، تم وضع خطة لتحقيق الاستقرار المالي، ولكن تم تعليقها لعدة أسباب. وتضمنت الخطة تقليص الاستثمار، وخفض الدعم والسلع الاستهلاكية، وزيادة

الضرائب والأسعار، وتخفيض قيمة الجنيه المصري بنسبة 40٪[324]. وكان من الصعب على عبد الناصر قبول هذه النقطة الأخيرة، فاستقال زكريا محيي الدين من مهامه.

وفي أواخر عام 1966، تم تشكيل لجنة رقابية عليا برئاسة عامر لمراقبة القطاع العام وكشف الانتهازيين. وبحسب بنت هانسن، كان الهدف الحقيقي للجنة هو تعيين مدراء لمؤسسات وشركات القطاع العام. وبذلك تم إقالة 38 من أصل 48 رئيسًا للهيئات العامة وتعيين 220 مديرًا جديدًا[325].

وفي 18 مارس 1967، وفي افتتاح مؤتمر الإنتاج، ألقى الرئيس عبد الناصر كلمة كان الموضوع الرئيسي فيها هو المسألة الاقتصادية. ووجه رسالته إلى برجوازية الدولة، مذكرا بأن الإدارة وقواعدها لن تتغير في ظل الاشتراكية أو الرأسمالية. وكان الفرق بين النظامين هو ملكية وسائل الإنتاج. كما أصر على المعنى الحقيقي للاشتراكية الذي يكمن في تكافؤ الفرص في العمل وليس المساواة في الأجور. ويجب ربط الأجور بالإنتاجية. وأشار أيضاً إلى أنه لا يجوز للاتحاد الاشتراكي العربي التدخل في عملية الإنتاج بأي حال من الأحوال، ولا يجوز له التدخل في عمليات القطاع العام أو إلى الحد الذي يمكن أن يساهم في تنفيذ الخطط وإقامة علاقات متناغمة بين العاملين وإداراتهم.

كان الوضع السياسي في المنطقة معقدا وانتهى بمواجهة عسكرية بين العرب وإسرائيل. ولذلك تم تعديل الخطة الاقتصادية الثانية واتخذت الحياة الاقتصادية طابع اقتصاد الحرب. ولكن قبل الاستمرار في دراسة الأنشطة الاقتصادية لهذه الفترة، سنوضح ظروف حرب الأيام الستة وتداعياتها السياسية والاقتصادية.

VIII.1. حرب حزيران/ يونيو 1967

تعتبر حرب الأيام الستة، التي وصفها العرب بالنكسة، حلقة حاسمة في الشرق الأوسط. وبعد ستة أيام من الحرب، شهدنا تغيراً في الخريطة الجيوسياسية للمنطقة. احتلت إسرائيل مناطق جديدة وكانت تلك هزيمة كبيرة لمصر وسوريا والأردن. وكانت هذه هي المرة الثالثة التي يخوض فيها العرب حرباً مع

---

[324] HANSEN, Bent, op.cit., p. 96.

[325] المرجع نفسه، ص . 98.

إسرائيل منذ عام 1948. وقد تم إعلانها بعد فترة من الاضطرابات شهدت خلالها تزايد الضغوط من كل جانب.

في صباح يوم 5 يونيو 1967، قصفت الطائرات الإسرائيلية المطارات المصرية ودمرت جميع الطائرات العسكرية المصرية تقريبًا. وأعقب هذا النصر الجوي انتصار بري سريع سمح لإسرائيل بغزو غزة وسيناء والاستيلاء على الضفة الغربية والقدس الشرقية. وفي سوريا، بدأت إسرائيل عملية برية في 9 يونيو/ حزيران انتهت باحتلال الجولان. وفي اليوم السادس انتهت الحرب بهزيمة ساحقة للجيوش المصرية والسورية والأردنية. ووافق الإسرائيليون في النهاية على وقف إطلاق النار مع سوريا قبل ضم مرتفعات الجولان. في حرب خاطفة استمرت ستة أيام، كانت الخسائر من الجانب العربي هائلة، فقد ضمت إسرائيل سيناء وغزة والضفة الغربية والجولان.

أما بالنسبة للفلسطينيين في الضفة الغربية، فقد أُجبر 200 ألف منهم على مغادرة منازلهم أمام الدبابات الإسرائيلية. في ذلك الوقت، اتهم كل منهما الآخر ببدء الأعمال العدائية، ولكن لاحقًا، في عام 1982، اعترف مناحيم بيغن بأن إسرائيل هي التي اختارت مهاجمة عبد الناصر[326]. ومع ذلك، في 25 مايو/أيار 1967، أعلن عبد الناصر "أن المصريين لن يكونوا أول من يهاجم، والموقف المصري يتمثل في انتظار الهجوم الإسرائيلي قبل الرد"[327]. وبالفعل، كان الوضع هادئاً منذ عام 1956 حتى عام 1963، عندما قررت إسرائيل تحويل مياه نهر الأردن. وقد اعترضت سوريا على هذا القرار، ولاقت دعم الجامعة العربية في مؤتمرها الذي انعقد في مصر عام 2008 عام 1964 والذي قرر تحويل رافدي الأردن وتوجيههما نحو الأردن. وبالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية تحت الإشراف الناصري[328]. ومع ذلك، في عام 1965، بدأت فتح تحت قيادة ياسر عرفات، في تنظيم عمليات فدائيين (انتحاريين) ضد إسرائيل من الأردن. وهكذا، ظلت الحدود بين سوريا والأردن وإسرائيل لمدة عامين مسرحاً للأعمال العسكرية. بالإضافة إلى ذلك، زاد عبد الناصر من تصريحاته ضد إسرائيل وتهديداته الصريحة.

علاوة على ذلك، تصاعد التوتر في نهاية عام 1963 بين سوريا وإسرائيل واشتد مع وصول حزب البعث إلى السلطة بعد الانقلاب، وأتخذ الأخير موقفًا حازمًا بشكل متزايد تجاه إسرائيل، بعد أن أبرمت

---

[326] CARTIGNY, Claude, « Il y a quarante ans : la guerre des ‘’ six jours’’ », Recherches internationales, n° 79, juillet, août, septembre, 2007, pp.181-190.

[327] الأهرام، خطاب جمال عبد الناصر في 26 مايو 1967، في: جمال الشلبي، ذكر سابقًا، ص.204.

[328] CARTIGNY, Claude, op.cit., pp.181-190.

سوريا ومصر اتفاقية دفاع مشترك. في حال وجدت إحدى الدولتين نفسها في خطر. ومع ذلك، هدد رئيس الأركان الإسرائيلي آنذاك إسحاق رابين سوريا في 10 مايو 1967، قائلاً إن الإسرائيليين مستعدون لمهاجمة دمشق والإطاحة بالحكومة التي يقودها البعث. طلب عبد الناصر من قوات الأمم المتحدة، التي كانت موجودة منذ حرب السويس، الانسحاب.

بالإضافة لذلك، في 22 مايو/ أيار، أمر جمال عبد الناصر بإغلاق خليج العقبة لمنع وصول البحرية الإسرائيلية. وفي إسرائيل انضم إلى الحكومة شخصيتان متشددتان جديدتان: موشيه ديان ومناحيم بيغن، الأول كوزير للدفاع والثاني بدون حقيبة، اللذين حرضا على حرب محتملة. وعلى الرغم من الجهود الدبلوماسية المصرية في واشنطن لتجنب الحرب، إلا أن الأخيرة بدت حتمية. من جانبه، عقد عبد الناصر تحالفاً دفاعياً مشتركاً مع الأردن والعراق قبل يومين من اندلاع الحرب.

وكانت هذه الهزيمة فرصة لمعارضي عبد الناصر لإطلاق الانتقادات والاتهامات حول الوضع وعواقبه بحسب أيديولوجيتهم. وهكذا اعتبر مرشد جماعة الإخوان المسلمين عمر التلمساني أن عبد الناصر هو المسؤول الوحيد عن هذه الهزيمة: "الشخص المسؤول عن قرار الانسحاب وبالتالي مهندس الكارثة العربية، الإلحاد دفع بعبد الناصر إلى الارتباط مع السوفييت على حساب مصالح البلاد[329]». لقد افتقر تحليل التلمساني إلى الموضوعية لأنه كان إيديولوجياً بحتاً دون مراعاة حقيقية لواقع الوضع والعلاقات الدولية. وأضاف عمر التلمساني أنه لو لم يكن عبد الناصر في السلطة، لما تمكنت إسرائيل بلا شك من احتلال هذا القدر من الأراضي، وهو ما كان ليجنب العرب مثل هذا الإذلال.

وبعد هذه الهزيمة، وجد العرب أنفسهم في موقف ضعيف لا تستطيع فيه إسرائيل فرض إرادتها في مفاوضات السلام التي تناسب مصالحها فقط. وهذا ما يوحي لنا به تصريح رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك، ليفي أشكول: " لا نتخيل أن إسرائيل مستعدة للعودة إلى الوضع الذي كان سائداً قبل أسبوع فقط. لقد أوضحنا في كثير من الأحيان للعالم أننا لا نتطلع إلى الماضي، بل نحو المستقبل، نحو السلام.[330]"

لم يكن عبد الناصر يريد هذه الحرب؛ لقد فرضتها عليه إسرائيل. علاوة على ذلك، فهو نفسه هو الذي أعلن قبل أيام قليلة من الحرب أنه من غير الحكمة شن حرب عندما لا يملك الوسائل اللازمة لكسبها،

[329] Al-TALAMSÂNÎ, ‘Omar, op.cit. p. 142. Cité par : Al-SHALABÎ, Jamal, op.cit., p. 197.

[330] GRECH, Alain & VLIDALE, Dominique, Les 100 portes du Proche-Orient, Autrement, Paris, 1986, p. 108. Cité par : Al-SHALABÎ, Jamal, op.cit., p. 199.

وأن إعلان الحرب سيؤدي بالبلاد إلى الكارثة. في الواقع، في مقابلة ظهرت في صحيفة لوموند، اعترف الجنرال رابين، رئيس الأركان الإسرائيلي، الذي أجرى إيريك رولو مقابلة معه، بأن إسرائيل هي التي أرادت هذه الحرب: "لا أعتقد أن عبد الناصر قد أراد الحرب. ولم تكن الفرقتان اللتان أرسلهما إلى سيناء في 14 ايار/مايو كافية لشن هجوم ضد إسرائيل. كان يعرف ذلك ونحن نعرف ذلك! ".

وفي النهاية، وعلى الرغم من كل الجهود الدبلوماسية، هاجمت إسرائيل مصر وسوريا والأردن، وبدأت مرحلة جديدة استطاعت فيها إسرائيل فرض شروطها في المنطقة. ومن ناحية أخرى، كانت تلك هزيمة لجمال عبد الناصر، من ناحية في العالم العربي، ومن ناحية أخرى، داخل مصر، حيث ضعفت صورة عبد الناصر. ونتيجة لهذه الحرب قدم عبد الناصر استقالته أمام خيبة أمل المصريين وحجم الضرر لصالح زكريا محيي الدين.

وفي 10 يونيو/ حزيران، ظهر عبد الناصر في خطاب متلفز وقد اعتلى الحزن وجهه وصوته، وأعلن: "إنني على استعداد تام لتحمل المسؤولية الكاملة عن هذه المأساة الوطنية. لقد اتخذت قرارًا وأود منكم أن تتضامنوا معي. لقد قررت التنازل نهائياً عن مهامي الرسمية وعدم تولي أي دور سياسي والعودة نهائياً إلى صفوف الحشد."

رفضت غالبية الشعب المصري استقالة عبد الناصر. وهكذا خرجت المظاهرات في كل مكان من شوارع مصر وأمام منزل عبد الناصر للمطالبة بعودته؛ وقد خضع الرئيس المصري لإرادة شعبه وعاد إلى السلطة. وبحسب هيكل، فإن بعض رؤساء الدول طلبوا منه التراجع عن قراره، بما في ذلك بومدين الجزائري، وعارف العراقي، والجنرال ديغول، وبريجنيف. وانقسمت الآراء بشأن هذه الاستقالة. ويرى البعض أن استقالة عبد الناصر لصالح زكريا محيي الدين كانت تهدف إلى الحصول على تعاطف الأميركيين وهو أمر مستبعد. بالنسبة للإخوان المسلمين كعادتهم، وضعوا مصداقية خطاب عبد الناصر موضع شك. ووفقا لهم، كانت هذه مناورة أعدها ناصر ونفذتها الشرطة.[331].

VIII.1.a. الخسائر الاقتصادية الناجمة عن حرب 1967

وكان لحرب 1967 عواقب وخيمة على الاقتصاد المصري، حيث وقعت خسائر عسكرية وسياحية، ودمار منشآت صناعية، وخسائر بشرية. وبشكل عام، قدرت هذه الخسائر الاقتصادية بنحو 11 مليار

[331] Al-TALAMSÂNÎ, ‘Omar, op.cit., p. 171. Cité par : Al-SHALABÎ, Jamal, op.cit., p. 207.

جنيه. وبسبب الحرب توقفت الملاحة في القناة منذ عام 1967 حتى عام 1975، مما تسبب في خسائر فادحة للعالم ومصر. وبالفعل، وبعد زيادة إنتاج النفط في الخليج والتجارة الدولية، تضاعفت الملاحة إلى 1800 مليون طن خلال الفترة 1955-1966. وكان النفط العامل الرئيسي في هذه الزيادة في عائدات القناة التي زادت بمقدار 100 مليون جنيه بين عامي 1962 و1966. وبذلك بلغت الخسائر العالمية المقدرة للفترة ما بين 1967 و1973 نحو 15 تريليون دولار منها 3.8 تريليون خسارة لمصر تتمثل في خسائر الإيرادات ومصروفات ترميم[332]. ودعونا نضيف أيضًا الخسائر الناجمة عن الهجمات على منشآت القناة.

ولقد فقدت مصر بخسارة سيناء بمساحة 61.948 كيلومترا مربعا، جزءا من مواردها النفطية والمعدنية والسياحية. حيث وضعت إسرائيل يدها على النفط الموجود في سيناء. وحتى الآن لم يتم تعويض مصر عن سرقة ثرواتها. وتقوم الحكومة المصرية حاليًا بتشكيل لجنة لحصر الثروات النفطية والمعدنية التي استولت عليها إسرائيل والمطالبة بتعويضات لاحقة. وقدرت الخسائر المصرية من إيرادات السياحة بنحو 5.36 مليون جنيه، أي ما يعادل خسائر يومية قدرها 100 ألف جنيه. وعلى المستوى العسكري، خسرت مصر 80 ٪ من معداتها العسكرية خلال الحرب. كان على الدولة أن تتحمل عبئًا اقتصاديًا جديدًا من خلال شراء معدات عسكرية جديدة.

تم تدمير ما لا يقل عن 17 منشأة صناعية خلال الحرب. ونتيجة لذلك بلغت قيمة الدخل المفقود 169.3 مليون جنيه[333]. وتوقفت صناعات أخرى بعد العدوان عن العمل مثل شركة النصر للأسمدة والكيماويات حيث توقفت عملية التوسع بسبب مغادرة الخبراء إلى ألمانيا. وأخيرا، كان العامل الأهم في الإنتاج الاقتصادي هو الخسائر البشرية حيث فقد 15 ألف جندي وضابط حياتهم. إضافة إلى ذلك، تم تجنيد عدد كبير من الخريجين والعمال الصناعيين والحرفيين. ارتفع عجز ميزان المدفوعات من 3.35 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1960-1966 إلى 6.62 ٪ خلال الفترة 1967-1974 بسبب انخفاض الصادرات.

VIII.1.b. قمة الخرطوم

[332] علي الجريتلي، ذكر سابقًا، ص.120.
[333] أحمد نجار السيد، ذكر سابقًا، ص.120.

وفي 29 أغسطس/ آب، عقدت الجامعة العربية اجتماعها الرابع في الخرطوم. واجتمعت الدول العربية باستثناء سوريا التي دعت إلى حرب التحرير الشعبي ضد إسرائيل. وانقسمت الدول العربية إلى كتلتين: تلك التي تبنت موقفاً "معتدلاً"، وأبرزها الملكيات النفطية وتونس والمغرب، وتلك التي تبنت موقفاً "متطرفاً" أكثر صرامة[334]، بما في ذلك سوريا والعراق والجزائر ومنظمة التحرير الفلسطينية. وفي نهاية القمة أعلنت الدول العربية اللاءات الثلاث الشهيرة التي تمثل رفض التفاوض المباشر والاعتراف والسلام مع إسرائيل. إلّا أنّ الدول المنتجة للنفط لم تستخدم نفطها كسلاح واستمروا في تزويد الغرب والولايات المتحدة بنفطهم. أما إسرائيل، ورغم قرار 22 نوفمبر/ تشرين الثاني 1967[335]، فقد عززت موقعها في الأراضي التي احتلتها مؤخراً.

ومن نتائج القمة تعهد الدول المنتجة للنفط، وخاصة السعودية وليبيا ودول الخليج، بتقديم مساعدات مالية للدول التي دخلت بمواجهة مع إسرائيل (مصر وسوريا والأردن) والمساعدات لإعادة بناء ما تم تدميره في الاشتباكات مع إسرائيل. وفي مقابل هذا الاتفاق، كان على مصر أن تسحب مجموعاتها العسكرية من اليمن حيث كانت هناك منذ عام 1962. ووفقاً لجورج قرم: "هنا تخلى عبد الناصر نهائياً عن القوى الثورية والقومية العربية التي كان يرمز إليها حتى هنا لصنع السلام. مع أعدائها السابقين، وأبرزهم النظام الملكي السعودي وغيرها من الدول المعتدلة في العالم العربي.[336]"

ولم يبق أمام عبد الناصر بديل آخر بعد تدمير معدات جيشه وسوء الوضع الداخلي على المستويين السياسي والاقتصادي. وكان الوضع يتطلب أن يحسم التوتر سريعاً استعدادًا لحرب الاستنزاف التي بدأت في فبراير/شباط 1969 واستمرت حتى أغسطس/آب 1970. وقد جرت هذه الحرب في مناخ عالمي مختلف عن مناخ حرب 1956 حيث كانت العلاقات بين القوتين الاكبر بالعالم (الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة) متوترة والتي تحولت إلى علاقات سلمية، "رابطة الخصومة". وهكذا دعم الاتحاد السوفييتي مصر، ودافع عن القضية العربية سياسياً، وزود مصر بالأسلحة الدفاعية.

VIII.2. الصراع الداخلي على السياسة الاقتصادية

[334] CORM, Georges, Le Proche-Orient éclaté 1991-1956, Coll.Folio, Gallimard, 1991, p. 58

[335] نصّ قرار 22 نوفمبر 1967 على انسحاب الإسرائيليين من الأراضي المحتلة وحق كل دولة في المنطقة في العيش بسلام داخل حدودها.

[336] CORM, George, op.cit., p. 60.

اتخذ عبد الناصر عدة خطوات للتخفيف من عواقب الهزيمة الدراماتيكية التي أربكت المصريين. أولاً، أجرى تغييرات في الجيش، منها سجن القائد العام للطيران صدقي محمود ثماني سنوات وقائد الفرقة الثانية مدرع، إضافة إلى مئات الضباط الآخرين الذين فصلوا من مناصبهم. المشاركات ومحاكمتهم بالمحاكم العسكرية. وفي 14 سبتمبر 1967، أقدم عبد الحكيم عامر على الانتحار أثناء الإقامة الجبرية بعد عزله من منصبه كقائد أعلى للقوات المسلحة. وكانت الصحافة المصرية قد شنت حملة شرسة للغاية ضد عامر وحملته مسؤولية الهزيمة[337]. وأصر عبد الناصر على ضرورة تحديث الجيش المصري من أجل تجهيزه بشكل أفضل لحرب محتملة ضد إسرائيل.

من ناحية أخرى، بدأت عدة أصوات توجه أصابع الاتهام إلى السياسة الاقتصادية للنظام. وبالفعل، قبل الحرب، تبنى العديد من الرجال في جهاز الدولة نفس الموقف الذي اتخذه زكريا محيي الدين، نائب الرئيس، الذي عارض الإجراءات الاشتراكية والذي كان يؤيد التقارب مع الولايات المتحدة. وبعد الحرب، اشتد الصراع معتبرين أن الإجراءات الاشتراكية التي اتخذتها الدولة هي السبب في هزيمة الحرب.

وقد أظهر مقال كتبه عالم الاجتماع المصري فؤاد مرسي ونشر في روز اليوسف بتاريخ 14/8/1967 اتجاه هؤلاء:

"وفي الوقت الحاضر، ترى بعض دوائر المثقفين وبعض القادة السياسيين وقادة القطاع السياسي أن رأسمالية الدولة هي الطريقة الأكثر ملاءمة وفعالية لتحقيق إعادة البناء الضرورية للشعوب. وبحسب هذا الرأي فإن القطاع العام سيصبح ورشة تجريبية للقطاع الخاص. أما المؤسسات التي لا تحقق أرباحاً وتحتاج إلى أموال ضخمة، فستبقى تابعة للقطاع العام، وبمجرد نجاح التجربة، سيتم تحويلها إلى القطاع الخاص[338]".

وفي مقال آخر نشر في الجمهورية يوضح أن خطورة هؤلاء تكمن في أنهم يشغلون مناصب مهمة جداً. وهؤلاء الأشخاص، بحسب المقال، كانوا يختبئون وراء شعارات اشتراكية ووطنية. ويستغلون مناصبهم لتحقيق مكاسب شخصية أو للأشخاص المرتبطين بهم[339].

---

[337] JEAN- LOUP, Julien, op.cit., p. 408.

[338] PILIAYOF, Igor & BRIMAKOF, Afaghini, p. 271.

[339] المرجع نفسه، ص.268.

وفي نهاية عام 1967، هاجم زكريا محيي الدين ومجموعته (يلقبهم البعض بالرأسماليين الجدد)، سياسة عبد الناصر الاقتصادية داخل مجلس الوزراء، لكن الرئيس المصري قرر أن مناقشة السياسة الاقتصادية هي من مسؤولية السلطة التنفيذية العليا. لجنة الاتحاد الاشتراكي. وفي الوقت نفسه، ظهر مقال في جريدة الأهرام تبنى موقف هذه المجموعة، مشككاً في فعالية القطاع العام في الوضع الحالي، ودعا في الوقت نفسه إلى مزيد من الدعم للقطاع الخاص :
"وبما أن القطاع العام يعتبر الوحيد في السوق الداخلية وغير المهدد بأي منافسة، فإننا نلاحظ أنه لا يعمل بكل قوته ودون أن يسعى إلى تلبية احتياجات الجماهير بشكل كامل. إن تشجيع القطاع الخاص سيخلق قدراً معيناً من المنافسة للقطاع العام، مما سيضطره إلى مضاعفة جهوده لمواجهة هذه المنافسة.[340]"

وقد اجتمعت البرجوازية الاقتصادية حول هذه المجموعة مطالبة بالتخلي عن التدابير الاجتماعية المتخذة بهدف إخضاع جميع الموارد لنمو الإنتاج. إلا أن هذه المطالب جاءت في اتجاه مخالف لمبادئ الميثاق وثورة 1952. فقد أصر الميثاق بقوة على الديمقراطية الاجتماعية، وأنه بدون الديمقراطية الاجتماعية لن تكون هناك ديمقراطية سياسية. كان أحد أهداف ثورة 1952 هو المساواة الاجتماعية. وإلى جانب هذه الأصوات المطالبة بتغيير السياسة الاقتصادية في مصر، انضمت إليها آراء أخرى، ولكن هذه المرة خارج مصر. في مجلة السياسة الأجنبية (politique étrangère) كتب المؤرخ رينيه ريموند، الأستاذ بجامعة نانتير:

"لقد أدت الإجراءات التي تم اتخاذها في إطار الإصلاح الزراعي في مصر إلى تحسن كبير في وضع مستأجري وملاك الأراضي الزراعية، وهذا الاهتمام بالعدالة الاجتماعية له ما يبرره تماما، ولكن أصبح من الضروري الآن إعطاء زيادة الإنتاج الأولوية الكاملة في وجه جميع وجهات النظر الأخرى[341]."

وضمن الحكومة التي تشكلت بعد الحرب، تم تعيين عبد المنعم القيسوني الموالي للغرب وزيراً للتخطيط. وفي هذه الفترة أصبحت وزارته مركزاً لأنصار تيار معارض للتيار الاجتماعي. وسيطر هؤلاء الأنصار على كافة الضوابط الاقتصادية والمالية للسلطة التنفيذية. بدأوا بإلغاء بعض الإجراءات الاشتراكية التي تم اتخاذها خلال الفترة السابقة، مثل، على سبيل المثال، إزالة الرقابة الحراسية التي

---

[340] المرجع نفسه، ص.274.
[341] RÉMOND, René, « Politique étrangère », 1968, N°2. Cité dans : PILIAYOF, Igor & BRIMAKOF, Afaghini, p. 274.

فرضتها الدولة على الأراضي والأموال التي أعلن أصحابها عدم موافقتهم على السياسة الاقتصادية الاشتراكية للدولة.

وجاءت الحجج المضادة من يساريين خارج الدائرة الحاكمة بقيادة صبري عبد الله. وقد دعمهم عزيز صدقي الذي دافع عن عودة السياسة الاقتصادية السابقة. وأخيراً سُمعت أصواتهم وعاد عزيز صدقي إلى الساحة السياسية كوزير للصناعة في الحكومة الجديدة التي تشكلت في آذار/ مارس 1968.

وفرضت الحكومة ضرائب جديدة وزادت نسبة الضرائب القائمة مع زيادة ضريبة الدخل بنسبة 50 ٪، فضلا عن زيادة الضرائب على الطوابع والسيارات وأجهزة التلفزيون والبيرة. كما تم تطبيق قيود اقتصادية واجتماعية، وإلغاء العلاوات السنوية وتخفيض بدلات التمثيل. وبالإضافة إلى ذلك، تم تخفيض الأجر الإضافي فيما يتعلق بعدد ساعات العمل الإضافية وكذلك الأجر الإضافي عن أيام العطل الرسمية. بالإضافة إلى ذلك، وفي محاولة لتصحيح الميزانية قليلاً، كان على العمال تسليم حصصهم من أرباح الشركات إلى الدولة. وفي الواقع، أثرت هذه الإجراءات التي اتخذتها الحكومة على العمال مثل الموظفين المدنيين والمهندسين والفنيين، مما أثار استياء السكان المحبطين والغاضبين بسبب الهزيمة العسكرية.

ومن ناحية أخرى، وبعد محاكمة العسكريين المتهمين بالخيانة العظمى أثناء الحرب، صدرت أحكام مخففة عليهم. لقد كانت شرارة حركة احتجاجية كبيرة من قبل الطلاب والعمال انتشرت في جميع أنحاء البلاد. بدأت أعمال الشغب العمالية في حلوان في 21 فبراير 1968. وفي القاهرة والإسكندرية وأسيوط، تظاهر الطلاب أمام القصر الرئاسي ومجلس الأمة. في 20 مارس، قرر ناصر تشكيل مجلس وزراء جديد. واستقال زكريا محيي الدين من كافة مهامه، وأقيل عبد المنعم القيسوني من الوزارة مع آخرين من المنتمين إلى البرجوازية الجديدة. وفي مواجهة ظهور البرجوازية الجديدة، دفع بعض العسكريين التكنوقراط عبد الناصر إلى مزيد من التأكيد على طريقه الاشتراكي.

واصل جمال عبد الناصر خطته من خلال تطوير بيان مارس في 30 مارس 1968 بهدف تقديم المزيد من الحريات ودمقرطة المؤسسات. في 30 مارس، خاطب الشعب في خطاب إذاعي واقترح برنامجًا سياسيًا جديدًا عُرف فيما بعد باسم برنامج 30 مارس. وأعلن عبد الناصر خلال الخطاب اختياره مواصلة العمل وفق الميثاق في الظروف الجديدة التي فرضتها الحرب، مع التركيز بشكل أكبر على

الاتحاد الاشتراكي العربي. وأعلن عزمه القيام بحركة في إطار الانتخابات العامة من القاعدة إلى القمة وإصلاح البيروقراطية من أجل إزالة كل العوامل المدمرة للمشروع[342].

تم تنظيم استفتاء في 2 مايو/ أيار وحصل برنامج 30 مارس/ آذار على 99.98 ٪ من الأصوات. وبعد أسبوع، صادق عبد الناصر على البرنامج الجديد والقانون الأساسي للاتحاد الاشتراكي العربي. وشدد في كلمته على أهمية تعبئة الجماهير الشعبية للقتال من أجل تحرير الأراضي المحتلة خلال الحرب وبناء المجتمع الاشتراكي. ولهذا كان لا بد من تنشيط جماهير العمال على أسس ديمقراطية. كما قرر عبد الناصر نقل مركز الثقل من الأجهزة الإدارية للدولة إلى الاتحاد الاشتراكي الذي كان من المقرر إعادة بنائه على أساس انتخابي، من القاعدة إلى الأعلى. واقترح أن يصبح المؤتمر الوطني العام أعلى هيئة سياسية. وفي نهاية حديثه أعلن عبد الناصر الخطوط الرئيسية لبرنامج الفترة المقبلة: إعادة تنظيم أجهزة الدولة والإدارية، بناء دولة حديثة تقوم على الديمقراطية من الأعلى إلى الأسفل، التنمية الشاملة للصناعة والزراعة، تشجيع التجارة. الحركة النقابية وحركة الشباب وضمان التشغيل الكامل للسكان. وهكذا، شرع عبد الناصر مرة أخرى في السير على الطريق الاشتراكي، مرتكزًا على دعم العمال والفلاحين.

كان عبد الناصر في عام 1964، قد أعلن أمام مجلس الأمة: "مهما كان الثمن، يجب ألا نسمح بظهور طبقة جديدة ترث امتيازات الطبقة القديمة، وعلينا أن نقاوم مثل هذا الانحراف ونصححه ونثور ضده، إذا لزم الأمر بتجريدها من أي سلاح اكتسبته."هذا التصريح الذي أدلى به عبد الناصر أظهر أنه كان يعلم أن هناك اتجاها ضد الإصلاحات الاشتراكية. وكان هذا الاتجاه موجودا بين الأشخاص الذين يشغلون مناصب مهمة، وخاصة في المؤسسة العسكرية. منحت الحكومة برنامجًا للإصلاحات الاقتصادية والمالية في نهاية يونيو 1968. وحدد الإصلاح الأهداف التالية:

- تعزيز الاقتصاد الوطني من خلال الحفاظ على الشركات الناجحة وإزالة الشركات التي لم تحقق أرباحا.
- تخفيض عجز ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات وخفض الواردات. وقد أعلن وزير الاقتصاد والتجارة أنه لإنهاء العجز في ميزان المدفوعات في البلاد، هناك حاجة إلى زيادة صادرات المنتجات الزراعية بنسبة 3 ٪ سنوياً وصادرات المنتجات الصناعية بنسبة 5 ٪.
- استغلال كافة الموارد الموجودة من أجل زيادة الإنتاج.

[342] المرجع نفسه.

- موازنة الموارد والنفقات لخفض العجز وزيادة الموارد من خلال زيادة الضرائب وزيادة الضرائب الجمركية.
- بالإضافة إلى هذه التوصيات تم اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة تنظيم الأجهزة الإدارية والحكومية في المجتمعات.

VIII.3. اقتصاد الحرب

وبمجرد انتهاء الحرب، وجدت مصر نفسها في مواجهة وضع اقتصادي صعب، حيث أصبح الشاغل الأول هو تأمين الموارد اللازمة لتغطية عجز ميزانية الدولة. وفي الوقت نفسه، انخفض إنتاج الشركات العامة إثر الحرب بسبب انخفاض المخصصات المخصصة للمواد الخام المستوردة وعدم انتظام إمداد الشركات بالطاقة الكهربائية والمواد الخام المحلية. في أيلول عام 1968 دعا المؤتمر الوطني العام للاتحاد الاشتراكي لوضع كل الموارد الاقتصادية بخدمة الدفاع ووضع خطة لثلاث سنوات للتنمية وزيادة الاستثمارات في مختلف القطاعات الاقتصادية والتي بإمكانها تنشيط الإنتاج. كما أوصى المؤتمر بزيادة الاستثمار في استخراج النفط وخفض الإنفاق غير الإنتاجي وزيادة إنتاجية العمل وزيادة الصادرات وخفض الواردات لضمان زيادة المدخرات المحلية.

وعلى مستوى القطاع الزراعي أكدت توصيات المؤتمر على دور التعاونيات ونقابات العمال الزراعيين من خلال إعادة تنظيم الانتخابات في التعاونيات بحيث يشغل الأشخاص الموثوق بهم المناصب الإدارية. كما دعا المؤتمر إلى تحديد أسعار عادلة للمنتجات الزراعية وزيادة تشجيع صادراتها. بلغت عائدات الضرائب من الضرائب غير المباشرة والجمارك 442.5 مليون جنيه في 1969-1970، وهو ما يمثل 63.4 ٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية[343]. كما لجأت الدولة إلى آلية تمويل الإنفاق العام من خلال إصدار الأوراق النقدية.

وقبل دراسة سيرورة العملية الاقتصادية خلال هذه الفترة، يجب أن نتذكر أنه بعد الهزيمة، زاد الإنفاق على الجيش بشكل كبير، خاصة خلال حرب الاستنزاف عام 1967، وبالتالي انخفض الادخار المخصص للاستثمارات، ووجدت مصر نفسها مضطرة إلى اللجوء إلى التمويل الخارجي. في عام 1960-1962 كان الإنفاق الدفاعي يمثل 5.5 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وارتفعت معدل الانفاق

[343] أحمد نجار السيد، ذكر سابقًا، ص.121.

بعد عام 1967 إلى 10 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي ووصل إلى 21 ٪ في عام 1971 و20 ٪ في عام 1973[344]. وفي الوقت نفسه، انخفضت المدخرات المحلية من 9.8 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي إلى 6.6 ٪ خلال فترة 1968-1973[345]. ونتيجة لذلك، انخفض معدل الاستثمار المحلي من 19.7 ٪ عام 1963-1964 إلى 11.8 ٪ عام 1968-1969 انخفاض معدل الادخار[346]، زاد اللجوء إلى القروض الخارجية من 4.6 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1960-1965 إلى 5.6 ٪ خلال الفترة 1966-1972[347].

VIII.3.a. التمويل الاجنبي

بلغ التمويل الأجنبي خلال الفترة من 1965-1966 إلى 1970-1971 5.6 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 4.6 ٪ خلال الخطة الخمسية الأولى. وكان التمويل الأجنبي الذي حصلت عليه مصر يأتي من الاتحاد السوفيتي والكويت وليبيا والسعودية دون شروط صعبة. وكانت الفوائد على الديون التي تم الحصول عليها من الاتحاد السوفييتي 2.5 ٪ لمدة اثني عشر عامًا، مما أتاح للدولة المصرية استكمال استثمارات كبيرة. كما دعمت الدول العربية المنتجة للنفط (الكويت والسعودية وليبيا) مصر ماليا بمبلغ 135 مليون جنيه.

كثفت الدولة دورها في الحياة الاقتصادية وزاد الاستهلاك العام خلال الفترة 1967-1973 بمعدل سنوي 20.1 ٪ من 488 مليون جنيه عام 1967 إلى 1.077 مليون جنيه عام 1973. وقامت الدولة باستثمارات كبيرة في القطاع الصناعي والبنية التحتية. بما في ذلك سد أسوان. ويوضح الجدول التالي توزيع الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية المختلفة:

الجدول 44: حصة كل قطاع من الاستثمارات[348]

السنة	الزراعة	الصناعة	الكهرباء	الخدمات	النقل
1965-1960	23,4 %	26,6 %	7,4 %	10 %	19,3 %
1968-1965	21,8 %	27,4 %	17,1 %	6,3 %	12,5 %
1972-1969	14,6 %	33,9 %	6,3 %	6,1 %	9,3 %

344 ابراهيم العيساوي & محمد النشّار، "الاقتصاد المصري والحرب" في: مصر في ربع قرن 1952-1977، الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة، 1978, ص.135.
345 RADWAN, Samir, op.cit., p. 46.
346 المرجع نفسه.
347 أحمد نجار السيد، ذكر سابقًا، ص.128.
348 RADWAN, Samir, op.cit., p. 47.

ونلاحظ من الجدول أعلاه أن حصة القطاع الصناعي ظلت أهم الاستثمارات بعد عام 1968، الاستثمارات الصناعية وارتفعت بشكل كبير لتمثل 33.9 ٪ من الاستثمارات بما في ذلك نفقات التنقيب عن النفط. بلغت مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، بعد زيادة من 17.4 ٪ في 1955-1965 إلى 21.5 ٪ في عام 1965، ثم انخفضت إلى 20.3 ٪ في عام 1968، بعد الحرب. لكنها تسبق دائما حصة قطاع الخدمات. ومن بين الاستثمارات الصناعية الكبرى التي تمت خلال هذه الفترة مجمع الحديد والصلب الذي بلغت تكلفته وحده 165 مليون دولار[349].

VIII.3.b. صناعة الحديد والصلب

تم التوصل إلى اتفاق بين الهيئة العامة للتصنيع وشركة تياجيروم السوفيتية للتصدير عام 1964 لإنشاء مجمع الحديد والصلب بتكلفة 70 مليون جنيه إسترليني. وقام الاتحاد السوفيتي بتصميم الجانب الفني للمشروع وأرسل خبرائه إلى مصر، وفي نفس الوقت قام بتدريب الفنيين المصريين في الاتحاد السوفيتي. وفي عام 1967 صدر قرار جمهوري بإنشاء الشركة المصرية العامة لصناعة الحديد والصلب. وكانت هذه الشركة مسؤولة عن إدارة الوحدات الصناعية الأساسية لصناعة الصلب والصناعات التابعة لها، مثل مشروع خام الحديد بالواحة البحرية وشركة النصر لفحم الكوك والكيماويات الأساسية.

وبعد اكتشاف الحديد بمنطقة الواحات البحرية التي تمثل احتياطيا هاما من الحديد، تم إحداث هيئة عامة، عقب المرسوم 779 سنة 1969، من أجل انطلاقة المجمع. وكان من المقرر أن يتم إنجاز المشروع على مرحلتين: المرحلة الأولى كان من المقرر أن يتم الانتهاء منها في عام 1973 والثانية في عام 1975. بالإضافة إلى ذلك، قامت شركة الحديد والصلب بتنفيذ مشروعين آخرين: الأول يتعلق بتصنيع عربات السكك الحديدية، برأس مال قدره 500 ألف جنيه، والثاني يتعلق بإنشاء شركة مساهمة لإنتاج الأسمنت منخفض التكلفة، مما أدى إلى تخفيض تكلفة أعمال البناء.

الجدول 45: تطور إنتاج الحديد والصلب: قيمة إنتاج الصلب والحديد. القيم بالجنيه[350]

---

[349] أحمد نجار السيد، ذكر سابقًا، ص.128.

[350] سحر أحمد حسن، ذكر سابقًا، ص.156.

السنة	قيمة الإنتاج
1965-1964	10 272 500
1970-1969	18 230 477
1971-1970	24 328 317
1972-1971	33 734 000

ووفقاً لبيانات الجدول، فقد تضاعف إنتاج الحديد والصلب أكثر من ثلاثة أضعاف خلال الفترة 1964-1972.

VIII.3.c. صناعة الاسمنت

تعتبر صناعة الأسمنت جزءاً من الصناعات الثقيلة لأنها لا تنتج منتجاً نهائياً، بل منتجاً وسيطاً يستخدم في صناعة العديد من المنتجات النهائية. كانت صناعة الأسمنت موجودة قبل عام 1952، ولكن مع برنامج التصنيع، تطورت هذه الصناعة بشكل كبير في السنوات التالية، خاصة بعد إعفاء الأسمنت من ضريبة الإنتاج. كان هناك العديد من الشركات المتخصصة في إنتاج الأسمنت، ولكن مع زيادة الطلب، أسست الدولة الشركة الوطنية للأسمنت في عام 1956 وبدأ الإنتاج في عام 1960 برأسمال مصري بالكامل قدره 70 ألف جنيه. وكان بنك مصر والبنك الصناعي والمجلس القومي للإنتاج وشركة مصر للتأمين المساهمين الرئيسيين.
وخلال فترة إنشاء سد أسوان والمشروعات الخمسية، توقف تصدير الأسمنت لسد احتياجات الأسمنت المحلية. ويبين الجدول التالي تطور الإنتاج خلال الفترة 1952-1971:

الجدول 46: إنتاج الأسمنت، القيمة بألف طن[351]

السنة	الإنتاج	المؤشر
1952	951	100
1960	2047	215,2
1965	2320	244,0
1971	3851	404

[351] المرجع نفسه، ص.172.

ارتفع إجمالي إنتاج الأسمنت بين عامي 1952 و1971، في الواقع تضاعف أربعة أضعاف؛ وقد زاد كل عام، باستثناء عامي 1964 و1965، عقب التباطؤ الاقتصادي في عام 1964 المرتبط بانخفاض نمو القيمة المضافة الصناعية التحويلية. شهد انتاج الاسمنت فترة من الانخفاض بين عامي 1967 و1970، إحدى نتائج الحرب، لكنه ارتفع مرة أخرى في عام 1971. وفي الواقع، لم يتم إدراج مشاريع مصانع الأسمنت ضمن استثمارات الخطة في الفترة من 1967 إلى 1968 وذلك بسبب النقص الناجم عن زيادة الإنفاق العسكري. على الرغم من أن 90 ٪ من مشاريع الأسمنت تم إنجازها بتكلفة 20 مليون جنيه، إلا أن المشاريع توقفت بسبب نقص قدره 2 مليون جنيه بعد الحرب.

VIII.3.d. بنية الإنتاج الصناعي

لم تتجاوز الزيادة في الانتاج الصناعي في عام 1967 نسبة 3٪ مقارنة بـ 6 ٪ عام 1966. وبعد هذا الانخفاض الناجم عن الحرب وصل حجم الإنتاج الصناعي إلى مبلغ 1,442 مليون جنيه وزاد الإنتاج الصناعي وحقق معدلات نمو قدرها 7 ٪عام 1968، و9.2 ٪ عام 1969، و8.2 ٪ عام 1970، و10.7 ٪ عام 1971. وتضاعفت حصة الاستهلاك الدائم في الإنتاج الصناعي من حيث الحجم حيث بلغت 6.5 ٪ عام 1967 مقابل 3 ٪ عام 1960. وبلغت الصناعات الكيميائية 154.3 مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها 4.6 ٪، والصناعة الهندسية بنسبة 1.7 ٪. ومن ناحية أخرى، انخفضت حصة إنتاج السلع الاستهلاكية من 60 ٪ عام 1960 إلى 56 ٪ عام 1967، ويعود هذا الانخفاض إلى انخفاض إنتاج الأغذية الزراعية. وكان الانتعاش بعد عام 1967 مصحوبا بمعدل نمو مرتفع في إنتاج الصناعات التحويلية. إلا أن إنتاج الصناعة الوسيطة ظل دون تغيير بين عامي 1960 و1967 بنسبة 33 ٪.

ارتفعت قيمة النمو في صناعة الغزل والنسيج عام 1968 بنسبة 12.5 ٪ مقارنة بالعام السابق. ولكن يعود جزء من هذه الزيادة إلى ارتفاع أسعار بعض المنتجات النسيجية بنسبة 3 ٪. وفي صناعة الهندسة الكهربائية، ارتفع النمو إلى 29.7 ٪. وبلغ النمو في استخراج النفط 12.2 ٪ والتعدين 10.8 ٪. وعلى الرغم من الخسارة النفطية الناجمة عن فقدان آبار سيناء، ارتفع إنتاج النفط عام 1970 إلى 19 مليون طن[352]، مقارنة بـ 6 ملايين عام 1965 بفضل استخراج النفط من آبار المرجان البحرية. وفي السنوات التالية تراجع إنتاج النفط مرة أخرى ليصل إلى 14.7 مليون طن عام 1971 و8 ملايين طن عام

[352] علي الجريتلي، ذكر سابقًا، ص.167. وفي مصادر أخرى، يبلغ الرقم 16.4 مليون طن لعام 1970 و 9.5 مليون طن قبل عام 1967.

1973. وعلى أساس مؤشر يساوي 100 عام 1952، ارتفع مؤشر النمو الصناعي خلال الفترة 1965-1970 من 150 عام 1965 إلى 172 عام 1970.
ارتفع المؤشر كل عام خلال هذه الفترة، باستثناء الفترة 1967-1968 عندما انخفض إلى 147 [353]

VIII.4. القطاع الزراعي

وفي إطار سياسة استصلاح الأراضي، قامت الدولة بتحسين 818 ألف فدان عام 1968 وارتفعت إلى 863 ألف فدان عام 1970. وارتفع مؤشر الإنتاج الزراعي (100 عام 1961-1965) من 88 عام 1961 إلى 102 عام 1971 [354]. عام 1969-1970 بلغت قيمة الإنتاج الزراعي 1075 مليون جنيه، مقارنة بـ 418.3 مليون جنيه في 1952-1953. وفي الوقت نفسه ارتفع إنتاج القطن من 4.53 قنطار للفدان عام 1959-1960 إلى 5.37 قنطار للفدان عام 1967-1968 6.3 قنطار للفدان عام 1969-1970.

كما لوحظت زيادة كبيرة في إنتاج المحاصيل الأخرى، حيث ارتفع إنتاج القمح في عام 1971 بنسبة 59٪ والذرة الناعمة بنسبة 55٪ والأرز بنسبة 500٪. وتعود الزيادة الكبيرة في زراعة الأرز إلى الري الذي وفره سد أسوان، والذي سمح بزراعة الأرز في الصيف. كما زادت المساحة المزروعة المخصصة لزراعة الفاكهة بنسبة 180.9 ٪ من 94 ألف فدان عام 1952 إلى 264 ألف فدان عام 1969، وهو ما يمثل 2.5 ٪ من إجمالي المساحة المزروعة. كما زادت مساحة الخضروات لتصل إلى 252 ألف فدان وتمثل 6.8 ٪ من المساحة المزروعة عام 1969 مقابل 2.7 ٪ عام 1952. لكن زيادة الإنتاج الزراعي امتصتها زيادة الاستهلاك التي بلغت 10 ٪ بسبب النمو السكاني. وإنتاج القمح لم يلبي سوى 50 ٪ من الطلب المحلي.

VIII.5. الصادرات

[353] MABRO, Robert, op.cit., p 227.
[354] علي الجريتلي، ذكر سابقًا، ص.92.

بلغت قيمة الصادرات الصناعية 123 مليون جنيه عام 1970 مقابل 9 ملايين جنيه عام 1952، وفي الوقت نفسه زادت حصة الإنتاج الصناعي مقارنة بإجمالي قيمة الصادرات. ولكن كما يوضح الجدول أدناه فإن المنتجات الزراعية لا تزال تحتل المركز الأول في الصادرات المصرية

الجدول 47: حصة المنتجات الزراعية في الصادرات بين عامي 1966-1971[355]

الصادرات	1966	1967	1969	1970	1971
المجموع الكلي	100	100	100	100	100
المنتجات الزراعية	64,2	63,3	63,2	69,2	64,1
المنتجات الصناعية والمعدنية	35,8	36,7	36,8	30,8	35,9

وكجزء من سياسة الحكومة المصرية تجاه تنويع المنتجات المخصصة للتصدير، انخفضت حصة تصدير القطن إلى 44.7 ٪ بعد أن كانت 85.5 ٪ في عام 1952. وفي الوقت نفسه، زادت صادرات بعض المنتجات بشكل كبير، مثل الأرز والأرز. وبلغت قيمة الصادرات منها 33.8 مليون جنيه عام 1970، أي ما يعادل 10.2 ٪ من إجمالي الصادرات، مقابل 5 ٪ عام 1952. كما ارتفعت صادرات الفاكهة من 9000 طن عام 1966 إلى 34000 طن عام 1968، لتصل إلى 104000 طن عام 1970. 139.000 طن عام 1971.

وبسبب التوسع في صناعة غزل ونسيج القطن، زادت قيمة تصدير خيوط القطن ثمانية أضعاف في عام 1970 مقارنة بقيمتها في عام 1952. وبلغت صادرات خيوط القطن في 1969-1970 25 ٪. وصادرات المنسوجات 19 ٪ من إجمالي الإنتاج. وفي عام 1970، ارتفعت نسبتهما إلى 26 ٪ و 20 ٪ على التوالي، لتحتلا المركز الثاني بعد القطن[356]. كما ارتفعت قيمة صادرات المنسوجات من 0.9 مليون جنيه في عام 1952 إلى 18.1 مليون جنيه في عام 1970. وفيما يتعلق بالصادرات الصناعية، تم تعديل هيكل المنتجات المصدرة. وزادت الصادرات من الصناعات التحويلية على حساب صادرات الصناعات الأساسية.

الجدول 48: نسبة الواردات والصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي بتكاليف العوامل[357]

---

355 LUTESKIEVETCH, F.A, op.cit., p. 61.
356 المرجع نفسه، ص.62.
357 MABRO, Robert& RADWAN, Samir, op.cit., p. 193.

السنة	الواردات	الصادرات
1966-1965	21,1 %	12,2 %
1967-1966	17,3 %	12,0 %
1968-1967	15,8 %	11,3 %
1969-1968	11,2 %	13,0 %
1969-1970	12,7 %	12,8 %
1970-1971	13,0 %	11,9 %

ويبين الجدول أعلاه أن قيمة الواردات كانت أكبر من قيمة الصادرات خلال الفترة 1965-1971، باستثناء الأعوام 1968-1970، وكان الفارق بسيطاً. فمن ناحية، ظلت الصادرات دون تغيير كبير. من ناحية أخرى، انخفضت الواردات خلال هذه الفترة بعد القيود المفروضة للحد منها بعد حرب عام 1967 عندما انخفضت الواردات من 406 مليون جنيه في عام 1965 إلى أقل من 261 مليون جنيه في الفترة 1968-1969. إلا أن ذلك أثر سلباً على الاستثمارات لأن الكثير من هذه الواردات كانت عبارة عن سلع وسيطة. وأدى ذلك إلى انخفاض معدل الاستثمار من 16.2 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 1964-1965 إلى 11.8 ٪ في 1969-1970.[358]

VIII.6. الإنفاق العام خلال الفترة 1965-1971

وقد رأينا أن الإنفاق العام ارتفع خلال الخطة الخمسية من 51.3 ٪ من الدخل القومي عام 1960-1961 إلى 62.9 ٪ عام 1964-1965. وعلى مدى السنوات الثلاث التالية، انخفضت النفقات إلى 53.6 ٪ في 1968-1969 ، قبل أن ترتفع مرة أخرى لتصل في 1970-1971 إلى 70.7 ٪ من الدخل، كما يظهر في الجدول أدناه:

الجدول 49: معدل الإنفاق العام بالنسبة إلى الدخل القومي بين عامي 1965-1971[359]

السنة	النفقات العامة	الدخل القومي	المعدل
1966-1965	1206	2124	56,8 %
1967-1966	1316	2194	59,9 %
1968-1967	1217	2188	55,6 %

[358] فاروق عبد الخالق، ذكر سابقًا، ص.21.
[359] المرجع نفسه، ص.19.

السنة	النفقات العامة	الدخل القومي	المعدل
1969-1968	1254	2339	53,6 %
1970-1969	1789	2553	70 %
1971-1970	1903	2692	70,7 %

ارتفعت حصة قطاع الخدمات في الإنفاق العام؛ وفي الفترة 1956-1966، وصل إلى 19.2 ٪ من إجمالي الإنفاق العام، قبل أن ينخفض إلى 13.6 في الفترة 1969-1970. ومن بين النفقات المرتبطة بالخدمات، كان التعليم هو الأهم بنسبة 8 ٪، يليه الإنفاق على السكن بنسبة 6.8 ٪. وانخفضت هذه النفقات، خاصة تكاليف السكن، كما يظهر في الجدول أدناه:

الجدول 50: حصة الخدمات العامة المختلفة خلال الفترة 1965-1970[360]

السنة	1966-1965		1969-1968		1970-1969	
	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة
سكن ومنشآت	6,8	81,7	1,4	30,8	2,6	62,2
صحة وخدمات اجتماعية ودينية	3,6	43,7	3,4	73,5	3,7	90,1
التعليم والأبحاث والشباب	8,1	106,4	6,4	138,9	6,2	150,1
ثقافة وتوجيه	-	-	0,8	16,9	1,1	26,2
الإجمالي	19,2	231,8	12	260,1	13,6	328,8

وبالإضافة إلى الإنفاق على التعليم والصحة، كانت سياسة دعم أسعار الضروريات الأساسية سبباً مهماً في زيادة الإنفاق العام الذي ارتفع من 6 ملايين جنيه في الخمسينيات إلى 50 مليون جنيه في عام 1965 وإلى 630 مليون جنيه في عام 1975. وكانت الأغلبية للمنتجات الغذائية، مثل القمح والدقيق واللحوم وغيرها الكثير. ومن أجل حل مشكلة العجز الناتج عن زيادة الإنفاق العام والاستهلاك العام، زاد الاعتماد على الموارد المصرفية. وظهر التضخم الخفي في الحياة اليومية للمصريين من خلال توزيع المنتجات الغذائية بالبطاقات وسياسة تقييد استهلاك بعض المنتجات.

VIII.7. توزيع اليد العاملة

[360] المرجع نفسه، ص.24.

لاحظنا في الجزء الأول أن القطاع الزراعي استوعب أغلبية اليد العاملة المصرية عام 1947 بنسبة 58.4 ٪ من إجمالي اليد العاملة. بينما نسبة اليد العاملة في القطاع الصناعي لم تتجاوز 9.5 ٪ من اليد العاملة والقطاع الثالث(الخدمات) 21.7 ٪. خلال الفترة 1960-1970، بقي توزيع اليد العاملة على نفس التصنيف، حيث ظل القطاع الزراعي هو القطاع الأكثر أهمية في استيعاب العمال. ومع ذلك، حدثت بعض التغييرات في نسب التوزيع في مختلف القطاعات. ومن المهم الإشارة إلى أن معدل نمو إجمالي العمالة خلال الفترة 1960-1970 كان أسرع منه في الفترة 1947-1960، أي 2.6 ٪ مقابل 1.0 ٪، وبالتالي معدل قريب من معدل النمو السكاني[361] فقد ارتفع إجمالي عدد الموظفين من 6511.9 مليونًا في عام 1960 إلى 8274.7 مليونًا في 1969-1970 [362]

ويبين الجدول أدناه تطور توزيع اليد العاملة بين مختلف القطاعات خلال الستينيات.

الجدول 51: توزيع اليد العاملة بين عامي 1960-1970 [363]

السنة	1961-1960	1965-1964	1970-1969
إجمالي الوظائف	100 %	100 %	100 %
الزراعة	55,3 %	50,9 %	48,9 %
الصناعة والكهرباء	9,8 %	11,4 %	11,3 %
قطاع الخدمات	34,9 %	37,7 %	39,8 %

وكما يبين الجدول، انخفضت حصة العاملين في القطاع الزراعي بنسبة 6.4 ٪، في حين ارتفعت حصة القطاع الصناعي بنسبة 1.5 ٪، وارتفعت حصة القطاع الثالث بنسبة 4.9 ٪. وترجع الزيادة في القطاع الصناعي، من ناحية، إلى زيادة الاستثمارات الصناعية، ومن ناحية أخرى، إلى سياسة الدولة المتمثلة في توظيف المزيد من الأشخاص في مؤسسات القطاع العام. ارتفع عدد العاملين في القطاع الثالث من 1191.5 مليون عام 1960 إلى 1750.7 مليون عام 1969-1970. وبذلك، يعمل حوالي 600 ألف شخص إضافي في هذا القطاع، أي ما يعادل 58 ٪ من الزيادة في القوى العاملة[364]. وفي هذه الأرقام الأخيرة، لا يظهر اعداد الذين انخرطوا في الجيش، الذي زاد بشكل كبير خلال الستينيات.

---

[361] MABRO, Robert, op.cit., p. 207.

[362] وهناك اختلاف بين النسب المبينة في هذا الجدول وتلك المبينة في الجزء الأول بسبب اختلاف المصادر.

[363] MABRO, Robert, op.cit., p. 207.

[364] المرجع نفسه.

خلال الفترة 1965-1970، تظهر بيانات الجدول أن حصة القطاعين الزراعي والصناعي آخذة في التناقص، في حين أن حصة القطاع الثالث آخذة في الارتفاع. ظلت إمكانية فتح آفاق جديدة للعمل في المزارع محدودة للغاية، وبالتالي الهجرة نحو قطاعات أخرى، وعلى وجه الخصوص، القطاع الذي استمر في التوسع: قطاع الخدمات.

VIII.8. القطاع الخاص

بعد عام 1967، حصل القطاع الخاص على مزيد من الحرية ووسع أنشطته الاقتصادية بحركات خجولة نحو التحرر على حد تعبير روبرت مابرو[365]. وبالفعل، بعد الحرب، خففت مصر القيود المفروضة على أنشطة القطاع الخاص في تجارة التصدير، مما أدى إلى زيادة واضحة في الصادرات التي سجلها القطاع الخاص فيما يتعلق ببعض المنتجات مثل، على سبيل المثال، تصدير الأثاث والتي ارتفعت من 85.000. في 1965-1966 إلى 96.000 في العام التالي وإلى 766.000 في 1968-1969[366] يمكن للقطاع الخاص الآن تصدير جميع المنتجات باستثناء المنتجات التي يظل تصديرها خاضعًا لأحكام خاصة مثل القطن الخام والأرز والحرير الصناعي والنفط. وتم السماح لشركات القطاع الخاص التي تصدر إنتاجها بإجراء عمليات استيراد مستقلة وحصلت على المزيد من التسهيلات لذلك.

بحسب تقرير عزيز صدقي، وزير الصناعة والبترول والموارد الطبيعية، المنشور في مقال بجريدة الأهرام في أغسطس 1968، فإن قيمة السلع التي أنتجها وصدرها القطاع الخاص خلال الفترة 1967-1968 بلغت 4.270.000 مليون جنيه، اي زيادة بقيمة 1.716.000 مليون جنيه أكثر من العام السابق[367]. وهذا ما يفسره السياق المصري خلال تلك الفترة، من ناحية الحاجة إلى العملة الأجنبية التي يمكن توفيرها من خلال الصادرات؛ ومن ناحية أخرى، السوق الداخلية التي هيمن عليها القطاع العام، مما حدّ من أنشطة القطاع الخاص.

وعلى الرغم من أن الدولة منحت القطاع الخاص المزيد من الامتيازات في التجارة الخارجية، إلا أنها لم تمنحه دورا مهما في السياسة الاقتصادية الداخلية وبقيت الأنشطة الاقتصادية للقطاع الخاص تحت

---

[365] المرجع نفسه، ص.408.
[366] المرجع نفسه، ص.131.
[367] Cité dans : PILIAYOF, Igor & BRIMAKOF, Afaghini, p. 280.

سيطرة الدولة لتجنب أن يصبح القطاع الخاص مصدر تهديد لاشتراكية الدولة. وفي الواقع فإن المنشآت التي توظف أكثر من عشرة أشخاص تابعة إلى القطاع العام وتبلغ حصتها في القيمة المضافة المولدة 90 ٪. إلا أن حصة القطاع العام من القيمة المضافة المولدة في قطاع الصناعات التحويلية بأكمله لم تتجاوز 64 ٪[368]، في حين أن جميع المنشآت التي توظف أقل من تسعة أشخاص تقريباً تابعة إلى القطاع الخاص. لكن حصة القطاع الخاص في الاستثمارات الصناعية ظلت محدودة.

طوال هذه الفترة، وحتى عام 1976، استمر القطاع العام في الهيمنة على الاستثمار الصناعي؛ وظفت 80٪ من القوى العاملة الصناعية. ووفقاً لسمير رضوان، ظلت مشاركة القطاع الخاص ثابتة حتى عام 1967 عندما بدأت في الزيادة قليلاً [369]. ويبين الجدول التالي الهيمنة الكبيرة للقطاع العام في توليد القيمة المضافة؛ حيث تم تنفيذ 90٪ من قبل القطاع العام، وخاصة في المؤسسات التي توظف أكثر من عشرة أشخاص وفي صناعات مثل البترول والآلات الكهربائية والمعادن الأساسية والمنسوجات والصناعات الكيماوية. وكما هو مبين في الجدول أدناه، كانت مشاركة القطاع الخاص ضئيلة في جميع الأنشطة الصناعية الرئيسية وصناعات المعدات والصناعات الاستهلاكية. ومن ناحية أخرى، كان نصيبها مهماً في إنتاج المنشآت الصغيرة في بعض الصناعات مثل الطباعة والملابس والأخشاب والجلود.

الجدول 52: حصة القطاع العام في القيمة المضافة[370]

المنشآت الصناعية التي تعد أكثر من عشر أشخاص		كل المنشآت الصناعية	
الصناعة	حصة القطاع العام	الصناعة	حصة القطاع العام
بترول	100	بترول	100
أجهزة كهربائية	97	التبغ	94
معادن أساسية	96	معادن اساسية	94
التبغ	96	كيماويات	94
أنسجة	95	أنسجة	92
الورق	95	ورق	91
كيماويات	95	أغذية	60
مشروبات	91	تجهيزات نقل	59
تجهيزات نقل	88	منتجات معدنية	51
الثياب	66	الجلود	20

[368] RADWAN, Samir, op.cit., p. 96.
[369] المرجع نفسه، ص.97.
[370] المرجع نفسه.

المنشآت الصناعية التي تعد أكثر من عشر أشخاص		كل المنشآت الصناعية	
الخشب	68	الخشب	20
الجلود	47	الثياب	14
المطابع	16	المطابع	14

منذ عام 1967، طور القطاع الخاص روابطه مع القطاع العام في شكل تعاقد بالإسناد أو مقاولة، ومن هنا ظهر قطاع خاص جديد يتكون من شركات صغيرة تتكون من ورش عمل ووسطاء تجاريين غالبًا ما يتم تأسيسها في شراكة خفية مع موظفي القطاع العام. وكانت هذه العلاقات موجودة في تجارة الجملة، وتوزيع المباني، والبناء، وكذلك مقاولي العمل.

وفي هذا السياق، كان الجانب السلبي هو عمليات السوق السوداء التي تمت بين الشركات العامة والخاصة مما أدى إلى خسائر كبيرة في المال العام بسبب الشراكات المبرمة بين بعض مدراء القطاع العام مع تجار أو رواد الأعمال في القطاع الخاص ومقاوليهم.

وفي القطاعات الاقتصادية الأخرى، ظلت مشاركة القطاع الخاص محدودة. وفي عام 1971 بلغت حصتها في القطاع الصناعي 25 ٪، وفي إنتاج المنتجات الأساسية لم تتجاوز 34.5 ٪. وفي قطاع التوزيع بلغت حصتها 40.3 ٪ وفي قطاع الخدمات 30.9 ٪. ومن ناحية أخرى، سيطر القطاع الخاص على 95 ٪ من القطاع الزراعي على أساس الملكية الفردية.

VIII.9. معدل النمو الاقتصادي

وبعد انخفاض كبير في معدل النمو بنسبة -1 ٪ في 1967-1968 [371]، انتعش الاقتصاد المصري وارتفع معدل النمو مرة أخرى خلال الفترة 1968-1973: 5 إلى 7 ٪ بين 1968-1969 و1970 و4.2 ٪ بين 1971 و1971. عام 1973، حيث أثر التباطؤ مرة أخرى خلال هذه الفترة على الاقتصاد والصناعة. وبحسب سمير رضوان، يعود جزء من الزيادة إلى توسع الإدارة العامة والدفاع. وفي

[371] RADWAN, Samir, op.cit., p.

الواقع، في عام 1973، أظهر الفحص الدقيق لحصة كل قطاع اقتصادي من الناتج المحلي الإجمالي أن قطاع الخدمات شغل المرتبة الاولى في التنمية. وبلغت حصته من الناتج المحلي الإجمالي 26.2 ٪، في حين بلغت حصة الزراعة والصناعة 26.3 ٪ و21.3 ٪ على التوالي. ومن الواضح أن حصة القطاع الثالث فاقت حصة القطاع الصناعي.

IX. نهاية حقبة الرئيس عبد الناصر وسياساته الاقتصادية

توفي جمال عبد الناصر في 28 سبتمبر 1970 إثر أزمة قلبية، بعد أن انتهت مشاركته قبل ساعات قليلة في مؤتمر مهم في القاهرة لحل الصراع بين المقاتلين الفلسطينيين والحكومة الأردنية من خلال مناقشات منهكة استمرت ساعات طويلة تمكن من خلالها وضع حد للأعمال العدائية التي بدأت في 17 سبتمبر والتي أطلق خلالها ملك الأردن قواته ضد القواعد العسكرية الفلسطينية. وأثارت وفاته ردود فعل قوية في العالم العربي وفي مصر حضر ما يقرب من خمسة ملايين شخص تكريما له. وخلفه نائب الرئيس الأسبق أنور السادات بعد الاستفتاء الذي أجري في 15 أكتوبر 1970، وظل في منصبه حتى اغتياله على يد جماعة الإخوان المسلمين عام 1981.

منذ عام 1971، قررت الحكومة المصرية جذب الاستثمارات العربية والأجنبية من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية في مصر. وهكذا صدر قانون أول بشأن الاستثمار الأجنبي. وشجعت الاستثمار الأجنبي من خلال تقديم حوافز ضريبية وضمان عدم تأميم الاستثمارات. ورد مصطلح الانفتاح الاقتصادي لأول مرة في 21 أبريل 1973. وقد أشار هذا الإعلان إلى دور رأس المال العربي والأجنبي في قطاعي الإسكان والبناء. وفي أكتوبر 1974، اعتمدت وثيقة أكتوبر، التي وافقت عليها الجمعية، هذه السياسة. وكما كان الميثاق دليل العمل في الستينات، فقد قدمت وثيقة أكتوبر دليل عمل للمرحلة الجديدة[372].

ملخص الجزء الثالث

خلال الستينيات، أدخل عبد الناصر تغييرات جذرية على سياسته الاقتصادية. اختار الطريق الاشتراكي وكان هدفه تحويل البلاد إلى مجتمع تعاوني وديمقراطي واشتراكي. إنه يختار اشتراكية مبنية على

---

[372] فرجاني أبو العزايم، ملامح تطوير الاقتصاد المصري في ظل التحولات السياسية، ص.153.
.ahttp://saaid.net/book/20/13395.pdf

قواعد علمية وعلى حقيقة أساسية، وهي استيلاء الشعب على وسائل الإنتاج وتوزيع الفوائد على المجتمع من أجل تقليص الفوارق بين الطبقات الاجتماعية. شملت سلسلة من التأميمات معظم القطاعات الاقتصادية وتم نقل معظم التجارة الخارجية والصناعات الكبيرة وتجارة الجملة إلى الملكية العامة.

كان الدافع الاقتصادي الرئيسي لعمليات التأميم هو وضع استثمارات الشركات ومدخراتها تحت سيطرة الدولة المباشرة. ومع ذلك، ينبغي التأكيد على شيء واحد، مثل معظم البلدان المتخلفة الأخرى، اعتمدت مصر، إلى حد ما، على الاقتراض الخارجي لتمويل تنميتها. بعد التأميم في عام 1961، استحوذت الدولة المصرية على جزء كبير من رؤوس أموال الشركات الصناعية والشركات الفردية الكبيرة. ومع ذلك، استمرت ملكية بعض الأفراد لأسهم معينة في الشركات المساهمة، كما كان الحال في بعض شركات الغزل. وساد القطاع العام في قطاعات الصناعة والتعدين والنقل والطاقة والنفط، في حين ظلت التجارة الداخلية والقطاع الزراعي في نطاق الملكية الخاصة، وكانت حصة الدولة في الأراضي ضئيلة وتمثلت في الأراضي المستصلحة حتى أعيد توزيعها على صغار ملاك الأراضي.

وفيما يتعلق بالقطاع الصناعي، كان القطاع العام هو المهيمن. وكانت هذه هي القوة الدافعة الرئيسية في عملية التطوير التي تم تنفيذها خلال الخطة الخمسية. تم إنشاء مؤسسات كبيرة لإدارة الشركات العامة. وكانت هذه الشركات تابعة لشركات عامة كبيرة، وكانت هي نفسها مرتبطة بالمجلس الأعلى. وظل تطوير المشروعات وإنتاجها من مهام لجنة التخطيط الوطني وفق الموازنة التي يضعها المجلس الأعلى.

. وفي القطاع الزراعي، تنامى دور التعاونيات الزراعية خلال هذه الفترة. وستوفر الدولة الري والائتمان والبذور والمعدات الزراعية من خلال التعاونيات. بالإضافة إلى ذلك، لعبت التعاونيات دوراً مهماً في تنظيم المحاصيل وبيعها وفق الأسعار التي تحددها الدولة. وعلى المستوى الاجتماعي، اتخذت الدولة المصرية إجراءات جديدة تتعلق بإعادة توزيع الدخل والأرباح. وحددت الحد الأدنى لأجور العمال، بما في ذلك تلك الخاصة بالعمال الزراعيين. لكن هذه التدابير تم تطبيقها بشكل رئيسي في الشركات العامة، وبدرجة أقل خارج القطاع العام.

وتمت إدارة الأنشطة الاقتصادية وفق التخطيط المركزي. حققت الخطة الخمسية الأولى نموا كبيرا. حقق القطاع العام الصناعي والقطاع الخاص الخاضع لسيطرة الدولة زيادة صافية في الناتج المحلي

الإجمالي بلغت 37.1 في المائة خلال فترة الخطة الخمسية، أي ما يعادل معدل سنوي قدره 6.5 في المائة نتيجة لاستثمارات قدرها 1513 مليون جنيه، معظمها والتي تم توفيرها من قبل المدخرات المحلية. وقام القطاع العام بأغلبية الاستثمارات وظل دور القطاع الخاص في حده الأدنى.

وفي إطار سياسة الحفاظ على التشغيل، تقوم الدولة بتوزيع العمالة الفائضة على المنشآت الصناعية القديمة والجديدة من خلال إجبار إدارتها على تشغيل من ليس لديهم عمل. إلا أن هذا الحل تسبب في زيادة عدد الموظفين وزيادة العبء على هذه المؤسسات، إضافة إلى أنه لم يمثل حلاً دائماً، بل علاجاً ملطفاً. ومن ناحية أخرى، أدى الإفراط في توظيف القوى العاملة إلى انخفاض القيمة المضافة نسبيا لوحدة الأجر وتباطؤ معدل نمو الأرباح في القطاع الصناعي. تسببت حرب 1967 في خسائر اقتصادية فادحة لمصر، ومن ثم تم اعتماد خطط سنوية للتنمية الاقتصادية. وسمحت الحكومة للقطاع الخاص بتوسيع مشاركته في العديد من المجالات الاقتصادية، خاصة في مجال التجارة الخارجية.

خلاصة عامة

إنّ الهدف من هذا العمل هو تحديد ما إذا كانت التغييرات التي حصلت في عهد الرئيس جمال عبدالناصر تشكّل انقطاعاً أم استمرارية على المستوى الاقتصادي. في المرحلة الأولى من هذا العمل، تناولنا الجوانب الرئيسية للاقتصاد المصري قبل عام 1952. ومن هذا الجزء، يمكننا أن نستنتج أنه خلال النصف الأول من القرن العشرين، اتسم الوضع الاقتصادي لمصر بالركود واختلال التوازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة؛ عدم التوازن الذي يظهر بوضوح في مساهمة كل قطاع في الدخل القومي (للتذكير، بلغت نسبة مساهمة القطاع الزراعي 42٪ بينما بلغت نسبة مساهمة القطاع الصناعي 9٪). وتركزت الثروة الوطنية في أيدي أقلية صغيرة. أدى نقص رأس المال وانخفاض دخل الفرد إلى عدم القدرة على الادخار والاستثمار في مصر. وظل تدخل الدولة في الاقتصاد محدودا، يعتمد اقتصاديا على رأس المال الخارجي والتجارة الخارجية.

وفي الجزء الثاني تناولنا التغيرات الاقتصادية التي شهدتها فترة الخمسينيات بعد ثورة 1952، وقد رأينا أن هناك فترتين. بداية، الفترة من 1952 إلى 1956. لم تمثل التغيرات التي حدثت خلال هذه السنوات انقطاعا اقتصاديا حقيقيا مقارنة بالنظام الاقتصادي الذي كان قائما قبل الثورة، وهو النظام الذي يتميز بالرأسمالية والقطاع الخاص. وهكذا، في السنوات الأولى بعد ثورة 1952، أعلن القادة بوضوح أن النظام الاقتصادي القادم سيكون نظاماً حراً، وأن دور الدولة سيقتصر على خلق الإطار المناسب لدفع المؤسسات الخاصة نحو الاستثمار. وبالفعل فإن معظم القوانين والقرارات الاقتصادية المتخذة خلال هذه الفترة كانت تهدف إلى تشجيع رؤوس الأموال الخاصة والأجنبية على الاستثمار في مصر. واكتفت الدولة بنسبة 49 ٪ من أسهم رأس المال المصري في الشركات الجديدة بدلا من 51٪.

خلال هذه الفترة، كان لدى القادة المصريين شاغلان أساسيان: الأول هو الاستقلال السياسي الكامل للبلاد، أي جلاء ما تبقى من القوات البريطانية من الأراضي المصرية، والثاني يتمثل في التخلص من القوى السياسية التقليدية في الداخل لتعزيز مكانتهم. اتخذ القادة الجدد عدة قرارات اقتصادية مهمة خلال هذه الفترة: إنشاء مجلس الإنتاج الوطني الذي كان وراء غالبية المشاريع المعتمدة في الخطة الأولى 1957-1960، وفي الخطة الخمسية الأولى، فضلاً عن اعتماد الإصلاح الزراعي ومناهجه التكميلية التي أدخلت تغييرات مهمة على التنمية الزراعية. كان أحد أهداف الإصلاح الزراعي هو توجيه المستثمرين بشكل أقل نحو الأراضي وأكثر نحو الصناعة، وبالتالي تطوير القطاع الصناعي في البلاد.

كما انخرط عبد الناصر منذ عام 1952 في مشروع سد أسوان الضخم. كان هذا المشروع، مثل الإصلاح الزراعي، أحد المشاريع التي تمت مناقشتها في عهد الحكومات السابقة دون تنفيذ حتى وصول عبد الناصر. كما شاركت الدولة في إنشاء مصنع الصلب بحلوان عام 1954. ويمثل عام 1956 نقطة البداية للتغيير في السياسة الاقتصادية للدولة الناصرية. وفي الواقع، تتميز هذه الفترة بتدخل الدولة المتزايد في الأنشطة الاقتصادية. وكانت هذه بداية التوسع في القطاع العام. وكان ذلك نتيجة ظروف متعددة، أهمها إحجام البرجوازية عن تحمل المسؤولية تحت إشراف وتوجيه الدولة. وفي هذه الفترة ولدت أول خطة للتنمية الصناعية من وزارة الصناعة. وبهذه المناسبة تم إنشاء هيئة التخطيط العام لوضع خطة التنمية الاقتصادية.

وعلى الرغم من توسع دور الحكومة في الفترة 1957-1960 وتوسيع القطاع العام، إلّا أنّ القطاع الخاص استمر بشغل حيّز مهم في المشاريع الاقتصادية . فقد كانت الدولة تأمل في الحصول على

رؤوس أموال من هذا القطاع للاستثمار بشكل أكبر في مشاريعه. لكن القطاع الخاص انجذب أولاً نحو الصناعات الأكثر ربحية، مثل السلع الاستهلاكية، وزاد استثماراته في العقارات التي بلغت 90 مليون جنيه في عام 1958.

حققت الدولة نتائج مشجعة للغاية. فخلال هذه الفترة، نما الدخل القومي بنسبة 6 ٪ سنويًا، وبلغ نمو الإنتاج الصناعي 8٪ ٪ سنويًا والإنتاج الزراعي 3,5 ٪. سنويًا. ومع ذلك، ظلت اليد العاملة مستوعبة بشكل رئيسي في القطاع الزراعي. ومثّل القطاع الصناعي 10 ٪ فقط من إجمالي اليد العاملة.

وكما ذكرنا أعلاه، فإن هذه التغييرات لم يصاحبها، كما أرادت الدولة، تغيير في سلوك القطاع الخاص، الذي احتفظ بأساليبه ولم يتجه إلاّ نحو المشاريع التي تعتبر مربحة. هذا، إضافة إلى النتائج المشجعة التي تم الحصول عليها، دفعت الدولة إلى اعتماد الخطة الخمسية الهادفة إلى الهيمنة على القطاع العام. وهكذا نفذت الدولة تحول اشتراكي لتأسيس مجتمع تعاوني اشتراكي مما يعني ضمناً إعادة توزيع أفضل للثروة والأرباح. ولدعم ذلك، قامت الدولة بإجراء تغييرات هيكلية للإشراف على هذا المشروع. ولضمان رأس المال اللازم لتنفيذ الخطة الخمسية، حدثت سلسلة من عمليات التأميم وشملت معظم الأنشطة الاقتصادية، باستثناء التجارة الداخلية والقطاع الزراعي.

ومع الأخذ في الاعتبار كل هذه العناصر، يرى بعض المؤلفين والمحللين، مثل أوبراين، أن هذه التعديلات لم تمثل تعديلات ثورية وأن تأثيراتها ظلت محدودة. يأخذ أوبراين كمثال التحكم في الإيجارات الذي تم تنفيذه بالفعل مرتين سابقًا والذي ظل تأثيره من حيث إعادة توزيع الثروة معتدلاً. إن تحديد الحد الأدنى للأجور في شركات القطاع العام وكذلك تقاسم الأرباح شمل 6 ٪ فقط من العمال، والبقية يعملون في الصناعات الخاصة أو في الشركات العائلية الصغيرة. يسلط أوبراين الضوء أيضًا على التحايل على الإصلاح الزراعي الذي سمح للعائلات الريفية الثرية بإعادة بيع الأراضي قبل مصادرتها للوفاء بالمعايير المحددة. وكان من الممكن أن يفيد هذا الإصلاح أيضًا الطبقات الوسطى الريفية أكثر من الطبقات الفقيرة، على الرغم من أن المراكز الاجتماعية التي أنشأتها الحكومة قدمت المساعدة لنحو 40 ٪ من العمال الزراعيين وأسرهم.

وعلى الرغم من هذه الحجج، لا يمكننا أن نتجاهل أن الإجراءات الاقتصادية المطبقة مثلت تغييرات جذرية في اقتصاد البلاد وفي حياة المصريين. فمثلاً، إذا أخذنا النتائج التي تم الحصول عليها بعد الإصلاح الزراعي عام 1952 وتوسعاته اللاحقة، نلاحظ أن المساحة المملوكة لأصحاب أكثر من 50

فداناً انخفضت من 35 ٪ إلى 13 ٪ من المساحة الإجمالية. وزادت المساحة المملوكة لأصحاب الأراضي التي تقل مساحتها عن 5 أفدنة من 35.5 ٪ قبل الإصلاح إلى 49.3 ٪ بعد الإصلاح. عقب الإصلاح الزراعي ارتفع إجمالي عدد الملاك بنسبة 25 ٪.
ومن الحقائق البارزة الأخرى انخفاض إيجارات الأراضي بمقدار ثلث المبلغ المدفوع قبل الإصلاح، حيث تم استئجار 31 ٪ من مساحة الأرض. وفي حالة المشاركة، زادت حصة المستأجر بنسبة 50 ٪ من أرباح الأرض، مما مكن الريف من كسب مبلغ سنوي قدره 10.334 مليون جنيه.

من المؤكد أن هذه الإصلاحات لم تشمل المساحة بأكملها أو جميع الفلاحين الفقراء، لكنها عكست إعادة توزيع كبيرة إلى حد أن حيازة الأراضي لم تعد مركزة في أيدي أقلية. علاوة على ذلك، وفي إطار توزيع الدخل، حددت الدولة الحد الأدنى لأجور العامل بـ 25 قرشاً، وألا يزيد راتب المدير على 5000 جنيه مصري سنوياً. كان للعمال الحق في الحصول على حصة من الأرباح التي تحققها الشركة التي يعملون فيها. وحتى لو كان الأمر يتعلق بعدد محدود من العاملين، إلا أن هذا الإجراء كان مبتكرًا وقويًا لأنه وضع حدًا أدنى وأعلى لراتب العاملين في القطاع العام.

بين عامي 1913 و1951، كانت الزيادة في دخل الفرد 5 ٪ فقط خلال الفترة بأكملها. وأعقبت هذه الزيادة فترة من الركود من عام 1951 إلى عام 1955. وزاد الدخل بنسبة 2 ٪ فقط بين عامي 1952 و1960، قبل أن يرتفع بشكل كبير خلال الخطة الخمسية. وارتفع إجمالي الأجور بنسبة 31 ٪ وبلغت الزيادة في صافي الأجور 19 ٪ علاوة على ذلك، كانت التنمية الاقتصادية مدعومة بشكل غير مباشر من خلال إمكانية الوصول إلى التعليم وتوسيع نطاقه، مما أدى إلى زيادة في القوى العاملة الماهرة. ولتحقيق هذا الهدف، كان الإنفاق على التعليم يمثل في الفترة 1970-1969 أكثر من 5 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، أي ما يعادل 126 مليون جنيه. وكان المبلغ الذي أنفق على التعليم يمثل، في عام 1952، 23 مليون جنيه فقط، أو أقل من 3 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وهكذا ارتفع عدد الطلاب في التعليم الثانوي الفني من 33366 طالباً عام 1952 إلى 271638 طالباً عام 1970. وبين عامي 1952 و1965 ارتفعت نسبة الالتحاق بالكلية الفنية والعلمية من 25٪ إلى 40 ٪.

كما تكفلت الدولة بتأمين فرص العمل لهؤلاء الخريجين في مختلف شركات القطاع العام مع مراعاة خبراتهم، مهما كانت أصولهم الاجتماعية، مع أن هذا الوضع تسبب في زيادة عدد العاملين في الشركات المعنية.

على صعيد الصحة، ارتفع المبلغ الذي تم إنفاقه على الصحة من 8 ملايين جنيه في عام 1952 إلى 76 مليون جنيه في أوائل السبعينيات، مما أدى إلى تحسن الظروف الصحية بدءًا من الوصول إلى مياه الشرب في الريف. يمكننا بالتالي الإجابة على الإشكالية الأولية من خلال التمييز بين عدة فترات في عهد جمال عبد الناصر.

وهكذا، كان الاقتصاد، خلال السنوات الأربع الأولى بعد الثورة، يشكّل نوعاً من الاستمرارية للوضع الاقتصادي السابق، باستثناء الإصلاح الزراعي. بينما عام 1956 يمثّل بداية فترة تغيير في السياسة الاقتصادية مع تزايد تدخل الدولة في مختلف القطاعات الاقتصادية، وخاصة في القطاع الصناعي، وهو ما يشكل قطيعة مع السياسة الاقتصادية السابقة . ومثلت بداية الستينات، من جانبها، نقطة جذرية في الوضع الاقتصادي للدولة الناصرية. ونلاحظ خلال هذه الفترة تغيرات هيكلية في تنظيم القطاعات الاقتصادية المختلفة وكذلك تغيرات اقتصادية.

طرأت تغييرات على هيكلية المنظمات والمؤسسات المشرفة على سير وتنفيذ المشاريع المعتمدة في الخطة الخمسية، مع الشركات العامة في القطاع الصناعي، بعد عمليات التأميم. وكانت هناك أيضا تغييرات اقتصادية. ونجحت الخطة الخمسية في تحقيق نسبة عالية من التنمية رغم الضغوط الديموغرافية. ومن خلال دراسة الأرقام الخاصة بالأنشطة الاقتصادية المختلفة نجد ما يلي:

- حقق الإنتاج الصناعي تطوّرا على مستويين: الصناعات القائمة وإدخال صناعات جديدة. وبلغ النمو الصناعي خلال الخطة الخمسية الأولى 8.4 ٪، والدخل القومي 6.5 ٪.
- بلغت المساحة المستصلحة 1.630.000 فدان منها 800.000 فدان خلال الفترة من 1952 إلى 1959 والباقي خلال الستينيات، بينما لم تتجاوز المساحة المستصلحة خلال الستين سنة التي سبقت ثورة 1952 400.000 فدان.

وخلال الفترة 1952-1970، زادت القيمة المضافة في الزراعة بمعدل 2.5-2.7 سنوياً. علاوة على ذلك، بين عامي 1952 و1965، زاد معدل إنتاج الغذاء أكثر من معدل النمو السكاني لأول مرة منذ ثلاثين عامًا. وقد لاحظنا في الجزء الأول من هذا العمل أن القطن كان يمثل 80٪ من الصادرات المصرية. وفي نهاية الستينيات ارتفعت حصة المنتجات الصناعية إلى 35.9 ٪ من إجمالي قيمة الصادرات. وبلغ صافي الانخفاض في صادرات القطن 44.7 ٪ مقارنة بـ 85.5 ٪ عام 1952. وإذا أخذنا بعين الاعتبار الأداء الاقتصادي الذي تحقق خلال الستينيات، وتحديداً خلال الخطة الخمسية،

والإنجازات الاجتماعية، والتعليم، والتغيرات التنظيمية في المؤسسات ودور الدولة في الاقتصاد، وهيمنة القطاع العام على الأنشطة الاقتصادية، يمكن أن نستنتج أن الاقتصاد الناصري خلال الستينيات يمثل قطيعة اقتصادية مقارنة بالوضع الذي كان سائدا سابقا، وهو القطيعة التي بدأت في عام 1956 و والتي بلغت ذروتها في 1960.

جمال عبد الناصر المتأثر بسياسات نهرو في الهند وتيتو في يوغوسلافيا، اللذين كانا معه وراء حركة عدم الانحياز، كان عبد الناصر بدوره، من خلال فكره الاشتراكي، المؤثر في الفترة ما بين 1962 إلى 1966 في عدة حركات من بينها كما في الجزائر مع ولادة الجمهورية الديمقراطية الشعبية، أو في اليمن مع توحيد جبهة تحرير جنوب اليمن مع الجبهة الوطنية اليمنية.

وحتى اليوم، بعد مرور خمسين عامًا على وفاته، لا يزال عبد الناصر مرجعًا في العالم العربي وفي العالم الثالث للعديد من الحركات والأيديولوجيات المتعددة (معاداة الإمبريالية، والوحدة العربية، وما إلى ذلك). تمكن عبد الناصر من تنفيذ سياسة اشتراكية خلال الستينيات سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

وقد أتاحت هذه السياسة تحقيق نتائج مثل التنمية الصناعية في مصر. لكن ظروفاً معينة (النمو الديموغرافي القوي، الضغوط الغربية، حرب الأيام الستة) تغلبت على عبد الناصر، مما جعله يفكر في الاستقالة، قبل أن يتراجع عن هذا القرار ويبقى في السلطة حتى وفاته عام 1970، مع تقديم تنازلات على المستوى الاقتصادي وبالتالي حمل السلطة. خارج "السياسة الواقعية". ونتيجة لذلك، تحولت يوتوبيا عبد الناصر إلى سياسة واقعية.

المراجع والمصادر

المصادر الأساسية:

- جمال عبد الناصر، رئيس الجمهورية "الميثاق"، وزارة التوجيه القومي، منظمة المعلومات، 21 مايو، 1962.

- جمال عبد الناصر، فلسفة الثورة، مكتبة المدبولي، القاهرة، 2005.

- خطابات جمال عبد الناصر:

a - أحمد يوسف، المجموعة الكاملة لخطاب وأحاديث وتصريحات جمال عبد الناصر، الجزء الأول 1954-1952، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995.

b - أحمد يوسف، المجموعة الكاملة لخطاب وأحاديث وتصريحات جمال عبد الناصر، الجزء الثاني 1957-1955، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996.

c - أحمد يوسف، المجموعة الكاملة لخطاب وأحاديث وتصريحات جمال عبدالناصر، الجزء الثاني 1959-1958، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.

المراجع والمصادر الثانوية العربية:

- إبراهيم العيساوي(د) & محمد علي نشّار، " الاقتصاد المصري والحرب"؛ () ابراهيم سعد الدين(أ.د) (محرر)، مصر في ربع قرن 1977-1952، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1987.

- إلهام محمد السيد عفيفي، معركة بناء السد العالي وتأثيره الاقتصادي (1987-1952)، دار الكتاب والوثائق القومية، القاهرة، 2009.
- جمال شقرة (أ.د)، مصادر التكوين الفكري لقائد ثورة 1952 جمال عبد الناصر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2002.
- حسنين هيكل، حرب الثلاثين سنة - سنوات الغليان، دار الشروق، القاهرة، 1988.
- حسنين هيكل، لمصر لا لعبد الناصر، مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، القاهرة، 1987.
- سحر أحمد حسن (د)، الصناعات الثقيلة محور التنمية في مصر 1974-1954، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 2016.
- عادل حسين، نحو فكر عربي جديد: الناصرية والتنمية الديمقراطية، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1985.
- عبد الله إمام، علي صبري يتذكر، دار الوحدة، القاهرة، 1987.
- عصمت سيف الدولة (د)، "تطوير مفهوم الديموقراطية من الثورة إلى عبد الناصر إلى الناصرية"، مجلة المستقبل العربي، المجلد 56، اكتوبر 1983.
- علي الجريتلي (أ.د)، التاريخ الاقتصادي للثورة 1966-1952، دار المعارف، القاهرة، 1974.
- علي الجريتلي (أ.د)، خمسة وعشرون عامًا دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية في مصر: 1977-1952، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1987.
- عبد الخالق فاروق، الاقتصاد المصري من عهد التخطيط إلى عهد الامتيازات والخصخصة، مركز المحروسة للنشر، القاهرة، 2004.
- كريمة كريم، توزيع الدخل بين الحضر والريف؛() الاقتصادي المصري بين التخطيط المركزي والانفتاح الاقتصادي، معهد الإنماء العربي، القاهرة، 1978.
- محمود عبد الفضيل (أ.د)، الاقتصاد المصري بين التخطيط المركزي والانفتاح الاقتصادي، معهد الإنماء العربي، القاهرة، 1980.
- منير الحمش (د)، الاقتصاد السوري في أربعين عاماً، المعارف، بيروت، 2011.
- علاء الدين هلال (أ.د)؛() سعد الدين ابراهيم (أ.د)(محرر)، مصر في ربع قرن، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1981.

- السيد ياسين (د)؛() سعد الدين ابراهيم (أ.د)(محرر)، مصر في ربع قرن، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1981.

المصادر والمراجع الثانوية الأجنبية:

- ABDEL MALEK, Anouar, Égypte, société militaire, Éditions du Seuil, Paris, 1962. - ABDEL MALEK, Anouar, L'Égypte moderne : Idéologie et renaissance nationale, L'Harmattan, 2004, Paris.
- AYAD HANNA, Sami & H. GARDNER, George, Arab Socialism, Brill Archive, 1969.
- BERQUE, Jacques, L'Égypte : impérialisme et révolution, Gallimard, Paris, 1967.
- CARRÉ, Olivier & MICHAUD, Gérard, Les Frères musulmans (1928-1982), Gallimard-Julliard, Paris, 1983.
- CORM, Georges, Le Proche-Orient éclaté 1956-1991, Coll. Folio, Gallimard, 1991. - CROUCHELY, Arthur Edwin, Investement of Foreign capital in Egyptian Companies & Public Debt, ed. Arno, London, 1977.
- DAWISHA, Abeed, Arab Nationalism in the Twenteeth Century: from triumph to despair, Princeton University Press, 2002.
- GAYFFIER-BONNEVILLE, Anne-Claire, L'échec de la monarchie égyptienne (1942-1952), IFAO, Le Caire, 2010.

- HANSEN, Bent & DONALD, Mead, The National income of Egypte .1939-62, INP Memo, 1963
- HANSEN & MARZOUK, Development and Economic Policy in the .UAR (Égypte), Amsterdam : North Holland Publishing House, 1975
- HANSEN, Bent & NASHASHIBI, Karim, Foreign Trade Regimes and Economic Developpement : Egypt, Colombia University Press, National .Bureau of Economic Research, New-York, 1975
- HUSSEIN, Mahmud, La lutte des classes et libération nationale, Ed : .Maspero, Paris, 1975
- .HUSSEIN, Mahmoud, Les Révoltés du Nil, Grasset, Paris, 2018
- ISSAWI, Charles, An Economic History of the Middle East and North .Africa, Columbia University Press, New-York, 1982
- ISSAWI, Charles, Egypt in Revolution– An Economic Analysis, Oxford .University Press, Londres, 1963
- JEAN-LOUP, Julien, Chronique de l'histoire Nasser, éd. Chronique, .Paris, 2013
- KOSHERI-MAHFOUZ (Afaf el-), Socialisme et pouvoir en Égypte, .Pichon et R. Durand-Auzias, Paris, 1972
- LACOUTURE, Jean & Simone, L'Égypte en mouvement, éd. Seuil, .Paris, 1962
- LESSARD-QUINTAL, Mickael, L'Égypte au temps de la révolution .nassérienne : socialisme, neutralisme et panarabisme, Sherbrooke, 2012
- LUTHI, Jean-Jacques & MOGHIRA, Mohammad Anouar, L'Égypte en .république : la vie quotidienne : 1952-2005, L'Harmattan, Paris, 2006
- MABRO, Robert, The Egyptian Economy 1952-1972, Oxford: .Claredon Press, 1994

- MABRO, Robert & RADWAN, Samir The Industrialisation of Egypt, .1939-1973: Policy and performance, Oxford: Clarendon Press, 1976
- MANSFIELD, Peter, The British in Egypt. New-York: Holt, Rinehart .and Winston, 1972
- MEAD, Donald C, Growth and Structural Change in the Egyptian .Economy, Yale University, 1967
- O'BRIEN, Patrick, The Revolution in Egypt's Economic System from Private Enterprise to Socialism : 1952-1965, London, New-York, .Toronto : Oxford University Press, 1974
- RADWAN, Samir, Agrarian Reform and Rural Poverty, Egypt .1952-1975, Geneva, International Labor Office, 1977
- REFAA, Magda, Gamal Abdel Nasser, Cetim, Collection Pensées .d'hier pour demain, Genève, 2018
- RIAD, Hassan, L'Égypte nassérienne, Éditions de Minuit, Paris, 1964.
-RICHMOND, J.C.B, Egypt 1798-1952 : her advance towards a .Modern Identity, Éditions Methuen, Londres, 1977
- ROUSSILLON, Alain (dir.), Didier Monciaud, entre réforme sociale et mouvement national : identité et modernisation en Égypte (1882-1962), .éd. CEDEJ, Égypte/Soudan, 1995, Paris
- .SINOUE, Gilbert, Le colonel et l'enfant-roi, J.-Cl. Lattès, Paris, 2006
- TAWFIK OMAR, Sohir, L'évolution politique en Égypte et ses effets sur la politique économique, Thèse de Doctorat, Université de .Montpellier, 1988
- TIGNOR R. L., State, Private Enterprise and Economic Change in .Egypt, 1918- 1952, Princeton University Press, Princeton, 1984

- TIGNOR, Robert & ABDEL-KHALED, Gouda, The Political Economy of Income Distribution in Egypt, Eds: Holmes & Meier, .New-York & London, 1982

- VATIKIOTIS, Panayotis Jerasimof, The modern history of Egypt, .Praeger, New- York, 1969

- VAISSE, Maurice, Les relations internationales depuis 1945, 9e .édition, A. Colin, Paris, 2005

- WATERBURY, John, The Egypt of Nasser and Sadat : the Political .Economiy of Two Regimes, Princeton University Press, 1984

- WEISS, Dieter & WURZEI, Ulrich, Environnement économique et politique de transition vers l'économie de marché de l'Égypte, Éditions .de l'OCDE, Paris, 1998



شهدت مصر في فترة ١٩٥٢-١٩٧٠ الكثير من التغييرات الجذرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فإنّ إضاءة شاملة على الوضع الاقتصادي ضمن السياق السياسي والاجتماعي لمصر قبل ١٩٥٢ توضح عمق التغييرات التي أعقبت ثورة الضباط الأحرار بقيادة جمال عبد الناصر ١٩٥٢. مصر الملكية والتي اتسم اقتصادها بهيمنة رأس المال الخاص سواء المصري أو الغربي أصبحت جمهورية. كان من أهداف جمال عبد الناصر الاستقلال الاقتصادي لمصر والتقاسم العادل للثروة بين أبناء الشعب. تضمن مشروعه الاقتصادي تطوير الصناعة في مصر ومن هنا جاءت الحاجة إلى بناء سد أسوان الكبير لتوفير الطاقة الكهربائية اللازمة للصناعة.

واجه جمال عبد الناصر تحديات هائلة على الصعيدين الداخلي والخارجي؛ فمن جهة زيادة النمو السكاني ومحدودية الموارد الطبيعية (ندرة هطول الأمطار، محدودية المساحة الصالحة للزراعة...) ومن جهة ثانية المناخ العالمي المعقد الذي تميز بالحرب الباردة بين الكتلتين الشرقية والغربية.

عن الكاتبة

حصلت نجاح زيدان على درجة الدكتوراة من جامعة ليون الثانية في فرنسا حيث درّست فيما بعد بنفس الجامعة. باحثة في التاريخ العربي المعاصر خاصة مصر في عهد جمال عبد الناصر. كانت عضوا في مختبر الأبحاث ICAR في جامعة ليون.

Tab 2

Tab 3

Tab 4

Tab 5

Tab 6